سياسات عربية

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

العدد ١٦ - أيلول / سبتمبر ٢٠١٥

سياسات عربية

العدد ١٦ - أيلول / سبتمبر ٢٠١٥

دراسات وأوراق تحليليّة ٣

حيدر سعيد
الحرب على "تنظيم الدولة" بعد مرور سنة على تشكيل "التحالف الدولي": حالة العراق ٥

حمزة المصطفى
الحرب على "تنظيم الدولة" بعد مرور سنة على تشكيل "التحالف الدولي": حالة سورية ١٧

حارث حسن
السياسة الأميركية تجاه تنظيم "داعش" ٢٨

إحسان الحافظي
مسارات إصلاح قطاع الأمن في الأنظمة العربية الانتقالية ٤٦

يوسف زادوم
الجزائر في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية ٥٥

محمد محمود مهدي
إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري؟ ٦٧

محمد الرميحي
الاتفاق النووي الإيراني ٨٨

محمد رضا فرطوسي
تداعيات الاتفاق النووي: الرؤية الإيرانية ٩٣

يوسف منير
الاتفاق مع إيران وآثاره في المنطقة وفي إسرائيل وفلسطين ١٠٠

وحدة التحليل السياسي
خيار اللجوء إلى أوروبا وتداعياته على الأزمة في سورية ١٠٥

وحدة التحليل السياسي
الانتخابات المحلية في المغرب ١٠٩

دراسات مترجمة ١١٣

أنطوني كوردسمان
الاستقرار في العراق و"الحرب على داعش" ١١٥

المؤشر العربي ١٢٩

محمد المصري
اتجاهات الرأي العام العربي نحو الاتفاق النووي الإيراني ١٣١

التوثيق ١٤٣

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي ١٤٥

الوقائع الفلسطينيّة ١٥٤

مراجعات وعروض كتب ١٦١

إبراهيم غرايبة
مراجعة كتاب
الرواية المفقودة ١٦٣

النور حمد
مراجعة كتاب
داعش: صورة من داخل جيش الرعب. ١٧٢

عبد الرحمن السراج
مراجعة كتاب
عبد الله غُل وبناء تركيا الجديدة ١٨٢

دراسات وأوراق تحليليّة

عام على التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"

حيدر سعيد*

الحرب على "تنظيم الدولة" بعد مرور سنة على تشكيل "التحالف الدولي": حالة العراق

تناقش هذه الورقة أوضاع الحرب على "تنظيم الدولة" في العراق، بعد مرور سنة على قيام "التحالف الدولي"، بالمشاركة في إيقاف توسعه، وصد زحفه نحو مركز الدولة في العراق. تستعرض الورقة تعقيدات الصراع الشيعي–السني، والصراع الشيعي–الشيعي، ودور إيران في العراق، وتأثيرات كل ذلك في مجريات هذه المعركة. وترى الورقة أنّ تنظيم داعش هو الابن الشرعي لأزمة النظام السياسي الذي أُنشئ في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وأنّ السنوات الثماني من حكم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي كرست نزعةً احتكاريةً، استئثاريةً، وجدّدت الإيمانَ التقليدي بأن تستند قاعدة الحكم إلى هوية أحادية. وتؤكد الورقة أنّ الخطوة الأساسية لمواجهة داعش تتمثل بتفكيك قبول الحاضنة الاجتماعية به. وترى من الضروري لهذه الخطوة أن ترتبط بالمسار العسكري الذي هو ضروري أيضًا. غير أنها ترى أنّ تفكيك حاضنة داعش، أكثر أهميةً وأولويةً من المسار العسكري، و أنّ الدولة المشرقية لن تستطيع الاستمرار، بناءً على نظامها وقوانينها التي عملت بها في الماضي. فالزمان الذي كانت فيه الدولةُ تؤسس قاعدةَ حكمها على هوية أحادية، بعينها، من هويات البلاد، قد انتهى. فإنْ لم تنجح الدولةُ المشرقية في بناء ترتيبات سياسية تمكّن سائرَ مكونات البلاد من بلوغ مؤسسة القرار، وتضطلع في الوقت نفسه بترسيخ فضاء وطني حقيقي، فإنها ستبقى في أزمة دامية، وستظل واقفةً على حافة الانهيار دائمًا، مهدَّدةً بشبح التحوّل إلى صومال، أو أفغانستان، بكلّ ما عاشه هذان البلدان من مآسٍ وخرابٍ

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

مساء ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، سقطت مدينةُ الموصل بيد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي بات معروفًا، إعلاميًّا، باسم "داعش"، ليستيقظ العالمُ، فجر اليوم التالي، على دويّ مفاجأة مباغتة، فيها رائحة القطيعة وبداية عصر جديد: داعش يُسقِط المدينةَ الثانية في العراق، ويغنم أسلحة أربع فرقٍ عسكرية من الجيش العراقي الذي انهار وتقهقر، ولم يخُض المعركة. وإلى جانب هذا، سيطر داعش على نحو نصف مليار دولار من البنك المركزي العراقي في الموصل، وفي أيام قليلة أصبح يمتد على رقعة جغرافية واسعة، بين العراق وسورية، ليتشكل بالتدريج عالمُ داعش، أو العالم الذي أصبح داعش جزءًا منه وحقيقةً واقعةً.

ولذلك، عُدّ تاريخ سقوط الموصل - على جسامته ورمزيته - بمنزلة ولادة لـداعـش. وأصبحنا، حين نقول: قبل داعـش أو بعده، نعني - أغلب الأحيان - قبل سقوط الموصل أو بعد هذا التاريخ، على الرغم من أنّ داعش وُلِد قبل أكثر من سنة من سقوط الموصل، وأنه امتداد لجينالوجيا طويلة تبدأ من "القاعدة"، وتمرّ بخط الزرقاوي وما حمله تنظيمُ القاعدة من تسميات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وصولًا إلى "دولة العراق الإسلامية" سلف داعش المباشر.

إنّ الحدث لَحدثٌ مفصلي، وهو لا يقلّ أهميةً عن سائر النقاط المفصلية في تاريخ العراق الحديث، من قبيل ولادة الدولة العراقية عام ١٩٢١، أو ثورة ١٩٥٨، أو غزو الكويت عام ١٩٩٠، أو إسقاط نظام صدام حسين والاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣؛ بمعنى أنّ العراق بعد سقوط الموصل، لن يكون مثلما كان قبله، كما هو الشأن في سائر تلك التواريخ.

بمعنى أوسع، يمثّل هذا الحدثُ التعبيرَ الأكثر صراحةً عن أزمة الدولة المشرقية أو نهايتها. فهي لن تستطيع الاستمرار على نظامها وقوانينها التي عملت بها عقودًا كثيرةً؛ ذلك أنّ الزمان الذي كانت فيه الدولةُ تؤسس قاعدةَ حكمها على هوية أحادية، هوية محددة بعينها من هويات البلاد، قد انتهى. وإنْ لم تنجح الدولةُ المشرقية في بناء ترتيبات سياسية تمكّن سائرَ مكونات البلاد من بلوغ مؤسسة القرار، وفي الوقت نفسه ترسّخ فضاءً وطنيًّا حقيقيًّا، فإنها ستبقى في أزمة دامية، وعلى حافة الانهيار دائمًا، مهدّدةً بشبح التحوّل إلى صومال، أو أفغانستان، بكلّ ما عاشه هذان البلدان من مآسٍ وخرابٍ.

حين سقطت الموصل ذلك السقوط المدوّي، وبدأ داعش استعراض انتصاره، وهو يستولي على إحدى أقدم الحواضر الإسلامية وأهمّها، ليقيم دولةَ الخلافة فيها، ويعتليَ الخليفةُ الغالب منبرَ أحد أقدم جوامعها، ساد تفسير اعتمدته الإدارة الأميركية إلى حدّ كبير، وهو متمثّل بأنّ داعش هو الابن الشرعي لأزمة النظام السياسي الذي أُنشئ في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وقد كرّست فيه السنواتُ الثماني لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي نزعةً احتكاريةً، استئثاريةً، وجدّدت الإيمانَ التقليدي بأن تستند قاعدة الحكم إلى هوية أحادية تدور سائرُ هويات البلاد الأخرى في فلكها هوامش وشظايا[1].

> داعش هو الابن الشرعي لأزمة النظام السياسي الذي أُنشئ في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وقد كرّست فيه السنواتُ الثماني لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي نزعةً احتكاريةً، استئثاريةً، وجدّدت الإيمانَ التقليدي بأن تستند قاعدة الحكم إلى هوية أحادية

قال الرئيس الأميركي، باراك أوباما في أوّل خطاب له، بُعَيد سقوط الموصل بأيام قليلة، ضمن خطاب خاصّ بما جرى في هذه المدينة: "لم يستطع القادة العراقيون، للأسف، أن يتغلبوا على خلافاتهم الإثنية، وينحّوها جانبًا"، وقد أرجع أوباما انهيارَ الجيش العراقي أمام مقاتلي داعش في الموصل إلى هذه العوامل السياسية؛ إذ قال: "إذا كانت قوات الأمن العراقية غير قادرة على التصدي للمسلحين وقتالهم، فإنّ هذا يشير إلى مشكلات في الروح المعنوية والالتزام، ترجع جذورها إلى المشكلات السياسية القائمة في البلاد"[2].

---

١ بشأن أزمة النظام السياسي في العراق ما بعد ٢٠٠٣، ولا سيما في حقبة المالكي، انظر: حيدر سعيد، "الطريق إلى سقوط الموصل"، **سياسات عربية**، العدد ١٠ (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤)، ص ٨٦ وما بعدها.

2 " Obama Finds He Can't Put Iraq War Behind Him " *New York Times*, 13/ 6 / 2014, at:
http://www.nytimes.com/2014/06/14/world/middleeast/obama-finds-he-cant-put-iraq-behind-him.html?_r=0;
"President Obama's Statement on Iraq, *The New York Times*, 13/ 6/ 2014, at:
http://www.nytimes.com/video/world/middleeast/100000002938443/president-obamas-statement-on-iraq.html

ومن ثمة، بُنيت فلسفة لمواجهة داعش، تفترض أنّ الخطوة الأساسية في هذه المواجهة هي مواجهة تقاليد الدولة المشرقية نفسها. ومن حيث التفاصيل، ينبغي معالجة أزمة النظام السياسي في العراق أوّلًا، وتحديدًا المشكلة السنّية التي ترجع إليها المسؤولية الأولى بشأن ولادة داعش.

تستند هذه الفلسفةُ إلى فهم سائد بين الخبراء ضِمن ما يسمّى "التنظيمات الراديكالية" إلى أنّ هذه التنظيمات ليست قويةً بذاتها، بل إنها تستمد قوّتها من قبول الحاضنة الاجتماعية، ومن اقتناع هذه الحاضنة بأنّ هذه التنظيمات ذات وظائف إيجابية بالنسبة إليها. وهي فلسفة مستمدة من تجربة "الصحوة" في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، وقد قادها الجنرال ديفيد بترايوس، القائد العامّ للقوات المتعدّدة الجنسية في العراق آنذاك، وانتهت إلى هزيمة تنظيم القاعدة في العراق. يقول بترايوس: "إنّ أساس النزاع الدائر في العراق هو التنافس في السُلطة والموارد بين الفصائل الرئيسة في البلاد (...) وقد تطلّب تحقيق التقدم الدائم في العراق تحقيق اتفاقاتٍ سياسيةٍ على عددٍ من القضايا الرئيسة التي كانت تثير الانقسام بين الفصائل المختلفة". ويذكّر بترايوس، في النص الذي نشره في خريف عـام ٢٠١٣، بعد الإعلان عن تأسيس داعش في نيسان/ أبريل من العام نفسه، وعشية اندلاع الأزمة في الأنبار، وقد أفضت إلى سيطرته على أجزاء واسعة من المحافظة ولاحقًا على الموصل، بأنّ "عراق اليوم شبيه، على نحوٍ تراجيديٍ، بعراق ٢٠٠٦ (...) بل إنه أكثر تعقيدًا ممّا كان عليه آنذاك، ولا سيما مع عدم وجود القوات الأميركية القتالية. وإذا أراد القادة العراقيون الخروجَ من هذا الوضع، فإنه سيكون مفيدًا لهم كثيرًا أن يتذكروا ما كان ينبغي القيام به في المرّة الماضية (...) وأنّ الجَيَشان، آنذاك، لم يكن إضافة قواتٍ جديدةٍ فحسب، وإن كان هذا مهمًا جدًّا في حدّ ذاته، بل إن ما كان ذا أهمية كبرى حينئذٍ هو جيَشان الأفكار والمفاهيم التي رأت أمنَ الناس في العيش معًا، وفي المبادرات التي تدعم المصالحة مع عناصر المجتمع التي لم تكن تشعر بأنّ لديها حافزًا لدعم العراق الجديد، وكذلك في إعداد عملياتٍ دقيقةٍ تستهدف العناصر الرئيسة من "الذين لا يمكن التصالح معهم"، واعتماد مقاربةٍ شاملة مدنيةٍ عسكريةٍ مُعزّزةٍ، مع الاهتمام المتزايد بالجوانب المختلفة لعملية فرض سُلطة القانون، والتحسينات التي جرى إدخالها على البنية التحتية والخدمات الأساسية، إضافةً إلى دعم التحركات السياسية المتنوعة التي ساعدت على مدّ الجسور فوق الانقسامات الإثنية والطائفية"[٣].

ومرّةً أخرى، تكون الخطوة الأساسية لمواجهة داعش هي تفكيك قبول الحاضنة الاجتماعية به. وينبغي لهذه الخطوة أن ترتبط بالمسار العسكري، الضروري هو أيضًا، ولكنّ تفكيك حاضنة داعش أكثر أهميةً وأولويةً من المسار العسكري. ويحدث هذا الأمر ببناء مسار سياسي لمعالجة أزمة النظام السياسي؛ وذلك بتخليصه من المفاصل التي أسّست طابعه الاحتكاري، وجعله أكثر انفتاحًا عن قبول مشاركة ممثلي الهويات بفعالية وكفاءة.

> تكون الخطـوة الأساسـية لمواجهـة داعش هي تفكيك قبول الحاضنة الاجتماعية به. وينبغي لهذه الخطـوة أن ترتبط بالمسـار العسـكري، الضروري هو أيضًا، ولكنّ تفكيك حاضنـة داعش أكثر أهميةً وأولويةً من المسار العسكري

لذلك، ومع خروج المالكي وتشكيل حكومة حيدر العبادي، تضمّن البرنامجُ الحكومي مفاصلَ أساسيةً لمعالجة أزمة النظام السياسي، بوصفها العتبةَ الضرورية لمواجهة داعش، وفي صدارة ذلك، تشكيل حكومة على مبدأ "الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرارات (...) وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية (...) من خلال المضيّ قُدما في مشروع المصالحة الوطنية". وقد تضمن البرنامج فقرات تخص تعديل النظام السياسي. فمنها إطلاق عملية مراجعة دستور ٢٠٠٥، من خلال تشكيل لجنة تُنجز توصيات بتعديلات ضرورية بشأنه "تمس الحاجة إليها في ضوء ما كشفت عنه تجربةُ الحكم في المرحلة سابقًا"، ومنها ضرورة تشريع قانون مجلس الاتحاد، وإعادة النقاش في الجهة التي تكون صاحبة حقّ الإشراف على الهيئات المستقلة وإقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء.

ولعلّ من أهمّ ما تضمّنه البرنامجُ الحكومي، عدّة مفاصلَ لتعزيز النظام اللامركزي الذي يُنظَر إليه بوصفه أحد الحلول السياسية

3 David Petraeus, "How We Won In Iraq: And why all the hard-won gains of the surge are in grave danger of being lost today," *Foreign Policy*, 29/ 10/ 2013, at:
http://foreignpolicy.com/2013/10/29/how-we-won-in-iraq/

الممكنة للمجتمعات المنقسمة؛ إذ تحدّث البرنامج عن "تفعيل الإدارة اللامركزية". والأكثر أهميةً، في ما تضمنه البرنامج الحكومي، هو بناء ما يمكن تسميته "لامركزيةً أمنيةً" تتضمن "إعادة النظر في إدارة الملف الأمني على نحوٍ يتفق مع الدستور ويضمن إعادة بناء القوات المسلحة (...) لتكون ممثلة لجميع مكونات الشعب العراقي"، وعلى نحو أوّلي "تحديد آليات جديدة في الإدارة الأمنية في المحافظات بما ينسجم مع الدستور ومشروع المصالحة الوطنية، ومحاربة الإرهاب، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل محافظة"، والمفصل الأهمّ في هذه اللامركزية الأمنية هو "تشكيل منظومة الحرس الوطني من أبناء كلّ محافظة قوّةً رديفةً للجيش والشرطة لها مهمّات محددة، ومستوى تجهيز وتسليح محدد يهدف إلى جعلها العمود الأساس في إدارة الملف الأمني في المحافظات".

وفضلًا عن هذا، تضمّن البرنامجُ بعضَ المطالب الخاصة التي ينادي بها المجتمعُ السنّي؛ من قبيل "إصدار قانون العفو العامّ"، ومعالجة ملفّ "اجتثاث البعث" بـ "تحويله إلى ملفّ قضائي"، و"تعديل قانون مكافحة الإرهاب"، و"حسم قضايا المعتقلين الذين أمضوا مدةً طويلةً في الحجز من دون وجود أدلّة تدينهم"[٤].

وإذا كانت المشكلةُ السنّية هي الفضاء الذي ينبني داخله القبولُ الاجتماعي بداعش، ومن ثمة تكون هي مصدر تشكّله، فإنّ البرنامج الحكومي تضمّن سائرَ المطالب التي قدّمتها حركةُ الاحتجاج في المحافظات السنّية، في مطلع عام ٢٠١٣، والتي يمكن أن تُفضي - في تصوّر المجتمع السني - إلى حلّ المشكلة السنّية[٥]. ولكن، ماذا تحقّق، بعد سنة من سقوط الموصل؟

سقوط الرمادي

ثمّة أكثر من ضرورة لمراجعة حصيلة سنة كاملة، أو أكثر، بعد سقوط الموصل بيد تنظيم داعش، بما تضمنته من نيّات وإرادات لمواجهة التنظيم، ومن خطط ورؤًى وتصورات لهذه المواجهة. وهذه المراجعة لا ترتبط بالذكرى الأولى، كما أنها ليست أمرًا احتفاليًا. فلقد شهدت الأشهرُ الأخيرة منعطفًا حاسمًا في مواجهة داعش عبّأ الذكرى الأولى لسقوط الموصل بالخيبة، هذا فضلًا عن أنّ التنظيم، بعد سنة كاملة من بدء الحرب على داعش بمشاركة التحالف الدولي الذي يجمع أقوى جيوش العالم، يبدو آمنًا في الموصل، ولم يستطع أحد الاقتراب حتى من أطراف ضواحي هذه المدينة، ماعدا غارات التحالف.

في أواسط أيّار/ مايو الماضي، سقطت مدينةُ الرمادي، مركز محافظة الأنبار، بيد تنظيم داعش، بطريقة تُشبه إلى حدّ بعيد سقوط الموصل؛ إذ تقهقرت القوات العراقية في المدينة، لتتركها مفتوحةً أمام عناصر داعش، فضلًا عمّا تركته من أسلحة ومعدّات. وقد كان هذا الحدث هو الأكثر مفصليةً وخطورةً.

> بعد سنة كاملة من بدء الحرب على داعش بمشاركة التحالف الدولي الذي يجمع أقوى جيوش العالم، يبدو التنظيم آمنًا في الموصل، ولم يستطع أحد الاقتراب حتى من أطراف ضواحي هذه المدينة، ماعدا غارات التحالف

لقد استعاد داعش المبادرةَ العسكرية التي كان فَقَدَها، منذ بدء غارات التحالف الدولي عليه التي أوقفت تمدده، في مطلع آب/ أغسطس ٢٠١٤. وكان داعش قد استطاع، ما بين حزيران/ يونيو ومطلع آب/ أغسطس ٢٠١٤، التمدد، انطلاقًا من الموصل، والسيطرة على سائر المناطق التي يوجد بها الآن (وهي جلّ مناطق العرب السنّة: صلاح الدين، والأنبار وشمال ديالى، والحويجة وغرب كركوك، وجنوب الموصل)، فضلًا عن اقترابه من العاصمة، بغداد، وتهديده إيّاها. وفي كلّ ذلك، كانت القوات العراقية في وضع دفاعي.

وفي مطلع آب/ أغسطس ٢٠١٤، تقدم داعش في منطقة سهل نينوى، ما بين الموصل وأربيل، واستهدف الإيزيديين والمسيحيين، واقترب إلى نحو ٣٥ كيلومترًا من مدينة أربيل، عاصمة إقليم كردستان، بعد أن سيطر على بلدة مخمور. واستدعى هذا الأمرُ تدخلًا سريعًا من

---

٤ الأمانة العامة لمجلس الوزراء، **برنامج حكومة جمهورية العراق للأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٨** (العراق، ١٦ / ٩ / ٢٠١٤)، على الرابط:
http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5240

٥ حيدر سعيد "حكومة العبادي: خيط الضوء الأخير في سماء ملبّدة بالغيوم"، **سياسات عربية**، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤)، ص ٩٠.
وللمقارنة، انظر النص الكامل لوثيقة المطالب التي اعتمدتها حركة الاحتجاج في المحافظات السنّية، "العراق: كتل شيعية تقاطع جلسة البرلمان الطارئة"، **الوطن** (الكويت)، ٦/ ١ / ٢٠١٣، على الرابط:
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=245801

الطيران العسكري الأميركي، بقصف مواقع داعش لمنع تمدّده نحو أربيل، ومن ثمّة إيقاف محاولته إحداثَ منعطف إستراتيجي نوعي في هذه الحرب.

فقَد داعش المبادرةَ العسكرية، إذن، مع بدء غارات التحالف الدولي عليه، ولم يستطع التقدمَ أكثر، كما فعل في شهري حزيران/ يونيو، وتموز/ يوليو ٢٠١٤. غير أنّ هذا الأمر لم يُفضِ إلى استعادة القوات العراقية والتحالف الدولي المبادرةَ العسكرية الهجومية، بل إنّ منطق الكرّ والفرّ هو الذي حَكَمَ المعركةَ، منذ آب/ أغسطس ٢٠١٤ إلى سقوط الرمادي. وحتى معركة تكريت التي استطاعت القواتُ العراقية فيها تحريرَ المدينة وأجزاء واسعة من محافظة صلاح الدين، لم تُفضِ إلى استعادة القوات العراقية المبادرةَ والوضع الهجومي، بل إنها كانت جزءًا من منطق الكرّ والفر، فقد استطاع داعش التقدم في شمال صلاح الدين، والسيطرة على بلدة بيجي التي تضمّ أحد أكبر مصافي النفط في العراق، والتقدم في شمال محافظة صلاح الدين، فضلًا عن التقدم في الأنبار وفي اتجاه مدينة الرمادي التي مع سقوطها بيده، يكون قد استعاد المبادرةَ العسكرية.

> فقَد داعش المبادرةَ العسكرية، إذن، مع بدء غارات التحالف الدولي عليه، ولم يستطع التقدمَ أكثر، كما فعل في شهري حزيران/ يونيو، وتموز/ يوليو ٢٠١٤. غير أنّ هذا الأمر لم يُفضِ إلى استعادة القوات العراقية والتحالف الدولي المبادرةَ العسكرية الهجومية

وكما استعاد داعش المبادرةَ العسكرية، استعاد قدرتَه على تهديد أمن العاصمة بغداد التي كان قد فقدها مع بدء غارات التحالف الدولي عليه في آب/ أغسطس ٢٠١٤، وقد قطعت هذه الغارات مشروعَ داعش في الوصول إلى بغداد، وانقطع، منذ ذلك التاريخ، الحديث عن تهديد أمن العاصمة.

ومع سقوط الرمادي، أصبحت بغداد مستهدفةً من جديد، وبدا أمنُها مهدّدًا، وقد أجمع على هذا الأمر كلّ من داعش وخصومه. فأبو بكر البغدادي لم يتحدّث عن استهداف بغداد فحسب، بل عن كربلاء أيضًا؛ إذ قال بعد سقوط الرمادي بأيام قليلة مخاطبًا أتباعَه الذين سيطروا على المدينة: "لقد لقّنتم العالم دروسًا بأنّ العزة لله ولرسوله والمؤمنين. أُثبتوا، لله درُّكم. إنّ الموعد المقبل، إن شاء الله، بغداد وكربلاء"[٦]. وبالقدر نفسه، حذّر هادي العامري، النائب في مجلس النواب، وأمين عامّ منظّمة بدر، والزعيم الأقوى في "الحشد الشعبي"، من أنّ سقوط الرمادي هو خطر على بغداد وكربلاء[٧].

وعلى الرغم من أنّ كثيرين يجادلون في أنّ داعش لن يفتح معركةً في بغداد، مع أهميتها الأيديولوجية بالنسبة إليه[٨]؛ لأنه لا يريد أن يُستنزَف في مثل هذه المعركة، يبدو موعد معركة بغداد مفتوحًا، ولا سيما أنّ إستراتيجية تنظيم داعش قامت على التقدم البطيء، وهذا الأمر فعله مع بلدات أعالي الفرات، شمال محافظة الأنبار التي أسقطها بلدةً بلدةً، على مدى زمني طويل نسبيًا، ما بين آب/ أغسطس، وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.

لقد تجدد هاجس تهديد أمن بغداد، لدى القادة العراقيين، بعد أن انقطع كلّ هذه الأشهر. ولذلك، فبعد مرور أقل من ١٠ أيام على سقوط الرمادي، بدأ الحشد الشعبي معركةً واسعةً شمال مدينة تكريت وجنوب غرب سامراء، في اتجاه مدينة الرمادي، عبر ذراع دجلة. وعلى الرغم من أنّ بعض فصائل الحشد أعلنت أنّ هذه المعركة هي معركة تحرير الرمادي، فقد كان الهدف الأساسي لهذه المعركة "تأمين بغداد"، على نحو ما أعلن العامري الذي قال: "إنّ أمن العاصمة بغداد هو الأبرز والمحور الأساس من [هذه] العمليات الأمنية (...) إنّ ما يجري حاليًّا من عمليات هي لتأمين أسوار العاصمة بغداد وخلق أجواء آمنة للعاصمة (...) كون أمن بغداد أهمّ من تحرير مدينة الرمادي"[٩].

---

٦ "البغدادي يتوعد بغداد وكربلاء ومقاتلوه يتقدمون نحو شرق الرمادي"، مقطع فيديو، **المستقبل**، ١٨ / ٥ / ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.futuretvnetwork.com/node/158557#sthash.A6Ac1rNW.dpuf

٧ "العامري يحذر من خطر سقوط الرمادي على بغداد وكربلاء ويؤكد: معركة بيجي ستحسم خلال أيام"، **المدى برس**، ٢٣/ ٥/ ٢٠١٥، على الرابط:
http://bit.ly/1FRbjNz

٨ يقول أبو بكر البغدادي، في أول تسجيل صوتي بُثّ له، عام ٢٠١٢: "إنّ بغداد هي قلب معركة أهل السنّة مع الصفويين"، انظر: "ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره"، **شبكة الدفاع عن السنة**، على الرابط:
http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=153320

٩ العامري، "تأمين العاصمة بغداد أهم من تحرير مدينة الرمادي من 'داعش'"، **قناة الغدير الفضائية**، ٣/ ٦/ ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.alghadeer.tv/news/detail/27718/

الإيقاعات المختلفة للحرب

فتح سقوط الرمادي جدالًا واسعًا داخل الولايات المتحدة الأميركية بشأن ما بات يسمى "إخفاق إستراتيجية أوباما في الحرب على داعش". وعلى الرغم من أنّ الشكوى داخل الأوساط السياسية الأميركية من عدم وضوح إستراتيجية مواجهة داعش قديمة، فإنّ سقوط الرمادي، بمفصليته وخطورته، هو الذي أطلق هذا الجدال. وفي الحقيقة، يبدو أنه لا توجد إستراتيجية أميركية واضحة لهذه الحرب. فأوباما الذي وصف الهزيمةَ في الرمادي بأنها "انسحاب تكتيكي"، وقال: "سننتصر في الحرب"، عاد ليعترف بعدم وجود إستراتيجية للحرب على داعش.

إلى جانب ذلك، كان ردُّ الفعل الأميركي على احتلال داعش للرمادي ضعيفًا. فلم يكن ثمَّة شيء أكثر من رفع عدد الغارات الجوية على مواقعه بنسبة قليلة، والإعلان عن تزويد القوات العراقية بقذائف متطورة. وفي ما نرى، يرجع هذا الأمر إلى الخلاف داخل الإدارة الأميركية في طريقة التعامل مع داعـش؛ إذ يوجد خلاف عميق ورؤًى متناقضة في تصور هذه الحرب. فموقف الرئيس أوباما يبدو أنه لا يزال مع ما يمكن تسميته "تدخل الحد الأدنى"، وأنه يطمح إلى مغادرة البيت الأبيض بأقلّ ما يمكن من التدخلات العسكرية، بغضّ النظر عن النتائج السياسية والإستراتيجية لهذا الموقف، في حين كانت حقبة جورج بوش الأب حافلةً بالتدخلات العسكرية وإسقاط الأنظمة، وكانت للجمهوريين وبعض أوساط الديمقراطيين، وحتى المؤسسة العسكرية الأميركية ووزارة الدفاع، تدخلات وضغوطات على الحكومة العراقية. وفي جميع الأحوال، كان هذا الخلاف داخل الإدارة الأميركية، والإخفاق في بناء إستراتيجية موحّدة لمواجهة داعش، من عوامل الإخفاق في هذه المواجهة أيضًا، بعد مرور سنة كاملة على سقوط الموصل وتشكيل التحالف الدولي.

علاوةً على ذلك، يبدو أنّه ثمَّة إيقاعان مختلفان في فهم هذه الحرب؛ إيقاع التحالف الدولي، أو الولايات المتحدة تحديدًا (بغضّ النظر عن الانقسام داخل الولايات المتحدة في رؤية هذه الحرب)، وهو إيقاع بطيء يتحدث عن معركة طويلة الأمد تمتدّ من ثلاثة أعوام إلى خمسة أعوام، وعن وجوب استكمال عناصرها كلّها، وهي:

- بناء قوات من المجتمع المحلّي في المناطق التي سيطر عليها داعـش تتولى مقاتلته، وتتكفل بالسيطرة على الأرض بعد تحريرها والقيام بمهمات الشرطة.

تأهيل هذه القوات وبناء قدراتها من خلال التدريب، والتسليح، والدعم اللوجستي والاستخباري.

إضعاف داعش، من خلال استهداف مصادر قوّته، وقطع مصادر تمويله، ومحاولة منْع تدفّق المتطوعين إليه، وتقطيع أوصال الرقعة الجغرافية التي يسيطر عليها.

وينبغي أن يوازيَ ذلك كله مسار للإصلاح السياسي؛ بمعنى أنّ داعش هو نتاج أزمة نظام الحكم في العراق، ولن يكون ثمَّة إمكان لمواجهته من دون تفكيك قاعدة القبول الاجتماعي به، وإعادة دمج المجتمع السنّي في العملية السياسية.

أمّا الإيقاع الآخر، فهو الإيقاع العراقي، وهو إيقاع سريع، يريد أن يُنجز المعركةَ في أشهر معدودة حتى من دون أن تستكمل عناصرها، بحسب الفهم الأميركي. فلم يجرِ بناء القوات المحلية، ولم يجرِ دعم مقاتلي العشائر الموجودين، من بقايا تنظيمات الصحوة، وقد أثبت هؤلاء كفاءةً عاليةً في الصمود أمام داعش، في أكثر من جزء من محافظة الأنبار، حتى قبل سقوط الموصل، حين بدأت المعركة في وادي حوران، أواخر عام ٢٠١٣، وبدأ داعش التمدد في المحافظة منذ ذلك الوقت، ولم تُستكمَل كذلك خطط التحالف الدولي باستهداف مصادر قوّة التنظيم، العسكرية والمالية واللوجستية. والأهم من هذا كلّه، أنّ ملف الإصلاح السياسي لم يُنجَز فيه أيُّ شيء.

لقد كشفت معركة تحرير تكريت ومحافظة صلاح الدين، بوضوح، عن هذين الإيقاعين المختلفين. ولا شكّ في أنّ هذا التناقض في إيقاع الحرب على داعش كان أحد أهمّ العوامل التي أربكت المعركة. فكثير من الأطراف العراقية، بما فيها النافذة منها وصاحبة القرار، لا تتفق مع الرؤية الأميركية المرتكزة على معركة طويلة الأمد.

دولنة الميليشيات

شهدت الأطرافُ العراقية، والشيعية تحديدًا (الحكومة، والقوات العراقية الرسمية، ومكونات "الحشد الشعبي) جدلًا بشأن الاستعانة بالتحالف الدولي. وقد كانت أطراف مهمّة داخل الحشد ترفض أيَّ تدخّل للتحالف الدولي. غير أنّ الطريقة التي انتهت بها معركةُ تكريت غيّرت رؤية الأطراف العراقية لدور التحالف.

لقد استعصى على مقاتلي الحشد الشعبي دخولُ تكريت، فطلبت الجهات العراقية الرسمية تدخّل التحالف الذي اشترط انسحاب مقاتلي الحشد والمستشارين الإيرانيين، بعد أن كان هؤلاء، نحو شهر كامل من بدء المعركة في مطلع آذار/ مارس ٢٠١٥، رأسَ الحربة والطرف الأساسي في الجبهة المقاتلة لداعش. ثمّ نفّذت طائرات التحالف الدولي غارات على مواقع داعش داخل مدينة تكريت، فمكّنت القوات العراقية من دخول المدينة واستردادها، وإنهاء المعركة.

> شهدت الأطرافُ العراقية، والشيعية تحديدًا (الحكومة، والقوات العراقية الرسمية، ومكونات "الحشد الشعبي) جدلًا بشأن الاستعانة بالتحالف الدولي. وقد كانت أطراف مهمّة داخل الحشد ترفض أيَّ تدخّل للتحالف الدولي

هذه الأطراف هي نفسها التي تقهقرت من أرض المعركة في تكريت مع بدء غارات التحالف، وهي مقرّبة من إيران وحليفةٌ لها، وقد أرادت للنصر في تكريت أن يبقى نصرًا محضًا للحشد الشعبي، ومن ثمة للرؤية الإيرانية؛ ذلك أنّ قرار بدء الحرب على داعش من صلاح الدين، بدلًا من أيّ منطقة أخرى، هو قرار إيراني. فقد أبدى الأميركيون اعتراضات على معركة تكريت، من جهة أنها ليست مهمّةً من الناحي الإستراتيجية؛ إذ هي محاصرة، وقريبة من نقاط التماس مع المناطق الشيعية، فضلًا عن أنّ القوات العراقية لم تُكمل استعداداتها لخوض المعركة، ولا سيما بناء القوات التي ستسيطر على الأرض في مرحلة ما بعد تحريرها. ولذلك، لم يشارك الأميركيون في تكريت، وهو ما أفسح مجالًا لمشاركة إيرانية واسعة ونوعية، فإيران تعتقد أنّ النصر المعنوي في تكريت مهمّ جدًا، حتى إن لم يكن ذا أهمية إستراتيجية كبيرة.

غير أنّ الطريقة التي انتهت بها معركة تكريت، أتاحت للأميركيين أن يعلنوا، إعلانًا صريحًا أنّ أحد الشروط الأساسية لأيّ معركة مقبلة ضدّ داعش في الأنبار، أو الموصل، أو سواهما من المناطق التي يسيطر عليها في العراق، هو ألّا يعود الحشد الشعبي والمستشارون الإيرانيون إلى الواجهة، كما كان عليه الأمر في معركة صلاح الدين في بداياتها على الأقل. وليس ذلك لأنّ هؤلاء لم ينجحوا في إكمال المعركة من دون تدخل التحالف الدولي، بعد أن حاولوا أن يقدّموا إستراتيجيةً نقيضةً وبديلةً من إستراتيجية التحالف لمواجهة داعش لا تستند إلى قوات مقاتِلة من داخل المجتمع المحلّي، على نحو ما يخطّط التحالفُ، وتستند إلى ميليشيات مدرّبة، من مناطق أخرى وطائفة أخرى، وليس ذلك أيضًا لأنّ هؤلاء مارسوا انتهاكات بعد تحرير تكريت، وهي في الحقيقة انتهاكات معتادة مع أيّ جيش أو مليشيا في حالة اجتياح تجمعات مدنية ولا سيما في سياق وجود احتقان طائفي، بل لأنّ تعاظم دور الحشد الشعبي الذي هو في الحقيقة تعاظمٌ للدور الإيراني سيؤدّي إلى مزيد من الأضرار السياسية والنتائج السياسية السلبية.

أُسِّست هيئة الحشد الشعبي في العراق، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤؛ أي بعد سقوط الموصل بيد تنظيم داعش بأربعة أشهر، لتكون الإطارَ الرسمي للمليشيات الشيعية، وهو إطار يعني شكلًا من أشكال ما يمكن تسميته "دولنة المليشيات". فهذه المليشيات أصبحت جسمًا تابعًا للدولة، يرأسه أحد المسؤولين الحكوميين الكبار ويشرف عليه، وهي تُموّل من المال العامّ، ويتقاضى كلّ عنصر من عناصرها راتبًا رسميًا. غير أنّ هذا الإطار لم يَعْنِ أنّ قرار كلّ مليشيا من هذه المليشيات أصبح بيد الحكومة، أو مرتبطًا بالقادة العسكريين الرسميين، بل إنه ظلّ بيد قادتها.

الجزء الأهمّ من هذه المليشيات قديم ("منظمة بدر"، و"عصائب أهل الحق"، و"كتائب حزب الله في العراق".. إلخ)، وقد تكوّن قبل عام ٢٠٠٣، أو في السنوات القليلة التي أعقبته، وبعضها أُنشئ بعد سقوط الموصل، حين تسارع تكوين مليشيات، جلُّها مرتبط بالتنظيمات السياسية الشيعية القائمة، استجابةً لفتوى "الجهاد الكفائي"، لتضم عشرات الآلاف من الشباب الشيعة الذين تطوعوا لقتال داعش، ومن ثمة تكاثرت أعداد فصائل الحشد الشعبي، لتبلغ نحو ٥٠ فصيلةً.

إنّ سياق تكوّن الحشد الشعبي، وارتباط فصائله بالتنظيمات السياسية الشيعية - على ما بينها من خلافات عميقة - يعني أنّ الحشد ليس كتلةً واحدةً منسجمةً. ففي الحقيقة، ثمّة تناقضات عميقة بين فصائله، وهي تبدأ من تحديد مهمته وفهمها، من خلال السؤال عن هذه المهمّة نفسها: أهي مقاتلة داعش في أيّ مكان وتحرير الأراضي التي سيطر عليها أم هي حماية المناطق الشيعية أم هي حماية المراقد المقدسة التي هدّدها داعش؟

يعتقد بعضُ المسؤولين عن الحشد الشعبي أنّه يكفي أن يجريَ تمويل المليشيات من المال العامّ حتى تُقطع بالتدريج أيّ صلة لها بـ "الجهات الأجنبية"؛ ويُقصد بهذا التعبير إيران تحديدًا، غير أنّ معركة تكريت كشفت أنّ إيران هي التي أدّت دور الموحِّد لهذه المليشيات وضابط إيقاعها، وأنها هي التي قرّبت فهمَها لمهمتها ودورها.

على أنّ هذا الأمر ينبغي ألّا يُفهم منه أنّ أحدًا من الزعماء الشيعة (بمن فيهم المعتدلون) يستطيع التخلي عن فكرة الحشد الشعبي، بوصفها استجابةً شيعيةً عامّةً، مجتمعيةً ودينيةً وسياسيةً، لتحدي داعش الذي هدّد صراحةً بضرب المراقد الشيعية المقدسة، فضلًا عن تهديده الحكم الشيعي في بغداد، وسائر المناطق الشيعية. ثمّ إنّ هؤلاء الزعماء لا يثقون بأنّ المؤسسة العسكرية والأمنية قادرة وحدها على الصمود في وجه هذا التحدي. ولذلك، ليس من الغريب أن يرفض أحد كبار الزعماء الشيعة، ممن لا يُحسبون على التنظيمات السياسية المشكّلة للحشد "الشروط الأميركية بإبعاد قوات الحشد الشعبي عن المشاركة مقابل تدخلها [الولايات المتحدة] الجوي في المعركة"[١٠]. وفي الوقت نفسه، يدرك هؤلاء الزعماء وجود إشكاليات جادّة وعميقة في الحشد الشعبي، من جهة التناقضات والاختلافات بين مكوناته، وقدراته الفنية على إنهاء الحرب ضدّ التنظيم، وقبول الشركاء في الجبهة المقاتلة لداعش ضمنه، ولا سيما الولايات المتحدة والتحالف الدولي.

الحرب من دون شراكة سنّية

لقد كان تشكيل منظومة الحرس الوطني أحد أكثر النقاط مفصليةً في البرنامج الذي تشكّلت وفقه حكومةُ العبادي، سواء في إطار فلسفة مواجهة داعش، أو في الاستعداد الفعلي لهذه المواجهة، أو في تفكيك قبول الحاضنة الاجتماعية به. وقد حُدّدت ثلاثة أشهر، بعد نيل الحكومة الثقة من مجلس النواب، في مطلع أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، سقفًا أعلى لتشكيل هذه المنظومة[١١]. وهذه الفكرة هي في الحقيقة فكرة أميركية، مستنسخة من أنموذج الحرس الوطني في الولايات المتحدة، وقد عرضتها الولايات المتحدة نفسها حلًّا لمشكلة فقدان الثقة بين المكونات العراقية، ولا سيما في المسألة الأمنية، ثمّ اعتمدها بعض الزعماء السنّة.

وعلى الرغم من أنّ الحكومة قدّمت أكثر من مسوّدة لقانون الحرس الوطني، تدرجت من لامركزية أمنية مفرطة يشكّل فيها قوّة ثالثةً إلى جانب الجيش والشرطة، ويخضع ما كان منه خاصًّا بكل محافظة للإشراف الكامل من جهة الإدارة المحلية للمحافظة، ويكون فيها جزءًا من وزارة الدفاع، ويتبع القائد العامّ للقوات المسلحة، فضلًا عن مسوّدات أخرى واءمت بين الحرس الوطني والحشد الشعبي، فإنّ الحكومة قد أخفقت في تشكيل هذه المنظومة.

لا شكّ في أنّ التعثر في تشكيل الحرس الوطني لا يرجع إلى الخلاف في تصور شكل هذه المنظومة الأمنية وبنيتها على نحو رئيس، بل إلى سياق فقدان الثقة الذي نوقشت فيه هذه الفكرة. يُضاف إلى ذلك أنه ثمّة تخوفات شيعية عامّة من هذه الفكرة، وتحديدًا من إمكان تغوّل الحرس الوطني وتحوّله إلى ميليشيا سنّية، تهدّد الحكم المركزي في بغداد، ويمكن أن تُستعمَل من القوى الإقليمية.

وإذا كان تيار المالكي الذي كان قد أدار ملفّ الصحوة، حين نُقِل من إشراف الجيش الأميركي إلى الحكومة العراقية، يُعبّر عن مثل هذه التخوفات بالقلق والشكوك نفسها التي يغلب عليها عامل الانقسام المجتمعي والتنافس الطائفي، بدلًا من الحاجة الوطنية العامّة، فإنّ العبادي يراعي كذلك هذه التخوفات العامّة.

وفي ما نرى، تتداخل الحرب على داعش مع الصراع الطائفي، وهذه المسألة جوهرية لفهم رؤية الحكومة العراقية والنُخبة الشيعية الحاكمة بوجه عامّ لهذه الحرب؛ بمعنى أنه ينبغي للحرب على داعش ألّا تفضي إلى إرباك وتغيير في توازنات القوى القائمة. وإنّ جوهر المقاربة الحكومية للحرب على داعش، في إيجاز، هو أنها مقاربة عسكرية، لا تؤمن بالإصلاح السياسي الموازي والضروري، ولا تتضمن تمكينًا عسكريًّا للسنّة.

وهكذا، وبسبب تعثر فكرة بناء حرس وطني، ومن ثمة عدم الاتفاق على النواة التي ستشكل هذه القوات، تُطرح أسئلة عديدة من بينها: أيُفتَح باب التطوع أم يتمّ الاعتماد على بقايا تنظيمات الصحوة، أو بعض عناصر العشائر، أو عناصر من الجيش السابق؟

---

١٠ "الحكيم يرفض'الشروط الأميركية' بالتدخل الجوي في المعارك مقابل 'إبعاد الحشد'"، **المدى برس**، ٤/١٤ / ٢٠١٥، على الرابط:
http://bit.ly/1Qm05X5

١١ الأمانة العامة لمجلس الوزراء، **برنامج حكومة جمهورية العراق ٢٠١٤: وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية** (جمهورية العراق)، ٩/١٦ / ٢٠١٤، على الرابط:
http://cabinet.iq/uploads/pdf/Window5/4.pdf

لقد بُنيت لدى الأميركيين فكرة الاعتماد على مقاتلي العشائر الصامدين في مواجهة داعش منذ اندلاع الأزمة في الأنبار أواخر عام ٢٠١٣، سواء تحت تسمية "الحرس الوطني"، أو من دونها؛ لأنّ هؤلاء يمثّلون مصالح متعارضة مع داعش، فجلّهم انتمى إلى تنظيمات الصحوة التي قاتلت القاعدة وهزمتها. وتنتمي هذه الرؤية إلى التيار الواقعي داخل الإدارة الأميركية الذي يرى أنه من الصعب إعادة إنتاج سياق الصحوة لمواجهة القاعدة. فقد كان الأميركيون الطرفَ الرئيس في وجودها على الأرض، وكانوا هم أصحاب القرار والتمويل. أمّا حاليًّا فينبغي الاعتماد على القوات الموجودة فعليًّا على الأرض.

تطورت هذه الرؤية، في وقت لاحق، حتى إلى إمكان الاعتماد على الحشد الشعبي، بوصفه القوة الأساسية وحجر الزاوية في مواجهة داعش، بما أنه القوة الوحيدة المنظّمة، مقارنةً بالجيش الضعيف الذي يحتاج، بحسب العبادي، إلى ثلاث سنوات لإعادة تأهيله، وبالحرس الوطني الذي يبدو أنّ مخاضه العسير لن ينتهيَ إلى شيء ملموس. وقد أطلقت هذه الرؤية مشروعًا لتسليح مقاتلي العشائر وبقايا تنظيمات الصحوة الموجودين على الأرض ودعمهم، بديلًا من منظومة الحرس الوطني.

كان يفترض أن تتولى الحكومةُ العراقية هذه العمليةَ، إلّا أنها تعثرت مرةً أخرى، ولم تفعل ذلك إلّا في وقت متأخر على نحوٍ يكاد يكون رمزيًّا ومحدودًا، على الرغم من الضغوط الأميركية الكبيرة التي كادت تفضي بالولايات المتحدة إلى تسليح العشائر على نحوٍ منفرد، من دون التنسيق مع الحكومة العراقية، قبل أن تعدل عن هذه الخطة. ومع ذلك، لا يزال رأيٌ ناشط داخل التفكير السياسي الأميركي، يدفع بالذهاب إلى مواجهة داعش بالاعتماد على المقاتلين السنّة والأكراد، اعتمادًا مباشرًا، من دون التنسيق مع الحكومة العراقية. وإنّ العامل الذي تحكّم في موقف الحكومة العراقية هو فقدان الثقة بنفسه، وقد تمثّل ذلك بالخشية من أن يفضيَ تسليح العشائر إلى تحوّلهم إلى قوّة منظّمة، يمكن أن تكون نواةً للحرس الوطني، أو لأيّ شكل من أشكال اللامركزية الأمنية.

الإصلاح المؤجّل إلى إشعار آخر

ما من شكّ في أنّ التأخر في تنفيذ المسار الإصلاحي المتمثّل على الأقل بالبرنامج الحكومي، لن يفيد داعش فحسب، بل إنه سيعقّد المعركة أكثر فأكثر؛ ذلك أنه سيقلّص مساحةَ مَن يمكن أن يندمج في مشروع الحرب على داعش من المجتمع السني، وسيحمل كثيرًا من هؤلاء إلى ضفّة داعش، من جهة أنّ تعثّر تنفيذ البرنامج الحكومي وتجاوز المُدد المحدّدة فيه لتنفيذ بنوده، سيعزّزان قناعةً كبيرةً لدى المجتمع السنّي بأنّ الحكومة التي يقودها الشيعة لا تملك إرادةً وغير جادّة في تسوية المشكلة السنّية، وسيعيد دمْج كثير من الأطراف الشيعية التي تعتقد أنه من الضروريّ حلّ المشكلة السنّية توافقيًّا لمصلحة الطرف الذي يعتمد مقاربةً عسكريةً لهذه المشكلة، ويُؤسس على التداخل بين داعش والمشكلة السنّية، وعلى أنّ داعش هو أحد تمظهرات الفضاء السنّي.

> التأخر في تنفيذ المسار الإصلاحي المتمثّل على الأقل بالبرنامج الحكومي، لن يفيد داعش فحسب، بل إنه سيعقّد المعركة أكثر فأكثر؛ ذلك أنه سيقلّص مساحةَ مَن يمكن أن يندمج في مشروع الحرب على داعش من المجتمع السني

الأكثر خطورةً في هذه الحال، أنّ داعش، ولا سيما بعد معركة تكريت، بدأ يعود إلى مصدر قوته الأساسي، وهو الحاضنة الاجتماعية، وبدأ يعيد بناء علاقته بهذه الحاضنة، فأصبح يشدّد على هويته السنّية، وعلى أنه حامي السنّة؛ إذ دعا أبو بكر البغدادي، في الخطبة التي ألقاها بُعيد سقوط الموصل، النازحين من المناطق السنّية إلى العودة إلى ديارهم في المناطق التي يسيطر عليها داعش، بل إنه دعا المسلمين في كلّ العالم إلى "الهجرة إلى الدولة الإسلامية"؛ وذلك من خلال قوله: "يا أهل السنة في العراق، ونخصّ أهلنا في الأنبار، قلوبنا تتفطر لتركككم منازلكم وديياركم ولجوئكم نحو الروافض وملحدي الأكراد وتشردكم في البلاد (...) عودوا إلى دياركم والزموا بيوتكم والتجئوا بعد الله إلى أهلكم في الدولة الإسلامية، فستجدون فيها بإذن الله الحضن الدافئ والملاذ الآمن، فأنتم أهلنا ندافع عنكم وعن أعراضكم وأموالكم، ونريد عزتكم وكرامتكم، ونريد أمنكم وسلامتكم ونجاتكم من النار". وأضاف البغدادي: "إنّا نستنفر كلّ مسلم في كلّ مكان للهجرة إلى الدولة الإسلامية أو القتال في مكانه حيث كان"[١٢].

١٢ "تسجيل صوتي للبغدادي يدعو أهل الأنبار للعودة"، **الجزيرة. نت**، ١٥ / ٥ / ٢٠١٥، على الرابط:
http://bit.ly/1gwAXQZ

يبدو أنّ البغداديُّ يسعى، على نحوٍ منهجي، لتقديم داعش بوصفه منافسًا في تمثيل السنّة في كلّ العالم تجاه التنظيمات السنّية المطروحة (الإخوان المسلمون، والسلفيون، والمملكة العربية السعودية.. إلخ). ففي خطبته التي بُثّت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، هاجم مَن سمّاهم "حكام المسلمين" من "المنافقين والمرتدين" و"أتباعهم من العلماء"، بسبب تحالفهم مع الولايات المتحدة، وذكر أنّ هذا الأمر لن يمنع داعش من أن يتمدد؛ إذ يقول: "اطمئنوا أيها المسلمون، فإنّ دولتكم بخير وبأحسن حال. لن يتوقف زحفها وستظل تمتد بإذن الله، ولو كره الكافرون". وأضاف: "إننا نبشركم بإعلان تمدّد الدولة الإسلامية إلى بلدان جديدة، إلى بلاد الحرمين واليمن، وإلى مصر وليبيا والجزائر، ونعلن قبول بيعة من بايعنا من إخواننا في تلك البلدان، وإلغاء أسماء الجماعات فيها، وإعلانها ولايات جديدةً للدولة الإسلامية، وتعيين ولاة عليها (...) لا مكان للمشركين في جزيرة النبي محمد (...) وعليكم أوّلًا بالرافضة حيثما وجدتموهم، ثمّ عليكم بآل سلول وجنودهم قبل الصليبيين وقواعدهم"[١٣].

وفي الحقيقة، يمارس داعش مع المجتمع السنّي عملًا مزدوجًا: كسب الودّ، والإخضاع في الوقت نفسه. فإلى جانب محاولات كسب الودّ السالفة الذِّكر، شهدت المرحلة الماضية تصاعدًا في العنف الذي مارسه هذا التنظيم ضدّ المجتمع السنّي، وقصدًا إلى وضع هذا العنف في سياق بنية مشهدية يتعاطاها الجمهور العامّ. ويريد داعش من هذا العنف المفرط، أن يُخضع المجتمعَ السُنّي، ويتملكه بالرعب والخوف. ولعله يريد حاليًا، أكثر من أيّ وقت مضى، أن يخضع الجمهور السُنّي بالرعب. وهذا يعني أنه يؤمن بعمق بأنّ مصدر قوته الأول هو المجتمع المحلّي والبيئة الحاضنة له، وبأنّ هذا المصدر نفسه هو التهديد الأول له أيضًا.

إصلاحات العبادي والحرب على داعش

في أكثر من مرّة، أدلى رئيس الوزراء العبادي بتصريحات تبدو غير منسجمة مع خطة مواجهة داعش، فقال إنه لا توجد حاضنة لداعش في المناطق السنّية، وإنّ مُعظم عناصر هذا التنظيم هم من الأجانب. ويمكن لهذه التصريحات التي لا تؤيّدها الوقائع أن تكون جزءًا من التعبئة العامّة ضدّ داعش بقدر ما توحي بأنّ الحكومة العراقية لا تعتمد مقاربةً لمواجهة داعش سوى المواجهة العسكرية، مادام هذا التنظيم مشكلةً أجنبيةً، ولا أساسَ سياسيًّا لها. ولذلك، فعلى الرغم من أنّ البرنامج الحكومي تضمّن ما يمكن عدُّه عناصرَ لمقاربة سياسية في مواجهة داعش، يبدو أنّ الحكومة - أو على الأقل الطبقة الشيعية الحاكمة - لا تعتمد، في واقع الحال، مقاربةً سياسيةً، وأنها غير جادة في تطبيق هذا البرنامج، على غرار ما تقدّم شرحه.

وعلى الرغم من أنّ جزءًا واسعًا من الطبقة الشيعية الحاكمة يعتقد أنّ الإصلاحات داخل النظام السياسي ستؤدّي إلى إعادة هيكلة مؤسسة السُلطة لغير مصلحتها، في سياق ثقافة سياسية تمرّنت على بناء قاعدة الحكم في هوية أحادية، فإنّ هذا الموقفُ يعبّر عن تيار شيعي محدّد، أصبحت كلمتُه هي النافذة.

وفي الحقيقة، شهدت السنواتُ الأخيرة انقسامًا حادًّا داخل المشهد السياسي الشيعي، لعلّ أولى تمظهراته وضوحًا ترجع إلى أواخر عام ٢٠٠٩، في إثر الإعداد للانتخابات النيابية التي جرت في آذار/ مارس ٢٠١٠، حين لم تستطع التنظيمات السياسية الشيعية دخول هذه الانتخابات بائتلاف انتخابي واحد، مثلما كان الأمر في انتخابات ٢٠٠٥، ودخلت بائتلافين متنافسين. وبعد الانتخابات، رفض جزء مهمّ من التنظيمات السياسية الشيعية تولّي مرشّح ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي، رئاسة الوزراء ولايةً ثانيةً، ليذهب جزء آخر من هذه التنظيمات، عام ٢٠١٢، بالائتلاف مع القوى السنّية والكردية، إلى مشروع واسع لسحب الثقة عن رئيس الوزراء المالكي في ذلك الوقت. وبعد انتخابات مجالس المحافظات سنة ٢٠١٣، كان ثمّة خلاف واضح في مبدأ المحاصصة والحدود التي يمكن للتنظيمات الشيعية أن تأتلف خلالها مع القوى السنّية. وفي عام ٢٠١٤، عملت هذه التنظيمات، مدعومةً بالمرجعية الدينية الشيعية في النجف، على إخراج المالكي من رئاسة الوزراء، وترشيح العبادي بديلًا منه.

قد يكون مصدر هذا الصراع هو الصراع على تمثيل الهوية الشيعية، على نحو ما يحدث في البلدان التي تعتمد أنظمةً توافقيةً تبدأ بكتلة موحدة لتمثيل الهوية الإثنية، ثمّ تشهد هذه الكتلةُ انقسامات وصراعات على تمثيل الهوية، غير أنّ ذلك الصراع تطور شيئًا فشيئًا، وآل إلى صراع على طريقة إدارة الدولة.

١٣ "أول خطاب لزعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي منذ انطلاق حملة "التحالف الدولي"، مقطع فيديو، ١٣/ ١١ / ٢٠١٤، على الرابط:
https://m.youtube.com/watch?v=Ac0ofGHxJRs

لعله ليس من اليسير توصيف التيارين المذكورين إلا بلغة فيها شيء من التعسف والقسر. فسواء وصفنا هذا الانقسام بأنه انقسام بين "تيار عراقوي" وتيار إيراني، أو بأنه انقسام بين "تيار معتدل" و"تيار متشدد"، أو بغير ذلك من الوصف، فمن المؤكّد أنّ جوهر هذا الانقسام يدور حول الإشكالية العقدية الكامنة في السؤال: ما معنى "السُلطة الشيعية" في بلد متعدّد الهويات؟ لا شكّ في أنّ كلّ المسائل الأخرى، على أهميتها القصوى، هي فروع من هذه الإشكالية الجوهرية (العلاقة بإيران، أو تصور العلاقة بالسنّة وكيفيّة التعامل مع المشكلة السنّية، أو تصور الحرب على داعش.. إلخ).

يتمحور أحد هذين التيارين حول المالكي الذي شكّل ائتلاف دولة القانون، ليضم قوًى أصبح لها نفوذ أكبر بعد الحرب على داعش وتشكيل الحشد الشعبي؛ من قبيل منظّمة بدر بزعامة النائب هادي العامري، وعصائب أهل الحق بزعامة الشيخ قيس الخزعلي. أمّا التيار الآخر، فهو يضم اثنين من أكبر ثلاثة تنظيمات شيعية؛ هما المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والتيار الصدري مدعومًا بمرجعية النجف.

بعد سقوط الموصل بيد تنظيم داعش وتشكيل الحشد الشعبي، تزعّم التيارُ الأول قيادةَ الحشد، وأصبحت زعاماته هي الزعامات الأساسية فيه. وهكذا، قدّم نفسه بوصفه الطرف الشيعي الأول في التصدي لداعش، مستفيدًا من المخاوف الشيعية العامّة من تمكّن داعش من تهديد المراقد الشيعية المقدسة، أو العاصمة بغداد، ومن شعور شيعي عامّ بأنّ الحشد الشعبي هو تعبير عن استجابة شيعية عامّة لهذا التحدي. ومن ثمّة، تمكّن هذا التيار من تعبئة الجمهور الشيعي على أساس فكرة مفادها أنّ داعش ليس تعبيرًا عن أزمة سياسية، وأنّ الحرب عليه هو الخيار الوحيد، وقد كانت هذه التعبئةُ جزءًا من التنافس السياسي، ولا سيما أنّ هذا التيار يشعر بأنه أُقصيَ من السُلطة، بعد انتخابات فاز فيها.

أمّا الطرف الآخر، فعلى الرغم من أنه وجد نفسه تجاه لعبة تنافس ديماغوجي، وخصوصًا أنّ داعش بدا تهديدًا وجوديًّا للشيعة؛ إذ حاول أن يقيم توازنًا صعبًا بين الانقسام الحادّ في المنطقة وتنافس المحاور فيها من جهة، وتناقضات المشهد السياسي الشيعي الداخلي من جهة أخرى.

وحين انتقلت حركة الاحتجاج التي انطلقت أواسط تموز/ يوليو ٢٠١٥، إلى بغداد، دخل التيار الأول، في ما بدا أنه محاولة لإسقاط حكومة العبادي، في السنة الأولى لتوليها الحكم، بتحميلها مسؤولية الانهيار المؤسسي الذي يعصف بالدولة العراقية. وكان واضحًا من بعض وسائل إعلام هذا التيار أنه دخل موجة الاحتجاجات بقوّة. ففضلًا عن أنه زجَّ بمؤيّديه في ساحات التظاهر، أطلق على هذه الحركة اسم "الحشد المدني"؛ أي إنها الذراع المدنية للحشد العسكري الذي يتزعمه هو.

وعلى مستوى الشعارات السياسية، رفع هذا التيار شعار العودة إلى النظام الرئاسي، وهي دعوة ارتبطت بالمالكي الذي ما انفك يقترحها منذ عام ٢٠٠٨؛ وذلك في سياق تصور لنزعة شديدة المركزية يتزعمها هو. وهكذا، فإنّ مبادرة الإصلاح التي أعلن عنها رئيس الوزراء العبادي، يوم ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٥، قد أتت لمواجهة هذا التيار.

وبعد أنّ ظلّ التيار الشيعي الآخر صامتًا نحو سنة كاملة وانتهاء حكومة العبادي إلى تكريس انقسام شيعي حادّ داخل مؤسسة السُلطة، بدلًا من أن تكون بديلًا كاملًا من الحكومة السابقة، وما تمثّله من رؤًى وقناعات وإستراتيجيات، يبدو أنّ هذا التيار قرّر أن يتخذ الخطوة الأقوى في هذه المواجهة.

أتى الضوء الأخضر من المرجع الشيعي الأعلى، آية الله علي السيستاني، وهو الداعم الأقوى للعبادي، إذ وجّه ممثّله، في خطبة الجمعة يوم ٧ آب/ أغسطس ٢٠١٥، دعوةً إلى العبادي كي يواجه الفساد بأنْ "يضرب بيد من حديد". وقد قاد هذا إلى أن يُعِدّ العبادي وثيقة إصلاحات هيكلية جذرية، نوقشت مع زعامات المجلس الأعلى، والتيار الصدري، وبعض قادة حزب الدعوة الداعمين للعبادي، ثمّ أعلنها العبادي يوم ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٥، ليصدقها مجلس الوزراء في اليوم نفسه، ويمررها إلى مجلس النواب، بوصفها مشروعًا، ولتحظى هذه الوثيقةُ بالتصديق البرلماني يوم ١١ آب/ أغسطس ٢٠١٥.

أتت إصلاحات العبادي في لحظة حاسمة، إذ بدأ المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة في التحالف الدولي تتململ ممّا يُوصَف بأنه "ضعف العبادي"، ومن عدم قدرته على مواجهة التيار الشيعي الآخر، وتفضيله أن يمسك العصا من الوسط. وقد كان من نتائج هذا التلكؤ استمرار سيطرة داعش على الرقعة الكبيرة التي سيطر عليها في صيف ٢٠١٤، بل قد يكون الآن أشدّ قوّةً، في حين تتسم رؤية الحكومة العراقية للحرب على التنظيم بالاضطراب وعدم الوضوح. وعلى الرغم من ذلك، وجّهت إصلاحات العبادي الحركةَ نحو شعار واحد، من الناحية السياسية والمطلبية، هو "محاربة الفساد"؛ وهذا

يعني ترويج تأويل محدّد للانهيار المؤسسي في العراق متمثّل بأنه ناتج من الفساد.

> أتت إصلاحات العبادي في لحظة حاسمة، إذ بدأ المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة في التحالف الدولي تتململ ممّا يُوصَف بأنه "ضعف العبادي"، ومن عدم قدرته على مواجهة التيار الشيعي الآخر، وتفضيله أن يمسك العصا من الوسط

صحيح أنّ العراق يحتلّ مراتب متقدّمةً، بحسب تقارير منظّمة الشفافية الدولية المتعلّقة بأكثر دول العالم فسادًا، وأنّ الفساد، بكل تأكيد، هو أحد أسباب عجز الدولة عن توافر الكهرباء، إلّا أنّ التركيز في شعار "محاربة الفساد" قد أدّى إلى تراجع المطلب الرئيس الذي نهضت من أجله الحركة (توافر الكهرباء). ولعل هذا التراجع ملائم للحكومة التي يبدو أنها غير قادرة على معالجة مشكلة الكهرباء. فهي ورثت اضطرابًا من الحكومات السابقة في خطط إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية، علاوةً على أنّ الأزمة المالية الحادة التي تمرّ بها البلاد، لا تتيح لها إرصاد مبالغ كافية أو ميزانية ملائمة لمعالجة المشكلة.

الأكثر من ذلك أنّ التركيز في شعار "محاربة الفساد" أدّى إلى تراجع الشعارات الجوهرية الأخرى ذات المضمون السياسي؛ ومنها شعار "إنهاء المحاصصة"، فضلًا عن حزمة المشكلات الكبيرة الأخرى التي تعترض البلاد، وفي صدارتها الانقسام الطائفي، والمشكلة السنّية، والمصالحة الوطنية التي تكاد تكون روح كلّ ما يعانيه العراق.

بدا أنّ العبادي لم يبادر، خلال سنة كاملة من تشكيل حكومته في هذا الملفّ، على الرغم من أنّ البرنامج الذي تشكّلت وفقه الحكومة يضمن خريطة طريق تفصيلية في هذا المجال، وأنّه ظلّ في أكثر من مناسبة ينفي وجود أزمة شراكة سياسية، ويفسّر داعش بأنه مؤامرة أجنبية، وهذا كلّه هو الذي أفسح المجال للتيار الشيعي الآخر لكي يفرض تصوره بشأن الحرب على داعش، وإدارة أزمة السنّة، والسجال الطائفي في المنطقة، ومن ثمّة يعبّئ الشارع الشيعي في هذا الإطار، وبقدر ما كان الأمر كذلك، فإنه يُنتظر أن تُستكمَل مبادرة الإصلاح بمبادرات مفصلية في هذا المجال، تساهم في إطلاق مبادرة تجاه المشكلة السنّية، وأبعد من ذلك، إعادة تصور مؤسسة الحكم، في بلد لم يعُد يتحمل مزيدًا من الانتظار.

وجد العبادي نفسه أمام مبادرة إصلاح، إلا أنه - في ما يبدو - غير قادر على المضيّ فيها. وفي هذا السياق، تبدو خطواته، منذ تلك اللحظة، محاولةً للالتفاف على جوهر مطالب الحركة، وقد وصَف هذه الحركةَ بأنها ثورة على الفساد، استتبعت ما يشبه "انتفاضةً إداريةً"، عمل من خلالها على إلغاء حلقات غير قليلة في الجهاز البيروقراطي للدولة، وأفضت إلى قيام بعض مجالس المحافظات بإلغاء المجالس البلدية ومجالس الأقضية والنواحي، فضلًا عن حركة استقالات لمجموعة من المحافظين، طوعًا، أو تحت إكراه الجمهور.

لا شكّ في أنّ هذا البعدُ الإداري يشكّل جزءًا من الحركة الاحتجاجية، ولكن يبدو أيضًا أنّ اختزال الحركة في أنها ثورة على الفساد وانتفاضة إدارية التفافٌ على الحركة. فمن جهة، لا يستطيع العبادي إصلاح المنظومة الكهربائية المعطّلة؛ بسبب إخفاق التخطيط الإستراتيجي، وليس بسبب الفساد وحده، ثمّ إنّ الدولة التي لا تكاد تسدّد رواتبَ موظفيها لا تملك الأموال الكافية لإصلاح تلك المنظومة. ومن جهة أخرى، يبدو أنّ العبادي ليس بصدد تطوير وثيقة الإصلاح التي أعلن عنها، وهي إصلاحات مالية وإدارية واقتصادية أساسًا، إلى إصلاح سياسي جذري. وحتى الآن، يبدو العبادي غير قادر على فهم الأزمة بوصفها أزمة نظام سياسي. فتردي الخدمات، وغياب التخطيط، وفراغ الخزينة العامّة، ما هي إلّا مظاهر لنظام سياسي مأزوم، والدولة الفاشلة ودولة الفساد كلاهما نتاجٌ للنظام السياسي.

ما لم يتجه العبادي إلى جوهر المشكلة، ستبقى "إصلاحاته" ضربًا من "الترقيع الفوقيّ"، ولن تستطيع أن تنزع فتيل الاضطراب. والنتيجة الأكثر أهميةً، في هذا السياق، هي أنه من دون مبادرة إصلاح سياسي جادّة وحقيقية، يبعُد أن تكون مواجهة الحكومة العراقية لداعش ممكنةً.

تبدو الخلاصة المكثفة للحصيلة المرّة طوال سنة كاملة من الحرب على داعش وسنة كاملة من بناء رؤًى وتصورات وخطط لهذه الحرب اضطرابًا في الرؤى، وتناقضات في الخطط، وافتقادًا لإرادة لفلسفة متماسكة في مواجهة التنظيم. وبإزاء ذلك كلّه، يبدو داعش الآن أقوى ممّا كان عليه في أيّ وقت آخر.

حمزة المصطفى*

الحرب على "تنظيم الدولة" بعد مرور سنة على تشكيل "التحالف الدولي": حالة سورية

ترصد هذه الورقة ظروف تشكّل التحالف الدولي وإستراتيجيته لمحاربة تنظيم الدولة في سورية، وتقف على المتغيرات الميدانية والسياسية، والتباينات ضمن التحالف، وتناقش مدى نجاعة الإستراتيجية المتّبعة في المديَين المنظور والمتوسط. فقد مرّ عام على بدء غارات التحالف الجوية على "تنظيم الدولة" في سورية، من دون أن تحدث تغيرات فارقة ميدانيًا أو سياسيًا. فخلال العام المنصرم تعرّض التنظيم لانتكاسات وهزائم في مناطق عدة لعلّ أبرزها عين العرب (كوباني)، والحسكة، لكنّه نجح في توسيع نفوذه، وضمَّ مدنًا وقرى جديدة؛ مثال، تدمر، وريف حمص الشرقي، وريف حلب الشمالي، والقلمون، ومخيم اليرموك في العاصمة، إلى "دولته"، ليقتطع بذلك الجزء الأكبر من مساحة سورية، ويهدد مراكز إستراتيجية، وحواضر مدينية، مثل حمص والعاصمة دمشق. وتخلص الورقة إلى أن تنظيم الدولة لا يزال يفرض إيقاع المعركة ومتغيراتها في بقاع مختلفة من سورية. ولا يزال التحالف الدولي غير قادر على استئصاله، أو إضعافه خلال المديين المنظور والمتوسط. وقد يحتاج استئصاله إلى سنوات طويلة، إذا ما استمرت المقاربة الأميركية المجتزأة لمواجهته، مستمرة بصورتها الراهنة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أميركا والثورة: ارتباك وانكفاء

جاءت الثورة السورية خارج الحسابات الأميركية؛ فإدارة الرئيس باراك أوباما كانت قد بدأت خطوات عملية للتقارب مع النظام السوري، وأبدت رغبتها في التعاون معه في قضايا إقليمية عدة لتحدث بذلك قطيعة مع إستراتيجيات الإدارة السابقة الراغبة في تغيير النظام أو على الأقل تغيير سلوكه. واتخذت في سبيل ذلك مجموعة إجراءات لعلّ أبرزها فرض عقوبات اقتصادية قاسية عام ٢٠٠٤، وعزله سياسيًا ودبلوماسيًا في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. أضف إلى ذلك، أنّ أوباما بعد دخوله البيت الأبيض مطلع عام ٢٠٠٩ تبنّى سياسة الانكفاء نحو الداخل، ومبدأ القيادة من الخلف، وتبنّى مقاربة في سياسته الخارجية تقوم على الاعتماد على حلفاء إقليميين لإدارة أزمات دولية تؤرق الولايات المتحدة وتمثّل تهديدًا لمصالحها وأمنها القومي. وبناء عليه، اقتصر الموقف الأميركي خلال الأشهر الأولى لانطلاق الثورة على الإدانات اللفظية، وفرض عقوبات جزئية استهدفت مسؤولين انخرطوا في العنف مع التعويل على الأسد بوصفه رجل إصلاح يستطيع حل الأزمة والتجاوب مع مطالب المحتجين. ومع أنّ موقف الإدارة الأميركية من الأسد تغيّر منتصف آب / أغسطس ٢٠١١ نتيجة ضغوط إقليمية واتساع الاحتجاجات إلى عموم سورية، فإنّها أصرّت على الحل السياسي للأزمة، ورفضت مبدأ التدخّل العسكري المباشر، أو دعم المعارضة المسلحة لحسم المواجهة. وسعت للتعاون مع روسيا وحلفائها في المنطقة للوصول إلى تفاهم من شأنه أن يؤمّن انتقالًا سياسيًا سلسًا يحافظ على مؤسسات الدولة، ويمنع تكرار تجربة العراق إبان حكم الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن. ولتحقيق ذلك، توصلت مجموعة الاتصال الدولية حول سورية التي ضمّت الولايات المتحدة وروسيا ودولًا أخرى مثل تركيا وقطر والكويت، إلى وثيقة جنيف ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٢، والتي نصّت في بندها الأخير على "تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات". لكن الوثيقة تجنبت إيضاح مصير الأسد، فاختلف رعاتها حول تفاصيلها.

وعلى الرغم من الآثار الكارثية على الصعيد الإنساني، لم تغيّر الإدارة الأميركية مقاربتها تجاه الأزمة السورية، بل رفض البيت الأبيض توصيات وزارتي الخارجية والدفاع وكذلك الاستخبارات، بتسليح المعارضة وتدريبها بغية الضغط على النظام عسكريًا وإجباره على قبول الحل السياسي. وبمرور السنوات حصلت تغيرات عدة في الموقف الأميركي؛ إذ تراجعت الولايات المتحدة مع تسلّم جون كيري مهامه وزيرًا للخارجية أوائل عام ٢٠١٣ عن شعار "تنحّي بشار الأسد فورًا"، وجرى استبداله بشعار "تغيير حسابات الأسد" لإقناعه بالدخول في عملية سياسية تنتهي بخروجه من السلطة، كما ربطت الولايات المتحدة تدخّلها العسكري في سورية بتجاوز النظام "خط أوباما الأحمر" لجهة استخدام السلاح الكيماوي.

> جاءت الثورة السورية خارج الحسابات الأميركية؛ فإدارة الرئيس باراك أوباما كانت قد بدأت خطوات عملية للتقارب مع النظام السوري، وأبدت رغبتها في التعاون معه في قضايا إقليمية عدة لتحدث بذلك قطيعة مع إستراتيجيات الإدارة السابقة الراغبة في تغيير النظام أو على الأقل تغيير سلوكه

لقد جاء التراخي الأميركي تجاه النظام في مرحلة دقيقة كانت تمر بها الأزمة السوريّة، ولا سيما بعد الإعلان عن تأسيس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ٩ نيسان / أبريل ٢٠١٣، وتوسّعه في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة بدعم ومساندة غير مباشرَين من النظام السوري الذي وجد في التنظيم طوق نجاة ومدخلًا لإعادة تأهيل نفسه دوليًا، ودخول نادي مكافحة الإرهاب[١]. في حين حرص التنظيم خلال السنة الأولى من تأسيسه ولأسباب مصلحية، على تجنّب المواجهة مع النظام، وركّز على تثبيت ركائزه وتوسيع نفوذه بالتمدد في مناطق المعارضة التي غدت مستهدفة ومستنزفة من عدوّين هما النظام وحلفاؤه (حزب الله، والميليشيات العراقية)، وتنظيم الدولة الذي يكفّرها ويدعو لقتالها.

ولتلافي الانتقادات الداخلية والخارجية لسياساتها في سورية، سعت الإدارة الأميركية التي بدت منشغلة بموضوع الإرهاب أكثر من أيّ ملف آخر، إلى التلاقي مع روسيا؛ فجاء لقاء كيري ولافروف في موسكو (أيار / مايو ٢٠١٣) ليخرج باتفاقٍ نص على عقد مؤتمر جنيف٢ مع إهمال رحيل الأسد شرطًا لبدء التفاوض. وبهذا المعنى، كان اتفاق موسكو إقرارًا أميركيًا ضمنيًا بالتفسير الروسي لبيان جنيف١[٢].

---

١ حمزة المصطفى، "واشنطن.. الوصول إلى مفاوضة الأسد"، **العربي الجديد**، ٢٠١٥/٣/٢٠، على الرابط:
http://goo.gl/3nLJhV

٢ "اتفاق موسكو... بداية الحل أم انقلاب أميركي على الثورة؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٣/٥/١١، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/1152f725-30ca-441c-82e8-a1edde4b2230

وفي خطوة استباقية قبل انعقاد جنيف٢، سعى النظام إلى قلب الموازين العسكرية، وتحقيق إنجازات عسكرية أمام المعارضة لتقوية موقفه في أيّ مفاوضات محتملة، فبدأت العمليات العسكرية الكبرى في القصير، والقلمون، وريف دمشق، وحلب بمشاركة صريحة من حزب الله والميليشيات العراقية، ونجحوا في تحقيق مكاسب ميدانية مهمة في جبهات عدة. لكن لجوء النظام إلى استخدام السلاح الكيماوي في أكثر من موقع أحرج إدارة أوباما التي حاولت غض الطرف بداية، وشككت في صحة التقارير قبل أن تؤكدها في حزيران / يونيو ٢٠١٤، وتقدّم وعودًا بتسليح المعارضة السورية بأسلحة "فتاكة" في محاولة لاحتواء الانتقادات الداعية لانخراط أميركي عسكري في الصراع لمعاقبة النظام على "تجاوز الخط الأحمر"[٣].

اكتفاء الإدارة الأميركية بالوعود والإدانات، وحديث رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق مارتن ديمبسي أمام الكونغرس ١٩ آب / أغسطس ٢٠١٣ عن أنّ الأزمة السورية لا تمثّل تهديدًا للأمن القومي الأميركي أو لمصالحها في المنطقة ما دامت تستطيع حصر الصراع ضمن الجغرافيا السورية، وأنّ ما يجري في سورية هو حرب أهلية قد تستمر فترة طويلة، وأنّ مصالح الولايات المتحدة تفرض عليها الانكفاء والابتعاد ما أمكن عنها بخاصة وأنّ المعارضة لا تمثّل حليفًا إستراتيجيًا، وعوامل أخرى كالدعم الإيراني اللامحدود، والغطاء الدبلوماسي الذي أمّنته روسيا في مجلس الأمن، كلّ هذا شجّع النظام على التصعيد وأقدم على قصف ريف دمشق بالسلاح الكيماوي (٢١ آب / أغسطس ٢٠١٥)، وهو ما أدّى إلى مقتل ١٢٠٠ شخص خلال ساعات.

بعد هجوم الكيماوي في الغوطتين، لم تعد الإدارة الأميركية قادرة على الدفاع عن إستراتيجيتها بعدم التدخّل العسكري في سورية؛ فأعلن الرئيس أوباما نيّته توجيه ضربة عسكرية عقابية للنظام قبل أن يتراجع عنها بعد صفقة رعتها روسيا ٩ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، وتضمنت تسليم النظام السلاح الكيماوي وإخضاع منشأته العسكرية للتفتيش الأممي. ولكي لا تظهر إدارة أوباما بمظهر المتفرج على المأساة السورية، حاولت الاستعجال في عقد مؤتمر جنيف٢ في ٢٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، وضغطت على المعارضة للتنازل عن شرطها بـ"رحيل الأسد"[٤]. ومع أنّ جنيف٢ فشل بسبب رفض النظام التجاوب مع مقترحات الوسيط الدولي الأخضر الإبراهيمي، فإنّ المقاربة الأميركية لم تتغير، بل تراجع اهتمامها بالأزمة السورية، وعادت روسيا إلى تشجيع النظام على الحسم العسكري ولا سيما بعد إجراء "انتخابات رئاسية" في حزيران / يونيو ٢٠١٤ فاز بها الأسد، واستقال على إثرها المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي ليكون ثاني مبعوث يستقيل بعد سلفه كوفي عنان[٥]. ومنذ ذلك الحين تراجع الحديث عن الحل السياسي للأزمة السورية، وبدَأ التركيز فقط على كيفية معالجة الحركات الجهادية الناشئة كجبهة النصرة، وتنظيم الدولة.

تشكيل التحالف الدولي: الإرهاب أوّلا

في النصف الأول من عام ٢٠١٤، كانت جميع المؤشرات الميدانية تشير إلى اقتراب هزيمة تنظيم الدولة في سورية؛ إذ انطلقت مطلع عام ٢٠١٤ مواجهة مسلحة كبرى بين فصائل المعارضة (جيش المجاهدين، وجبهة ثوار سورية، وفصائل في الجبهة الإسلامية) وتنظيم الدولة انتهت بهزيمة الأخير وإجباره على الانسحاب من كامل محافظة اللاذقية، وإدلب، وحماه، وحلب (باستثناء ريفها الشرقي)[٦]. كما حسمت جبهة النصرة موقفها، واتخذت قرارًا بقتاله، ونجحت بالتعاون مع فصائل مجلس شورى المجاهدين في طرده من عموم محافظة دير الزور، وعزله عن مناطق نفوذه في العراق، وحصاره في بقعة معزولة ضمن الرقة وريف حلب الشرقي، وحرمانه من الإمدادات الوافدة من العراق، ومن مصادر التمويل الذاتية وعلى رأسها النفط. لكن تطورات العراق ألقت بتداعياتها على الساحة السوريّة، وقلبت موازين القوى بصورة كاملة. لقد كان سقوط الموصل ١٠ حزيران / يونيو ٢٠١٤، وسيطرة التنظيم على مساحات واسعة من العراق، وحصوله على أسلحة ثقيلة ومتنوعة غنمها من الجيش العراقي، بمنزلة الولادة الثانية لتنظيم الدولة في سورية، إذ وظف الزخم المعنوي والعسكري الذي كسبه في العراق للانتقام من

---

٣ "في أسباب تغيّر الموقف الأميركي من تسليح المعارضة السوريّة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٣/٦/٢٠، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/727d1855-1e21-47a3-8c87-ba80d1f60be6

٤ "صفقة الكيماوي: المخرج الذي يحتاجه أوباما"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٣/٩/١٥، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/04ab0be2-4249-46c7-9830-904b7b13560e

٥ "مؤتمر جنيف٢: بانتظار الجولة الثانية، ماذا تحقّق في الأولى؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٤/٢/٤، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/f78b3f61-4d17-4b0d-9bc7-09784d0ef29f

٦ "انطلاق المواجهة مع 'داعش' على أبواب جنيف"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٤/١/١٩، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/cdbee336-5cce-40e7-a5d3-c9e780c6c67e

الفصائل التي طردته في سورية؛ فأزال الحدود، وبدأ بهجوم مضاد في محافظة دير الزور، ونجح في أسابيع قليلة في هزيمة مجلس شورى المجاهدين ليتمكن من ربط مناطق سيطرته في كلا البلدين.

أسهم صعود تنظيم الدولة الإسلامية، وتوسّع نفوذه، وسيطرته على مساحات واسعة في سورية والعراق، ومن ثمّ إعلانه الخلافة الإسلامية في ٢٩ حزيران / يونيو ٢٠١٤، في تغيير المقاربة الأميركية تجاه أزمات الشرق الأوسط بصورة عامة، والأزمة السورية بخاصة، إذ لم يعد حلّها أولوية لإدارة أوباما، وركزت آنذاك على ملفين رئيسين هما؛ مواجهة تنظيم الدولة، ووقف تمدّده في العراق وحرمانه من "الملاذات الآمنة" في سورية، وإنجاز اتفاق نووي نهائي مع إيران، وتجنّب استفزازها بخطوات تصعيدية ضد مصالحها وتوجهات سياساتها الخارجية سواء كان ذلك في العراق أو في سورية.

في سبيل إنجاز الهدف الأوّل، سعت الإدارة الأميركية إلى إنشاء تحالف دولي لكنّها كانت محكومة بمجموعة من المحددات وفقًا لما يلي:

- حاجتها إلى ضمّ دول عربية وإسلامية إلى التحالف حتى لا تظهر الحملة الأميركية على الإرهاب وكأنّها حملة على الإسلام على غرار ما حصل في فترة بوش الابن.
- أن لا يعتمد التحالف على شركاء محليين كانوا سببًا مباشرًا أو غير مباشر في صعود تنظيم الدولة وساهموا بممارساتهم العنيفة في إكسابه حاضنة شعبية في المناطق التي يسيطر عليها. لذلك، ضغطت الولايات المتحدة من أجل إبعاد رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضمّ شرائح أساسية من المجتمع العراقي وعلى رأسها العرب السنّة.
- عدم نشر قوات برية أميركية وتكليفها بمهام قتالية مع إمكانية إرسال مستشارين ومدربين.

ضمن هذه المحددات انعقد اجتماع جدة ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، حيث اتفقت الولايات المتحدة والسعودية ومصر والعراق والأردن ولبنان وقطر والكويت والبحرين والإمارات وسلطنة عُمان على محاربة تنظيم الدولة، بما في ذلك العمل على وقف تدفق الأموال والمقاتلين إلى التنظيم، وعلى "إعادة بناء المجتمعات التي روّعها التنظيم بأعماله الوحشية" وفقًا لما جاء في البيان الختامي[٧].

بخلاف العراق، مثّلت مواجهة التنظيم في سورية إشكالية أمام دول التحالف؛ فكما هو معروف فإنّ التدخل العسكري في العراق جاء بطلب من حكومته "الشرعية"، ولم تجد دول غربية وعربية عائقًا قانونيًا يمنعها. في المقابل، أعلنت دول غربية عدة وفي مقدمتها فرنسا، وبريطانيا، وأستراليا عدم نيتها المشاركة في أيّ ضربات جوية في سورية لعدم وجود هذا الطلب، وفي الوقت عينه لأنّ الضربات الجوية ستعزز الموقف الميداني والسياسي للنظام السوري، وهو ما أكده لاحقًا وزير الدفاع الأميركي المستقيل تشاك هيغل ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤[٨]. ولتجاوز هذا الإشكال سعت الإدارة الأميركية إلى إقناع حلفائها، لا سيما العرب، بأنّ أولوية مكافحة الإرهاب لا تعني التعاون مع النظام السوري، أو إعادة تأهيله، وأعلن أوباما في تصريحات عدة "أنّ الأسد وجرائمه سبب الإرهاب، وأنّه لا يمكن أن يكون شريكًا في الحرب ضد الإرهاب"، كما صرّح كيري، غير مرة، أواخر العام الماضي "أنّ السلام لن يحل في سورية، ما دام الرئيس بشار الأسد ممسكًا بالسلطة، وفي مركز القرار". ولضمان انخراط حلفائها عسكريًا في حملتها على تنظيم الدولة، وقّعت إدارة أوباما اتفاقيات عدة مع السعودية وقطر وتركيا لتدريب المعارضة السوريّة وتسليحها. وكان ذلك بمنزلة تطمينات قبل بدء الضربات الجوية في سورية ٢٣ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤.

> "سعت الإدارة الأميركية إلى إقناع حلفائها، لا سيما العرب، بأنّ أولوية مكافحة الإرهاب لا تعني التعاون مع النظام السوري، أو إعادة تأهيله، وأعلن أوباما في تصريحات عدة "أنّ الأسد وجرائمه سبب الإرهاب، وأنّه لا يمكن أن يكون شريكًا في الحرب ضد الإرهاب"

التحالف من دون شركاء

لم تجهد الإدارة الأميركية في إيجاد شركاء "محليين" في العراق، فاعتمدت على الجيش العراقي، وقوات البيشمركة، وبدأت في تدريب

٧ "التحالف الدولي ضد الدولة الإسلامية"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٥/٥/٢٨، على الرابط: http://goo.gl/kpjYvN

٨ "هيجل: (داعش) لا يعرف الرحمة والأسد استفاد من ضربات التحالف!"، **أورينت نيوز**، ٢٠١٤/١١/٢٠، على الرابط: http://www.orient-news.net/?page=news_show&id=82803

قوات عشائرية "سنية" لتتولى قتال التنظيم في مناطق انتشارها. في المقابل، افتقدت عند بدء ضرباتها في سورية شركاء يمكن أن تعتمد عليهم، وتنسّق معهم.

ذكرنا سابقًا أنّ إدارة أوباما استبعدت النظام السوري من خياراتها، وفي الوقت ذاته رفضت التنسيق مع فصائل المعارضة السورية بما فيها من قاتل تنظيم الدولة وساهم في طرده من مناطق واسعة؛ فقناعة الولايات المتحدة أنّ فصائل المعارضة (الجيش الحر، أو الفصائل الإسلامية) لا تمثّل حليفًا إستراتيجيًا للولايات المتحدة، كما أنّها "تتعاون" مع حركات جهادية مدرجة على لوائح الإرهاب في إشارة إلى جبهة النصرة. من جهة أخرى، نظرت المعارضة بعين الريبة لضربات التحالف كونها لم تستهدف تنظيم الدولة فقط، بل مقارّ لجبهة النصرة، وفصائل إسلامية أخرى مثل أحرار الشام. لذلك، أصدرت غالبية قوى المعارضة المسلحة بما فيها المدعومة من الولايات المتحدة مثل "حركة حزم" بيانات دانت فيها قصف التحالف مقارّ النصرة والفصائل الإسلامية الأخرى.

في ظل الواقع السابق، حدد التحالف أهداف ضرباته في سورية بحرمان تنظيم الدولة من "الملاذات الآمنة"، و"تجفيف" مصادر تمويله دون السعي للقضاء عليه واستئصاله ريثما تجهز "العناصر" التي يجري تدريبها في الأردن، والسعودية، وتركيا.

وفي خطوة استباقية لدخول العناصر المدربة أميركيًا، حاول تنظيم الدولة إحكام سيطرته على معظم الشريط الحدودي بين سورية وتركيا؛ فبدأ في أواخر عام ٢٠١٤ ثلاث معارك متوازية؛ أوّلها وأكبرها في مدينة عين العرب (كوباني) بهدف السيطرة على المدينة[٩]، وعلى معبرها "مرشد بينار"، وفي الوقت عينه القضاء على وحدات الحماية الكردية التي كانت تقاسمه السيطرة على ريفي الرقة الغربي وحلب الشرقي، ويجري تأهيلها لتكون شريكًا مستقبليًا للتحالف على غرار قوات البيشمركة في كردستان العراق. وثانيها، في محافظة الحسكة للسيطرة على ما تبقّى من آبار النفط، وربط مناطق سيطرته في كلٍ من نينوى والحسكة، وقطع الطريق على عودة "البيشمركة السورية" التي يجري تدريبها في كردستان العراق تحت إشراف مسعود بارزاني لتتولى حماية المناطق الكردية شمال شرق سورية. وثالثها، في ريف حلب الشمالي بهدف السيطرة على مدينة اعزاز الإستراتيجية ومعبرها، وقطع الإمدادات عن قوات المعارضة في حلب بما يمكنه في وقت لاحق من اقتحام المدينة وإعادة السيطرة عليها لتحقيق أهدافه بإقامة خلافة برأسين؛ الموصل في العراق، وحلب في سورية. وقد استفاد التنظيم من تناقضات دول التحالف وتضاد مصالحها في سورية، ولعب على مخاوف تركيا من مشروع الإدارة الذاتية الذي أعلنه حزب الاتحاد الديمقراطي في المناطق الكردية أواخر عام ٢٠١٣ فضمن حيادها قبل أن يتقدم ليسيطر على معظم مدينة عين العرب، وأكثر من ٣٠٠ قرية في ريفها، كما نجح في الاقتراب من مدينة اعزاز في ريف حلب، وسيطر على مساحات واسعة من محافظة الحسكة[١٠].

أربك تمدد تنظيم الدولة إدارة أوباما، ووضعها في موقف محرج أمام الرأي العام، وعرّضها لانتقادات مسؤولين سابقين، وتشكيك نواب جمهوريين في إستراتيجيتها وفي إمكانية نجاحها في القضاء على تنظيم الدولة أو احتوائه، الأمر الذي دفعها إلى التنسيق مع حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الذراع السياسية لحزب العمال الكردستاني (PKK) المدرج منظمة إرهابية على لوائحها، وجرى اعتماده شريكًا ميدانيًا، ومدّه بأسلحة متنوعة لوقف تمدد داعش وطرده من المناطق التي سيطر عليها. وبهذا المعنى، أصبحت الولايات المتحدة تعتمد منظمة إرهابية "شريكًا" في قتال "منظمة إرهابية" أخرى.

أميركا من دون حلفاء

ذكرنا سابقًا أنّ جميع الدول الغربية الحليفة للولايات المتحدة رفضت المشاركة في الضربات الجوية ضد تنظيم الدولة في سورية لعدم وجود تبرير قانوني يسوغ لها عملياتها التي اقتصرت على العراق فقط. وبناء عليه، لم يبق لأميركا سوى الدول العربية، لا سيما بعد رفض تركيا المشاركة في التحالف.

غداة بدء الضربات الجوية في سورية، أعلنت الولايات المتحدة عن مشاركة أكثر من ست دول عربية خليجية إضافةً إلى الأردن والمغرب. لكن ما تبيّن بعد أسابيع أنّ الغارات الجوية اقتصرت على الولايات المتحدة وثلاث دول عربية، هي السعودية، والأردن، والإمارات، كانت ترى في مواجهة تنظيم الدولة، والحركات الجهادية والإسلامية المسلحة أولوية ملحّة. لكن سقوط طائرة أردنية، وأسر قائدها (معاذ الكساسبة) أواخر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ فرض عليها مراجعة حساباتها؛ إذ أقدمت الإمارات على تعليق مشاركتها بسبب عدم اهتمام الولايات

٩ "تنظيم الدولة يُهاجم كوباني والنظام يقصف بإدلب وحمص"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/١٢/٢١، على الرابط:
http://goo.gl/M6eukN

١٠ حمزة المصطفى، "عين العرب.. أجندات تتصارع وخاسر وحيد"، **العربي الجديد**، ٢٠١٤/١٠/٧، على الرابط:
http://goo.gl/H53Arw

المتحدة بتأمين وحدات إنقاذ الطيارين المفقودين ضمن العمليات العسكرية، والتي من شأنها أن تمنع تكرار حادثة الكساسبة[١١]. من جهة أخرى، أسهم وصول الملك سليمان بن عبد العزيز إلى سدة الحكم في المملكة العربية السعودية بعد وفاة الملك عبد الله، في إعادة تعريف السعودية سياستها الخارجية وأولوياتها الإقليمية؛ إذ ركّز الحكم الجديد على مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة عامة، واليمن بخاصة، لا سيما بعد حصار عدن، وسعي الحوثيين لإطاحة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. ضمن هذا السياق، جاءت عاصفة الحزم التي فرضت على المملكة تعليق مشاركتها في التحالف الدولي والتركيز على التحالف الجديد الذي أنشئ في اليمن لمواجهة الحوثيين. وبذلك، أصبح الأردن، وفقًا لما ذكر الملك عبد الله الثاني في مقابلته مع قناة فوكس نيوز، الدولة العربية الوحيدة المشاركة في ضربات التحالف على مواقع تنظيم الدولة في سورية[١٢].

أدّى افتقاد الولايات المتحدة شركاء محليين في الميدان، وانفضاض الحلفاء العرب والإقليميين عن التحالف، إلى فشلها في حرمان تنظيم الدولة من الملاذات الآمنة، أو وقف تمدده في عموم سورية. وبنظرة مجهرية للتغيرات الميدانية نجد أنّ المناطق التي خسرها تنظيم الدولة كان قد سيطر عليها بعد انطلاق غارات التحالف، ولم يخسر أيًا من المناطق التي كان يسيطر عليها قبل انطلاق العمليات ضده.

انضمام تركيا

كانت تركيا طرفًا رئيسًا في مشاورات جدة وباريس، ورحّبت بإعلان تشكيل تحالف دولي (أيلول / سبتمبر ٢٠١٤) لمواجهة تنظيم الدولة في العراق وسورية. لكنّها نأت بنفسها عن المشاركة العسكرية المباشرة، ورفضت مطالب الولايات المتحدة فتح مجالها الجوي وقواعدها العسكرية أمام طائرات التحالف، أو تقديم مساعدات عسكرية مباشرة تتعدى التعاون الاستخباراتي، وضبط الحدود، واتخاذ إجـراءات للحدّ من تدفق المقاتلين الراغبين في الالتحاق بتنظيم الدولة. كما بادرت أنقرة في التعامل مع تنظيم الدولة إلى خطوات انفرادية دبلوماسية (تحرير طاقم قنصليتها في الموصل)، وعسكرية (نقل ضريح سليمان شاه) لتجنّب مستجدات غير متوقّعة قد تجبرها على الدخول في مواجهة مسلحة مع التنظيم.

أوضح الموقف السابق جانبًا من الخلافات والتباينات بين أنقرة وواشنطن حول الأزمة السورية، وآليات مكافحة الإرهاب؛ إذ تحفّظت حكومة العدالة والتنمية على توجهات الدول الغربية الرامية إلى معالجة نتائج الأزمة (الإرهاب) دون التركيز على أسبابها الجوهرية، وسياق نشأتها وتطورها، وربطت مشاركتها في التحالف بتوافر ثلاثة شروط؛ ألّا تستثني عمليات التحالف النظام السوري، وإقامة منطقة "آمنة" وفرض حظر جوي عليها، وتدريب المعارضة السورية المعتدلة وتسليحها[١٣]. لكن إدارة أوباما، وعلى الرغم من قناعتها بأهمية انضمام أنقرة وفاعلية دورها في إضعاف تنظيم الدولة، لم تستجب للشروط التركية لقناعتها، آنذاك، أنّ استهداف النظام السوري والعمل على إسقاطه سوف يدفعان إيران إلى تعليق مشاركتها في مفاوضات الملف النووي، ولا سيما أنّ الأخيرة سعت لإدماج الملف السوري مع ملفها النووي في المفاوضات مع الغرب. وبناء عليه، لجأت واشنطن إلى خيارات بديلة لعلّ أبرزها اعتماد قوات الحماية الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) شريكًا ميدانيًا في الحرب على تنظيم الدولة في سورية، وقدّمت له غطاء جويًا، ودعمًا عسكريًا وماليًا، ولوجستيًا كبيرًا مكّنه من طرد مقاتلي التنظيم من عين العرب (كوباني) في ريف حلب، وتل أبيض في ريف الرقة، والحسكة.

خلّفت إستراتيجية الولايات المتحدة في سورية، بقصد أو من دونه، أخطارًا على الأمن القومي التركي، وساهمت في صعود (PYD)، وساعدته على تأمين تواصل جغرافي بين مناطق نفوذه (القامشلي، وعين العرب)، ودفعت قادته إلى التفكير في السيطرة على ريف حلب الشرقي والشمالي للوصول إلى عفرين (أقصى الشمال الغربي)، وإقامة كانتون كردي (يسميه الحزب مشروع الإدارة الذاتية) تمتد مساحته على كامل الشريط الحدودي السوري التركي. إضافةً إلى ما سبق، فإنّ الصعود الكردي في سورية خلق حالة من النشوة القومية لدى أكراد تركيا برزت في بعض صورها في تصويت الناخبين في المناطق الكردية في تركيا؛ إذ انحاز معظم أكراد تركيا إلى حزب الشعوب الديمقراطية، وهو ما ساهم في تجاوزه عتبة الـ ١٠٪ ودخول البرلمان قائمة حزبية لأوّل مرة في تاريخ تركيا الحديث[١٤].

---

١١ "الإمارات تعلق مشاركتها في عمليات التحالف ضد 'داعش'"، **روسيا اليوم**، ٢٠١٥/٢/٤، على الرابط:
http://goo.gl/HTln44

١٢ "عاهل الأردن: نحن البلد العربي الوحيد الذي يقاتل مع التحالف الدولي في العراق"، **وكالة الأناضول**، ٢٠١٥/٤/١٤، على الرابط:
http://www.aa.com.tr/ar/news/493336

١٣ "أردوغان يرهن الانضمام للتحالف بتلبية شروط تركيا"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/١٠/١٩، على الرابط:
http://goo.gl/1uJ8pD

١٤ "خلفيات التفاهم التركي - الأميركي وتداعياته على الأزمة السورية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٥/٨/٢، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/4ae10f91-77c4-4387-b140-380a346bfb0a

يمكن القول إنّ سيطرة القوات الكردية على تل أبيض (١٥ حزيران / يونيو ٢٠١٥) دفعت أنقرة إلى تغيير حساباتها ومحددات تدخّلها في سورية، وأضحت مواجهة تنظيم الدولة تتصدر قائمة الأولويات ليس تخوفًا من أعمال إرهابية ازدادت وتيرتها في المدن التركية خلال الأشهر الأخيرة، بل لقطع الطريق أمام إقامة كانتون كردي على حدودها الجنوبية، وجعل سورية قاعدة آمنة لمقاتلي حزب العمال الكردستاني. ومنذ ذلك الحين، اتخذت أنقرة قرارها بالتدخل العسكري في سورية، واستحضرت فرقًا وألوية عسكرية ضخمة ونشرتها على الحدود، وجاء التفجير الانتحاري الذي نفّذه تنظيم الدولة في مدينة سروج الحدودية ليسرّع تنفيذ هذه العملية. فعلى إثره أعلنت الحكومة التركية في ٢٢ تموز / يوليو ٢٠١٥ بدء عملياتها العسكرية ضد تنظيم الدولة. وتزامن هذا القرار مع مجموعة من الخطوات العسكرية والسياسية؛ إذ فتحت أنقرة قواعدها الجوية (انجرليك) أمام طائرات التحالف، وأعلنت توافقها مع الولايات المتحدة على إقامة منطقة "خالية" من تنظيم الدولة داخل سورية، كما قصفت طائراتها، ولأول مرة منذ ثلاث سنوات، مواقع لحزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق.

> يمثّل التدخل العسكري التركي تطورًا مهمًا ومفصليًا في الحرب على تنظيم الدولة؛ إذ يعدّ الجيش التركي ثاني أكبر جيش من حيث العدد في حلف الناتو، ويمتلك مقدرات قتالية جوية وبرية من شأنها أن تحدث أثرًا في أيّ مواجهة مستقبلية

هل يحدث انضمام تركيا فارقا كبيرا؟

يمثّل التدخل العسكري التركي تطورًا مهمًا ومفصليًا في الحرب على تنظيم الدولة؛ إذ يعدّ الجيش التركي ثاني أكبر جيش من حيث العدد في حلف الناتو، ويمتلك مقدرات قتالية جوية وبرية من شأنها أن تحدث أثرًا في أيّ مواجهة مستقبلية، ومن شأن مشاركته أن تغني التحالف عن شركاء ميدانيين إشكاليين مثل وحدات الحماية الكردية تخشى شرائح واسعة من الشعب السوري من مخططاتها الانفصالية، وتتخوف من علاقاتها مع النظام، لا سيما بعد التصريحات الأخيرة لرئيس حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم عن استعداده لقبول عودة الجيش النظامي إلى المناطق الكردية، وقبوله بأن تكون وحدات الحماية الكردية جزءًا من الجيش النظامي إذ غيّر ما سمّاه "عقليته البعثية والمخابراتية"[١٥].

ومع أنّ العمليات العسكرية التركية لا تزال في مرحلة الضربات الجوية، فإنّ التفاهم الأميركي - التركي على إقامة منطقة خالية داخل سورية تمتد من مدينة مارع في ريف حلب الشمال وصولًا إلى جرابلس في ريفها الشرقي، سيكون له بالغ الأثر في تنظيم الدولة؛ فعدا عن خسارته مساحات واسعة تضم موارد اقتصادية، ومنشآت إستراتيجية، سوف يخسر التنظيم آخر نقاطه على الحدود السورية التركية، وهو ما يُفقده عنصرين رئيسين في مقومات بقائه وصموده على المدى الطويل، هما: المقاتلون الأجانب الراغبون في الانضمام إليه، وشبكات التهريب لتصريف النفط المنتج في الحقول الزراعية والذي يعدّ من أهم مصادر التمويل. عدا عن ذلك، فإنّ إنشاء المنطقة الخالية ضمن الحدود السابقة سيعزله في المنطقة الشرقية والبادية، ويقطع الطريق على مخططاته الرامية للسيطرة على مدينة حلب. لذلك، يقوم التنظيم بتجميع قواته المنسحبة من عين العرب (كوباني)، والحسكة في ريف حلب الشمالي، ويحشد لاقتحام مدينة مارع ذات الأهمية الإستراتيجية والرمزية بالنسبة إلى فصائل المعارضة في محاولة استباقية للتدخّل التركي المرتقب. وجدير بالذكر أنّ تنظيم الدولة كاد ينجح في دخول مارع لولا تدخّل طائرات التحالف، ولأول مرة، إلى جانب فصائل المعارضة العاملة في تلك المنطقة، وإدخال الفرقة ٣٠ التي أشرفت الولايات المتحدة على تدريبها في تركيا[١٦]. من جهة أخرى، فإنّ قرار الحكومة التركية المشاركة في الضربات الجوية، والسماح لطائرات التحالف باستخدام قواعدها القريبة من مناطق سيطرة التنظيم سوف يعرّض التنظيم للاستنزاف الدائم. فمن المرجّح أن يزداد عدد هذه الضربات وفاعليتها، إذ لن تضطر طائرات التحالف للإقلاع من مناطق بعيدة، والتحليق ساعات طويلة للوصول إلى أهدافها[١٧]. كما ستمكّن القواعد التركية طائرات

---

١٥ "صالح مسلم: زرت غازي كنعان فاعتقلني وتولى علي مملوك تأديبي"، **الحياة**، ٢٠١٥/٧/٢٦، على الرابط:
http://goo.gl/VcyIcm

١٦ "معركة مارع: دخول طائرات التحالف والقوات المدربة يوقف 'داعش'"، **العربي الجديد**، ٢٠١٥/٩/٣، على الرابط:
http://goo.gl/oDKmiu

١٧ "'البنتاغون': مشاركة تركيا في التحالف الدولي وسعت قدراتنا العسكرية"، **السورية نت**، ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:
https://goo.gl/Z19yw6

التحالف من التزود بالوقود بسهولة، وهو ما يساعدها على البقاء في الأجواء لساعات طويلة، ويمنحها القدرة على رصد تحركات التنظيم ومتابعتها، وتحديث بنك الأهداف وتوسيعها من دون الحاجة إلى جهد استخباراتي استثنائي[١٨]. أضف إلى ما سبق، أنّ تداعيات التدخل التركي لن تقتصر على التنظيم ضمن الأراضي السورية، فكما هو معروف تضطلع الحكومة التركية بمهمة تدريب مقاتلين عراقيين بهدف تحرير الموصل، ما يعني أنّ المواجهة بين تنظيم الدولة وتركيا ستمتد إلى العراق[١٩].

يبقى أنّ حدود الدور التركي وفاعليته في مواجهة تنظيم الدولة مرتبطان بمجموعة عوامل تعبّر عن التباين في المواقف والتوجهات بين كلٍ من تركيا والولايات المتحدة؛ وهي:

- **موقع النظام السوري:** تركّز الولايات المتحدة على مواجهة تنظيم الدولة فقط، ولا ترغب في استهداف النظام السوري. في حين ترى تركيا أن لا جدوى حقيقة من الحرب على الإرهاب ما لم تعالج أسباب ظهوره وانتشاره. ويرى المسؤولون الأتراك أنّ لنظام الأسد دورًا رئيسًا في نشوء تنظيم الدولة، بل ذهبت الرواية الرسمية التركية إلى أبعد من ذلك عندما تحدّث رئيس الوزراء الحالي عن وجود "شراكة" علنية بين النظام والتنظيم[٢٠]، كما سّربت المخابرات التركية تقريرًا ادّعت فيه أنّ الطرفين عقدا اتفاقًا من أربعة بنود لتدمير الجيش الحر، وشراء النفط، وتبادل السيطرة على مدن ومناطق سورية تقطنها أقليات درزية وإسماعيلية[٢١]. وبعيدًا عن التوظيف الإعلامي والخيال المؤامراتي، فإنّ المسؤولين الأتراك حدّدوا ثلاثة أهداف لعمليتهم العسكرية، وهي: محاربة التنظيمات "الإرهابية" الكردية، وتنظيم الدولة، والديمقراطية في الجوار (إشارة إلى نظام الأسد). من جهة أخرى، فإنّ المنطقة الخالية من تنظيم الدولة على الحدود السورية التركية، وبحسب تصريحات المسؤولين الأتراك، ستكون بعمق ٥٠ كيلومترًا[٢٢]. الأمر الذي قد يؤدي إلى اندلاع مواجهة مباشرة بين التحالف ممثلًا بتركيا، وقوات النظام ما لم تبادر الأخيرة إلى سحب قواتها المنتشرة في القسم الغربي من مدينة حلب وحوافها، وهو ما لا ترغب فيه الولايات المتحدة لا سيما خشية استفزاز قوى دولية مثل روسيا تنسّق معها من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وكذلك قوى إقليمية مثل إيران خشية أن يؤثّر ذلك في الاتفاق النووي، والذي يعدّه الرئيس أوباما أهم إنجازاته على صعيد السياسة الخارجية.
- **الأكراد:** مثّل التفاهم الأميركي - التركي ضربة قاسية لطموحات حزب الاتحاد الديمقراطي، وعطّل مخططاته الرامية إلى إنشاء إدارة ذاتية في سورية تمتد من القامشلي في الشمال الشرقي إلى عفرين في أقصى الشمال الغربي. كما كان هذا التفاهم بمنزلة ضوء أخضر للضربات الجوية التركية ضد حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل. ومع أهمية ضمّ تركيا إلى التحالف، فإنّ الولايات المتحدة لا تزال تعوّل على دورٍ ميداني لوحدات الحماية الكردية في سورية، ولمقاتلي حزب العمال الكردستاني في منطقة ربيعة على الحدود السورية العراقية. لذلك تخشى من أن تسعى تركيا لتوظيف دورها في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة لغايات ترتبط بالحرب مع حزب العمال الكردستاني.
- **الانتخابات المبكرة:** جاء التفاهم الأميركي - التركي في مرحلة بالغة الحساسية داخليًا؛ فلأول مرة منذ ثلاثة عشر عامًا لم يستطع حزب العدالة والتنمية الحصول على أغلبية برلمانية تؤهّله لتشكيل الحكومة منفردًا، ولم تنجح المشاورات بين الأحزاب التركية في تشكيل حكومة ائتلافية لتدخل تركيا مرحلة من عدم الاستقرار السياسي بانتظار نتائج الانتخابات المبكرة التي ستجري مطلع تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥. وعلى الرغم من أنّ غالبية القوى السياسية في تركيا حريصة على علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة، فإنّ الأخيرة تخشى أن يجيّر اتفاقها مع الحكومة الحالية لأهداف انتخابية ما يجعلها طرفًا في الحياة السياسية التركية، لا سيما وأنّ حزب الشعوب الديمقراطي الذي دخل البرلمان لأول مرة هو واجهة سياسية لحزب العمال الكردستاني الذي تحاربه حكومة العدالة والتنمية. وبناء عليه، قد تضطر الولايات

١٨ "خلفيات التفاهم التركي - الأميركي...".

١٩ "تركيا تدرب ٨٠٠ عراقي استعدادا لتحرير الموصل"، **عراق برس**، ٢٠١٥/٤/١٥، على الرابط:
http://www.iraqpressagency.com/?p=132131&lang=ar

٢٠ "أوغلو: العلاقة بين داعش ونظام الأسد أصبحت علنية"، **العربية نت**، ٢٠١٤/١/١٠، على الرابط:
http://goo.gl/X4sgjR

٢١ "صحيفة تركية نقلًا عن مصادر استخباراتية: اتفاق على ٤ بنود بين نظام الأسد وداعش لتدمير الجيش الحر"، **ترك برس** (العربية)، ٢٠١٥/٦/٢٩، على الرابط:
http://www.turkpress.co/node/10002

٢٢ "أنقرة وواشنطن تتفقان على إقامة 'منطقة آمنة' شمال سوريا"، **فرانس ٢٤**، ٢٠١٥/٨/١١، على الرابط:
http://goo.gl/WPOzyf

المتحدة إلى تأجيل تنفيذ تفاهماتها مع الحكومة التركية إلى ما بعد الانتخابات المبكرة، بخاصة أنّ التفويض الممنوح للقوات التركية بالتدخّل خارج حدودها ينتهي مطلع تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، ما يعني أنّ البرلمان بتشكيلته الحالية هو الوحيد المخوّل بتمديد التفويض، ولا يمتلك فيه حزب العدالة والتنمية أغلبية تمكّنه من تمرير التمديد ما لم توافق عليه باقي الأحزاب.

> "استطاع التحالف قصف جميع مقارّ التنظيم الظاهرة، وأعاق تحركاته بصورة كبيرة، وأفشل مخططاته بالسيطرة على الشريط الحدودي مع تركيا. لكنه عجز عن وقف تمدده في المنطقة الوسطى، والقلمون، والجنوبية، وأحياء دمشق"

مستقبل التحالف الدولي في سورية

على الرغم من نقاط الضعف العديدة التي عرقلت خططه وتحقيق أهدافه، استطاع التحالف قصف جميع مقارّ التنظيم الظاهرة، ومعسكراته التدريبية، ومؤسساته، ومصافي النفط البدائية، وأعاق تحركاته بصورة كبيرة، وأفشل مخططاته بالسيطرة على الشريط الحدودي مع تركيا. لكنه عجز عن وقف تمدده في المنطقة الوسطى، والقلمون، والجنوبية، وأحياء دمشق. عدا عن ذلك، فإنّ سيطرة التنظيم على محافظة الأنبار في العراق أمّنت مناطق سيطرته في سورية، ومنحته هامش حركة بين البلدين العراق وسورية. لا شك في أنّ دخول تركيا في التحالف سيمثّل إضافة نوعية، ويزيد من استنزاف التنظيم، لكن من غير المرجّح نجاح التحالف في القضاء على تنظيم الدولة في سورية خلال العام المقبل؛ وذلك للأسباب التالية:

- **تشخيص صحيح وعلاج خاطئ:** لطالما صرّح المسؤولون الأميركيون بأنّ تنظيم الدولة هو نتيجة لفساد الأنظمة في العراق وسورية، وأنّ الحرب على الإرهاب تفرض عملية سياسية تنهي الحيف الواقع على شرائح شعبية كبيرة في البلدين، وتحرم تنظيم الدولة من استغلال ما يسمونه "المظلومية السنّية" في العراق وسورية. في المقابل، فإنّ إدارة أوباما فضّلت ولغايات مصلحية في ملفات أخرى محورية تجاهل تشخيصها، وركّزت على معالجات إسعافية ساهمت في إطالة أمد الصراع في سورية، وساعدت التنظيم بطريقة غير مباشرة على اجتذاب الكثير من المقاتلين المحليين، لا سيما بعد أن رفضت الإدارة الأميركية تسليح المعارضة أو مساعدتها في حربها ضد تنظيم الدولة، وتحالفت مع وحدات الحماية الكردية وحزب الاتحاد الديمقراطي الذي تتّهمه المعارضة بالتعاون مع النظام. عدا عن ذلك، لا يمتلك التحالف حتى الآن أجوبة واضحة عن كيفية وقف تمدد تنظيم الدولة في المناطق الداخلية (حمص، والقلمون، ودمشق، والسويداء)؛ فالجيش السوري النظامي في حالة ضعف ووهن شديدين، ويتعرض يوميًا لهزائم أمام تنظيم الدولة في مناطق عدة إلى درجة أصبح التنظيم يهدد مدينة حمص وسط سورية، والسويداء التي تسكنها أغلبية درزية في الجنوب، ودمشق لا سيما بعد سيطرته على مخيم اليرموك وتمدده في أحيائها الجنوبية، وكذلك لبنان بعد سيطرته على القلمون الشرقي ووصوله إلى معبر جوسية الحدودي في منطقة البقاع. ولا يمتلك التحالف في هذا الواقع إلا خيارين؛ قصف قوات التنظيم ومقارّه في تلك المناطق، وعندها سيظهر التحالف طرفًا يحمي قوات النظام وحزب الله، وهو ما يضع الولايات المتحدة في موقع محرج أمام حلفائها الإقليميين، أو تسليح فصائل المعارضة الإسلامية التي تخوض مواجهة شبه يومية مع التنظيم في أحياء دمشق الجنوبية، والقلمون، والمنطقة الجنوبية. وعلى أساس أنّ الخيارين السابقين لا يندرجان ضمن توجهات الولايات المتحدة وأولوياتها، فمن المرجّح أن يقضم التنظيم مناطق جديدة تعوّضه عمّا خسره في الشمال والشمال الشرقي، وتمدّه بمقومات إضافية للبقاء والصمود.
- **قصور برامج تدريب المعارضة:** غداة الإعلان عن تشكيل التحالف الدولي، أعلنت الولايات المتحدة نيّتها تدريب وحدات من المعارضة السورية المعتدلة في كلٍ من تركيا، ودول خليجية، وخصص الكونغرس نصف مليار دولار لإنجاز هذه العملية بسرعة، وذلك لتخريج مقاتلين قادرين على قتال تنظيم الدولة وعلى ملء الفراغ في المناطق التي قد ينسحب منها التنظيم[٢٣]. لكن هذه البرامج تعطلت أكثر من مرة، وجرى تأجيلها بسبب خلافات بين الولايات المتحدة والدول التي تستقبل هؤلاء المقاتلين

٢٣ "هيغل: إستراتيجيتنا لمواجهة 'داعش'.. والأسد جزء من العملية"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٤/١١/١٤، على الرابط:
http://goo.gl/oYEDkP

بخصوص هدف برنامج التدريب؛ فالإدارة الأميركية كانت تصر على أنّ هدف برنامج التدريب يقتصر على قتال تنظيم الدولة، في حين تطالب بعض الدول المستقبلة وعلى رأسها تركيا بأن يكون قتال قوات النظام ضمن الأهداف المدرجة[٢٤]. ونتيجة لذلك كانت حصيلة برامج التدريب في تركيا، على سبيل المثال، ٥٤ مقاتلًا فقط، اختطفت جبهة النصرة عددًا منهم أثناء دخولهم إلى الأراضي السورية[٢٥]، ولا يزال هؤلاء حتى الآن غير قادرين على أداء مهامهم بسبب غياب منظومة أمنية قادرة على حمايتهم سواء من النظام الذي قصفهم أيضًا، أو من الفصائل الجهادية التي تترصدهم[٢٦].

- وأخيرًا، لا تمتلك الإدارة الأميركية إستراتيجية واضحة المعالم لقتال تنظيم الدولة في سورية، ولا تزال تحيّن خططها بما تقتضيه المستجدات على الميدان، وتبرمج تحركاتها وعملياتها القتالية في إطار ردات الفعل على تمدد التنظيم وتوسّعه، ولا يزال الأخير حتى الآن يفرض إيقاع المعركة ومتغيراتها في بقاع مختلفة من سورية. وبناء عليه، فإنّ التحالف الدولي غير قادر على استئصال تنظيم الدولة، أو إضعافه خلال المديين المنظور والمتوسط، ويحتاج إلى سنوات طويلة إذا ما استمرت المقاربة الأميركية المجتزأة لمواجهته.

---

٢٤ "بـدء تدريب معارضين سوريين بتركيا: داعش ثمّ ربما النظام"، **العربي الجديد**، ٢٠١٥/٤/١٥، على الرابط:
http://goo.gl/8491CY

٢٥ "النصرة تختطف من جديد مقاتلين سوريين دربتهم الولايات المتحدة"، **الشرق** (القطرية)، ٢٠١٥/٨/٤، على الرابط:
http://www.al-sharq.com/news/details/358811#.VfamI014Scw

٢٦ "طـيران النظام السوري يقصف موقعا لقيادة 'الفرقة ٣٠'"، **القبس** (الكويتية)، ٢٠١٥/٨/٢٥، على الرابط:
http://www.alqabas.com.kw/Articles.aspx?ArticleID=1084675&CatID=0

صـدر حديـثًا

تأليف: مجموعة مؤلفين.

قضية فلسطين: ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني
الجزء الأول

أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الجزء الأول من كتاب قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني، تحت عنوان فرعي: في الهوية والمقاومة والقانون الدولي. ويحوي هذا الكتاب، الواقع في ٧٢٠ صفحة من القطع الكبير، الجزء الأول من الدراسات والبحوث المنتخبة التي قُدمت في المؤتمر السنوي لمراكز الأبحاث في المنطقة العربية الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة (قطر) في الفترة ٧–٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، تحت عنوان: "قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني".

حوى هذا الجزء من الكتاب ثماني عشرة دراسة، أضيفت إليها كلمات افتتاح المؤتمر، وخضعت الدراسات والبحوث إلى التحكيم والتقويم العلمي من لجان متخصصة قبل مناقشتها في المؤتمر وبعدها. ويُقسم هذا الجزء إلى أقسام ثلاثة: "الهوية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني"، و"المشروع الوطني الفلسطيني ودوائر الفعل"، و"المشروع الوطني الفلسطيني والقانون الدولي".

عام على التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"

حارث حسن*

السياسة الأميركية تجاه تنظيم "داعش"

تتبع هذه الورقة السياسة الأميركية تجاه داعش، محاولة تحليلها، مستعرضةً الجدل الذي أحاط – ولا يزال يحيط بها – والعوامل والمحددات المؤثّرة فيها. ففي أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما "إستراتيجية شاملة" لإضعاف ما يُعرف بـ"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش"، وتدميره. وقال أوباما: "لن أتردد في استخدام القوة تجاه داعش في سورية كما في العراق. هذا هو المبدأ الرئيس الذي تلتزمه إدارتي: أنّ من يهدد أميركا لن يجد ملاذًا آمنًا". لكن، وعلى الرغم من هذا الإعلان، ظلت الأسئلة عن طبيعة السياسة الأميركية وأهدافها وأدواتها تجاه داعش تطرح باستمرار في سياق جدل بين مَن يعتقد أنّ الولايات المتحدة لا تفعل ما يكفي لمواجهة التنظيم، ومَن يرى أنّ من الأفضل لها ألّا توسّع انخراطها العسكري في هذا الصراع. وقد تأثّر هذا الجدل باستقطابات سياسية أميركية داخلية، تمثّلت بالموقف الناقد الذي تبنّاه أقطاب في الحزب الجمهوري، من قبيل السيناتور جون ماكين والسيناتور ليندزي غراهام، لما يعدّونه "سياسة ضعيفة من الرئيس أوباما"، وتنافسات إقليمية "شرق أوسطية" حول الموقف من داعش وطبيعة الخيارات السياسية التي يجب أن تؤطّر المواجهة مع التنظيم.

* باحث وأكاديمي عراقي متخصص بالعلوم السياسية وزميل في جامعة هارفرد.

مبدأ أوباما والمحددات الداخلية

في ٥ شباط / فبراير ٢٠١٥، أصدرت الإدارة الأميركية ثاني تقرير يحدد إستراتيجية الأمن الوطني NSS منذ تولّي الرئيس أوباما منصب الرئيس، وتضمن التقرير تأكيد التزام الولايات المتحدة "قيادة تحالفات دولية لمواجهة التحديات الكبيرة الناشئة عن العدوان والإرهاب والأمراض". يشير التقرير في القسم الخاص بمواجهة "الإرهاب" إلى أنّ الولايات المتحدة "تخلّت عن النموذج القائم على الانغماس في الحروب البرية المكلفة والواسعة النطاق في العراق وأفغانستان، والتي تحمّلت فيها القوات الأميركية أعباء هائلة". بدلًا من ذلك، يقول التقرير، إنّ الولايات المتحدة أخذت تتبع "نهجًا قابلًا للاستمرار يعطي الأولوية لعمليات مكافحة الإرهاب ذات الأهداف المحددة، والجهد المشترك مع شركاء مسؤولين، والعمل بصورة متزايدة على منع نموّ التطرف العنيف وتصاعد النزعات الراديكالية التي تصنع تهديدات جديدة"[1].

في هذه الفقرة وفقرات أخرى من التقرير، يمكن تلمس عناصر مهمة مما يمكن تسميته بـ "مبدأ أوباما" في السياسة الخارجية. وهو مبدأ يُبرز أوّلًا اتجاهات التيار غير الانغماسي للمدرسة الواقعية، ويمثّل ثانيًا محصلة للتجربة المكلفة والصعبة للحرب في العراق. من المعروف أنّ هناك اتجاهين فكريَّين متصارعين في ما يخص تحديد الدور الأميركي في الشؤون الدولية؛ الاتجاه التدخلي Interventionist والاتجاه الواقعي (الذي يميل البعض إلى تسميته بالاتجاه الانعزالي، إلّا أنّ هذه التسمية لم تعد تُبرز سوى موقف تيارات هامشية). يدفع التدخليون باتّجاه دور أكبر في الشؤون الدولية وانخراط سياسي وعسكري أوسع، ويعتقدون أنّ مصلحة الولايات المتحدة و"مُثلها" تتطلب العمل لصوغ النظام العالمي وحمايته من الأخطار التي تهدده، والعمل بصورة منفردة كلّما تطلّب الأمر ذلك.

ويمكن تقسيم الاتجاه التدخلي إلى تيارين؛ تيار ينتمي إلى مدرسة القوة "التيار الهيمنوي" Hegemonist، ينادي بالتدخّل ضرورة لتأكيد الزعامة الأميركية للعالم، وتيار إنساني Humanistic يدعو إلى التدخّل من أجل منع أعمال التطهير العرقي والديني والإبادات الإنسانية. ويعتقد التيار أنّ الزعامة الأميركية تعكس مسؤولية أخلاقية من نوع ما بوصف الولايات المتحدة أمة استثنائية لا عوض عنها للعالم. وتلتقي هذه النزعة الرسالية Missionary بنزعة من الشك تجاه الآخرين ونوازعهم، خصوصًا أولئك الذين لا يقرّون بالزعامة الأميركية أو يسعون إلى تحدّيها. وبهذا المعنى، فإنّ الفرضية التي ينطلقون منها هي أنّ العالم في حاجة إلى الزعامة الأميركية لأنّه من دون هذه الزعامة سيكون عالمًا خطيرًا و"شريرًا"، كما أنّ الولايات المتحدة في حاجة إلى تأكيد زعامتها دائمًا لأنّها من دون ذلك ستسمح للقوى الخطيرة والشريرة بتحدّيها.

> لا يعتقد التدخليون الإنسانويون بضرورة أن يكون للتدخّل علاقة بالمصلحة الأميركية، بل أحيانًا هم يشيرون إلى أولوية المثل على المصالح وإلى ضرورة أن لا تؤدّي المصلحة الأميركية إلى التغاضي عن جرائم فظيعة ترتكب من أنظمة أو جماعات لا تلتزم القانون الدولي

بينما لا يعتقد التدخليون الإنسانويون بضرورة أن يكون للتدخّل علاقة بالمصلحة الأميركية، بل أحيانًا هم يشيرون إلى أولوية المثل على المصالح وإلى ضرورة أن لا تؤدّي المصلحة الأميركية إلى التغاضي عن جرائم فظيعة ترتكب من أنظمة أو جماعات لا تلتزم القانون الدولي. يمكن عدّ سامنثا باور، سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، ممثّلة هذا التيار الذي يعتقد أنّ هناك مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق السياسة الأميركية تتمثّل بالتدخّل لمنع انتهاكات حقوق الإنسان الكبرى والإبادة، وكانت أحد الأصوات المؤيدة التدخّل العسكري في دارفور وليبيا[2].

انعكست هذه التصورات "التدخلية" المختلفة على موقف التدخليين تجاه سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية والسورية، وارتكابه مجازر وانتهاكات فظيعة ضد المدنيين وأتباع الديانات والمذاهب المغايرة؛ فتيار مدرسة القوة الذي يتركز بقدر أكبر في الحزب الجمهوري، وتحديدًا اليمين المحافظ، رأى أنّ ما حصل هو نتاج لسياسة أوباما المتحفظة ونزعته غير التدخلية، خصوصًا رفضه

1 The National Security Strategy, 2015, at: https://www.whitehouse.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf

2 Samantha Power, *A Problem from Hell: America and the Age of Genocide*, (New York: Basic Books, 2002).

التدخّل العسكري لحسم الصراع في سورية وإخفاقه في إبقاء قوات أميركية في العراق ومراقبة سلوك الحكومة العراقية. وأنّ ما حصل في هذين البلدين هو بالدرجة الأساس نتيجة للانكفاء الأميركي الذي سيخلق في النهاية عالمًا أكثر خطورةً يهدد الزعامة الأميركية. بينما يجادل التدخليون الإنسانويون بأنّ الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية كبيرة في منع الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش وحماية الأقليات المهدَّدة من هذا التنظيم.

أمّا الاتجاه الواقعي، فيمكن أيضًا تقسيمه إلى تيارين: تيار رئيس يقوم على الواقعية البراغماتية، ويعتقد أنّ الإفراط في التدخل العسكري يضر بالمصالح الأميركية بسبب تكلفته العالية، وهو إلى حدٍ ما التيار الذي يمثّله الرئيس أوباما ومعظم قادة الحزب الديمقراطي. وهذا التيار يؤمن أيضًا بمحدودية القوة وبعدم قدرة الخيار العسكري على حلّ مشاكل معقّدة.

أمّا التيار الثاني، فهو في العموم تيار هامشي في المؤسسة السياسية والفكرية الأميركية، ويتألف من المدرسة الليبرتارية Libertarian التي تشكّك في مبدأ القيادة الأميركية للعالم وتدعو إلى الانعزال وتنتقد الالتزامات الناتجة من "الحكومة الكبيرة" والبنى الأمنية والعسكرية الضخمة، ويمثّلها اليوم مرشح الرئاسة عن الحزب الجمهوري راند باول. وهناك تيار آخر على اليسار تمثّله الفئات المعارضة للهيمنة الأميركية والرأسمالية، والتي ترى أنّ المشكلة تكمن في تحوّل الولايات المتحدة إلى إمبراطورية خاضعة لسلطة الأقلية المستفيدة من التوترات والصراعات العالمية.

وإذا ما تغاضينا عن التيارات الهامشية وتلك التي لا تقوم بدور بارز في صنع القرار الأميركي في السياسة الخارجية، يمكن القول إنّ الجدل الداخلي الرئيس في ما يخص السياسة المعتمدة - أو التي ينبغي اعتمادها - تجاه تنظيم داعش، يتركز على النقاط التالية:

١. هل يمثّل داعش تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة؟ وهنا يعتقد البعض أنّ التنظيم لم يصل بعد إلى تهديد الولايات المتحدة مباشرة، ويتبنّى مفهومًا متحفظًا للتهديد يشير أساسًا إلى تهديد الأرض الأميركية والمواطنين الأميركيين، وعليه، يعتقد هؤلاء أنّ من الأفضل التركيز على احتواء التنظيم والإبقاء على التدخّل المحدود والمعتمد على التحالف مع قوى إقليمية من أجل منع تنامي تهديد التنظيم[٣]. بينما يرى آخرون أنّ التنظيم يمثّل تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة، لأنّه يزعزع استقرار منطقة الشرق الأوسط الحيوية، ومجمل الاستقرار العالمي، ويجاهر بعدائه للولايات المتحدة ورغبته في مهاجمتها إن سنحت الفرصة، ويهدد الزعامة الأميركية عالميًا فضلًا عن تورّطه في انتهاكات لا يمكن التسامح معها. وبالنتيجة يدعو هؤلاء إلى مزيد من التدخّل العسكري لدحر التنظيم[٤].

٢. ماهي طبيعة التهديد وحدوده؟ وهنا يرى البعض أنّ هذا التهديد هو بالدرجة الأساسية عسكري ويتطلب التركيز على الجهد العسكري وتوسيع الانخراط الأميركي حتى لو استدعى ذلك إرسال قوات برية أميركية، على الأقلّ لإسناد القوات العراقية والكردية والمعارضة السوريّة المعتدلة، والسعي لتأطير هذا الجهد بعمل دبلوماسي وسياسي[٥]. بينما يرى آخرون أنّ التهديد هو سياسي بالدرجة الأساس ويتعلق بفشل الدولة في العراق وسورية وتعمّق الانقسامات الطائفية التي سمحت للتنظيم باستثمارها. ويرى هؤلاء أن ليس هناك الكثير ممّا يمكن أن تفعله الولايات المتحدة تجاه صراعاتٍ وحروب أهلية من هذا النوع، وأنّ من الأفضل لها أن تركّز على احتواء تلك الصراعات. وهناك من يذهب إلى أنّ المواجهة يجب أن ترتكز على إستراتيجية شاملة عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية للتعامل مع العوامل والأسباب التي قادت لصعود هذا التنظيم ولنموّ الأفكار والتيارات الراديكالية في المنطقة[٦].

٣. ما هي السياسة التي يجب أن تحكم هذا التدخّل؟ وهنا يجري الجدل بين من يعتقد أنّ الولايات المتحدة يجب أن تحدّد إطارًا سياسيًا واضحًا لإنهاء الصراع من أجل أن تكون هزيمة داعش ممكنة، ومن يعتقد أنّ من الأفضل إعطاء الأولوية الآن

---

3 Jessica Stern, "Obama and Terrorism: Like it or not, the war goes on," *Foreign Affairs*, September/October 2015, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/obama-and-terrorism

4 Matthew Levitt, "While still risky, military intervention against ISIS may be the only good option for President Obama," *Daily News*, 4 September 2014, at: http://www.nydailynews.com/news/world/risky-military-intervention-isis-option-article-1.1927277

5 Michael Knights, "The Long Haul: Rebooting U.S. Security Cooperation in Iraq," *Washington Institute for Near East Studies*, January 2015, at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-long-haul-rebooting-u.s.-security-cooperation-in-iraq

6 Charless Lister, "A Long Way from Success: Assessing the War on the Islamic State," *Perspectives on Terrorism*, 9(4), 2015, pp3-13.

لهزيمة التنظيم وتأجيل الترتيبات السياسية، لأنّ الانغماس في هذه الترتيبات الآن قد يؤدي إلى انقسام الفاعلين الداخليين والإقليميين الذين يمكن أن يعملوا شركاء للولايات المتحدة في هذه المواجهة. ويشمل النقاش أيضًا طبيعة الترتيبات المحتملة، إذ يعتقد البعض أنّ الأولوية يجب أن تعطى لمواجهة التنظيم في العراق، وإصلاح النظام السياسي العراقي؛ بجعله أكثر مقبولية، وبإسناده على شراكة أوسع، وتوزيع للسلطة بين مختلف الفئات. بينما يرى آخرون ضرورة التركيز في الوقت نفسه على إيجاد حلٍ للأزمة السوريّة لأنّ محاربة التنظيم في جبهةٍ واحدة، غير مجدية. وهناك من يرى أنّ بقاء النظام السوري ورئيسه بشار الأسد سيعيق الوصول إلى أيّ حل وسيسمح باستمرار الظروف التي أدت إلى استقواء داعش والتنظيمات المرتبطة بالقاعدة، مما يتطلب إيجاد حلٍ يجبر الأسد على التنحّي، بينما يعتقد آخرون أنّ تقسيم سورية سيكون خيارًا أفضل[٧].

> يجري الجدل بين من يعتقد أنّ الولايات المتحدة يجب أن تحدّد إطارًا سياسيًا واضحًا لإنهاء الصراع من أجل أن تكون هزيمة داعش ممكنة، ومن يعتقد أنّ من الأفضل إعطاء الأولوية الآن لهزيمة التنظيم وتأجيل الترتيبات السياسية

وإذا ما حاولنا تصنيف جميع هذه المواقف على شكل خيارات رئيسة مختلفة، يمكن القول إنّ هناك ثلاثة خيارات أساسية واجهتها الإدارة الأميركية عند تحديد سياستها تجاه تنظيم داعش:

- أولًا: خيار التدخّل العسكري السريع والواسع المدعوم بهجوم دبلوماسي لوضع إطار سياسي ملزم لمرحلة ما بعد داعش.
- ثانيًا: خيار الاحتواء، والقاضي بالعمل على منع التنظيم من تحقيق مزيد من النجاحات العسكرية الكبرى، ومن ثم محاصرته والعمل على دحره تدريجيًا.
- ثالثًا: خيار عدم التدخل والاكتفاء بالتعامل مع نتائج الصراع (وهو خيار طرحه البعض على أساس أن ليس للولايات المتحدة مصلحة في انتصار أحد الأطراف المتصارعة:داعش، أو الميليشيات الشيعية في العراق، وداعش ونظام الأسد في سورية)[٨].

ويمكن القول إنّ الإدارة الأميركية اعتمدت حتى الآن على سياسة تلتقي إلى حدٍّ كبير مع الخيار الثاني "الاحتواء"، لأنّه ينسجم مع "مبدأ أوباما" القائم على التدخّل المحدود؛ فهذا الخيار يعكس أولًا الحاجة إلى مستوى من التدخّل الأميركي لمواجهة خطر قابل للتنامي يهدد الاستقرار، وقد يخلق أوضاعًا مستقبلية تفرض تدخّلًا أوسع نطاقًا وأكثر كلفة، إن جرى التغاضي عنه في هذه المرحلة. لكن هذا الخيار ينسجم مع أولويات أوباما في السياسة الخارجية التي كان الانسحاب من العراق أهمّ عناصرها؛ فالرئيس أوباما وجد في حرب العراق التي صنّفها "حرب اختيار" لا "حرب ضرورة" نموذجًا لسياسةٍ خارجية غير واقعية ومضرة بالمصالح الأميركية على المدى البعيد بسبب تكلفتها العالية، وفرضها أولويات مصطنعة على الحكومة الأميركية. خطاباته الأولى في الموضوع، والتي سبقت فوزه بمنصب الرئيس للمرة الأولى، استندت على رفض فكرة انغماس الولايات المتحدة في مشاريع لبناء الدولة في الخارج أو التصوّر أنّ هناك حلًا عسكريًا لكلّ مشكلة خارجية. وقد ساعد أوباما في اعتماد مبدئه رأيٌ عام أميركي فقد التعاطف مع تلك الحرب ومازال يتذكرها بوصفها تجربة فاشلة.

كما يتميز خيار الاحتواء بأنّه الخيار الوسطي بين خيارين سيئين، ولا يوجد لهما دعم واسع النطاق؛ خيار التدخّل الواسع وخيار التجاهل. وبهذا المعنى، فإنّه الخيار الأسهل الذي يمكن أن يجنّب الإدارة الظهور بمظهر من يناقض المبادئ السابقة ويقود الولايات المتحدة إلى حرب خارجية مكلفة جديدة، أو بمظهر من يكتفي بالتفرّج بمواجهة تهديد خطير للاستقرار وجماعة دموية تستلذّ باستعراض العنف وانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي.

لكن السياسة الخارجية الأميركية تجاه الأزمات الدولية ليست دائمًا نتاج جدل فكري وفلسفي؛ فهي تتعلق أيضًا بأوضاع آنيّة، وتنافسات حزبية داخلية، فضلًا عن التأثير الذي يمارسه الرأي العام ووسائل الإعلام وخزانات التفكير Think Tanks. فالرئيس أوباما مازال يعوّل على رأي عام غير ميّال للانخراط العسكري المكثّف في الشرق الأوسط، وهو عمومًا رأي عام لا يكترث كثيرًا بالقضايا الدولية ويفضّل التركيز على الشؤون الداخلية. مع ذلك، فإنّ الرئيس الأميركي مضطرّ أيضًا

7 Gregory Cause, "ISIS and the New Middle East Cold War," *Brookings*, 25 August 2014, at: http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2014/08/25-isis-new-middle-east-cold-war

- Michael M. Gunter, "Iraq, Syria, ISIS and the Kurds: Geostrategic Concerns for the U.S. and Turkey," *Middle East Policy*, 22(1), pp.102-111.

٨ طَرح هذا الخيار أحد المتخصصين بالعلوم السياسية في ندوة عقدتها مؤسسة راند في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٥ وشارك فيها الباحث.

للاستجابة لما يطرح في الإعلام وللنقاش الذي تشهده قنوات المؤسسات الإعلامية الضخمة، خصوصًا عندما يجري تغطية أحداث تجذب انتباه الرأي العام وتتحوّل إلى عامل ضغط آني من أجل اتخاذ قرارات سريعة. من بين تلك الأحداث، إعدام داعش الصحفي الأميركي جيمس فولي في آب / أغسطس ٢٠١٤، وهو ما نقل الجدل حول التنظيم من كونه مشكلة شرق أوسطية تمثّل تهديدًا "غير مباشر" للولايات المتحدة، إلى جدل حول تنظيم يتقصّد قتل الأميركيين ويتفاخر بذلك ويهدد بمهاجمة الولايات المتحدة. بالطبع إنّ طبيعة المواقف والسرديات التي تصاحب مثل هذه الظروف تخلق وضعًا ضاغطًا على الإدارة يدفعها للإعلان عن "ردة فعل"، إلّا أنّ البعد العاطفي الغالب عليها كثيرًا ما يجعل ردات الأفعال تلك محدودة ووقتية، ولا تتّسم برؤية إستراتيجية بعيدة المدى. المهم هنا ملاحظة أنّ السياسة الخارجية الأميركية لا تستند بالضرورة وبصورة حصرية إلى منطلقات عقلانية وبراغماتية، فالمؤثرات الأيديولوجية والعاطفية تقوم بدور في تشكيل بعض القرارات، وفي تكوين الظروف المحيطة باتّخاذها.

> من العوامل المؤثّرة الأخرى يبرز التنافس الحزبي الداخلي؛ فبعض قادة الحزب الجمهوري، ومنهم مرشح الرئاسة جيب بوش، يحمّلون إدارة أوباما مسؤولية ما آلت إليه الأمور في العراق لأنّها لم تعمل على إبقاء قوات أميركية في هذا البلد، وبدلاً من ذلك سحبت كامل قواتها.

ومن العوامل المؤثّرة الأخرى يبرز التنافس الحزبي الداخلي؛ فبعض قادة الحزب الجمهوري، ومنهم مرشح الرئاسة جيب بوش، يحمّلون إدارة أوباما مسؤولية ما آلت إليه الأمور في العراق لأنّها لم تعمل على إبقاء قوات أميركية في هذا البلد، وبدلًا من ذلك سحبت كامل قواتها. يردّ الديمقراطيون عادةً بالقول إنّ ما حصل كان نتيجة لخطأ إدارة بوش في اتّخاذ قرار الحرب في العراق؛ فقبل تلك الحرب لم تكن هناك تنظيمات جهادية وإرهابية في هذا البلد، والتدخّل الأميركي هو الذي استدرج تلك التنظيمات[٩].

لكن بأيّ حال، فإنّ الخيارات الأميركية لا تُتّخذ بمعزل عن محددات المحيط الدولي والإقليمي ورؤية أميركا لدورها في العالم.

الصراع مع داعش في منظور إستراتيجي

دخلت أولوية "مواجهة الإرهاب" و"التطرف الإسلامي" إلى اللغة الأميركية المعنيّة بالأمن الوطني منذ التسعينيات، حينما كانت المؤسسات الأمنية والسياسية الحكومية وغير الحكومية تستشرف المخاطر التي ستواجهها الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة. وقامت أحداث ١١ أيلول / سبتمبر بدور كبير في نقل هذا الموضوع إلى مركز النقاش، وفي تطوير البنى السياسية والمؤسساتية والأمنيّة لتتكيّف مع التحدي الذي يمثّله "الإرهاب". لكن هذا الموضوع نادرًا ما تجاوز حيّز النقاش والفعل المعنيّ بالسياسات والإستراتيجيات الأمنية والمرتبط بالتعريف الضيّق للأمن بوصفه حماية مصالح الولايات المتحدة ومواطنيها في مواجهة أعمال عنف ترتكبها جماعات مسلحة أو دول "مارقة" تعادي الولايات المتحدة.

لذلك، كان الفعل الأمني والعسكري هو حجر الزاوية في السياسة الأميركية لمكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من أنّ الخطاب السياسي شهد في بعض الأحيان إقرارًا بأنّ للإرهاب أسبابًا سياسية واقتصادية واجتماعية، وأنّ مواجهته تتطلب إستراتيجية شاملة، فإنّه نادرًا ما جرى طرح تصوّرات واضحة حول طبيعة تلك الإستراتيجية الشاملة. ويمكن القول إنّ "الإرهاب" غيّر تموضعاته في التعاطي السياسي الأميركي بحسب طبيعة السردية المهيمنة في السياسة الخارجية؛ فحينما تبنّت إدارة بوش مبدأ هجوميًا يقوم على "الحرب الوقائية" ومواجهة الخطر في عقر داره، كان الإرهاب يمثّل القوى التي تقاوم محاولة الولايات المتحدة إقامة نظام عالمي جديد وفقًا لمبادئ "الدمقرطة" والعولمة واقتصاد السوق التي قُدّمت في تلك السردية بوصفها الغاية التي يسير العالم نحوها، وهي الغاية التي تجعل من الزعامة الأميركية ضرورة. ولكن حين بدأت سياسة الانسحاب من مناطق الصراع والتركيز على الداخل الأميركي وفقًا لسردية أوباما عن الحاجة إلى "بناء الأمة في الداخل" وعن مواجهة المخاطر الحقيقية لا المتخيَّلة، واستخدام التكنولوجيا الذكية لا القوات البرية في مواجهتها، أصبح الإرهاب

9 Adam Nagourney, "Jeb Bush Blames Hillary Clinton and Obama for Iraq's Declibe," *The New York Times*, 11 August 2015, at: http://www.nytimes.com/2015/08/12/us/politics/jeb-bush-blames-us-policies-for-isis-rise.html?_r=0

خطرًا ينبغي الاحتياط منه ومواجهته عن بعد[١٠]. كانت سردية بوش عن عالم تعيد الولايات المتحدة صوغه ليصبح آمنًا ومستقرًا ومنقادًا للقيادة والمُثل الأميركية، بينما صوّرت سردية أوباما العالم بوصفه مكانًا معقّدًا يحسن للولايات المتحدة أن تركّز على حماية نفسها من مخاطره، وأن لا تتصوّر أنّها تستطيع - أو أنّ من واجبها - إعادة صوغه. يقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن، مارك لينتش، "إنّ منتقدي الإستراتيجية الشرق أوسطية للرئيس باراك أوباما يشتكون غالبًا من أنّ أوباما يفتقر إلى رؤية إستراتيجية. هذا التصوّر خاطئ تمامًا. لقد جاء أوباما إلى منصبه محمّلًا بقناعة مفادها أنّ تقليص الاستثمار العسكري والسياسي الأميركي في الشرق الأوسط، هو مصلحة حيوية قائمة بذاتها"[١١].

ارتبط التغير في السردية المهيمنة بالتحوّل في الأوضـاع الدولية والإقليمية، وبما راكمته التجربة من دروس؛ فإدارة بوش تبنّت في حرب العراق مبدأ الدمقرطة من الخارج، وراهنت على إمكانية بناء "نظام ديمقراطي" وفقًا للمفهوم النيوليبرالي للديمقراطية، وعبر استخدام القوة العسكرية، وكانت تأمل أن يتحول هذا النظام إلى حليف للولايات المتحدة ومصدر إلهام بالنسبة إلى بقية دول المنطقة. غير أنّ تعثّر هذا المشروع واقترانه بمواجهة عسكرية مكلفة مع القوى المتمردة والمقاومة، وبحرب أهلية داخلية، وبصعود تيارات سياسية غير صديقة للولايات المتحدة وتربطها علاقات تحالف مع دولة معادية مثل إيران، أفضيا إلى تراجع سردية الدمقرطة من الخارج، ومجمل مشروع "إعادة بناء الدولة" عبر التدخّل العسكري.

وعلى الرغم من أنّ الربيع العربي أعاد إحياء الخطاب الداعم للدمقرطة، فإنّه كان في معظم الأحيان خطابًا متحفظًا ومقترنًا بسياسة تقوم على ردة الفعل ومحاولة استيعاب التغيير لا صناعته. غير أنّ تشعّبات الربيع العربي ودخوله في أنفاق الحرب الأهلية والانقسام الطائفي، وتعثّر مساراته، أكّد كلّ ذلك للمتشككين صعوبة المراهنة على تحوّلٍ سلس وغير مكلف، وأبرز في نظر البعض صحة "مبدأ أوباما". ويمكن القول إنّ "الدمقرطة" لم تعد سردية مهيمنة في تعاطي السياسة الخارجية الأميركية مع العالم والشرق الأوسط تحديدًا، وهو ما يتّضح على مستوى الخطاب السياسي وفي الاتجاهات التي تأخذها النفقات الخارجية أيضًا، ومستوى الدعم المالي لنشاطات دعم الديمقراطية والتنمية الدولية؛ ففي مقالة نشرتها واشنطن بوست في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤، لاحظ ثوماس غاروثيرز، نائب رئيس الدراسات في وقف كارنيغي للسلام الدولي، أنّ الميزانية المخصصة لدعم الديمقراطية تراجعت بنسبة ٢٨٪ في ظل إدارة أوباما، وأنّ التخفيض كان حادًا في ميزانية وكالة التنمية الدولية المسؤولة عن تمويل نشاطات دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة؛ إذ خسرت ٣٨٪ من تمويلها منذ عام ٢٠٠٩. وبلغت حصة التخفيض في ميزانية دعم الديمقراطية المخصصة للشرق الأوسط ٧٢٪ من التخفيض الكلي بصورة تُظهر تراجعًا ذا دلالة عن نهج "دعم الديمقراطية" في المنطقة، خصوصًا وأنّ التراجع حصل في الفترة ذاتها التي شهدت "انتفاضات" الربيع العربي. وقد لاحظت الصحيفة أنّ مجموع ما خصّص لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة في الميزانية الأميركية لعام ٢٠١٤ لم يتجاوز ٨٦٠ مليون دولار، أي أقلّ من المبلغ الذي خصّصه الملياردير جورج سوروس لدعم هذه النشاطات[١٢].

في المقابل، تشير التقارير إلى أنّ التخصيصات المالية لمكافحة الإرهاب التي تمثّل جزءًا من تخصيصات المخابرات والأمن الوطني، بلغت ١٧,٢٥ بليون دولار في عام ٢٠١٢، و١٦,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣[١٣]. وتوحي هذه الأرقام أنّ هناك غلبة للفهم الأمني على معالجة قضية الإرهاب، وهي غلبة مرتبطة بحقيقة أنّ الولايات المتحدة وبوصفها القوة العظمى الوحيدة تميل إلى التصرف كقوة محافظة هدفها منع الأخطار التي تواجه مصالحها والنظام العالمي للقوة، ودحرها. ولذلك هي تعطي الأولوية لـ "أمن" النظام لا للعوامل التي قد تدفع إلى تغيير النظام ومعادلات توزيع القوة فيه.

في مرحلة ما بعد ١١ أيلول / سبتمبر، بنت الولايات المتحدة بنية استخبارية كلّفتها عدة ترليونات من الـدولارات بحسب أودري

10 Stern.

11 Marck Lynch, "Rightsizing U.S. Role," *Foreign Affairs*, September/October 2015, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/obama-and-middle-east

12 Thomas Carothers, "Why is the United States Shortchanging its Commitment to Democracy," *The Washington Post*, 22 December 2014, at: https://www.washingtonpost.com/opinions/falling-usaid-spending-shows-a-lack-of-commitment-to-fostering-democracy/2014/12/22/86b72d58-89f4-11e4-a085-34e9b9f09a58_story.html

13 Drew Desilver, "U.S. spends over $16 billion annually on counter-terrorism," *PewResearch Center*, 11 September 2013, at: http://www.pewresearch.org/fact-tank/2013/09/11/u-s-spends-over-16-billion-annually-on-counter-terrorism/

كرونيان، الأستاذة في جامعة جورج مايسون. جرى إنشاء أو إعادة هيكلة نحو ٢٦٣ منظمة حكومية استجابةً لتلك الهجمات، وفي كلّ عام تنتج وكالات الاستخبارات الأميركية نحو خمسين ألف تقرير عن الإرهاب. لكن على الرغم من النجاح الذي تحقّق بفعل هذه التغييرات والتركيز الكبير للموارد على مكافحة الإرهـاب، تجادل كرونيان، بأنّ الولايات المتحدة لم تكن مستعدة بما يكفي لنوع الخطر الذي يمثّله تنظيمٌ مثل داعش[١٤].

وتقول تمارا كوفمان ويتيز التي عملت مساعدة لنائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، إنّ السياسة الأميركية تعترف في خطابها أنّ المتطرفين يستثمرون في ما ينتجه فشل الأنظمة من شكاوى وغياب للأمن، لكن ممارستنا السياسية تتجنّب معالجة الطريقة التي تحكم بها هذه البلدان خشية من الإضرار بـ "مصالحنا الأمنية القصيرة المدى". وتشير ويتيز إلى أنّه منذ هجوم بنغازي الذي أودى بحياة السفير الأميركي في ليبيا عام ٢٠١٢، زادت الحكومة الأميركية من احتياطيها الأمني لحماية دبلوماسييها؛ بحيث بات من الصعب على الدبلوماسيين التواصل مع المسؤولين المحليين والسياسيين والناشطين ومنظمات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط[١٥].

ركّزت الولايات المتحدة منذ هجمات ١١ سبتمبر على مواجهة تنظيم القاعدة وشبكاته، إلّا أنّ إستراتيجيتها المبكرة التي مثّلتها الحرب في أفغانستان، وإن نجحت نسبيًا في تضييق الجغرافيا الآمنة للتنظيم، لم تحقّق نجاحًا في مواجهة أيديولوجيته الجهادية العابرة للحدود. جرى التركيز على هزيمة التنظيم عسكريًا في غيابٍ لأيّ رؤية متكاملة حول هزيمته أيديولوجيًا ومنع امتداده إلى مناطق أخرى ومواجهة الظروف التي تمنحه جاذبية لعقيدته في أوساط فئة الشباب، بل إنّ إدارة بوش كانت تعمل على هزيمة القاعدة عسكريًا، في الوقت الذي تعتمد سياسات تمهّد الظروف لانتشار التنظيم إلى مناطق أخرى، كما هي الحال مع احتلالها العراق الذي صنع بيئة مواتية لظهور تنظيم التوحيد والجهاد بقيادة أبي مصعب الزرقاوي، والذي تحوّل فيما بعد إلى تنظيم قاعدة الجهاد في وادي الرافدين وأعلن ارتباطه بتنظيم القاعدة الأم. لقد حصل هذا الانتقال بفعل ثلاثة عوامل لم تتحسّب لها السياسة الأميركية، بسبب رؤيتها الضيقة لطبيعة المواجهة مع التنظيمات الجهادية، وهي:

- العامل الأوّل، هو أنّ احتلالها بلدًا رئيسًا في العالمين العربي والإسلامي عمّق من المشاعر المعادية لها في أوساط العرب والمسلمين، وأنعش العقيدة الجهادية التي تمركز الصراع مع الغرب وتعدّ مواجهة الهيمنة الغربية جزءًا رئيسًا من مشروعها لإحياء الأمّة الإسلامية.
- العامل الثاني، أنّ احتلال العراق أحدث تغييرًا كبيرًا في الموازين الجيوسياسية في المنطقة، وأطلق حروب الوكالة بين القوى الإقليمية الرئيسة التي سعت لملء الفراغ أو لحماية نفسها من الآثار الناجمة عن هذا الاحتلال.
- العامل الثالث، أحد الآثار المهمة للاحتلال كان احتدام الصراع الطائفي، السنّي - الشيعي، في المنطقة، وهو صراع خلق بيئة مثالية للتيارات الأكثر تطرفًا في القاعدة لكي تصنع موطئ قدم وتكتسب شرعية جديدة.

قوّت تلك الظروف جماعة الزرقاوي التي تبنّت موقفًا أكثر تشددًا في التكفير من جناح بن لادن - الظواهري، واستسهلت ممارسة العنف ضد المدنيين المسلمين بصورة اعترض عليها الظواهري في رسالته التي بعثها إلى الزرقاوي. لم تجد إدارة بوش في مواجهة هذا الوضع من سبيل سوى تغيير سردية الحرب من البحث عن أسلحة دمار شامل إلى مواجهة الإرهاب في "عقر داره". غير أنّ تلك المواجهة كانت معقّدة لأنّ الإرهاب اختلط بصراع طائفي، واتّخذ العنف شكل المواجهة بين ميليشيات سنية وشيعية، كما شكّل مقاومة الوجود العسكري الأميركي، وفي كثير من الأحيان بدا من الصعب التمييز بين الشكلين. تركّز نفوذ جماعة الزرقاوي في المناطق العربية السنّية التي تنامى الشعور بين سكانها بالغربة تجاه النظام الجديد، وواجهت بعض فئاتها الكثير من التشكيك والإجراءات الانتقامية من النخبة السياسية الجديدة "المتعاونة مع المحتل". صنع ذلك بيئة مواتية للتمرّد استخدمتها جماعة الزرقاوي لجذب المتطوعين، وتوسيع نشاطاتها، وإقامة ملاذ آمن جديد للسلفية الجهادية، وشجّعتها تلك الظروف على التحرّك باستقلالية كبيرة عن توجيهات القاعدة الأمّ.

في عـام ٢٠٠٨ وبعد أن أعلن الرئيس بـوش عن إرسـال قوات إضافية إلى العراق وعن مراجعة الإستراتيجية الأميركية في مواجهة التمرد والإرهـاب، لمع نجم الجنرال ديفيد بترايوس الذي أحدث

14 Audrey Kurth Cronin, "ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won't Stop the Latest Jihadist Threat," *Foreign Affairs*, March/April 2015.

15 Stern.

تغييرات مهمة في الإستراتيجية الميدانية لمكافحة التمرد Counter-Insurgency ومكافحة الإرهاب Anti-Terrorism. قرّر بترايوس أنّ الجهد العسكري يجب أن يُرفد بجهد لكسب السكان المحليين كي يحقق نصرًا حاسمًا على الخصم، ولذلك بدأ سياسة لكسب العشائر المحلية في منطقة الأنبار التي مثّلت المعقل الرئيس لما كان يُعرف بتنظيم دولة العراق الإسلامية، فضلًا عن مناطق محيط بغداد. بمعية بترايوس، كان معاون قائد القوات المتعددة الجنسيات في الأنبار، الجنرال جون الين (الذي سيعيّنه الرئيس أوباما فيما بعد مبعوثًا خاصًا لمتابعة تنسيق الحرب على داعش) قد نجح في بناء علاقات جيدة مع الزعماء المحليين في الأنبار، وأسهم في بناء ما سيعرف لاحقًا بقوات الصحوة التي تألّفت من مقاتلين محليين بعضهم كان جزءًا من الفصائل التي قاتلت الأميركيين. اعتمدت هذه السياسة على عنصرين؛ الأوّل هو عقد تحالفات مع شيوخ العشائر وتمويلهم لإنشاء قوات محلية تتولّى تأمين مناطقهم وملاحقة عناصر تنظيم القاعدة. والثاني هو محاولة استيعاب المجتمع المحلي في العملية السياسية، وبناء الثقة مع الحكومة العراقية بصورة تسمح بتطبيع الأوضاع في تلك المناطق[١٦].

حققت هذه السياسة نجاحات مهمة، وساعدها في ذلك تصاعد النقمة بين السكان المحليين من الإجراءات التعسفية التي اعتمدتها التنظيمات الإسلامية الجهادية في فرض الشريعة، وقتل المشكوك في ولائهم، والنفوذ الكبير الذي حقّقه المقاتلون الأجانب. أسهم ذلك في صناعة جوٍ ملائم لتخفيف الاحتقان الطائفي وتقوية مؤسسات الدولة ودمج السنّة العرب فيها. وتحوّلت تلك السياسة في نظر البعض إلى نموذج جديد لمكافحة الإرهاب وبناء الاستقرار، غير أنّ نجاحها يظل مرهونًا بوجود إمكانيات مالية وعسكرية كبيرة كتلك التي توافرت لبترايوس من أجل نجاحها، وكذلك اعتماد إجراءات إضافية ومستدامة من أجل الاستثمار في النتائج التي تحققت، وهذا ما لم يحصل.

يعتقد الكثيرون أنّ ظهور تنظيم داعش، بوصفه النسخة المستحدثة لجماعة الزرقاوي، يرتبط بغياب إستراتيجية مستدامة في الحفاظ على المكاسب التي تحققت بعد عام ٢٠٠٨. ويبدو هذا الجدل مهمًا في صناعة السردية الأميركية؛ بحيث يصر الجمهوريون على أنّ فشل الرئيس أوباما في إبقاء قوات أميركية في العراق خلق فراغًا استفاد منه التنظيم، كما أنّه رفع الضغط عن رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الذي شعر أنّه لم يعد ملزمًا باعتماد سياسة لبناء الثقة ودمج العرب السنة في النظام السياسي، بل إنّه اتّجه بعد الانسحاب الأميركي إلى اعتماد إجراءات تسلطية ومنفردة وملاحقة زعماء من العرب السنّة، كطارق الهاشمي ورافع العيساوي، ووطّد تحالفه مع إيران خصوصًا من خلال أخذه جانب السياسة الإيرانية في سورية، والتي ذهبت إلى دعم نظام بشار الأسد[١٧]. يجادل الديمقراطيون بأنّ المشكلة تكمن أساسًا في قرار الحرب في العراق وليس الانسحاب من هذا البلد؛ فتلك الحرب هي التي جلبت التنظيمات الجهادية إلى هناك.

> يعتقد الكثيرون أنّ ظهور تنظيم داعش، بوصفه النسخة المستحدثة لجماعة الزرقاوي، يرتبط بغياب إستراتيجية مستدامة في الحفاظ على المكاسب التي تحققت بعد عام ٢٠٠٨

أسهم هذا الجدل في تقييد قدرة الولايات المتحدة على صناعة استجابة واضحة للتحدي الذي يمثّله تنظيم داعش، خصوصًا أنّ صعود التنظيم ارتبط بصراع آخر لا يقلّ تعقيدًا في سورية اتخذ شكلًا عنيفًا منذ أواخر عام ٢٠١٢ ، وأخذ مظهره الطائفي في التعمق بعد أن التقى مع الصراع الجيوسياسي الإقليمي بين المحور الإيراني والمحور السعودي والمحور التركي. استثمر تنظيم دولة العراق الإسلامية في الفوضى السوريّة وفي الفرص التي يتيحها لينقل جزءًا من نشاطاته إلى هناك، بل ولينجح في السيطرة على مدينة حدودية مهمة هي الرقة، ويعلن عن تأسيس الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهنا يعتقد البعض أنّ عجز الرئيس أوباما عن اتخاذ مواقف حاسمة في الصراع السوري قام بدور في توسع التنظيم. لكن هذه الرؤية تتفرع

16 Fred Kaplan, "The End of the Age of Petraeus: The Rise and Fall of Counterinsurgency," *Foreign Affairs*, January/February 2013, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/afghanistan/2013-01-01/end-age-petraeus
- Michael R. Gordon, "Retired Gen. John R. Allen in Line to Lead Effort vs. ISIS," *The New York Times*, 11 September 2014, at: http://www.nytimes.com/2014/09/12/us/retired-general-is-picked-to-lead-effort-vs-isis.html?_r=0

17 Emma Sky & Harith Al-Qarawee, "Iraqi Sunnistan: Why Separatism could rip the Country Apart-Again," *Foreign Affairs*, 23 January 2013, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/iraq/2013-01-23/iraqi-sunnistan;
Toby Dodge, *Iraq: From War to New Authoritarianism* (London: The International Institute for Strategic Studies, 2012).

إلى عدة تصورات حينما يجري النقاش على ما كان يجب أن يفعله؛ فمدرسة القوة جادلت ضرورة أن تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية للتأثير في مجريات الصراع، بما في ذلك العمل على إسقاط نظام بشار الأسد والانخراط أكثر في دعم القوى المعتدلة للمعارضة السوريّة. ولكن على الجانب الآخر، فإنّ هناك من يشكّك في إمكانية نجاح هذا السيناريو وبوجود قوة معتدلة جدّية على الأرض. وقد قامت الفوضى الليبية بدورٍ في تقوية حجج هذا التيار وتقديم المزيد من المبررات لضرورة عدم انخراط الولايات المتحدة بصورة واسعة في الصراع السوري.

الاستجابة الأميركية لصعود داعش

مثّل احتلال تنظيم داعش مدينة الموصل، ثاني كبرى المدن العراقية، في ٩ حزيران / يونيو ٢٠١٤ صدمة كبيرة، خصوصًا أنّه منح التنظيم نصرًا إعلاميًا وظّفه سريعًا لاحتلال مدن أخرى والتهديد بالوصول إلى بغداد والبدء في الزحف نحو أربيل. كانت تلك التطورات أكبر من أن يجري تجاهلها. ولذلك بدأت الإدارة الأميركية تنظر إلى داعش بوصفه تهديدًا جديًا يتطلب استجابة خاصة. تطورت تلك الاستجابة في سياق "مبدأ أوباما"، ابتداءً مع إعلان الرئيس أوباما في ٧ آب / أغسطس ٢٠١٤ أنّه أمَر بتوجيه ضربات جوية "محدودة" لمقاتلي التنظيم وبإلقاء مساعدات على النازحين من المناطق التي هاجمها داعش، خصوصًا الأقليات الدينية كالأيزيديين الذين عدّهم التنظيم جماعة مشركة يحلّ له قتل أبنائها وسبي بناتها. أضاف أوباما في إعلانه: "إنّني كقائد عام للقوات المسلحة لن أسمح بجرّ الولايات المتحدة إلى حربٍ أخرى في العراق"[١٨]. ويُبرز هذا التصريح غلبة منطق ردّة الفعل على منطق المبادرة في تلك الاستجابة، ومحاولة أوباما تأكيد أنّ أيّ جهد عسكري يجب أن يحصل بما لا يتناقض مع الخطوط العامة لمبدئه.

يحدّد مبدأ أوباما مستوى الاستجابة العسكرية وطبيعتها بحسب مستوى التهديد للمصالح الأميركية. وهناك جدل غير محسوم بخصوص إذا ما كان داعش يمثّل تهديدًا أمنيًا مباشرًا للولايات المتحدة. في شهادته أمام الكونغرس في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، قال مدير مركز مكافحة الإرهاب الوطني، نيكولاس راسموسين، إنّ "تهديد داعش خارج حدود الشرق الأوسط هو تهديد حقيقي، إلّا أنّه مازال محدودًا في تعقيده. ولكن إن تمّ ترك هذا التهديد في شكله الحالي، فإنّه سينضج مع الوقت وسيطوّر داعش إمكانياته لنقل التهديد إلى الأراضي الأميركية"[١٩].

يحـدّد مبدأ أوباما مستوى الاستجابة العسكرية وطبيعتها بحسب مستوى التهديد للمصالح الأميركية. وهناك جدل غير محسوم بخصوص إذا ما كان داعش يمثّل تهديدًا أمنيًا مباشرًا للولايات المتحدة.

أمّا بخصوص مستوى التهديد، فقد جرت مقاربته من ثلاث نواحٍ ، وهي:

- الأولى: إنّ تنظيم داعش يهدد النظام الجيوسياسي في الشرق الأوسط عبر إقامته لكيان سياسي توسّعي على أراضي دولتين، واستقطابه لدعم تنظيمات جهادية مماثلة، وولائها، في مصر وليبيا ونيجيريا.
- الثانية: إنّ التنظيم تورّط في جرائم إبادة ضد أتباع الديانات والمذاهب الأخرى ويتبنّى علنًا عقيدةً تقوم على تبرير القتل بسبب هذه الانتماءات، ويتوعد بالحرب الدائمة.
- الثالثة: تتعلق هذه الناحية بطبيعة تكوين التنظيم ونوعية مقاتليه. وقد قدّر راسموسين عدد مقاتلي تنظيم داعش بـ ٢٠٠٠٠، من ضمنهم ٣٤٠٠ مواطن غربي. ومع حقيقة أنّ تركيبة تنظيم داعش تتألف من مقاتلين من نحو ٩٠ بلدًا، فإنّ ارتباطات هؤلاء المقاتلين ببلدانهم وبخلايا محتملة في تلك البلدان، هو مصدر قلق إضافي[٢٠]. وقد صّرح أحد المسؤولين الأميركيين في آب / أغسطس ٢٠١٤ بأنّ "داعش شيء جديد لم نره من قبل... لم نر أبدًا تنظيمًا إرهابيًا بـ ٢٢٠٠٠ مقاتل من عدد كبير من البلدان... إنّه يختلف عمّا رأيناه في أفغانستان

18 Helene Cooper, Mark Landler & Alissa J. Rubinaug, "Obama Allows Limited Airstrikes Against ISIS," *The New York Times*, 7 August 2014, at: http://www.nytimes.com/2014/08/08/world/middleeast/obama-weighs-military-strikes-to-aid-trapped-iraqis-officials-say.html?_r=0

19 Christopher M. Blanchard, Carla E. Humud, Kenneth Katzman & Matthew C. Weed, "The "Islamic State" Crisis and U.S. Policy," *Congressional Research Service*, 11 June 2015, at: http://fas.org/sgp/crs/mideast/R43612.pdf.

20 Ibid.

حين جاء الجهاديون من بلدان معدودة... وإذا ما أضفنا إلى ذلك نشاطات التنظيم على مواقع التواصل الاجتماعي ومحاولته جذب مقاتلين ليقوموا بهجمات في بلدانهم... فإنّ ذلك أمر خطير، وتهديد كبير جدًا"[٢١].

استندت الاستجابة العسكرية الأميركية لصعود تهديد داعش إلى المحاور التالية:

- إقامة تحالف عسكري دولي وإقليمي لغرض مواجهة التنظيم.
- الاعتماد على التدخل العسكري المحدود الذي يقوم على الضربات الجوية والنشاط الاستخباري والعمليات الخاصة المحدودة، وتجنّب التدخل البري الواسع.
- تسليح القوات البرية الحليفة وتدريبها وإسنادها، مثل الجيش العراقي وقوات البيشمركة الكردية والمعارضة "المعتدلة" السوريّة.

وقد تبنّت الولايات المتحدة عددًا من قرارات مجلس الأمن الدولي، ومن ضمنها القرار ٢١٧٠ (في آب/أغسطس ٢٠١٤) والقرار ٢١٧٨ (في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) لجعل العقوبات الدولية أكثر رصانة وإيقاف تدفّق المقاتلين الأجانب والأموال لتنظيم داعش وجبهة النصرة التي تنشط في سورية بوصفها فرعًا من تنظيم القاعدة[٢٢]. وعقدت الإدارة الأميركية في شباط / فبراير ٢٠١٥ قمة عالمية لمواجهة التطرف استهدفت جلب زعماء محليين ودوليين لمناقشة سبل مواجهة "الأيديولوجيات المتطرفة والقائمة على الكراهية التي تؤدي إلى نشر التطرّف وتعبئة المتطرفين وإلى الممارسات العنفية"[٢٣]. وسعت الحكومة الأميركية إلى الدخول في ائتلاف دولي وإقليمي يعكس مفهوم أوباما عن أولوية العمل الجماعي وضرورة أن يتحمّل الشركاء مسؤولياتهم. لكن هذا الجهد أعاقته حقيقة عدم اتفاق دول المنطقة الرئيسة على خيار موحّد للخروج من الصراع في سورية والعراق، وهو الصراع الذي خلق الظروف لصعود تنظيم داعش. وعلى الرغم من أنّه لا توجد دولة في المنطقة تتبنّى دعم داعش بصورة صريحة، فإنّ هناك اختلافات بين تلك الدول في تقييمها للتهديد الذي يمثّله التنظيم وللأولويات الخاصة بالصراع.

> "دخلت دول عربية مثل السعودية والإمارات والأردن إلى التحالف العسكري الذي قام بضربات جوية ضد مواقع التنظيم، إلّا أنّ تلك المشاركة كانت محدودة، ولا تعكس اتفاقًا سياسيًا مع الولايات المتحدة بخصوص تسوية الصراع"

دخلت دول عربية مثل السعودية والإمارات والأردن إلى التحالف العسكري الذي قام بضربات جوية ضد مواقع التنظيم، إلّا أنّ تلك المشاركة كانت محدودة، ولا تعكس اتفاقًا سياسيًا مع الولايات المتحدة بخصوص تسوية الصراع، خصوصًا وأنّ السعودية انشغلت لاحقًا بصراعها الآخر مع تنظيم الحوثيين في اليمن وتوقّفت عن إعطاء الصراع مع داعش، خارج الحدود السعودية، أولوية كبيرة.

في المقابل، انخرطت إيران في دعم بعض الميليشيات المنضوية في الحشد الشعبي الذي تشكّل في العراق بعد فتوى المرجع الشيعي الأعلى، علي السيستاني، والتي دعا فيها المواطنين العراقيين إلى الانضمام إلى صفوف القوات المسلحة لقتال داعش. تعدّ إيران تنظيم داعش تهديدًا مباشرًا لها، وبصورة أكبر لنفوذها في العراق، وقد سعت إلى توظيف الصراع مع التنظيم لتأكيد هذا النفوذ عبر التسليح والتمويل وأحيانًا الانخراط المباشر في المعارك. ولم تجد الولايات المتحدة ضيرًا من المشاركة الإيرانية، بل إنّ قدرًا من التنسيق السياسي والعسكري بين الجانبين قد حصل أحيانًا، كما في حالة قبول إيران سحب دعمها التجديد لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي لولاية ثالثة. لكن اتفاق المصلحة هذا لم يمنع استمرار التنافس بين الجانبين؛ إذ ركّزت الولايات المتحدة على دعم القوات الرسمية العراقية، وأظهرت تحفّظًا على التعاون مع الميليشيات المنضوية في الحشد الشعبي، خصوصًا تلك التي ترتبط مباشرةً بإيران. وقد أبلغ السفير الأميركي في العراق، ستوارت جونز، عددًا من الزعماء السنّة أنّ الولايات المتحدة ستقوم بطلعات جوية لدعم القوات الخاضعة لسيطرة الحكومة العراقية،

21 Ibid.

22 Ibid.

23 The White House, "FACT SHEET: The White House Summit on Countering Violent Extremism," 18 February 2015, at: https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/02/18/fact-sheet-white-house-summit-countering-violent-extremism.

وليس تلك التي يسيطر عليها مستشارون إيرانيون[٢٤]. كما أنّ الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية، جيف راثك، قال "إنّنا سندعم كلّ الجهود التي تقوم بها القوات العراقية الخاضعة لقيادة الحكومة العراقية وسيطرتها"[٢٥].

وقد امتنعت الطائرات الأميركية عن دعم الهجوم الكبير الذي قامت به القوات العراقية بقيادة ميليشيا بدر وكتائب حزب الله المرتبطة بإيران، في تكريت، إلى أن اضطرت تلك الميليشيات إلى الإعلان عن أنّها لن تدخل المدينة، وحينها بدأت الطائرات الأميركية في تأمين الغطاء الجوي للقوات العراقية من أجل اقتحام تكريت. ولا يقترن هذا الخلاف الأميركي - الإيراني بتصورات متباينة حول كيفية مواجهة داعش، بل بصراعٍ على النفوذ وعلى شكل العراق المستقبلي؛ فبينما تدعم إيران تحويل قوات الحشد الشعبي إلى بنية عسكرية مستقلة عن الدولة على غرار حزب الله في لبنان، واستخدامها في بسط نفوذها، تريد الولايات المتحدة استخدام الصراع لإعادة هيكلة القوات المسلحة العراقية والحدّ من النفوذ الإيراني داخلها. ويجادل الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، مايكل نايتس، أنّ تهديد داعش قدّم فرصة كبيرة للولايات المتحدة للعودة إلى العراق وإقامة شراكة إستراتيجية مع الحكومة العراقية والقوات المسلحة العراقية التي قامت الولايات المتحدة بدور كبير في تشكيلها وهيكلتها وتدريبها وتسليحها بعد احتلال العراق[٢٦].

وتمثّل تركيا القوة الإقليمية التي يعدّ موقفها حاسمًا في توجيه الصراع ضد داعش. ويبدو أنّ تركيا لم تُظهر حماسًا كبيرًا في مواجهة التنظيم، بل إنّ هناك من يرى أنّها قامت بدور في صعوده وتناميه، لسببين رئيسين:

- الأوّل: أنّها رأت أنّ أيّ جهد عسكري لمواجهة داعش يجب أن يقترن بترتيبات سياسية تفضي إلى رحيل الرئيس السوري بشار الأسد.
- الثاني: إنّ مجريات الصراع مع داعش، والوضع السوري بصورة عامة، سمحا بتنامي قوة التشكيلات الكردية المسلحة مثل وحدات حماية الشعب المرتبطة بدورها بحزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربًا ضد الدولة التركية منذ عقود. وقد شعرت تركيا بعدم الارتياح لقيام الطائرات الأميركية بدعم القوات الكردية خلال معركة قوباني، وساعدتها أيضًا في السيطرة على منطقة تل عبيد الحدودية بصورة وحّدت للمرة الأولى المناطق المنفصلة في قوباني والحسكة مانحة الكرد السوريين كيانًا جغرافيًا موحّدًا[٢٧].

وظلّت تركيا تطالب بإقامة منطقة عازلة على الحدود مع سورية، تديرها المعارضة السورية المعتدلة، لكن الولايات المتحدة ظلّت تتحفظ على هذا الخيار مشيرةً إلى أنّه سيعقّد الصراع، وقد ينتهي إلى إتاحة ملاذ لجماعات متطرفة أخرى يُعتقد أنّ لديها بعض العلاقات مع الأتراك، مثل جبهة النصرة. وفي تموز / يوليو ٢٠١٥[٢٨]، جرى الإعلان عن اتفاق بين الجانبين وافقت تركيا بموجبه على السماح للطائرات الأميركية باستخدام قاعدة انجرليك التركية للقيام بهجمات ضد داعش، وعلى المشاركة في تلك الهجمات، في مقابل تأكيد الولايات المتحدة رفضها أيّ تهديد للسيادة التركية، وهو ما فسّرته الحكومة التركية على أساس أنّه دعم وتفهّم لحربها ضد المقاتلين الكرد. وقد تبع ذلك قيام الطائرات التركية بهجمات على مواقع حزب العمال الكردستاني والإعلان عن أنّ تركيا ستقوم ببناء منطقة عازلة على الحدود مع سورية.

> تدعم إيران المقاتلين الكرد في ما يبدو أنّه بعدٌ آخر لحرب الوكالة الجارية في سورية بينها وبين تركيا، وفي محاولةٍ لتخفيف الضغط عن نظام بشار الأسد الحليف لإيران. فإيران، كما يقول أندرو تابلر، تقوم بأوسع تدخّل إقليمي، وهي تسعى لضمان ممرٍ آمن للأسلحة العابرة إلى حزب الله في لبنان

في المقابل، تدعم إيران المقاتلين الكرد في ما يبدو أنّه بعدٌ آخر لحرب الوكالة الجارية في سورية بينها وبين تركيا، وفي محاولةٍ لتخفيف الضغط عن نظام بشار الأسد الحليف لإيران. فإيران، كما يقول أندرو

24 Blanchard, Humud, Katzman & Weed.

25 Ibid.

26 Knights.

27 Andrew J, Tabler,"The New Great Game: How Regional Powers are Carving Up Syria," *Foreign Affairs*, 11 August 2015, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2015-08-11/new-great-game.

28 Dan de Luce, "Turkey Enters the War Against the Islamic State," *Foreign Policy*, 23 July 2015, at: http://foreignpolicy.com/2015/07/23/turkey-enters-the-war-against-the-islamic-state/

تابلر، تقوم بأوسع تدخّل إقليمي، وهي تسعى لضمان ممرٍ آمن للأسلحة العابرة إلى حزب الله في لبنان، والحفاظ على وجودٍ لها في مرتفعات الجولان لمهاجمة إسرائيل، والتأكّد أن يتبقّى من نظام الأسد ما يكفي ليحافظ على قدرتها في المساومة[٢٩].

الجهد العسكري الأميركي في الصراع مع داعش: نهج "داعش أولا، العراق أولا"

قامت الاستجابة السياسية والعسكرية الأميركية على ما يسمّيه المسؤولون الأميركيون بسياسة "داعش أوّلًا، العراق أوّلًا"؛ فالحكومة الأميركية تعتقد أنّ مجابهة تنظيم داعش هي الأولوية الأساسية في هذه المرحلة التي يجب ألّا تعيقها محاولة توسيع رقعة الصراع ليشمل قضايا أخرى أكثر تعقيدًا مثل الحل السياسي في سورية. كما أنّها تولي العراق أولوية لأسباب من بينها وجود اتفاقية أمنية مشتركة بين البلدين ووجود علاقات رسمية مع الحكومة العراقية ومع حكومة إقليم كردستان.

ربطت الإدارة الأميركية دعمها العراق بسلسلة من الإجـراءات السياسية والعسكرية التي طلبت من الحكومة العراقية اعتمادها من أجل دمج المجتمع العربي السنّي والمقاتلين السنّة في هذه المواجهة والتخفيف من الاحتقان الطائفي الذي استثمره داعش. عسكريًا، طلبت الولايات المتحدة تشكيل قوة مسلحة سنّية أطلق عليها تسمية "الحرس الوطني" تتألف من مقاتلي القبائل والمقاتلين المحليين، وإعادة تشكيل القوات الرسمية العراقية وتأهيلها، بما فيها الفرقة السابعة من الجيش العراقي المنتشرة في الأنبار[٣٠].

حمّلت الحكومة الأميركية، رئيس الـوزراء السابق نوري المالكي مسؤولية كبيرة في ما آلت إليه الأمور في العراق، وكان ذلك جزءًا من إستراتيجيتها الخطابية للرد على الاتهامات التي وُجّهت لأوباما بأنّه لم يفعل ما يكفي كي يبقي قوات في العراق. لذلك أصبح التخلص من المالكي أحد الشروط الأميركية لتسوية سياسية مستقبلية، مدعومة بما يسميه الأميركيون بحكومة أكثر تمثيلًا لأطياف المجتمع العراقي.

29 Tabler.

30 Blanchard, Humud, Katzman & Weed.

وقد تحدّث بريت مكغورك، نائب وزير الخارجية والدبلوماسي المعنيّ بالشأن العراقي مباشرةً، عن رؤية الولايات المتحدة لما أسماه بالفيدرالية النشطة Functioning Federalism إطارًا للحل السياسي والعسكري. وحدَّد في جلسة استماع أمام الكونغرس خمسة مبادئ أساسية تنظّمها[٣١]، وهي:

- يجب أن يتولى المواطنون المحليون القيادة في عملية تأمين مناطقهم.
- يجب أن يُعطى المواطنون المحليون والجماعات المحلية ما يكفيهم من موارد الدولة من الرواتب والخدمات والمنافع، عبر البنية المقترحة للحرس الوطني.
- لن يُسمح للجيش العراقي بدخول المدن إلّا في حالات نادرة جدًّا، بل سينصرف تركيزه على أداء مهمات فيدرالية كحماية الحدود.
- يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين سلطات الأمن المحلية والإقليمية والوطنية من أجل انتزاع المناطق التي يسيطر عليها داعش تدريجيًّا.
- يجب أن تعمل الحكومة الفيدرالية بحذر على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات والاستجابة للشكاوى المشروعة من أجل نزع الذرائع التي يستغلها تنظيم داعش.

وقد تبّنت الولايات المتحدة في الأشهر الأولى التي تلت سيطرة تنظيم داعـش على الموصل ومـدن أخـرى، فكرة تشكيل قوات "الحرس الوطني"؛ ففي بيان صحفي أصدره الرئيس الأميركي في ١٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤، ذكر أنّ الولايات المتحدة وإلى جانب دعمها القوات العراقية والكردية "سوف تدعم أيضًا جهود العراق لبناء قوات للحرس الوطني من أجل مساعدة المجتمعات السُّنِّية على تأمين حريتها من سيطرة تنظيم داعش"[٣٢]. وفي اليوم نفسه، صَّرح وزير الخارجية الأميركي خلال زيارته بغداد بأنّ الخطة التي يحتاج

31 Brett McGurk, "Statement for the Record: Deputy Assistant Secretary Brett McGurk," Senate Foreign Relations Committee Hearing: Iraq at a Crossroads: Options for U.S. Policy, July 24, 2014, pp. 10-11, at: http://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/McGurk%20Testimony%20072414-Final%20Version%20REVISED.pdf

32 The White House, "Office of the Press Secretary, Statement by the President on ISIL," 10 September 2014, at: https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/09/10/statement-president-isil-1.

إليها العراق لمواجهة داعش "تتضمّن إنشاء هياكل أمنية محليَّة مندمجة بشكل مباشر بالقوات الأمنية العراقية"[٣٣]. كما صرّح رئيس أركان القوات الأميركية، الجنرال مارتين ديمبسي، بأنّ إنشاء وحدات الحرس الوطني هو واحد من ثلاثة عناصر رئيسة في الإستراتيجية الأميركية لمواجهة داعش، إضافةً إلى عنصرَي التعاون مع العشائر ومساعدة القوات الكردية[٣٤].

وقد تبنّت وزارة الدفاع الأميركية برنامجًا بقيمة ١.٦ بلايين دولار لتدريب القوات العراقية الاتحادية والكردية وإعدادها. وأسفر البرنامج بحلول تموز / يوليو ٢٠١٥ عن تخريج ٥ ألوية عراقية جديدة ووحدة قوات خاصة وكتيبة الاستطلاع الحادية عشرة، وأشرف مدربون من الولايات المتحدة وإسبانيا والبرتغال وأستراليا ونيوزيلندا وإيطاليا على تدريب هذه الوحدات وعلى تمارينها الميدانية[٣٥]. لكن برنامج التدريب واجه مشاكل بسبب نقص عدد المقاتلين ومحدودية الالتزام الأميركي، فلم يتلقَ التدريب سوى ٩ آلاف من مجموع ٢٤ ألف جندي[٣٦].

بعد تنحّي المالكي عن رئاسة الوزراء، وهو كان أحد الشروط الأميركية لدعم الجهد العسكري العراقي، تصاعد الدعم العسكري الأميركي لحكومة حيدر العبادي. أقامت الولايات المتحدة مركزين للعمليات المشتركة في بغداد وأربيل، وجرى نشر ثماني مروحيات أباشي أميركية في مطار بغداد الدولي لحماية المؤسسات الرئيسة هناك ودعم القوات العراقية القريبة.

وخطّطت الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت لتخصيص ١.٢٣ بليون دولار لتدريب تسعة ألوية عراقية تتألف من ٤٥٠٠٠ جندي، وتجهيزها وبنائها، ويشمل ذلك تجهيزها بـ ٣٤٩٦ مركبة تكتيكية. كما جرى تخصيص نحو ٣٥٤ مليون دولار لتجهيز ثلاثة ألوية كردية بالأسلحة نفسها والمعدات التي ستقدّم للجيش العراقي، ويشمل ذلك ٧٢٠ مركبة تكتيكية. وقد سعت الحكومة الأميركية إلى ضمان قدر من التنسيق القتالي بين حكومتَي بغداد وأربيل، وإلى التعامل مع مصادر قلق كلّ جانب، ومحاولة ضمان أن لا تؤدي عملية الإعداد والتجهيز للقوات العراقية الاتحادية والقوات الكردية إلى الإخلال بتوازن القوى بصورة تستفز أحد الطرفين. ولكن منذ تنامي نفوذ قوات الحشد الشعبي وفصائلها المدعومة إيرانيًا، وتأخّر الحكومة العراقية والبرلمان العراقي في إقرار قانون الحرس الوطني، ظهر اتّجاه داخل الولايات المتحدة يؤكّد ضرورة إعطاء معاملة أكثر تفضيلية للكرد وعدم انتظار بغداد كي تأخذ زمام المبادرة. وقد انعكس هذا التصوّر في مشروع قانون يتعلق بالتخصيصات العسكرية والأمنية ناقشته لجنة القوات المسلحة في الكونغرس في أيار / مايو ٢٠١٥، ودعا الحكومة الأميركية إلى التعامل مع إقليم كردستان والمقاتلين السنّة بوصفهم ممثلين لبلدان مستقلة، ومنحهم حصصهم من التخصيصات من دون المرور عبر الحكومة العراقية. وقد أثار هذا المشروع ردات أفعال قوية من الجانب الحكومي العراقي وتحفظًا من الإدارة الأميركية بوصفه يعني اعترافًا بتقسيم العراق. واضطرت اللجنة إلى رفع هذه الفقرة من مشروع القانون لاحقًا[٣٧].

> خصصت الحكومة الأميركية في ميزانيتها الموجّهة لمحاربة داعش ١٣،٥ مليون دولار لقوات العشائر في الأنبار التي جرى تشكيلها في إطار قوات الحشد الشعبي، كما جرى نشر فريق من ٥٠ عضوًا متخصصين بتجريب القوات المسلحة لمساعدة مقاتلي العشائر السنّة

وقد خصصت الحكومة الأميركية في ميزانيتها الموجّهة لمحاربة داعش ١٣،٥ مليون دولار لقوات العشائر في الأنبار التي جرى تشكيلها في إطار قوات الحشد الشعبي، كما جرى نشر فريق من ٥٠ عضوًا متخصصين بتجريب القوات المسلحة لمساعدة مقاتلي العشائر السنّة. كما تعمل الحكومة الأميركية على إعادة تشكيل الفرقتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من الجيش العراقي في كردستان، وتضمّ الفرقتان

33 U.S.Department of State, 10 September 2014, at: http://www.state.gov/secretary/remarks/2014/09/231438.htm

34 Global Security.org, "New Iraqi National Guard (ING)," 2014, at: http://www.globalsecurity.org/military/world/iraq/ing.htm

35 Michael Knights & Jabbar Jaafar, "Restoring the Iraqi Army's Pride and Fighting Spirit," *AlJazeera*, 8 July 2015, at: http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2015/07/restoring-iraqi-army-pride-fighting-spirit-150706075815364.html.

36 Knights.

37 Mohammed A. Salih, "US military aid bills highlight Iraq's deep divisions," *AlJazerra*, 10 May 2015, at: http://www.aljazeera.com/news/2015/05/150509084945317.html

جنودًا وشرطة من السنّة العرب الذين انسحبوا إلى كردستان، وتأمل الحكومة الأميركية استثمارهم نواةً لقوة هجومية لاستعادة الموصل.

ولتعويض الخسائر المادية التي لحقت بالقوات العراقية، وافقت الحكومة الأميركية على التعجيل بإرسال أسلحة ذكية من منظومات القتل الدقيق المتقدمة APKWAS وأكثر من ٥٠٠٠ صاروخ هيلفاير. كما وافقت على طلب عراقي بتصدير ٢٤ مروحية أباتشي من طراز AH-٦٤E بقيمة ٤,٨ بلايين دولار[٣٨]. كما تسلَّم العراق في تموز / يوليو أوّل دفعة من طائرات الـ F١٦ وتألّفت من أربع طائرات من مجموع ٣٦ طائرة كان العراق قد تعاقد على شرائها في عام ٢٠١١[٣٩].

ودعمت الولايات المتحدة مسعى العبادي لإعادة هيكلة القوات المسلحة العراقية، وإجراء تغييرات في المناصب العليا، والتخلّص من عدد من الجنرالات غير الأكفاء الذين وضعهم المالكي في مناصبهم، ورأت في ذلك فرصة أخرى للحدّ من النفوذ الإيراني. ابتدأ العبادي هذه التغييرات بطرد كبار القادة العسكريين الذين فشلوا في الدفاع عن الموصل، كما جرى تعيين ضباط آخرين بعضهم عمل سابقًا مع الجيش الأميركي خلال وجوده في العراق مثل الفريق الركن خورشيد سليم حسن والفريق الركن عثمان الغانمي. وامتدت التغييرات التي أحدثها العبادي إلى مواقع قادة الفرق والألوية، وقام بتغيير جميع قادة العمليات في بغداد والبصرة وسامراء والأنبار[٤٠].

ويعتقد الأميركيون أنّ نهجهم القائم على الإضعاف التدريجي للتنظيم يحقق نجاحًا، دون أن ينكروا أنّهم يتوقعون معركة طويلة تستغرق عدة سنوات؛ فالمسؤولون المدنيون والعسكريون الأميركيون ذكروا في تصريحات أو شهادات أمام الكونغرس أنّ تنظيم داعش انتقل إلى مرحلة الدفاع في العراق وسورية. ففي آذار / مارس ٢٠١٥، صرّح قائد القيادة الأميركية الوسطى، الجنرال ليود أوستن، بأنّ داعش "يخسر الحرب"، وأنّ الائتلاف المناوئ له قتل ٨٥٠٠ من أعضاء التنظيم ودمّر المئات من المركبات وأنظمة الأسلحة الثقيلة وأضعف قدرتها على القيادة والسيطرة. وفي نيسان / أبريل ٢٠١٥، صرّح الرئيس أوباما بأنّ "نحو ربع المناطق التي سقطت تحت سيطرة داعش قد تمّت استعادتها".[٤١] ويقدّر البنتاغون عدد الأهداف التي جرى تدميرها بحلول ٧ آب / أغسطس ٢٠١٥ بـ ١٠,٦٤٨[٤٢].

لكن كثيرين لا يتفقون مع هذا التحليل ويعتقدون أنّ الولايات المتحدة لا تفعل ما فيه الكفاية لهزيمة التنظيم. فبعض أركان الحكومة العراقية يشتكي من تأخّر الدعم الأميركي ومحدوديته، وتأخّر تسليم الأسلحة التي يطلبها العراق، بالمقارنة مثلًا مع الدعم الإيراني السريع الذي حصلت عليه الميليشيات المنضوية في الحشد الشعبي. واستفادت إيران من خبرتها في دعم الميليشيات في لبنان وسورية لتعزيز فاعلية الميليشيات القريبة منها، والتي أخذت موقعًا قياديًا في الحشد الشعبي بصورةٍ أبرزت الخصائص المؤيدة لإيران في تكوين تشكيلاته ولغتها، كما كان لظهور قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، في مواقع العمليات القتالية واستخدام ذلك في الدعاية الموجَّهة للجمهور العراقي، دورٌ في تعزيز صورة إيران بوصفها داعمًا للعراق ولأغلبيته الشيعية في الحرب مع داعش. وقد بدأ فيلق القدس في إقامة وحدات للتنسيق والسيطرة داخل الأراضي العراقية منذ حزيران / يونيو ٢٠١٤، كما دعم وجود مستشاريه العسكريين بـ ٢٥٠ مستشارًا ومحلل معلومات من حزب الله اللبناني[٤٣]. وزوّدت إيران قوات الحشد بأسلحة ثقيلة وأنظمة صواريخ كما أشارت بعض التقارير[٤٤]. وفي مقابل تأخّر الولايات المتحدة في إرسال الطائرات التي طلب العراق شراءها، قامت إيران بتجهيز العراق بطائرات SU-٢٥ الهجومية يقود بعضها طيارون إيرانيون، وطائرات تجسّس من نوع مهاجر-٤[٤٥].

كما دفع التأخّر والطابع الاشتراطي للدعم العسكري الأميركي إلى زيادة اعتماد الحكومة العراقية على الأسلحة الروسية، وهو ما خدم أيضًا الضغط الإيراني باتجاه جذب العراق أكثر نحو المحور الدولي

38 Knights.

39 "Iraq receives F-16 fighter jets from the US," *Middle East Monitor*, 14 July 2015, at: https://www.middleeastmonitor.com/news/middle-east/19828-iraq-receives-f-16-fighter-jets-from-the-us

40 Knights.

41 Blanchard, Humud, Katzman & Weed.

42 U.S. Department of Defense, at: http://www.defense.gov/News/Special-Reports/0814_Inherent-Resolve

43 Knights.

44 Michael R. Gordon & Eric Schmitt, "Iran Secretly Sending Drones and Supplies into Iraq, US Officials Say," *New York Times*, 25 June 204, at: http://www.nytimes.com/2014/06/26/world/middleeast/iran-iraq.html.

45 "Which Countries Are Doing What in the ISIS Coalition?," *NBC News*, 26 September 2014, at: http://www.nbcnews.com/storyline/isis-terror/whichcountries-are-doing-what-isis-coalition-n212596.

المناوئ للسياسة الأميركية؛ فقد حصل من الروس على خمس طائرات سوخوي ٢٥s-Su وخمس عشرة مروحية من طراز M ٣٥-Mi وستّ مروحيات هجومية من طراز ٢٨NE-Mi وجميعها استخدمت في الميدان حالما وصلت إلى العراق، ومن المتوقع أن تحصل الحكومة العراقية على مزيد من المروحيات بموجب صفقة أبرمتها مع الجانب الروسي، وكلفتها بين ٤,٥ و ٥ بلايين دولار[٤٦].

> "دفع التأخّر والطابع الاشتراطي للدعم العسكري الأميركي إلى زيادة اعتماد الحكومة العراقية على الأسلحة الروسية، وهو ما خدم أيضًا الضغط الإيراني باتجاه جذب العراق أكثر نحو المحور الدولي المناوئ للسياسة الأميركية"

ويرى مايكل نايتس أنّ قواعد الاشتباك الصارمة التي وضعتها الولايات المتحدة والمتمركزة حول هدف الحفاظ على حياة الجنود الأميركيين، أعاقت قدرتها على اكتساب دور أكثر فاعلية في الصراع[٤٧]. كما أشارت بعض التقارير إلى الصعوبة الكبيرة التي تواجه التنسيق العسكري بين القوات العراقية المنتشرة على الأرض والطيران الأميركي الذي يفترض أن يمنحها غطاء جويًا[٤٨].

البعد السوري

في وصفه السياسة الأميركية تجاه سورية، قال الرئيس أوباما في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ إنّ تركيز الولايات المتحدة في سورية سيكون أساسًا على مساعدة السوريين في مقاتلة داعش، لكنّها ستظل "تتطلع إلى توافر فرص لدعم حل سياسي للصراع السوري"[٤٩]. ويبدو أنّ تعقيد الواقع السوري وعدم توافر إطار سياسي فعّال للخروج من الأزمة السوريّة، ظلّا يدفعان الولايات المتحدة إلى تجنّب التركيز على الوضع السوري.

وانسجامًا مع العناصر الأساسية لمبدأ أوباما، فإنّ الإدارة الأميركية أحجمت عن الدخول مباشرة في الصراع السوري، وقاومت رغبات بعض حلفائها وبعض أعضاء الحزب الجمهوري من مدرسة القوة، في الانخراط عسكريًا في عملية إسقاط نظام الأسد، على الرغم من أنّها ظلّت تعلن باستمرار أنّ رحيل بشار الأسد يظلّ عنصرًا رئيسًا لأيّ تسوية. فمثلًا، صرّح المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية، دانيال روبينستون، أنّ "الأعمال البشعة التي اقترفها النظام السوري أسهمت في نموّ التطرف"، وأنّ دحر المتطرفين في سورية "سيتطلب خطوات عسكرية إلى جانب حلٍ سياسي شامل يتعاطى مع الشكاوى المشروعة للشعب السوري". وأكّد روبينستون أنّ استمرار وجود الرئيس الأسد "في سدة السلطة في سورية يفاقم الطائفية والتطرف ليس في سورية وحدها، بل في عموم المنطقة"[٥٠].

يرتبط هذا الموقف المتحفظ بالخشية من أنّ استدراج الولايات المتحدة إلى التدخّل العسكري الواسع والمباشر سيقود إلى نتائج ذات تكلفة أعلى من الأرباح المتوقّعة، خصوصًا مع عدم وجود قوة معارضة موحّدة وفعّالة وذات شرعية واسعة وتنسجم مع المصالح الأميركية يمكنها أن تملأ الفراغ المحتمل. وللأسباب نفسها، حاولت الإدارة الأميركية قدر الإمكان تجنّب مدّ صراعها مع داعش إلى الأراضي السورية، ليس فقط لغياب "شركاء رئيسين" يمكنهم ملْء الفراغ، بل لتضارب أجندات الأطراف الإقليمية أيضًا بشأن الأولويات وطبيعة الشركاء والتسوية السياسية للصراع السوري، بصورة تتجاوز حتى مستوى التقاطع الأميركي - الإيراني في العراق.

فالدول الداعمة للمعارضة السورية، وبخاصة تركيا، ترفض سياسة "داعش أولًا" التي تتبناها الإدارة الأميركية، كما أنّها إلى جانب السعودية وقطر تدعو إلى اعتمادٍ أكبر على المعارضة السوريّة في قتال داعش وملْء الفراغ. بينما تعتقد معظم قوى المعارضة السورية أن ليس من مصلحتها الاكتفاء بالحرب مع داعش من دون محاربة النظام، وأنّها تريد دعمًا للقيام بالعملَين معًا، وتجادل بأنّ وجود داعش هو من "عوارض" وجود نظام الأسد وليس المشكلة الأصلية. ولكن

46 Knights.

47 Ibid.

48 Helene Cooper, "U.S. Jets Meets Limit as Iraqi Ground Fight Against ISIS Plods On," *The New York Times*, 12 August 2015, at: http://www.nytimes.com/2015/08/13/us/politics/us-jets-meet-limit-as-iraqi-ground-fight-against-isis-plods-on.html?smid=fb-nytimes&smtyp=cur&_r=2

49 Blanchard, Humud, Katzman & Weed.

50 Ibid.

الولايات المتحدة تختلف مع الدول الداعمة للمعارضة في تحديد طبيعة "المعارضة المعتدلة" وماهيتها، وتعتقد أنّ تخصيصاتها المالية والعسكرية للمعارضة السوريّة يجب أن توجَّه بطريقة مدروسة جدًا؛ بحيث لا تذهب إلى عناصر متطرفة وفصائل تصنّفها الإدارة الأميركية جماعات إرهابية مثل جبهة النصرة. وبينما استهدفت الطائرات الأميركية بعض مواقع هذه الجماعة، فإنّ هناك اعتقادًا سائدًا مفاده أنّ جبهة النصرة تحظى بشكل من أشكال الدعم من بعض الأطراف الإقليمية، وأنّ هناك من بين هذه الأطراف من يعتقد بإمكانية إعادة تأهيلها أو دمج بعض عناصرها في المعارضة السوريّة بوصفها قوة قتالية رئيسة ذات بعد سوري ولا تركّز نزعتها الجهادية على هدف التوسّع في دول أخرى كما هي حال داعش[٥١].

ومنذ أن أعلنت الولايات المتحدة عن مدّ نطاق ضرباتها الجوية ضد تنظيم داعش إلى الأراضي السوريّة في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤[٥٢]، صار لزامًا عليها التفكير في العمل مع شركاء محليين. ويمكن تقسيم هؤلاء الشركاء إلى نوعين؛ الأوّل هم المقاتلون الأكراد من أعضاء وحدات حماية الشعب الذين أدّى التعامل الأميركي معهم إلى استفزاز الجانب التركي، والنوع الثاني هم المقاتلون من المعارضة السوريّة، والذين تتأكد الولايات المتحدة أنّهم عناصر معتدلة. لكن أوّل عملية نفذتها على صعيد إعداد مجموعة من هؤلاء المقاتلين وإرسالهم إلى الأرض السوريّة لمقاتلة داعش، فشلت بعد أن قامت جبهة النصرة بخطف قائد وعدد من أعضاء المجموعة[٥٣].

اتجاهات السياسة الأميركية تجاه داعش وتقييمها

يقترح مايكل نايتس ثلاث مراحل محتملة للحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش. تستهدف المرحلة الأولى إضعاف التنظيم ليتحوّل إلى فصيل متمرد وليس مشروع دولة، وهو ما يتطلب استعادة السيطرة على الموصل وبقية المدن العراقية الرئيسة مثل الفلوجة والرمادي وتلعفر. ولكن في هذه المرحلة سيظل داعش يتصرف بوصفه جيشًا إرهابيًا متنمرًا في المدن العراقية المنهكة وغير الخاضعة لسيطرة حكومية. وفي المرحلة الثانية يجري إجبار داعش على إخلاء تلك المناطق وتشتيت أفراده وتقييد قدرته على التحرك جيئةً وذهابًا بين العراق وسورية. أمّا المرحلة الثالثة، فستكون جهدًا كبيرًا للقضاء على من يتبقى من مقاتليه في حملة تركّز على المعلومات الاستخباراتية ضد الخلايا النائمة للتنظيم، وسيكون متوقعًا من الحكومة العراقية أن تنفتح على المجتمعات العربية السنّية في العراق في حوار مصالحة يتزامن مع هذه المراحل[٥٤].

يواجه هذا الطرح باحثون ومراقبون آخرون بالتشكيك، ويعتقدون أنّ القضاء على داعش نهائيًا بات أمرًا صعبًا؛ فأيمن التميمي الباحث في شؤون الجماعات الجهادية، يقترح الاستعداد للتعايش مع فكرة بقاء داعش واستمرارها، والتركيز فقط على منعها من التوسع[٥٥]. بينما يقترح كلينت ووتس، الباحث في معهد بحوث السياسة الخارجية FPRI اعتماد ما أسماه بمنهج "دعهم يفسدون"، داعيًا إلى محاكاة النهج الذي اتّبعته الحكومة الجزائرية التي انتقلت من المواجهة المسلّحة مع الجماعة الإسلامية إلى تطويقها ومحاصرتها والسماح لها بممارسة حكم الشريعة في المناطق التي تسيطر عليها حتى تنفد موادها وتبدأ اللجوء إلى سياسات وسلوكيات تؤلّب السكان المحليين ضدّها[٥٦].

بالمثل، يرى مايكل ايتنسدات، الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أنّه بينما يتمتع داعش بعدد من نقاط القوة في مجال القيادة العسكرية والتنظيم والمهارة التكتيكية، فإنّه يعاني أيضًا نقاط ضعف كبيرة من بينها الانتشار الواسع لقواته الذي قد يتحول إلى تشرذم، وطرق حكمه العنيفة التي قد تجعله يخسر بعض القطاعات الاجتماعية التي يحكمها، وانقساماته الداخلية، خصوصًا تلك التي

51 Kareem Shaheen, "US-Trained Syrian Rebels Refuse to Fight Al-Qaeda Groups After Kidnapping," *The Guardian,* 6 August 2015, at: http://www.theguardian.com/world/2015/aug/06/syrian-rebels-nusra-front-al-qaida-kidnapping

52 "US and allies strike ISIL targets in Syria," *AlJazeera*, 23 September 2014, at: http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/09/us-begins-bombing-isil-positions-syria-20149231362225650.html

53 Dasha Afanasieva, "Al Qaeda in Syria already kidnapped leaders from the US-trained Syrian rebel group," *Reuters*, 30 July 2015.

54 Knights.

55 Aymenn Jawad Al-Tamimi, "Why America Should Aim To Contain - Rather Than Destroy - ISIS," *The World Post*, 12 August 2015, at: http://www.huffingtonpost.com/aymenn-jawad-altamimi/america-contain-isis_b_7965574.html

56 Clint Watts, "Let Them Rot: The Challenges and Opportunities of Containing rather than Countering the Islamic State," *Perspectives on Terrorism* 9 (4), 2015.

تحصل بين العراقيين والعرب وغير العرب، وعدم ديمومة تدفقاته المالية وعدم ثباتها، وكونه محصورًا بريًا وليس لديه ممر إلى البحر. ولذلك يرى ضرورة الاستثمار في نقاط الضعف تلك والعمل على إضعافها، بحيث لا يكون قادرًا على الاستمرار في ممارسة الحكم في ما يسيطر عليه من أراضٍ[٥٧]. وكذلك يجادل ج. م. بيرغير، الزميل في معهد بروكنغز، بأنّه إذا ما جرى إجبار داعش على استهلاك موارده أسرع من قدرته على تعويضها باحتلالات جديدة، فإنّه سيعاني تراجعات كبيرة[٥٨].

وبينما تمثّل وجهة النظر التي طرحها نايتس رؤية تعتقد أنّ لدى الولايات المتحدة الكثير لتخسره إن استبقت على مستوى محدود من التحرك ضد داعش، فإنّ بعض الرؤى المقابلة يميل إلى التصوّر أنّ المشاكل التي بلغتها المنطقة وتعقيد صراعاتها وصل إلى الحد الذي صار معه التدخّل المكثف لحسم الصراع خيارًا غير واقعي.

لكن الجدل لا يتوقف عند هذا الحد؛ فالبعض يرى أنّ السؤال ليس في إذا ما كان على الولايات المتحدة أن تتدخل لمواجهة داعش أم لا، بل حول فهمها لداعش وطريقة التعامل معه. في مقالة نشرتها مجلة Foreign Affairs جادلت أودري كرونين تحت العنوان المثير "داعش ليس منظمة إرهابية"، بأنّ الولايات المتحدة مازالت تواجه داعش بالمنظور نفسه الذي اعتمدته لمكافحة الإرهاب، أي بوصفه تشكيلًا إرهابيًا، لكن داعش هو أكثر من ذلك، إنّه مشروع دولة وسلطة تمارس الحكم، ينتشر قادته ومقاتلوه في المراكز الحضرية وبين السكان المدنيين. وتدعو الكاتبة إلى أن تتبنّى الولايات المتحدة ما تسمّيه بـ "الاحتواء الهجومي" الذي يجمع التكتيكات العسكرية المحدودة مع إستراتيجية دبلوماسية عريضة لإيقاف توسّع داعش وعزله، ومن ثمّ تقويض قدراته[٥٩].

ويوجّه كريغ وايتساید نقدًا قويًا للتردد الأميركي في حسم الصراع مع داعش بالقول إنّ لدى داعش إستراتيجية وتصميمًا واضحين وتقييمًا واقعيًا لتكاليف تحقيق الأهداف، ولا يمكن قول الشيء نفسه عن الجانب الآخر، ويقول: "يمكن أن نلحظ خوفنا وترددنا ووهننا في بياناتنا وتصريحاتنا، نحن خائفون من أنّ التخلّص من داعش سوف يُمكّن الأسد والميليشات الإيرانية". ويرى وايتساید أنّ داعش يجب أن تدحر كي يصبح ممكنًا دحر الأسد، وأنّ هزيمة داعش وحدها هي التي يمكنها أن تُضعف النفوذ الإيراني في العراق، "إنّ انشغالنا بخطر الهجمات الإرهابية على أرضنا بوصفه المعيار الوحيد لاتخاذ فعلٍ يعمينا عن رؤية التهديد الذي يتجمع ببطء والذي سيجلب من دون شك وتدريجيًا الحرب إلينا، عندما يكون الزمن في مصلحة الطرف الآخر"[٦٠].

> النهج "الاحتوائي"، والـذي يعتمد عملية "التقويض التدريجي" لتنظيم داعش، سيتواصل ما لم تحصل مفاجـآت من قبيـل نجاح غيـر متوقع فـي احتلال منطقة إستراتيجية أو تهديد إحدى المصالح الحيوية للولايات المتحدة

وعلى الأرجح، فإنّ النهج "الاحتوائي"، والذي يعتمد عملية "التقويض التدريجي" لتنظيم داعش، سيتواصل ما لم تحصل مفاجآت من قبيل نجاح غير متوقّع في احتلال منطقة إستراتيجية أو تهديد إحدى المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وينسجم هذا النهج أولًا مع مبدأ أوباما في الإبقاء على أدنى مستوى ممكن من الانخراط من دون التغاضي عن الخطر الذي يشكّله هذا التنظيم، كما ينسجم ثانيًا مع طبيعة المعطيات الإقليمية التي لم تنضج بعد للوصول إلى تسوية كبرى، خصوصًا في ما يتعلق بالملفَين السوري والعراقي.

لقد كان صعود داعش نتيجة لتآكل الدولة وشرعيتها في المشرق العربي، وهي عملية قد تتواصل لبعض الوقت وقد تمتد إلى دول شرق أوسطية أخرى؛ فالفراغ الذي خلّفه هذا التآكل سمح لأكثر التنظيمات

57 Michael Eisenstadt, "The War Against ISIL: In Search of a Viable Strategy," *Washington Institute for Near East Studies*, 15 June 2015, at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-war-against-isil-in-search-of-a-viable-strategy

58 Musings on Iraq, "How Is The War Against The Islamic State Going? 10 Expert Opinions," 19 August 2015, at: http://musingsoniraq.blogspot.com/2015/08/how-is-war-against-islamic-state-going.html

59 Audrey Kurth Cronian, "ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won't Stop the Latest Jihadist Threat," *Foreign Affairs*, March/April 2015, https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2015-02-16/isis-not-terrorist-group

60 Musings on Iraq.

المسلحة عنفًا والتصاقًا بعقيدة ذات طموحات جغرافية وتصورات رسالية، أن يملأ جزءًا من الفراغ. وإن كانت إزاحة داعش تعني ضمنيًا إعادة ملْء هذا الفراغ، فإنّ التردد الأميركي من التورّط العسكري الواسع النطاق يرتبط بعدم الرغبة في القيام بهذا الدور والشعور بأنّ القيام به تكلفته عالية. لذلك تميل السياسة الأميركية إلى ربط الصراع بمحاولة إعداد البديل، على أن يكون هذا البديل قوى "آمنة" لا تصطدم بالمصالح الأميركية، الأمر الذي يفسر ترددها في الاعتماد على ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية، وخصوصًا فصائلها المدعومة من إيران، أو المعارضة السورية الإسلامية.

لقد صعّدت الولايات المتحدة تدريجيًا عملياتها الاستخباراتية التي تستهدف قادة تنظيم داعش وبعض حركيّيه البارزين، كما نجحت على الأرجح في تطوير معلومات أوسع عن طبيعة التنظيم ونشاطاته وحركته، وإلى حد كبير أفقدته القدرة على المبادرة الإستراتيجية، وإن كان لا يزال يتمتع بالمبادرة التكتيكية كما حدث في احتلاله مدينة الرمادي عاصمة محافظة الأنبار في أيار / مايو ٢٠١٥. لكن الوصول إلى إستراتيجية متكاملة لدحره ومن ثم بناء الاستقرار في مناطق الصراع التي امتد فيها مازال غير محتمل في ظل المعطيات الراهنة، وما لم تتبلور توافقات واضحة تشترك فيها دول الإقليم الرئيسة حول سبل ملْء الفراغ. ولا تكمن المشكلة في غياب تلك التوافقات فقط، بل في ضعف القدرة على تحويل عملية ملء الفراغ إلى حالة مستدامة وعدم السماح لداعش والتنظيمات الجهادية بالعودة إلى معركة استنزاف كما حصل في العراق، في انتظار أن تنضج المتغيرات للعودة إلى السيطرة على تلك المدن.

وبينما يمثّل داعش القضية الرئيسة المطروحة في أجندة المواجهة مع التنظيمات الجهادية، فإنّ هناك من يعتقد بأنّ تنظيم القاعدة بفروعه المختلفة مازال قادرًا على استعادة زمام المبادرة، وأنّه قد تكيّف مع الصراعات الجارية بل واستفاد من "ضجيج" الصراع مع داعش الذي خلق عددًا كبيرًا من الأعداء بصورة ضيّقت فرص قدرته على البقاء. وربّما يخضع تنظيم القاعدة لمزيد من التحوّل التنظيمي والأيديولوجي في سعيه للتمايز عن داعش وفي محاولته استثمار فراغ القوة القائم أو المحتمل.

وهنا مكمن رئيس في عقدة الصراع مع داعش، أي غياب ترتيبات مستدامة تبلور تصورًا مقبولًا لمرحلة ما بعد داعش، خصوصًا أنّ مثل هذه الترتيبات يفترض حصول تسوية كبرى للتعامل مع البلدان المتآكلة في المنطقة، كالعراق وسورية. فهل تنبغي العودة مجددًا إلى تقوية نظام الدولة وعدم المساس بالحدود الجغرافية ودعم سلطات الحكومات المركزية - بغض النظر عن طبيعتها - كي تبسط سيطرتها وتحتكر "العنف الشرعي" في أراضيها؟ أم يجري تقاسم النفوذ ومواصلة تقطيع أوصال تلك الدول إرضاءً لطموحات القوى الإقليمية الأكبر؟

بتبنّيها المبكر فكرة "الحرس الوطني" بوصفه قوة محلية، ومفهوم الفيدرالية النشطة مخرجًا مؤسسيًا للأزمة العراقية، يبدو أنّ الولايات المتحدة تعتقد أنّ توزيع لا مركزة السلطة في هذا البلد يمثّل العلاج الملائم. لكن حتى الآن لم يجْر تمرير التسويات اللازمة لإعادة هيكلة السلطة في العراق. ولا يبدو أنّ ذلك يمكن أن يحدث من دون الدخول في مزيد من الصراعات. ومازال الرهان على "قوة سنّية بديلة" رهانًا نظريًا ليس بسبب سيطرة تنظيم داعش على معظم المناطق المعرّفة بـ "السنية"، بل وأيضًا لأنّ هناك عوائقَ عديدة تَحول دون العودة إلى نهج بترايوس من دون تطويره جذريًا، فلا الولايات المتحدة بوارد تخصيص المستوى نفسه من الالتزام السياسي والمالي الذي كانت تخصّصه في زمن بترايوس، ولا المجتمع المحلي المنهك والذي تعرّض لأكبر عمليات التهجير في تاريخه يمتلك الإمكانية السابقة ذاتها لصناعة بديل متجانس ولا فصائل قد تتناحر في المستقبل. وإذا كان هذا الخيار يعتمد أيضًا على التزام الحكومة العراقية دعم القوة المسلحة السنّية، فإنّ هذا الالتزام سيكون دائمًا في موضع الشك في ضوء الصراع الشيعي - الشيعي الذي قد يضعف قدرة العبادي على تحقيق تسوية تاريخية تقوم على توزيع السلطة بالطريقة التي يطرحها الأميركيون. ويظل التحدي الأكبر هو الموازنة بين توزيع السلطة والحفاظ على هيكل الدولة، توازن بدا حتى الآن عصيًا على التحقيق خصوصًا في ظرف نموّ الأيديولوجيات العابرة للحدود وتدخّل القوى الإقليمية الكبرى وتراجع - وربما ندرة - الموارد. لهذا يبدو أنّ أيّ رؤية طموحة لبناء الاستقرار مقرونًا بأطر أكثر عدالة للحكم، تحتاج إلى تسوية إقليمية كبرى لم تجهز عناصرها بعد، ولا يبدو أنّ الولايات المتحدة تنظر إليها بوصفها خيارًا جديًا.

لقد انتقلت السياسة الأميركية في السنوات الأخيرة من محاولة "تشكيل المنطقة" بما يخدم منظومة مصالحها الجيوسياسية، إلى محاولة احتواء آثار التحوّل الجاري بسبب الديناميات الداخلية للمنطقة وصراعاتها وسقوط نماذج حكمها القديمة وإطلاق نزعات هوياتية بديلة لتحلّ محلّ الدولة الوطنية. وهذه عملية لم تحصل بمعزل عن الدور الذي قامت به السياسة الأميركية لعقود طويلة في المنطقة، لكنّها تجري بقدرٍ من الاستقلالية عن سيطرة تلك السياسة.

إحسان الحافظي*

مسارات إصلاح قطاع الأمن في الأنظمة العربية الانتقالية

تسعى هذه الورقة إلى إثارة سؤال إصلاح قطاع الأمن في زمن الانتقال العربي إلى الديمقراطية، من خلال البحث في مرجعيات الإصلاح وتقاطعات السياسات الأمنية والنظام السياسي، وممكنات فكرة الإصلاح الأمني ومعيقاتها في السياق العربي. فالأسئلة الأساسية التي تواجه الدول تتمثل في كيفية المزاوجة بين الأمن والحرية، وبينه وبين الحق والعدالة والإنصاف؛ أي، كيف يمكن للأجهزة الأمنية أن تمارس عملها من دون المس بالحقوق الأساسية للأفراد وحرياتهم؟ أي كيف يمكن للدولة أن تكون ضامنة للأمن وحامية للحريات في الوقت نفسه؟ ترى الورقة أن إصلاح قطاع الأمن يمثل جزءًا من عملية الانتقال السياسي في البلدان العربية. ولأنّ المؤسسة الأمنية كانت وسيلة استقواء النظام وتزكية طبائع استبداده، فإنّ كل انتقال إلى الديمقراطية يرمي إلى تجاوز عناصر الأزمة، لا بد أن يأخذ في الحسبان الحاجة إلى مراجعة هذا القطاع.

* باحث مغربي في العلوم الأمنية وإدارة الأزمات.

مقدمة

مالت الكثير من التجارب الديمقراطية إلى ربط أعمال الأجهزة الأمنية، والمدنية، والعسكرية، بإطار قانوني يقوم على مبدأي المسؤولية والمحاسبة. وفوضت البرلمان سلطات واسعة في مجال التتبع والمساءلة، لمنع السلطات السياسية من إساءة استخدام أجهزة الأمن، والحيلولة دون عزل هذه الأجهزة عن الحكم التنفيذي[١].

لقد فرضت التطورات المجتمعية، وما أفرزته من نزوع قوي نحو فكرة التأصيل الحقوقي للسياسات الأمنية، على الدولة اعتماد معايير جديدة في صوغ سياساتها العمومية في المجال الأمني. ومن بين محاور الأسئلة الأساسية التي تواجه الدول كيفية المزاوجة بين الأمن والحرية، وبينه وبين الحق والعدالة والإنصاف، أي كيف يمكن للأجهزة الأمنية أن تمارس عملها من دون المس بالحقوق الأساسية للأفراد وحرياتهم؟ أي كيف يمكن للدولة أن تكون ضامنة للأمن وحامية للحريات في الوقت نفسه؟[٢]

> إنّ رهان كل سياسة أمنية في الدول الحديثة، يكمن في الجمع بين ثنائية الأمن والحرية والأمن والعدالة، إذ تمتد هذه الثنائيات في عمق التشريعات الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، لتشمل جميع المؤسسات والآليات التي تمتلك السلطة الشرعية لاستخدام القوة

إنّ رهان كل سياسة أمنية في الدول الحديثة، يكمن في الجمع بين ثنائية الأمن والحرية والأمن والعدالة، إذ تمتد هذه الثنائيات في عمق التشريعات الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، لتشمل جميع المؤسسات والآليات التي تمتلك السلطة الشرعية لاستخدام القوة، أو إصدار الأمر باستخدام القوة، أو التهديد باستخدامها[٣].

وفي هذا التمدد، يبرز مفهوم الرقابة على السياسات الأمنية بصفته مدخلًا من مداخل إصلاح قطاع الأمن. وعلى الرغم من الحذر الذي يطبع، عادة، الأجهزة الأمنية في علاقاتها بكل ما هو خارج المؤسسة، فإنّ وضع التشريعات الوطنية تحت مجهر المراقبة السياسية، قد يحدث تحولًا يرسي قواعد "ديمقراطية الأمن". ومن شأن هذه القواعد أن تضع حدًّا لفكرة الطوارئ التي تتسيد الأنظمة العربية، تحت عديد المسميات كقوانين الطوارئ أو حالة الاستثناء أو تهديد يمس بأمن الدولة الداخلي، وكلها مرادفات لتعليق العمل بالقانون.

لقد مثّل المجال الأمني "حقل تجارب" لعمليات الانتقال الديمقراطي داخل الكثير من البلدان. وبما أنّ السياسات الأمنية تقع على خط التماس مع التحولات الاجتماعية وأثرها في السياسات العمومية، فهي (السياسات الأمنية) تؤثّر وتتأثر بطبيعة الاختيارات والفاعلين، بمعنى أنّ السياسات من حيث مدخلاتها تكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

نسعى في هذه الورقة إلى إثارة سؤال إصلاح قطاع الأمن في زمن الانتقال العربي إلى الديمقراطية، من خلال البحث في مرجعيات الإصلاح وتقاطعات السياسات الأمنية والنظام السياسي، وممكنات فكرة الإصلاح الأمني ومعيقاتها في السياق العربي.

أولًا: تمفصل السياسات الأمنية والنظام السياسي

تختلف الرقابة عن السياسات الأمنية باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية القائمة، فهي تنشأ في الأنظمة الديمقراطية امتدادًا لعمل السلطة التمثيلية، ذلك أنّ الرقابة على القوانين والسياسات الخاصة بقطاع الأمن تمرّ عبر قنوات مؤسساتية، تتخذ شكل لجان برلمانية مختصة بالأمن. وقد تمارس بواسطة أدوات الرقابة الدستورية، من قبيل المساءلة والاستجواب والتحقيق البرلماني. وفي الأنظمة الانتقالية، تحضر هذه الآليات من دون أن تفعل في مجال السياسات الأمنية التي غالبًا ما يكون لها ماض قمعي، فيتم تجاوز الوقوف على ممارسات الأجهزة الأمنية بصفته من شروط عملية الانتقال.

لقد أعادت الكثير من الأنظمة الانتقالية، في بلدان أمريكا اللاتينية تحديدًا، النظر في سياساتها الأمنية، وحاولت ربطها بالممارسة

---

١ هانز بورن وإيان لي، **إخضاع أجهزة المخابرات للمساءلة القانونية: المعايير القانونية والممارسة الأفضل للرقابة على أجهزة المخابرات** (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٥)، ص ١٣.

2 Ali Sedjari, *Les Enjeux Juridiques et Politiques de La Sécurité à L'heure des Droit de L'Homme* (Paris: L'Harmattan, 2007), p. 21.

٣ فيليب فلوري وسيمون لوون وهانز بورن، **الرقابة والتوجيه: أهمية الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن وإصلاحه** (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٠)، ص ٢.

الديمقراطية من خلال تفويض الهيئات التشريعية صلاحيات مراقبتها وتقييم عملها. وتمّ الربط بين مسلسل التحول الديمقراطي، في الأنظمة الديكتاتورية، ومباشرة تغييرات في هياكل الأجهزة الأمنية، بطريقة تحد من استقلاليتها وتضمن الرقابة الديمقراطية على أعمالها[٤]. ومثّلت المرحلة الانتقالية فرصة بالنسبة إلى كثير من هذه الأنظمة، لإعادة هيكلة السياسات الأمنية وإبقاء الأجهزة تحت الرقابة البرلمانية، في وقت كانت فيه هذه الأجهزة جزءًا من ماضي الصراع السياسي.

إنّ الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن في الوطن العربي، تستمد شرعيتها من سياقات وتحولات داخلية وإقليمية، ومن تشريعات دولية تساهم في التأصيل الحقوقي للرقابة على السياسات الأمنية، وبناء تراكم معياري من شأنه أن يعيد بناء سياسات ومؤسسات أمنية، تراعي توفير الأمن دون المس بالحقوق. إنّ الحكومة، في هذا السياق، لا يمكنها احتكار الرقابة على القطاع الأمني أو الإشراف عليه من دون احتمال وقوع إساءة استخدام للأجهزة الأمنية. وباستثناء دور البرلمانات في إعداد الإطار القانوني، فمن الشائع اضطلاعها بمهمة الرقابة على النشاطات التي تنفذها السلطة التنفيذية[٥].

> فرضت التحولات المجتمعية السائدة، إدراج المعايير الحقوقية في مجال السياسات الأمنية، وجاء إدماج الحقوق داخل مجالات حفظ النظام العام، لضمان تمفصل الحرية مع عنصر الأمن

بالمقابل، فرضت التحولات المجتمعية السائدة، إدراج المعايير الحقوقية في مجال السياسات الأمنية، وجاء إدماج الحقوق داخل مجالات حفظ النظام العام، لضمان تمفصل الحرية مع عنصر الأمن[٦] في كثير من محاولات إعادة بناء السياسات الأمنية. وقد كانت تقوية دور الرقابة السياسية على هذه السياسات وعلى الهياكل القائمة بتنفيذها، جزءًا من هذا الرهان، بما يمنع الانزلاق في ممارسة السلطة، ويحد من تأثير نفوذها داخل الصراعات السياسية، ويمنع تمددها إلى مجالات أخرى تحد من استقلالية قرارها الأمني.

وفي المجمل، دفع الترافع الحقوقي الدولي في شأن إصلاح قطاع الأمن، وما أنتجه في مجال الرقابة على السياسات الأمنية من مرجعيات حقوقية وتراكم معياري، بلدانًا كثيرة إلى ملاءمة قوانينها الوطنية مع حاجيات "ديمقراطية الأمن"، غير أنّ سرعة مباشرة الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية تختلف من بلد إلى آخر، بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي وتقاليد المؤسسات الأمنية المثقلة بماضي الانتهاكات في بعض الدول التي تعيش حالة انتقال إلى الديمقراطية.

من جهة الفاعلين، تبدو مهمة فهم آليات إنتاج القرار الأمني مقعدة وتدور حول قيمة المعلومة الأمنية، غير أنّ اقتصار تداول هذه المعلومة على مختبرات صناعة السياسات الأمنية، داخل الدولة، لا يستبعد وجود رقابة لاحقة، يمارسها البرلمان لقياس مدى نجاعة تدبير المعلومة الأمنية، وأثرها في فعالية السياسات المتبعة.

ثانيًا: مرجعيات إصلاح قطاع الأمن في التراكم المعياري

من جهة الإشراف، يميز التراكم المعياري في مجال إصلاح السياسات الأمنية، بين خمس جهات تكمن مهمتها في مراقبة هذه السياسات. وتتنوع هذه الجهات بين الإداري (السلطة الرئاسية للحكومة)، والسياسي (البرلمان)، والمالي، ثم الرقابة القضائية، ورقابة المجتمع المدني ووسائل الاتصال، إذ تتميز كل واحدة منها بخصوصياتها وسلطاتها القانونية. وغالبًا ما يمثّل الدستور مرجعية جامعة لكل هذه الجهات التي يخولها الإشراف على السياسات الأمنية، سواء بالتدخل أم التوجيه أم التقرير عنها.

وتمارس هذه الجهات الرقابة على السياسات المتبعة أمنيًا، من حيث إنها أعمال إدارية تخضع لقواعد قانونية. وهو تصور يجعل من الرقابة القضائية نمطًا من أنماط الرقابة اللاحقة على أعمال الأجهزة الأمنية، على الرغم من أنّ تنفيذ السياسات الأمنية يخضع لرقابة إدارية داخل الجهاز التابع للسلطة التنفيذية، وأخرى برلمانية تضفي شرعية على أعمال الأجهزة مسبقًا.

4 Abdallah Saaf, *Sécurité et perspectives de stabilisation au Maroc* (Rabat: CERSS, 2011), p.8.

٥ بورن ولي، ص ٨٧.

6 Sedjari, p. 21.

إنّ تعدد مرجعيات الرقابة على السياسات الأمنية، يمثّل ضمانة تطوق أعمال الأجهزة الأمنية بالمشروعية القانونية، ذلك أنّ تنوع آليات الرقابة لا يقلل من مكانة السلطة التنفيذية بصفتها فاعلًا أصليًا في مجال تنفيذ السياسات الأمنية، بواسطة أجهزة ومؤسسات تتبع لها. فالامتياز الأصلي لا يقلل منه تنوع مرجعيات الرقابة، لأنها تعزز مجتمعة شرعية أعمالها، وتجعلها قابلة للتقويم والتقييم.

ففي التشريعات الفرنسية مثلًا، تمتد الرقابة القضائية إلى مراقبة مشروعية إعلان حالة الطوارئ في حالة التهديدات التي تمس بأمن الدولة. وقد ذهب بعض الفقه إلى أنّ قرار السلطة التنفيذية بإعلان حالة الطوارئ من الأعمال الإدارية التي تخضع لرقابة القضاء، مثل سائر الأعمال الإداريـة التي تخضع للرقابة البرلمانية إعمالًا لمبدأ المسؤولية الوزارية، وهي تخضع في الوقت نفسه لرقابة القضاء[٧].

١. في الرقابة الحكومية وربط المسؤولية بالمحاسبة

من شأن تقوية مرجعيات الرقابة الداخلية، في مجال التفويض والتعيين والتوجيه، أن يقوي دور الرقابة الإدارية على السياسات الأمنية. إلّا أنّ تحقيق هذا الغرض يتطلب وجود نصوص قانونية، قادرة على حماية العاملين داخل جهاز الأمن في حال التبليغ عن سلوكات غير قانونية داخل الجهاز، وتوضيح حدود التفويض الممنوح إلى المسؤول عن الجهاز الأمني استنادًا إلى علاقته التراتبية بالسلطة الرئاسية داخل الحكومة، ثم أخيرًا اعتماد مساطر في التعيين تخضع لرقابة البرلمان، بما أنّه المؤسسة الوصية على مراقبة مستويات السياسات الأمنية واستجواب القائمين بتنفيذها.

غير أنّ بعض الأنظمة السياسية، لا تعود وجوبًا إلى المؤسسة التشريعية في تعيينات الموظفين المسؤولين عن تنفيذ السياسات الأمنية، إذ ترى الحكومة أنّ سلطة التعيين اختصاص تنفرد به، لأنها مسؤولة عن تنفيذ السياسات العمومية، ومن ثمّ فهي تمثّل سلطة وصاية إدارية عن القائمين بالإنجاز، في حدود التفويض المخول لهم قانونيًا، وبناءً على التوجيهات والاختيارات التي تحددها سلطة الوصاية الحكومية التي تتبع لها المؤسسة الأمنية.

يمثّل تحديد سلطة التفويض داخل الجهاز الإداري للأمن، المدخل الأول لإطار تنفيذ السياسات الأمنية، ومن حيث أنها سلطة إدارية، فإنها تختص بتنفيذ السياسات وتوجيه القائمين عليها، من موظفين وأجهزة علنية وسرية توكل إليها مهمة الإنجاز. ويتمثّل أحد الجوانب الرئيسة في إخضاع الأجهزة الأمنية للمساءلة، في وجوب وضوح دور هذه الأجهزة ونطاق عملياتها، ويجب توافر ذلك في التشريعات وتحديد المسؤوليات[٨].

ومن شأن هذا التحديد أن يحقق ربط المسؤولية بالمحاسبة، كما أنّ وضوح الأدوار الموكلة إلى الأجهزة الأمنية يستند إلى حدود التفويض الممنوح للقائمين عليها. وهكذا، يجب أن تكون هذه الأدوار التي تضطلع بها أجهزة الأمن، محددة ومحصورة بموجب القانون، وأن يكون استخدام المفاهيم في مجال سلطة التفويض دقيقًا لا يسمح بالتأويل خارج النص. فمفاهيم من قبيل النظام العام وتهديد الأمن الداخلي والمس بالاستقرار، قد تستعمل كلها في إساءة استخدام السلطة، وتنزع الشرعية من عمل الأجهزة الأمنية، خاصة في البلدان التي تسير نحو الديمقراطية، والتي تتطلب جهدًا كبيرًا من أجل التخلص من التركة المفاهيمية والبنى المؤسساتية التي ورثتها عن فترة التسلط.

> ترتبط سلطة تعيين القائمين على تنفيذ السياسات الأمنية، بتطور الممارسة الديمقراطية. فإذا كان تعيين مدير الجهاز الأمني يخضع لرقابة السلطة البرلمانية وجوبًا، فإنه في تجارب أخرى يمرّ عبر سلطة رئاسة الحكومة من دون تدخل من الجهاز التشريعي

ترتبط سلطة تعيين القائمين على تنفيذ السياسات الأمنية، بتطور الممارسة الديمقراطية. فإذا كان تعيين مدير الجهاز الأمني يخضع لرقابة السلطة البرلمانية وجوبًا، فإنه في تجارب أخرى يمرّ عبر سلطة رئاسة الحكومة من دون تدخل من الجهاز التشريعي.

نشير هنا، إلى أنه في التجارب الديمقراطية تكون مراجعة القوانين والأنظمة الخاصة بالأجهزة الأمنية عملية دورية ومتجددة تفرضها الحاجة. وتهدف هذه المراجعة إلى توضيح القوانين وضمان مواكبتها

٧ سامي جمال الدين، **لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية** (الإسكندرية: مطبعة منشأة الإسكندرية، ١٩٨٢)، ص ٣٣٤.

٨ بورن ولي، ص ٣١.

للتهديدات الأمنية من دون المس بالحقوق والحريات. وفي هذا الإطار يبرز النموذج الأوروبي، فقد سعى إلى تحديد مجالات تدخل المسؤولين الأمنيين في قضايا الإرهاب، بتحديد الصفة القانونية لإجراءات مكافحة الإرهاب، وحظر استخدام التعذيب أثناء الاستجواب ومنع التعسف، إضافة إلى حظر العقوبات بأثر رجعي بموجب القانون الجنائي.

٢. في المراقبة البرلمانية وتعزيز الشرعية

يمتلك البرلمان سلطة رقابية وسياسية بامتياز، يمارسها من خلال مجموعة الوسائل القانونية والهياكل والتشريعات. وتبرز العلاقة بين السياسة والأمن في طبيعة التشريعات والقوانين التي تسنها لفائدة جهاز الأمن، فالعلاقة تنشأ إذًا، حينما تشرع السلطة السياسية مجموعة قواعد مؤسسة للوظيفة الشرطية[٩]. وعادة ما تختص المؤسسة التشريعية بهذه المهمة من خلال وضع قوانين تؤطر عمل الأجهزة الأمنية، وتمارس من خلالها الرقابة على تنفيذ السياسات الأمنية ومدى احترامها الإطار المرجعي، أي القانون.

وفيما يميل البعض إلى الاعتقاد بأنّ نخب البرلمان لا تمتلك الخبرات الكافية لفهم آليات إنتاج السياسات الأمنية، وأنّ سلطته الوحيدة في المجال حدودها التصويت والتفويض المالي للحكومة بوصفها سلطة التنفيذ، ويجدون في افتقار البرلمان إلى المعلومة الأمنية حجتهم لتبرير هذا الاعتقاد، يطرح المدافعون عن فكرة الرقابة البرلمانية على السياسات الأمنية، ثلاثة أسباب على الأقل تؤكد أهمية الرقابة على الشؤون الأمنية[١٠]:

- أولها الرقابة على استبداد السلطة، إذ تختص المؤسسة التشريعية بسلطة رقابية دستورية على أعمال السلطة التنفيذية، ومن شأن تعزيز سلطاتها في مجال الرقابة على السياسات الأمنية، أن يجنّب نظام الدولة الاستبداد بالحكم.
- وثانيها أنّ البرلمان يمثّل سلطة شرعية لدافعي الضرائب، ذلك أنّ التصويت على الميزانية العامة للدولة، يعكس لحظة لتحقيق الرقابة البرلمانية، فهي إحدى أهم الآليات التي تتبعها البرلمانات للسيطرة على السلطة التنفيذية. ولما كانت مؤسسات قطاع الأمن تحصل على حصتها من مالية الدولة، فإنه يتعيّن على البرلمان التحقق من حسن استخدام هذه الموارد المالية.
- وثالثها يكمن في دور الرقابة البرلمانية في تقييد احتكار الدولة للتشريع الأمني، وتمكين البرلمان من المشاركة في بلورة السياسة الأمنية.

ثالثًا: بلدان الربيع العربي، سياقات أمنية متباينة

في بلدان الربيع العربي، أبان جهاز الأمن الداخلي عن مقاومة شديدة للتغيير الذي كان يستهدف الإطاحة بأنظمة الحكم. إلّا أنّ المفارقة تكمن في كون تعامل مكونات قطاع الأمن[١١] مع الحراك الاحتجاجي والسياسي، كان متباينًا داخل النظام نفسه. ففي الوقت الذي راهن فيه جهاز الشرطة على صمود النظام وتولت فيه أجهزة الأمن الوطني التنكيل بالمحتجين واعتقالهم، ومطاردتهم داخل أمكان التجمعات لمنعهم من إسقاط النظام، بدت قوات الجيش، كما في التجربة المصرية والتونسية، كأنّها تتماهى مع مطالب الجماهير الغاضبة، في انتظار أن تكتمل صورة المشهد الثوري.

> في بلدان الربيع العربي، أبان جهاز الأمن الداخلي عن مقاومة شديدة للتغيير الذي كان يستهدف الإطاحة بأنظمة الحكم

قد يكون للترتيبات السياسية غير المعلنة، إبّان الحراك الثوري، علاقة بتموقع الجيش مع المحتجين أو ضدهم، لكن أن يقع الخلاف بين جهاز الشرطة والمؤسسة العسكرية حول الموقف من رحيل النظام، فإنّ هذا ذو دلالات مفادها أنّ السلطة ليست آمنة دائمًا. خرج المحتجون في تونس، وقاوم النظام، فهرب الرئيس بعد أن نزل الجيش إلى الشوارع لتأمين البلاد. وفي مصر تنازل النظام بالتدريج وصولًا إلى نهايته ورحيله، فنزل الجيش لحماية الدولة وما بقي من النظام، ثم

9 Jean Louis Loubet del Bayle, *Police et politique: Une approche sociologique* (Paris: L'Harmattan, 2006), p. 28.

١٠ **الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن: المبادئ والآليات والممارسات** (جنيف: منشورات الاتحاد البرلماني الدولي ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٣)، ص ٢٧.

١١ في العلوم الأمنية يصنف قطاع الأمن قطاعًا شاملًا يضم قوات الأمن، والجيش، والحرس الجمهوري أو الملكي، وأجهزة المخابرات، وقطاعات تابعة لوزارة الداخلية.

استعاد العسكر السلطة المدنية عبر الانتخابات في تجربة انتقالية فريدة في العالم. أمّا في سورية فإنّ الطائفية المتنفذة داخل المؤسسة العسكرية في دمشق، حالت دون تحقيق سقوط سريع للنظام على طريقة النموذجين التونسي والمصري، وإن كان استمرار الثورة طوال خمس سنوات، يعدّ في حد ذاته إنجازًا ومصدر تقدير وإجلال للشعب السوري.

هي سياقات مختلفة ومتباينة لتعامل قطاع الأمن مع ثورات الربيع العربي، تكشف أنّ قطاع الأمن ليس على مذهب واحد، وأنّ المرحلة الانتقالية تمثّل فرصة تاريخية من أجل إعادة بناء قطاع أمني مستقل يقوم على التأصيل الحقوقي لمفهوم السلطة العامة، وعلى التراكم المعياري ومخرجات الإصلاح في الشرعة الدولية. لقد كان كل ذلك من أجل إعادة تطبيع قطاع الأمن مع النظام السياسي، ونقله من وضعية جهاز مؤتمِن على النظام إلى جهاز مؤتمَن على الدولة ومؤسساتها.

لقد مثّل سؤال إصلاح قطاع الأمن أحد المطالب التي رفعتها الثورات العربية، في تونس كما في مصر وليبيا وسورية، وحتى في المغرب الذي أخذ مسارًا مختلفًا عن مسارات دول الربيع العربي. ففي مختلف البلدان العربية، سواء تلك التي عاشت الثورة أم التي تجاوزتها بالإصلاح الدستوري والسياسي، ظل مطلب إصلاح قطاع الأمن حاضرًا بقوة في النقاش العمومي، وربطت بعض الشعارات التي تقدمت مسيرات المطالبة بإسقاط النظام بين الإصلاح الأمني وتحقيق الانتقال الديمقراطي، بما يضمن تحويل بنية الأمن من وظيفة حماية النظام إلى مهمة حماية الوطن والمواطن.

إنّ تحقيق هذه المعادلة اليوم، يمرّ بالضرورة عبر إعادة تشكيل العقيدة الأمنية المبنية على حكم الفرد، والتي تأسست عليها كثير من الأجهزة الأمنية العربية. ويقتضي هذا التغيير إحداث تحول في طبيعة التكوين الذي يتلقاه المنتسبون إلى قطاع الأمن، كي يصبح تحقيق العدالة وتحصين المجتمع بالديمقراطية واحترام قواعد حقوق الإنسان، مداخل لإعادة بناء العقيدة الأمنية. فليس ترفًا التذكير بأنّ الصفعة التي أشعلت الثورة في تونس كان مصدُرها شرطية، وضحيتَها مواطنٌ فرد سرعان ما تحول إلى مواطن بصيغة الجمع.

١. تعطيل إصلاح الأمن في الأنظمة الانتقالية العربية

وفي تتبع لمحاولات إصلاح قطاع الأمن داخل الأنظمة العربية الانتقالية، بدا لنا أنّ السياق الإقليمي والدولي كان له الأثر الفعّال في تعطيل كل محاولة لإعادة بناء العقيدة الأمنية وفق منظور حقوقي؛ ففي تونس أعلنت الدولة حالة الطوارئ لمواجهة الإرهاب، وفي مصر أثار قانون الإرهاب جدلًا حقوقيًا وسياسيًا ومخاوف بشأن مكتسبات الثورة، وفي ليبيا ضاعت الدولة بين الجيش النظامي والمليشيات المسلحة.

إنّ الحرب على الإرهاب هي القاسم المشترك بين التجارب الانتقالية الثلاث، فقد أفضى تنامي الظاهرة إلى تغوّل أجهزة الأمن، وتقاسمت بلدان الربيع العربي التفكير نفسه في إعادة ترتيب أولويات بناء الدولة. لقد توجهت جميعها إلى محاربة الإرهاب واستعادة الأمن والاستقرار، وأجّلت كل تفكير في مباشرة إصلاح المؤسسة الأمنية. لا شك في أنّ الإرهاب واقع يغذّيه التطرف الديني، لكنّ الدين وحده لا يكفي لتحليل أسباب انتشار الظاهرة في بعض الأقطار العربية، لأنّ الإقصاء وتغييب الديمقراطية والتضييق على الحريات والحقوق، عناصر من شأنها أنّ تمثّل مؤشرات لتحليل ظاهرة إرهابية تغذيها العصبية القبلية والمحاصصة الطائفية في تجارب عربية أخرى كالعراق مثلًا.

وعلى الرغم من أنّ عمليات إعادة الهيكلة التشريعية لا تتم دائمًا خارج دائرة المراقبة البرلمانية، في بعض التجارب العربية، سواء في مرحلة مراجعة القوانين الجنائية أم أثناء تغيير السياسات الأمنية، فإنّ عقبة الإرهاب تقف أمام كل محاولات إعادة بناء القطاع الأمني وإصلاحه في مختلف بلدان الربيع العربي، فقد فرض بروز هذه التهديدات الجديدة إعادة هيكلة أجهزة الأمن خارج فكرة الإصلاح، واستمرار تشديد الرقابة على حركة الأفراد والجماعات.

لقد سرّعت التهديدات الأمنية الجديدة في إنتاج سياسات أمنية قادرة على التعامل مع هذه المخاطر ومحاصرتها، حمايةً للمجتمع. ويمثّل الإرهاب أحد هذه التهديدات الأمنية، وإن اختلفت دول العالم في تحديد سبل مكافحة الظاهرة واحتوائها، فالإرهاب ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة واحدة أو شعب بعينه، وإنما تعصف بالعديد من المجتمعات[١٢]. وقد سارعت أنظمة عديدة إلى التعامل مع الظاهرة، من خلال مقاربة أمنية، ضمت إجراءات قانونية استثنائية، تحت مبرر الحد من التهديد الإرهابي.

نشير هنا إلى أنه في سياق التعاطي مع التهديدات الأمنية التي فرضتها هذه الجريمة، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من المعايير لمناهضة الإرهاب[١٣]، تمنع على الدول التعسف. واستند إعلان

١٢ محمد مسعود قيراط، **الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته** (الرياض: منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١١)، ص ١٥١.

١٣ راجع: **الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية للقضاء على الإرهاب**، الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم ٤٩ / ٦٠ المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، على الرابط: http://bit.ly/1X0IysH

المعايير الدولية للقضاء على الإرهاب إلى مجموعة نصوص وردت في الشرعة الدولية، في سبيل تعزيز حقوق الإنسان، حتى في الحالات التي تباشر فيها الدولة سياسات أمنية استثنائية في التعامل مع الأخطار المحدقة باستقرار المجتمع وأمن الدولة.

> الحرب على الإرهاب يجب ألّا تلغي فكرة الإصلاح من أجندة الأنظمة العربية في المرحلة الانتقالية، بل لا ينبغي أن تصبح شماعة تعلق عليها الأنظمة الجديدة في بلدان الربيع العربي، فشلَها في إقرار سياسات عمومية أمنية، يساهم في صوغها كافة الفاعلين المتدخلين في قطاع الأمن

إنّ الحرب على الإرهاب يجب ألّا تلغي فكرة الإصلاح من أجندة الأنظمة العربية في المرحلة الانتقالية، بل لا ينبغي أن تصبح شماعة تعلق عليها الأنظمة الجديدة في بلدان الربيع العربي، فشلَها في إقرار سياسات عمومية أمنية، يساهم في صوغها كافة الفاعلين المتدخلين في قطاع الأمن، ضمن ما يصطلح عليه المنتج المشترك للأمن. لقد سلكت منها بلدان كثيرة الطريق السهل، فأصبحت تعيش حالة طوارئ دائمة، وترهيب وتخويف للشعوب، وتأجيل لكل إصلاح أو انتقال إلى الديمقراطية، بدعوى الانشغال بمواجهة الإرهاب.

٢. في البحث عن "البرادايم" الأمني

في البحث عن برادايم لإصلاح قطاع الأمن، تحضر الكثير من المرجعيات الدولية والقرارات الأمنية، نسوق منها مثالًا: القرار رقم ١٦٩ / ٣٤، بتاريخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن إحداث مدونة لقواعد سلوك الموظفين بإنفاذ القوانين. فقد مثّلت هذه المرجعيات والقرارات مرجعية موضوعية في مجال الرقابة على السياسات الأمنية تحديدًا، وتضمنت ثماني قواعد تؤطر عمل رجال الأمن في مجالات المسؤولية، واحترام حقوق الإنسان، وحدود السرية، وتقنين استعمال القوة، وتجريم التعذيب، والحفاظ على سلامة المحتجزين، والنزاهة، ثم الحق في رفض التعليمات الصادرة عن الرؤساء المباشرين إن كانت مخالفة للقوانين وقواعد سلامة الإجراءات.

نظم هذا القرار سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، في مجال السلطة العامة، بالتنصيص على وجوب أن يؤدي العاملون في قطاع الأمن "الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقهم، وذلك بخدمة المجتمع وبحماية جميع الأشخاص من الأعمال غير القانونية، على نحو يتفق مع علو درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم"[١٤].

وشرّعت المدونة الأممية، لفكرة التناسب في استخدام القوة، وإن حدّت من استعمالها، إذ تنص المادة الثالثة من المدونة على أنه "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلّا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم". فلجوء هذه الفئة من الموظفين إلى القوة، مأذون به لكنه يجب أن يكون استثنائيًا، وأن يقع في تناسب مع القانون أو التهديدات التي تواجه الموظفين المكلفين بتطبيق القانون.

وقد بلورت مجموعة من البلدان قاعدة التناسب في استعمال القوة، ضمن تشريعات الداخلية، وذلك في سياق الحد من الشطط في استخدام القوة وجعل الأفعال المتجاوزة للقانون معاقبًا عليها. ولما كان استخدام الأسلحة النارية، أحد أشدّ مظاهر استعمال الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون القوة خطرًا، فإنّ كثيرًا من التشريعات قيّدت اللجوء إلى القوة النارية التي تخضع في الغالب للسلطة التقديرية لمستخدميها.

وتمنع الفقرة الثانية من المادة الخامسة الموظفين الاختباء وراء التعليمات الصادرة عن رؤسائهم المباشرين، أو ادعاء تعرض الأمن الجماعي للخطر، في سبيل تبرير انتهاكات حقوق الإنسان. ذلك أنّه "لا يجوز لأي من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يتذرع بأوامر عليا أو بظروف استثنائية كحالة الحرب، أو التهديد بالحرب، أو إحاقة الخطر بالأمن القومي، أو تقلقل الاستقرار السياسي الداخلي، أو أي حالة أخرى من حالات الطوارئ العامة، لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".

يوجد في القانون الدولي فائض من النصوص، يمكن أن تكون مدخلًا معياريًا لإصلاح أمني عربي قادر على رفع التحديات والتجاوب مع الجيل الجديد من الحقوق والحريات. ويقوم هذا المدخل على إعادة تكييف النصوص الوطنية والسياسات الأمنية الداخلية مع نصوص

---

١٤ راجع المادة الأولى من: **مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون**، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٦٩ / ٣٤، المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، على الرابط:
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b042.html

الشرعة الدولية، لأنّ الانتقال إلى الديمقراطية لن يتحقق بقوانين وسياسات رجعية.

خاتمة

إنّ إصلاح قطاع الأمن جزء من عملية الانتقال السياسي في البلدان العربية. ولأنّ المؤسسة الأمنية كانت وسيلة استقواء النظام وتزكية طبائع استبداده، فإنّ كل انتقال إلى الديمقراطية يرمي إلى تجاوز عناصر الأزمة، لا بد أن يأخذ في الحسبان الحاجة إلى مراجعة هذا القطاع. فالانتقال بوصفه تحولًا في المخرجات أيضًا، لا يمكن أن يتحقق إلّا بتغيير كل التمثلات السلبية عن قطاع الأمن، لأنّ استمرارها يولّد ردات فعل عنيفة وسلوكات جانحة ناتجة عن التمثل السلبي لمؤسسات الدولة.

في الأنظمة العربية، عادة ما تتشكّل علاقة مزدوجة بين ممثل السلطة الحكومية (وزير الداخلية)، والمسؤول عن الجهاز الأمني (مدير جهاز الأمن أو جهاز مخابرات...إلخ). وقد لا يسعف هذا التداخل في تحديد المسؤوليات عن العمليات الأمنية بدقة. لكن، في التجارب الديمقراطية، يملك الوزير الوصي على القطاع صلاحية وضع السياسات العمومية الأمنية، وإبلاغها إلى المسؤولين الأمنيين قصد تنفيذها، بينما تتولى الأجهزة الأمنية توفير المعلومات وتقييم الوضعية الأمنية، من خلال تقارير ترفعها إلى الوزارة الوصية تبني عليها سياساتها العمومية وتعرضها للمناقشة العامة.

بالمقابل، يقدّم التراكم المعياري في مجال إصلاح قطاع الأمن مرجعية لكل مشروع يروم إعادة النظر في بناء المؤسسة الأمنية العربية، إلّا أنّ إعمال هذه المرجعيات قد يتهدده دعاة الخصوصية الوطنية الذين يعلقون كل فكرة حول الإصلاح على هذا الهوس الهوياتي، ويعيقون به كل محاولات العبور إلى الديمقراطية.

نعتقد أنّ بروز تهديدات أمنية جديدة وظهور فاعلين جدد في مجال إنتاج السياسات العامة الأمنية، يجعل احتكار مجال إنتاج القرار الأمني غير ذي معنى. إنّ الإرهاب الذي تختبئ وراءه السياسات القمعية في البلدان العربية، يمكن أن يكون مدخلًا لتعبئة وطنية تعيد صوغ مقاربة حديثة في التعامل مع الحاجة إلى الأمن، تأخذ في الحسبان الحاجيات الفردية والالتزامات الدولية ضمن ما يصطلح عليه اليوم بـ "الحوكمة الأمنية".

في بعض الأنظمة الانتقالية، تطرح إشكالية "تسييس" المعطيات الأمنية، ذلك أنّ وجود وزير حزبي على رأس قطاع الداخلية، بصفته الجهاز الحكومي الوصي على أجهزة الأمن، يثير حساسية لدى بعض الساسة الذين يرون في موقع الحزب على رأس الوزارة استقواء بما توفره من معطيات وبيانات حول الأفراد والأحزاب، يُخاف توظيفها خارج سياق تدبير الشأن العام. ونرى أنّ تجاوز هذه الإشكالية يقتضي إضفاء مزيد من الشفافية على أعمال قطاع الأمن، وجعل السلطة التنفيذية مسؤولة بشكل تضامني عن أعمال الجهاز الأمني.

صـدر حديـثًا

تأليف: مجموعة مؤلفين.

الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي

يضم كتاب الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي (٣٧٦ صفحة من القطع الكبير) الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، النصوص الكاملة لأوراق البحث التي قدمت، والنقاشات التي تلتها في ندوة حملت العنوان ذاته الذي وضع للكتاب، وعقدت الندوة المنظمة العربية لمكافحة الفساد، في بيروت يومي ٩ و١٠ أيار / مايو ٢٠١٤. وقد شارك فيها عدد من المفكرين والخبراء والاقتصاديين والناشطين المهتمين بالشأن العام، إضافة إلى بعض الفعاليات البحثية والأكاديمية ممن يمثّل الاتجاهات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية المهتمة بقضايا التنمية والحوكمة ومكافحة الفساد في الأقطار العربية.

يوسف زدام*

الجزائر في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية

دراسة في سياسات الأهداف الاجتماعية ومسارها

تقارن هذه الدراسة بين الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج بعض السياسات التنموية في الجزائر، وبخاصة ما تعلّق منها بسياسات التشغيل والحماية الاجتماعية والتربية والصحة منذ عام ١٩٩٠ وحتى أقرب سنة توافرت فيها إحصاءات؛ وهي مخرجات السياسات المعبّر عنها في وثيقة الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، المتمثلة في: (الفقر المدقع والجوع)، و(تعميم التعليم الابتدائي)، و(تخفيض وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات)، و(تحسين صحة الأمهات). تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال محوري، وهو ما مدى توافق مخرجات السياسات التنموية مع الأهداف الإنمائية للألفية؟ وفي الإجابة عن هذا السؤال، تضمنت الدراسة توضيحًا لمضمون الأهداف الإنمائية للألفية وتتبعًا لمسارها التاريخي، وتفصيلاً للأهداف والغايات والمؤشرات. كما تطرقت الدراسة لمضمون التقرير الوحيد للجزائر، عن هذه الأهداف الصادر عام ٢٠٠٥، لتوضيح مسار السياسات المرتبطة مباشرة بمكافحة الفقر المدقع والجوع، وسياسات التعليم، والسياسات الصحية المتعلقة بحماية الطفولة والأمومة. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر تمكنت من تحقيق الهدف الأول والثاني والرابع، لكنها فشلت في تحقيق الهدف الخامس (وفيات الأمهات)، مع إبداء تحفظات متعلقة بتمويل السياسات التنموية والعدالة، والآليات التنفيذية لبعض السياسات. ووظف الباحث مختلف التقارير الصادرة عن برنامج الأهداف الإنمائية للألفية العالمية والإقليمية والتقرير الوطني في الجزائر، إضافة إلى التقارير المتخصصة الصادرة عن مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة. كما استخدام دراسات متعلقة بالسياسات.

* أكاديمي جزائري في قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة – الجزائر.

مقدمة

يعدّ برنامج الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي طرحته في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ أبرز البرامج المرتبطة بالزمن والأهداف الواضحة، في إطار تعاون دولي رسمي وغير رسمي. كما يقدم توسعًا في سعي الأمم المتحدة لرسم معايير موحدة لقياس التنمية وجهدها، ومحاولة تقديم تصور لآليات تحقيقها وظروفها؛ إذ يباشر مهمات متابعة تنفيذ الدول لسياسات تحقيق ٨ أهداف و١٨غايةً و٤٨ مؤشرًا لتحقيقها حتى عام ٢٠١٥ على مستوى العالم.

وفي إطار تكثيف التعاون الدولي لتحقيق الأهداف ذاتها، وُضعت عشر توصيات في وثيقة عام ٢٠٠٥ وتشمل خطوطًا عريضة للفعل الوطني، وإمكانات المساعدة الإقليمية والدولية وآلياتها في إطار المبادرات المحلية، والتي يلاحظ تركيزها على عامل بناء القدرات البشرية بالدرجة الأولى.

> تعدّ الجزائر من بين الدول المستهدفة بالأهداف الإنمائية للألفية، وتوحي تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣ بتحسّن تصنيف الجزائر من البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة

تعدّ الجزائر من بين الدول المستهدفة بالأهداف الإنمائية للألفية، وإذ توحي تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٣ بتحسّن تصنيف الجزائر من البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، فقد تم بلوغ ثلاثة جوانب من التنمية البشرية والمتمثلة في الصحة والتربية والمستوى المعيشي اللائق في مؤشر التنمية البشرية المتوسطة.

ومع عام ٢٠١٥ ينتهي الأجل الزمني لبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية، لذا سأحاول دراسة مسار سياسات الحد من الفقر المدقع والجوع والتعليم والصحة (الواردة في مؤشر التنمية البشرية للمستوى المتوسط) وأهدافها في الجزائر وتقييم نجاحها في تحقيق الأهداف المرصودة في البرنامج (ما تعلق منها بالهدف الأول والثاني والرابع والخامس)، بالاعتماد على تقارير الأهداف الإنمائية للألفية ومختلف برامج الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها. بعبارة أخرى، تناقش الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى توافقت مخرجات السياسات الاجتماعية ١٩٩٠ - ٢٠١٥ في الجزائر مع الأهداف الإنمائية للألفية؟

أولًا: نظرة عامة على الأهداف الإنمائية للألفية

تضمّن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ابتداءً من الفقرة التاسعة عشرة التزامًا دوليًا لتحقيق عدة أهداف تتوزع بين الجوانب الاجتماعية والبيئية والسياسية[1]. عرّفت هذه الأهداف في ما بعد بالأهداف الإنمائية للألفية (أو الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية)، وصنفت وفق تراتبية تجزيئية، يتضمن كل هدف عددًا من الغايات، وتقاس الغايات ذاتها بمؤشرات. ويتضمن الإعلان في نهاية المطاف ١٨ غاية تقاس بـ ٤٨ مؤشرًا (انظر الجدول ١).

ترجم الغايات المرصودة في الإعلان إلى أهداف وطنية يتم تتبع مسارها إحصائيًا وفق تقارير تصدرها جهات رسمية، دولية (الأمين العام للأمم المتحدة) ومحلية من طرف القادة السياسيين وصانعي القرارات العليا، وقد تحرّر في بعض الأحيان بجهد مشترك بين الجهتين، وتعتمد في كل الأحوال على المسوح الميدانية والإحصائية والتي قد لا تتوافق زمنيًا. وتصدر هذه التقارير في العادة مرة كل ثلاث إلى خمس سنوات. وفي كل الأحوال، يرفع أمين عام الأمم المتحدة تقارير إلى الجمعية العامة حول تطبيق "إعلان الألفية" كل خمس سنوات يحتوي على مراجعة شاملة للتقدم المحرز نحو "الأهداف الإنمائية للألفية"، مع إشارة واضحة إلى فكرة توطين إعداد التقارير وتحديد الأهداف؛ إذ يرى القائمون على المبادرة أنّ الانخراط المجتمعي والإرادة السياسية المحلية ستكون دافعة نحو عدم اعتبار إعداد التقارير وتحقيق الأهداف إملاءً خارجيًا وعبئًا غير مرحب به.

١ لمزيد من التفاصيل، انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"، في:
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/Standards_and_Norms/UN_Mill_Ara_.pdf

الجدول (١)
الأهداف الإنمائية للألفية: الأهداف والغايات والمؤشرات

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الغاية ١: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥	١- نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ٢- معدل فجوة الفقر (عدد حالات الفقر x عمق الفقر) ٣- حصة أفقر خمس من السكان (٥/١) من الاستهلاك الوطني
الغاية ٢: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥	٤- معدل انتشار حالات الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر ٥- نسبة السكان الذين يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الغاية ٣: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث على حد سواء، من إتمام التعليم الابتدائي بحلول ٢٠١٥	٦- صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي. ٧- نسبة التلاميذ الذين يباشرون الدراسة في الصف الأول ويبلغون الصف الخامس ٨- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الغاية ٤: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥ وإزالته في جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز ٢٠١٥	٩- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي, ١٠- نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالكتابة والقراءة من أفراد الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة ١١- حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ١٢- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية
الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	
الغاية ٥: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥	١٣- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٤- معدل وفيات الرضع ١٥- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة، الملقحين ضد الحصبة
الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات	
الغاية٦: تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥	١٦- نسبة وفيات الأمهات ١٧-نسبة الولادات التي تمت بإشراف اختصاصيين
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء تقليصه اعتبارًا من هدا التاريخ	١٨- انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ عامًا ١٩- نسبة استخدام الرفال في معدل انتشار وسائل منع الحمل. ١٩.أ- استخدام الرفال في آخر وصال جنسي شديد التعرض للخطر ١٩.ب- النسبة المئوية من السكان من الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة الذين لديهم معرفة صحية وشاملة لفيروس الإيدز ١٩.ج- نسبة انتشار وسائل منع الحمل ٢٠- نسبة مواظبة اليتامى على المدارس إلى مواظبة غير الميتمين من الفئة العمرية ١٠ - ١٤ عامًا
الغاية ٨: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسة بحلول عام ٢٠١٥	٢١- معدل انتشار الملاريا والوفيات بسببها ٢٢- نسبة سكان المناطق المعرضة لخطر الملاريا الدين يتخذون تدابير ناجعة للوقاية من الملاريا وعلاجها ٢٣- معدل انتشار السل والوفيات بسببه ٢٤- نسبة حالات السل التي تم اكتشافها وشفاؤها في نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (إستراتيجية مكافحة السل الموصى بها دوليًا)

الهدف السابع: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة	
الغاية ٩: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وتقليص هدر الموارد البيئية	٢٥- نسبة مساحة الأراضي المكسوة بالغابات ٢٦- نسبة مساحة الأراضي المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي ٢٧- وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الوحدة ١ كغ من النفط) مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٨- نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستهلاك مركبات "الكلوروفلوركربون" المسببة لنفاد الأوزون (المنتجات المستنفدة للأوزون بالأطنان) ٢٩- نسبة السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة
الغاية ١٠: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول بشكل مستمر على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عاه ٢٠١٥	٣٠- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل مستمر على مصدر محسن للماء في الحضر والريف ٣١- نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسّن
الغاية ١١: أن يكون تحقق بحلول عام ٢٠٢٠ تحسن ملموس في معيشة ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة	٣٢- نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة ملكية آمنة
الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
الغاية ١٢: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد وإمكانية التنبؤ به وعدم التمييز، ويشمل دلك التزام الحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي الغاية ١٣: مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموًا يشمل نفاد صادرات أقل البلدان نموًا معفاة من التعريفات الجمركية ونظام الحصص، وهو برنامج معزز لتخفيف عبء الديون الثنائية الرسمية، وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أسخى إلى البلدان الملتزمة بالحدَ من الفقر الغاية ١٤: التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة (عن طريق برامج العمل الخاصة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة ونتيجة الدورة الاستثنائية والعشرين للجمعية العامة) الغاية ١٥: معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون محمولة على المدى البعيد	يتم رصد بعض المؤشرات الواردة في القائمة المبينة في ما يلي بطريقة منفصلة في حالة أقل البلدان نموًا وأفريقيا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة **المساعدة الإنمائية الرسمية** ٣٣- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية إجمالًا والمقدم منها لأقل البلدان نموًا، كنسبة مئوية إلى إجمالي الدخل القومي للجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية ٣٤- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، التغذية، والمياه المأمونة، الصرف الصحي) ٣٥- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة، التي تقدمها الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٣٦- المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية كنسبة إلى دخلها الوطني الإجمالي ٣٧- المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية النامية الصغيرة كنسبة إلى دخلها الوطني الإجمالي **النفاذ إلى السوق** ٣٨- نسبة إجمالي واردات البلدان المتقدمة (حسب قيمتها وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية ومن أقل البلدان نموًا، والمسموح إدخالها معفاة من الرسوم ٣٩- متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجات الدول النامية الزراعية وعلى الملبوسات ٤٠- تقدير إعانات الدعم الزراعي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من إجمالي ناتجها المحلي ٤١- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات البشرية **القدرة على تحمُّل الدين** ٤٢- العدد الإجمالي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومرحلة الاستيفاء ٤٣- تخفيف عبء الديون الملتزم به في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٤٤- خدمة الدَين كنسبة مئوية إلى الصادرات من السلع والخدمات

الغاية ١٦: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ إستراتيجيات تتيح للشباب عملًا لائقًا ومنتجًا.	٤٥- معدلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، موزعة حسب النوع الاجتماعي والمجموع
الغاية ١٧: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية	٤٦- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة
الغاية ١٨: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤٧- عدد خطوط الهاتف الثابت والهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة ٤٨- عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة محسوبة لكل ١٠٠ نسمة

المصدر: الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، **الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية ٢٠٠٧**، ص ١٤٩ - ١٥٤، انظر:
http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ead-07-3-a.pdf

أما على الصعيد العربي فصدرت حتى الآن ثلاثة تقارير في الأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٥، و٢٠١٠ من دون إغفال عدة تقارير أخرى في السياق ذاته[٢]، لكن ليست بالمسمى نفسه والطبيعة التقريرية الشاملة. عمومًا، يفترض القائمون على إعداد التقارير أنّ الهدف من تحريرها الدوري هو تتبع مسار تحقيق الأهداف الإنمائية من جهة، وخلق وعي مجتمعي وسياسي محلي ودولي لطبيعة السياسات المحلية وأهدافها.

وفي سياق تتبع مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يشير الموقع الرسمي للأمم المتحدة إلى أنه تم خفض معدلات الفقر المدقع إلى النصف قبل خمس سنوات من الموعد النهائي عام ٢٠١٥، فقد قلّ عدد الفقراء بـ ٧٠٠ مليون فرد في عام ٢٠١٠ عما كان عليه في عام ١٩٩٠. ومع ذلك، لم يزل ١,٢ مليار شخص يعيشون في فقر مدقع. ووصل عدد المسجلين في التعليم الابتدائي في المناطق النامية إلى ٩٠٪ في عام ٢٠١٠، مرتفعًا من ٨٢٪ عام ١٩٩٩، وهو ما يعني زيادة عدد الأطفال في المدارس الابتدائية أكثر من أي وقت مضى .ولكن كان في عام ٢٠١١ نحو ٥٧ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بالمدارس، ويفتقد ١٢٣ مليون شاب وشابة (تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤) القدرات الأساسية للقراءة والكتابة[٣].

أما في مجال الصحة، فقد انخفضت وفيات الأمهات إلى النصف تقريبًا منذ عام ١٩٩٠، إذ وقعت نحو ٢٨٧٠٠٠ حالة وفاة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٠، ما يعني انخفاضًا بنسبة ٤٧ في المئة مقارنة بعام ١٩٩٠. لكن نسبة وفيات الأمهات في المناطق النامية لا تزال أعلى ١٥ مرة منها في المناطق المتقدمة[٤]. بالمقابل، انخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم من ١٢,٤ مليونًا في عام ١٩٩٠ إلى ٦,٩ ملايين في عام ٢٠١١، ما يعني أنّ حالات وفيات الأطفال انخفضت بنحو ١٤٠٠٠ حالة يوميًا[٥].

ثانيًا: الجزائر والأهداف التنموية للألفية

صدر للجزائر (باللغة الفرنسية) تقرير واحد يتضمن أسس برنامج التنمية للألفية وأهدافه وذلك في عام ٢٠٠٥. لكن صدرت ثلاثة تقارير شاملة عن الأهداف عن الأمم المتحدة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية تحت مسمى "الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية".

وقد ورد التقرير الجزائري بعنوان "*Rapport national* relatif aux *objectifs du millénaire pour le développement algerie*" في أربعة وثمانين صفحة، تضمن إبرازًا إحصائيًا وإجرائيًا للأهداف

٢ تصدر الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها ومختلف المنظمات الدولية (مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية) تقارير دورية عن وضع العالم بحسب مجال تخصصها. كما تصدر تقارير عن المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية والمنظمات المنبثقة من التحالفات الإقليمية، وتتضمن هذه التقارير عادة إحصائيات عن مجالات مختلفة يمكن استخدامها للمقارنة أو الاستشهاد بالإضافة إلى اعتبارها كمصدر في حال غياب مصدر آخر.

٣ الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية/ القضاء على الفقر المدقع والجوع، انظر:
http://www.un.org/ar/millenniumgoals/poverty.shtml

٤ الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية/ تحسين الصحة النفسية، انظر:
http://www.un.org/ar/millenniumgoals/maternal.shtml

٥ الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية/ تقليل وفيات الأطفال، انظر:
http://www.un.org/ar/millenniumgoals/childhealth.shtml

والغايات والمؤشرات؛ إذ عمد المحررون إلى وصف الوضع، وتحديد القضايا والتحديات، وطرق تعبئة المـوارد، وإمكانيات تحقيق الأهداف. لكن ضرورات البحث في هذا الموضع تقتصر على أربعة أهداف دون غيرها، وهي: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات.

في ما يخص الهدف الأول، اعتبر التقرير أنّ الجزائر استطاعت عام ٢٠٠٤ أن تخفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من ٣,٦٪ عام ١٩٨٨ إلى ١,٦٪ عام ٢٠٠٤. وجعلت نسبة صفر في المئة الهدف المرصود للعام ٢٠١٥[٦].

أما تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، فأبرز التقرير أنّ الهدف عام ٢٠١٥ هو نسبة ١٠٠٪، وقد استطاعت الجزائر حتى الموسم الدراسي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ تحقيق ما نسبته ٩٦,٨٪ بعد أن كانت ٩٣,٦٪ عام ١٩٩٩. وهو معدل مشجع جدًا.

وأدت السياسات الصحية التي انتهجتها الجزائر وتطبيق مبادئ دولة الرفاهية[٧] إلى تخفيض نسبة وفيات الأطفال ممن يقل عمرهم عن خمس سنوات من ٦٠,٣ حالة بين كل ١٠٠٠ ولادة حية بين عامي ١٩٥٨ و١٩٨٩ إلى ما معدله ٣٥,٥ حالة لكل ١٠٠٠ ولادة حية عام ٢٠٠٤ مع هدف مرجو هو ٢٠ حالة في ٢٠١٥[٨]. ويشير تقرير إحصاءات الصحة العالمية لعام ٢٠١٠ (نظرًا لعدم وجود تقرير يتضمن الإحصاءات المطلوبة بعد هذا العام) بأنّ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة هو ٤١ لكل ١٠٠٠ مولود حي، ويستفيد ٩٥٪من الأطفال من التلقيح ضد الحصبة (إحصاءات ٢٠١٠)، وحسب إحصاءات ٢٠٠٨ بلغ معدل وفيات الرضع ٢٤ حالة من بين ١٠٠٠ مولود حي[٩].

في المقابل، يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ بأنّ ٩٧ حالة هو معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة لكل ١٠٠ ألف حالة حسب إحصاءات ٢٠١٠ (تتناقض الأرقام مع الأرقام التي أوردها تقرير الحكومة الجزائرية)[١٠]، ويبرز التقرير بأنّ نحو ٩٥٪ من عمليات الولادة يشرف عليها أخصائيون[١١]. في السياق نفسه، تبين الإحصاءات الصادرة عن منظمة الأمـم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) أنّ معدل القيد الصافي بلغ نحو ٩٨٪ عام ٢٠١١، ويُتمُّ ما معدله ٧٨٪ منهم تعليمه الابتدائي. وتبلغ نسبة معرفة القراءة ٩٢٪ للشباب بين ١٥ إلى ٢٤ سنة حسب إحصاءات ٢٠٠٦[١٢].

وفي ما يتعلق بمحاربة الفقر، تشير إحصاءات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ أنّ النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقصًا حادًا أو طفيفًا في الوزن بلغت ٣,٢٪ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠[١٣]. وانخفض مؤشر الجوع من ٧٪ إلى أقل من ٥٪ عام ٢٠١٣[١٤]. كما انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميًا من ٧,٦٪ عام ١٩٨٨ إلى ٦,٨٪ عام ١٩٩٥ ثمّ إلى ٦,٧٩٪عام ٢٠٠٥. لكن تشير الإحصاءات التي تتضمنها جداول الميزانية العامة منذ بداية الألفية إلى تزايد الإنفاق العمومي المستمد من الريع النفطي، وهذا في حد ذاته من تحديات السياسات الاجتماعية في الجزائر، لأنها ليست إجراءات علاجية لإخفاقات السوق وإنما زيادة مهولة للإنفاق العمومي.

ثالثًا: مسار السياسات الاجتماعية في الجزائر وأهدافها بعد عام ١٩٩٠

أحاول في هذا المحور التركيز على السياسات التي تمسّ بطريقة مباشرة الأهداف الثلاثة المذكورة سالفًا (مكافحة الفقر المدقع والجوع، والتعليم، والصحة)، وذلك من خلال ما يلي:

١. السياسات المرتبطة بمكافحة الفقر

يمكن اعتبار سياسات التشغيل وإجـراءات دعم التضامن أهم الإجراءات التي تصب في إطار تخفيف وطأة الفقر.

---

6 Gouvernement Alggerne, *Rapport national sur les objectifs du MillMills pour le dpour le ddu* (Algerie: Alwidan, assistance du Systsis des Nations-Unies, Juillet 2005), p. 18.

٧ يُقصد بدولة الرفاهية تلك التي تميل إلى توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها، ويختلف مستوى تطبيق هذا المبدأ بين الدول. ولم تتفق الأدبيات على تعريف موحد للمفهوم ولا على استخداماته الأولى من حيث المفكرين أو الدول، لكن تم الاتفاق على سمات أساسية للخدمات التي يستفيد منها المواطنون كالحقّ الأدنى من أجل البقاء وحريّة الحصول على خدمات الرّفاهية والتّربية والصحّة بغضّ النّظر عن الدخل.

8 Gouvernement Alggerne, p. 49.

٩ منظمة الصحة العالمية، **الإحصاءات الصحية العالمية ٢٠١٠** (جنيف: منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠)، ص ٢٤ - ٢٦.

١٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣** (كندا: ٢٠١٣)، ص ١٦٩.

١١ منظمة الصحة العالمية، ص ٢٧.

١٢ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام ٢٠١٤**(بيروت: مكتب اليونيسكو الإقليمي، ٢٠١٤)، ص ٥٧ - ٦٦.

١٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤** (الولايات المتحدة: ٢٠١٤)، ص ١٧٩.

14 International Food Policy Research Institute, *Global Hunger Index 2013* (Washington: Concern Worldwide, October 2013), p. 15.

سياسة التشغيل: تضمّن مسار سياسات التشغيل في الجزائر عدة أجهزة تتوزع على مختلف القطاعات الحكومية وهي: وزارة التشغيل والتضامن الوطني، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، والوزارات الوصية على الاستثمار. وارتكزت على تعزيز النمو الاقتصادي وإنشاء سلسلة من الأجهزة الداعمة للإدماج المهني وخلق الوظائف. ويوضح الشكل (١) هياكل مكافحة البطالة ودعم التشغيل؛ إذ يلاحظ ارتكازها على الشقين الحكومي (الإداري) والاقتصادي الخالق للثروة ولمناصب الشغل. كما توزعت بين القطاعين العام والخاص، وبين مختلف القطاعات الاقتصادية في حد ذاتها. كما كان لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي أثر إيجابي على حركية التشغيل في الجزائر (نتطرق للأثر الاقتصادي لاحقًا)؛ إذ تبين الإحصاءات أنّ نسبة التشغيل عام ٢٠١٠ بلغت ١٠٪[١٥]، فالمناصب المستحدثة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٨ بلغ عددها ٢,٢٦ مليون منصب شغل[١٦]. وتوصلت الحكومة الجزائرية إلى هذه الأرقام (التي أثارت جدلًا كبيرًا حول صحة المعلومات) عن طريق مختلف الصيغ المعروضة سابقًا.

تعزيز النظام الوطني للمساعدة والتضامن وتطويره: تمحورت بعض إجراءات تعزيز التضامن الوطني حول[١٧]:

- المنحة الجزافية للتضامن: أقرها المرسوم ٣٣٦ - ٩٤ المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ مخصصة للأشخاص المسنين والمعاقين أرباب الأسر من دون عمل، لتتوسع عام ٢٠٠١ شاملة المعاقين، والمصابين بالأمراض المزمنة والعمى.
- إعانة الأطفال المحرومين والطفولة المسعفة.
- عمليات التضامن المدرسي: تجسدت في تحويلات عينية لاقتناء الأدوات المدرسية (نحو ٣ ملايين متمدرس)، وضمان النقل المدرسي (نحو ٥٦٠ حافلة حتى عام ٢٠٠٩)، وتوفير الطعام.
- عمليات رمضان: فتح مطاعم الرحمة للأسر الفقيرة وعابري السبيل والمشردين وكذلك خدمة توصيل المعونات العينية والمالية للأسر الفقيرة.
- تعزيز فرص الحصول على سكن لائق (البناء الريفي، والسكنات الاجتماعية، وصيغ أخرى تمس الموظفين).
- دعم أسعار السلع الغذائية واسعة الاستهلاك (الخبز، والسكر، والزيت).

٢. التعليم الابتدائي

تنص المادة ٥٣ بجميع فقراتها على الحق في التعليم وإجباريته، إذ توفر الدولة التعليم المجاني على جميع المستويات وتضمن ظروفًا متساوية في الحصول على التعليم ما بعد الأساسي من دون تمييز، ما عدا التمييز على أساس القدرات الفردية أولًا، والوسائل واحتياجات المجتمع ثانيًا. فقد كرس القانون الجديد رقم ٠٨ - ٠٤ المؤرخ في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المبادئ الدستورية المتعلقة بمجانية التعليم في جميع المستويات وإجباريته وديمقراطيته للبالغين ٦ سنوات إلى ١٦ سنة كاملة[١٨]. وتأكيدًا على ديمقراطية التعليم عمدت وزارة التربية منذ عام ٢٠١٢ إلى التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية لإعداد قوائم تتضمن أسماء كل التلاميذ الذين بلغوا سن التمدرس ولم يلتحقوا بالصفوف الدراسية ومتابعة أوليائهم. "وقد ساعد ارتفاع عدد هياكل قطاع التربية الوطنية التي بلغ مجموعها ٢٣٢٧٧ خلال الدخول المدرسي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، في جعل المدرسة أكثر قربًا من مساكن التلاميذ خاصة في المناطق الريفية بغرض زيادة معدلات الالتحاق بالمدرسة والاستمرار فيها لا سيما بالنسبة إلى الفتيات"[١٩].

من جهة أخرى، عززت الإجراءات المتعلقة بدعم التمدرس مثل الرعاية الصحية، والإطعام المدرسي شبه المجاني، والنقل المدرسي، والمنحة المدرسية (المذكورة سابقًا) تفعيل إجبارية التعليم وديمقراطيته في الجزائر ورفعت نسبة الإنفاق عليه إلى ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي (إحصاءات عام ٢٠١٠)[٢٠]، لتغطية نفقات ٣٣٠٧٧٣٣ متمدرسًا في الابتدائي خلال الموسم الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠[٢١].

٣. السياسة الصحية

أقر مجلس الوزراء في ٢٠٠٨/٤/١٤ خطة لإصلاح المنظومة الصحية حتى عام ٢٠٢٥ بتكلفة تبلغ ١٨١٩,٦٣ مليار دينار جزائري، والهدف هو الوصول لمؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تتضمن الخطة إنشاء ٨٨ مستشفى عام، و٩٤ مستشفى متخصص، و٤ معاهد محلية متخصصة، و٣١١ عيادة متعددة الخدمات، و٢٢١ هيكلًا صحيًا آخر[٢٢].

---

١٥ بن بريكة عبد الوهاب وآخرون، "سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات: عرض وتحليل"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني: **سياسة التشغيل وأثرها في تنمية الموارد البشرية**، ١٣ - ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١١، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.

١٦ رحيم حسين، "سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم" **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٦١ - ٦٢ (شتاء-ربيع ٢٠١٣)، ص ١٤١.

١٧ وداد عباس، "سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد ١ (٢٠١٣)، ص ١٥٩ - ١٦٢.

١٨ الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، "التقرير الوطني بيجين +١٥" (الجزائر)، ص٧.

١٩ المرجع نفسه، ص٨.

٢٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤**، ص١٧٥.

٢١ مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ٢، الجزائر، ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ص١١٥ .

٢٢ المرجع نفسه، ص ١١٩.

الشكل(١): هياكل مكافحة البطالة وآلياتها ودعم التشغيل في الجزائر

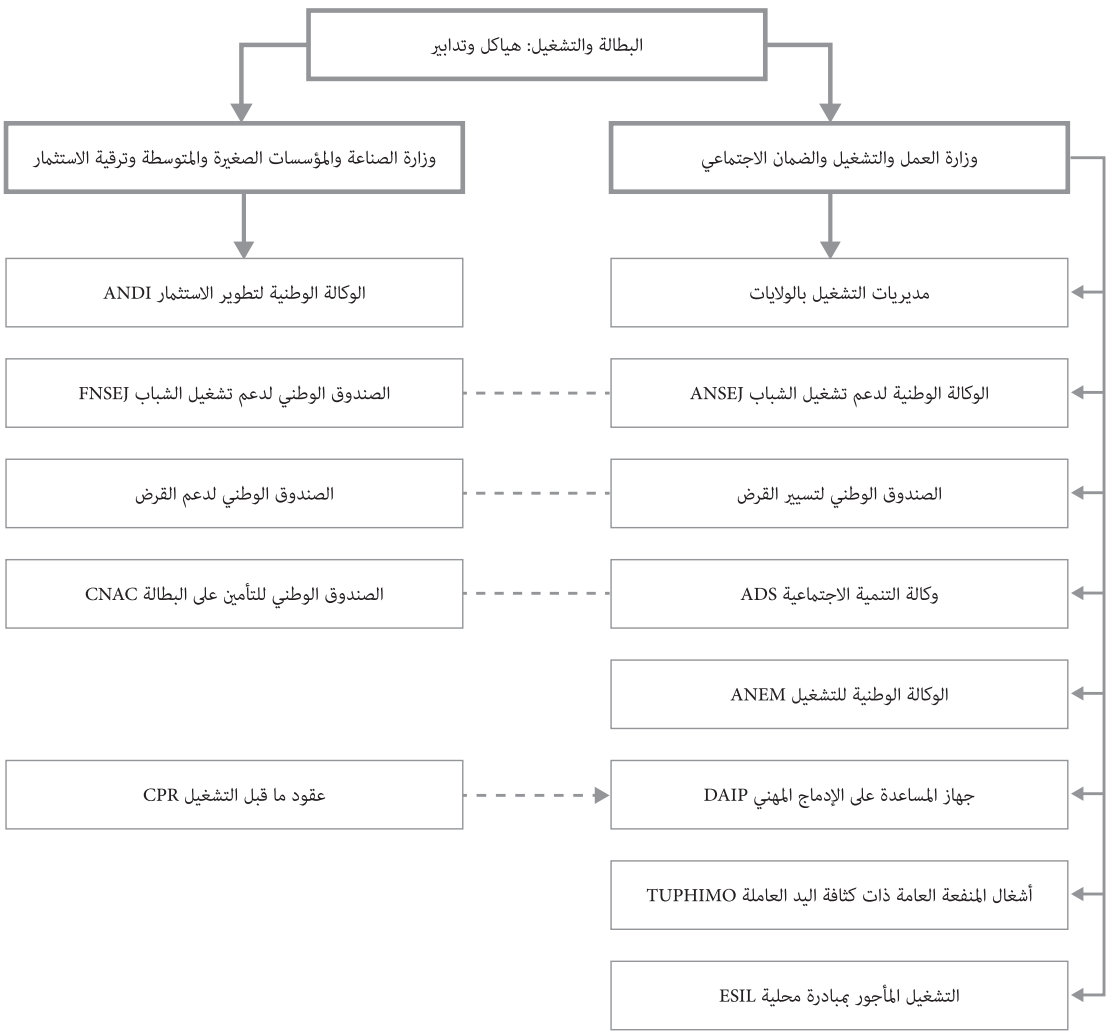

المصدر: رحيم حسين، "سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم" **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٦١ - ٦٢ (شتاء-ربيع ٢٠١٣)، ص ١٤٠.

أ. الأمومة: شهدت الخدمات الصحية تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة خاصة في مجال تحسين وضع الأمومة، وتأمين ما يلي[٢٣]:

صحة المرأة في مجال مراقبة الحمل وتحسين الولادة: فعملية التكفل بالأمومة والمتابعة الصحية لمرحلة ما قبل الولادة وصلت إلى أكثر من ٨٩,٤٪ عام ٢٠٠٦. أما نسبة الولادات التي تجرى في الوسط الصحي العمومي فقدرت بـ ٩٦,٥٪ عام ٢٠٠٦.

تخفيض وفيات الأمهات أثناء الولادة: تقلصت لتصل عام ٢٠٠٨ إلى ٨٦,٩ لكل ١٠٠ ألف ولادة حية، خاصة بعد ما عرف عام ٢٠٠٠ بداية تطبيق برنامج خاص "بالولادة دون مخاطر" على المستوى الوطني.

٢٣ الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ص ١٠ - ١١ بتصرف.

التكفل بالمرأة الحامل سواء خلال الحمل أو الولادة وما بعدها والمواليد الجدد: شرعت وزارة الصحة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ في تطبيق البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها وطب المواليد حديثي الولادة وهذا على مدار ثلاث سنوات؛ أي من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩ لتقليص نسبة وفيات الأمهات والمواليد بنسبة ٥٪ في السنة الأولى ليصل إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٨، بغلاف مالي يقدر بـ ٢,٠٧ مليار دينار تطبيقًا للمرسوم التنفيذي رقم ٠٥ - ٤٣٩ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها وطب المواليد حديثي الولادة وممارسة ذلك.

مكافحة السرطان: خاصة سرطان عنق الرحم، وفي هذا الإطار يوجد ٨٣ مركزًا عبر ولايات الوطن مختصًا في مسح خلايا عنق الرحم تتوافر على وسائل تكنولوجية خاصة بالكشف المبكر عن الأمراض المتسببة في هذا النوع من السرطان[٢٤].

كثفت وزارة الصحة بالتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي جهدها لمحاربة سرطان الثدي؛ إذ تمّ إنجاز أربعة مراكز على مستوى جيجل وقسنطينة ومغنية والأغواط، وللحصول على المواعيد للكشف المبكر عن المرض (وهي العملية الوطنية التي أعطى إشارة انطلاقها وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بتاريخ ٢٠١٠/١/٢)، وتمّ تخصيص شباك على مستوى مقر كل وكالة من وكالات الصندوق.

ب. الطفولة: وضعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة عبر وزارة الصحة برنامجًا متضمنًا الاهتمام بصحة الأطفال الأقل من خمس سنوات تمحور حول التحصين الموسع ذي الأهداف التالية[٢٥]:

- القضاء على شلل الأطفال في عام ٢٠٠٠.
- القضاء على الكزاز الوليدي في عام ٢٠٠٥.
- القضاء على الحصبة في عام ٢٠٠٥.
- القضاء على الدفتيريا في عام ٢٠٠٥.
- توفير لقاح التهاب الكبد B.
- برنامج ضد أمراض الإسهال للأطفال.
- برنامج ضد أمراض الجهاز التنفسي لدى الأطفال.
- برنامج للتغذية.

٢٤ المرجع نفسه.

25 Gouvernement Alggerne, p. 53.

وبلغ الإنفاق العمومي على الصحة في الجزائر حسب إحصاءات عام ٢٠١٠ نحو ٣,٢٪[٢٦]، ويعتبر جزءًا من الإنفاق الإجمالي على الصحة؛ إذ يوضح الجدول (٢) تطور مصادر تمويل الصحة.

رابعًا: تقييم السياسات المتبعة وسبر الآفاق التنموية لها

تهدف كل السياسات المرتبطة بالتشغيل والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم إلى بناء إطار عام لمكافحة الفقر، وخلق بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية ناظمة للحقوق ومؤثرة في بناء القدرات البشرية. لذا فالتخفيف من وطأة الفقر حتى إن اعتبر هدفًا ماديًا قريب المدى، فإنه يتبعه أهداف بعيدة المدى مرتبطة ببناء الإنسان.

وبالنظر إلى الأرقام الإحصائية التي قدمتها الجزائر، والتقرير العربي الثالث للأهداف الإنمائية للألفية، فإن الجزائر استطاعت أن تحقق الهدف الأول في سنوات مبكرة (خفض نسبة الفقر المدقع والجوع إلى النصف). كما أن الجزائر لم تُدرج في قائمة الدول التي تعاني فجوة الفقر العميقة (حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩). وقد انعكس هذا الوضع كذلك على صحة الأطفال تحت سن الخامسة (الوزن) وتغذيتهم.

أما ما تعلق بالتعليم، فقد صنف التقرير الإقليمي لتعليم للجميع (الخاص بالدول العربية لعام ٢٠١٤) الجزائر ضمن الدول التي حققت هدف التحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي وإتمامه بنسبة تناهز ٩٧,٨٧٪[٢٧].

ويشير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٤، بأنّ دول شمال أفريقيا عمومًا حققت الهدف الرابع المتعلق بتخفيض وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات[٢٨]؛ إذ يفترض أن تحقق ثلث القيم المسجلة عام ١٩٩٠ (٦٤ حالة). لكن إحصاءات عام ٢٠١٠ تبين أنّ الجزائر لم تحقق الهدف المرجو؛ إذ إنّ هناك نحو ٣٥ حالة وفاة من بين كل ألف حالة[٢٩].

٢٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤**، ص ١٧٥.

٢٧ الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ص ٧.

٢٨ جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، **التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠**، ص ٥٣، انظر:
http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/mdgr/regional/thirdarabreport-mdg-10-ar.pdf

٢٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤**، ص ١٧٩.

الجدول (٢)
تطور مصادر تمويل الصحة في الجزائر

السنوات	الدولة	الضمان الاجتماعي	العائلات
١٩٧٤	٥١,٧٩	٤٩,٢٣	٠٠,٠٠
١٩٧٩	٦٠,٨٨	٣٨,٥٨	٠٠,٥٤
١٩٨٣	٤٨,٠٤	٤٩,١٣	٠٢,٨٣
١٩٨٦	٣٦,٦٠	٦١,٤٠	٠٢,٠٠
١٩٨٧	٣٤,٢١	٦٤,٢٠	٠١,٥٩
١٩٨٨	٢٧,٥٠	٥١,٢٠	٢١,٣٠
١٩٩٢	٣٠,٥٠	٣٨,٨٧	٢٩,٣٠
١٩٩٤	٣٤,٣٠	٣٧,١٠	٢٧,٠٠
١٩٩٦	٣٨,٤٥	٣٥,٦٤	٢٥,٩٠
١٩٩٧	٣٧,٩٣	٣٢,٥٧	٢٩,٥٠
١٩٩٨	٣٤,٠٩	٣٩,٧٠	٢٦,٢٠
١٩٩٩	٤٢,٥٦	٢٩,٣٣	٢٨,١٠
٢٠٠٠	٤٧,٢٧	٢٦,٠٢	٢٦,٧٠
٢٠٠١	٥١,٦٣	٢٥,٧٧	٢٢,٦٠
٢٠٠٢	٤٨,٤٢	٢٦,٨٨	٢٤,٧٠
٢٠٠٣	٥٠,٣٨	٢٧,٠١	٢٢,٦٠
٢٠٠٤	٤٨,٤٣	٢٤,٠١	٢٧,٥٠
٢٠٠٥	٥١,١٦	٢٣,٦٣	٢٥,٢٠
٢٠٠٦	٥٣,٨٠	٢٧,٤٠	١٨,٨٠
٢٠٠٧	٥٠,٧٠	٣٠,٠٩	١٨,٤٠
٢٠٠٨	٥٥,١٠	٣١,٠٠	١٣,٩٠
٢٠٠٩	٥٥,٢٠	٣١,٠٠	١٣,٨٠

المصدر: حسيني محمد العيد، **السياسة العامة الصحية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١١ - ٢٠١٢، ص ١٦٥.

أما نسبة وفيات الأمومة، فقد كانت نحو ١٨٠ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود حي عام ٢٠٠٥، وأصبحت حسب إحصاءات الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ٨٦,٩ حالة عام ٢٠١٣[٣٠]، وإذا ما اعتبرنا أنّ الهدف هو خفض نسب عام ١٩٩٠ بثلاثة أرباع (أقل من ٥٠ حالة نظرًا لغياب إحصاءات ١٩٩٠) فإن الجزائر لا زالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف.

ولكن، تعد كل الإحصاءات السالفة إحاطة عامة عن الأهداف التنموية للألفية وسياقها الجزائري، وهي إحصاءات وطنية لا مناطقية، ويعد هذا تحديًا بالنسبة إلى الجزائر، إذ إنّ الوضع التنموي في الشمال مثلًا ليس بالمستوى نفسه بالنسبة إلى الجنوب، وإنّ الوضع الصحي للأطفال ومكانة المرأة وتعليمها وصحتها في الشمال ليس بالمستوى نفسه بالنسبة إلى الجنوب. فبالنظر إلى الإحصاءات الواردة في تقارير الصحة العالمية (إحصاءات صحية عالمية)، فإنها تشير إلى أنّ الأطفال الملقحين ضد مختلف الأمراض تختلف نسبتهم بين الريف والحضر والشمال والجنوب.

وفي مجال آخر، تعتبر استفادة الذكور من مختلف الخدمات ومخرجات العملية التنموية مختلفًا عن الإناث، ومن ثمّ فمشكلة الجندر[٣١] هي وجه آخر من أوجه الحرمان تشتد باشتداد الفقر ليصبح التهميش الذي تعانيه بعض المناطق هو تهميش مضاعف بالنسبة إلى بعض الفئات (الفقراء والنساء).

لقد حاولت الجزائر إحداث النمو المتوازن جغرافيًا من خلال عدة برامج نذكر منها برنامج تنمية مناطق الجنوب وبرنامج تنمية الهضاب العليا، لكن يبقى مستوى التنمية مختلفًا بوضوح خاصة بالنسبة إلى الجنوب الجزائري.

وفي ما يتعلق بفعاليات مختلف البرامج، توحي الدراسة المتأنية للفعالية الاقتصادية لمختلف صيغ التشغيل - من خلال مؤشرات التوافق بين العرض والطلب، وما بين المنصب والمؤهل، ومؤشر العمل اللائق، ومؤشر الأجر العادل، ومؤشر التوزيع المتكافئ لفرص العمل، ومؤشر الإنتاجية والنمو الاقتصادي - إلى أن الوضع الاقتصادي ومكيانزماته واستثماراته في الجزائر قد ترهن صيرورة معدلات التشغيل وامتصاص البطالة. وإذا ما طرحنا مضامين مفهوم العمل اللائق وأسقطناها على صيغ عدة للتوظيف (عقود الإدماج المهني، وعقود التشغيل، والتشغيل المأجور بمبادرة محلية) يمكن القول من دون شك إنها تحط من الكرامة الإنسانية، ويمتد الحكم ليشمل مؤشر الأجر العادل ويغذيه بشدة؛ ولا أدل على ذلك من عبارة انتهى إليها رحيم حسين في الحكم عليها بأنها ظلم نفسي واجتماعي ولا عقلانية تسييرية[٣٢].

أما عن مؤشر الإنتاجية والنمو الاقتصادي فإنه يحيلنا إلى الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، وضعف واضح للقطاع الخاص؛ ما يطرح إشكالات ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على المستوى الاجتماعي أيضًا؛ فكل الاستثمارات التي مست الجوانب الصحية والتعليمية والمعيشية هي تمويل عمومي بنسب كبيرة، وبما أن التمويل العمومي يستند إلى أسعار النفط، فإنها قد تنهار وتفتقر للاستمرارية إذا ما حدث طارئ لسوق النفط العالمية.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الورقة الجهد الكبير الذي تبذله الدولة الجزائرية لتوفير الخدمات العمومية خاصة في إطارها الاجتماعي، وقد شملت الفئات المعروفة في المنظمات الدولية بالفئة الهشة. ومن بين السياسات المشمولة بهذا التوجه سياسات التشغيل، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، وكلها قطاعات تخدم فئات واسعة في المجتمع. وبهدف التأكيد على مبدأ بناء القدرات البشرية عمدت الجزائر إلى ديمقراطية التعليم ومجانية الصحة وصرف إعانات مالية للفئات المحرومة.

لقد أدى تطبيق إجراءات السياسات المذكورة إلى تحقيق إنجازات لا يمكن نكرانها؛ إذ استطاعت الحكومات المتعاقبة إحراز تقدم واضح بهذا الشأن خاصة في مجالات التعليم والصحة ومحاربة الفقر. وتشير التقارير الدولية إلى أنّ الجزائر استطاعت تحقيق الأهداف المرصودة في وثيقة الأهداف الثمانية (ينحصر الذكر على الأهداف المدروسة في الورقة دون غيرها)، ما عدا وفيات الأمهات أثناء الولادة.

لكن يجب الإشارة إلى أنّ مخرجات العملية التنموية لا تمس المناطق بصفة متساوية (الشمال والجنوب مثلًا)، كما لا يمكن الجزم بالتمكين المنصف بين الرجال والنساء، لذا وجب التذكير بأهمية التنمية المتوازنة جهويًا، وأن تمس مختلف مخرجات العملية التنموية الفئات الاجتماعية بعدالة وكرامة إنسانية.

كما تواجه هذه الإنجازات تحديات جمة نظرًا لاعتمادها على الإنفاق العمومي المرتبط بنسب حاسمة على الريع النفطي، ومن ثم لا بد من إشراك القطاع الخاص بفعالية اقتصادية واجتماعية لتجنب الآثار المدمرة لانخفاض أسعار النفط لفترات زمنية ممتدة.

٣٠ الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ص ١٠.

٣١ تستند مشكلة الجندر إلى طبيعة العلاقة التي تنشأ بين الرجل والمرأة على أساس اجتماعي وسياسي وثقافي وديني، ومن ثم التقسيمات غير المتكافئة بين الجنسين. ما يعني أن مشكلة الجندر (تستخدم بعض الأدبيات مصطلح النوع الاجتماعي) مرتبطة بالأدوار والعلاقات الاجتماعية والقيم التي يضعها المجتمع لكل من الرجل والمرأة بالاستناد إلى الفروق العضوية والبيولوجية.

٣٢ حسين، ص ١٤٢ - ١٤٦.

صـدر حديـثًا

تأليف: سيّار الجميل.

العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك

يحاول كتاب العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك (٢٨٨ صفحة من القطع الكبير)، للكاتب سيّار الجميل، فهم ظاهرة العثمنة الجديدة التي هي طراز من المزاوجة بين الإسلام والعلمانية كما عرفتها تركيا منذ عهد مصطفى كمال أتاتورك، وهي في الأصل فكرة إصلاحية، تطورت إلى أيديولوجية سياسية إسلامية في عهد رجب طيب أردوغان.

جاء الكتاب في مقدمة وثمانية فصول وخاتمة، وقد احتوت المقدمة مجموعةً من التعريفات، إضافةً إلى توضيح إشكالية البحث وأهميته، في حين ضمّ الفصل الأول تحليلًا نقديًا لنظرية العمق الإستراتيجي والجيوستراتيجي بعيدًا من الجانب الجيوتاريخي، ومن ضمن ذلك نقد ظاهرة العثمانيين الجُدد خصوصًا؛ كما جسّدها وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو في نظريته "العمق الإستراتيجي"، وانصب الاهتمام في الفصل الثاني على مشروع إحياء "باكس أوثمانيكا".

محمد محمود مهدي*

إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري؟

تحاول هذه الدراسة، استنادا إلى مقاربة وصفية تحليلية لتفسير الوضع القائم، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، أن تتناول مفهومي الترسيخ الديمقراطي والترسيخ الديكتاتوري، وبيان أيّهما الأقرب للتحقق في الدولة التركية، بعد تجربة امتدت لأكثر من ستين عامًا. فعلى الرغم من الإصلاحات التي أجراها حزب العدالة والتنمية، منذ تولّيه مقاليد الحكومة في ٢٠٠٢، لمحاصرة الذرائع الدستورية والقانونية التي تمنح العسكريين حق التدخل في الحياة السياسية، ومساحات الحريات التي أوجدها الحزب تدريجيًا في عهده، فإنّ تغيرات طرأت على المشهد التركي، بخاصة ما بين عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٤. فقد تعالت أصوات تقول بأنّ تركيا، في سبيلها للترسيخ الديكتاتوري. وهذا ما جعل المرحلة الثالثة والأخيرة، من التحوّل الديمقراطي في تركيا، محلّ تقديرات شديدة التباين. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس، وهو: إلى أين تتّجه تركيا: إلى الترسيخ الديمقراطي أم إلى ترسيخ الديكتاتورية؟

* باحث مصري مهتم بقضايا التحول الديمقراطي وتجاربها.

تمهيد

أثار وصول رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان في آب / أغسطس ٢٠١٤ إلى قصر الحكم "تشنقايا" في أنقرة، أوّل رئيس تركي منتخب عبر الاقتراع السري المباشر من الشعب، تخوفًا لدى البعض لا سيّما من المهتمين بالتحولات الديمقراطية في البلدان، من انحرافات في الطريق الديمقراطي نحو مسارات ربما تُرسخ أكثر للديكتاتورية؛ لأنّه قد يسعى هو وحزبه الممسك "بتلابيب" الحكومة منذ ٢٠٠٢ إلى تركيز السلطات وحصرها في أيديهم، وذلك من خلال إجراء تعديلات دستورية، أو إقرار دستور جديد يبدو أنّهم لا يملكون القدرة على إقراره في الوقت الراهن.

ويدعم هؤلاء تخوفاتهم بقولهم، إنّ الرجل تبنّى طوال فترة رئاسته حكومة العدالة والتنمية، نهج الرجل الواحد؛ فهو من يُهاجم معارضيه بقسوة، ويتخذ قرارات تسلطية (إغلاق مواقع التواصل الاجتماعي وفتحها نموذجًا)، وهو من أرسل الشرطة في ٢٨ أيار / مايو ٢٠١٣ لمهاجمة المتظاهرين ضد سياساته في حديقة "غيزي بارك" في إسطنبول.

وقد جاء تقرير صدر في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ عن منظمة "هيومن رايتس ووتش"، يفيد بأنّ تركيا تشهد تراجعًا مقلقًا في مجال الحريات المدنية وحقوق الإنسان، متّهمًا حكومة "العدالة والتنمية"، بأنّها عمدت إلى انتهاك القانون أثناء تعاملها مع المعارضة السياسية، وإخماد الأصوات المنتقدة، واستخدام العصا الغليظة تجاه معارضيها السياسيين، وكذلك تجاه الاحتجاجات في الشارع والانتقادات في الصحف[١].

فضلًا عن قلق حكومات أوروبية من تزايد ملامح الاتجاه التدريجي نحو السلطوية؛ فعلى سبيل المثال، قالت أنجيلا ميركل في أيار / مايو ٢٠١٤ "إنّ برلين تشعر بالقلق من بعض التطورات في تركيا، مثل الإجراءات ضد المتظاهرين، والهجوم على مواقع التواصل الاجتماعي، وأوضاع المسيحيين"[٢].

في المقابل، يرى آخرون انتفاء الاتجاه إلى الديكتاتورية في تركيا؛ وذلك نظرًا لما مرّت به هذه الدولة عبر عقودٍ مضت من إصلاحات جوهرية عضدت بنيان عملية التحول إلى الديمقراطية إجرائيًا وقيميًا، علاوةً على أنّ التغيرات في توجهات القيادة المنتخبة أو ممارساتها لا يمكن أن تقود إلى القول إنّ بلدًا ما يتجه إلى الترسيخ للديكتاتورية، مادامت لا تمسّ جوهر الممارسة الديمقراطية ومعاييرها. بل إنّ الحالة التركية ربما تُمثّل خصوصية من ناحية تجارب الدول في الديمقراطية؛ فطالما انقلبت فيها الإرادة العسكرية على الحكومات المنتخبة، وذلك بحجة حماية العلمانية الأتاتوركية، الأمر الذي يتطلب زعيمًا وطنيًا قويًا يُجيد استخدام مخالب الديمقراطية للدفاع عنها، ويحظى في الوقت نفسه بشعبية حقيقية تعبّر عنها الصناديق الانتخابية، يستطيع بها مواجهة العسكريين وداعميهم، ومن ثمّة ترسيخ وتد الديمقراطية في الأراضي التركية.

> الحالة التركية ربما تُمثّل خصوصية من ناحية تجارب الدول في الديمقراطية؛ فطالما انقلبت فيها الإرادة العسكرية على الحكومات المنتخبة، وذلك بحجة حماية العلمانية الأتاتوركية

وما بين هذه الرؤى المتناقضة، تحاول هذه الدراسة من خلال استنادها إلى مقاربة الوصف والتحليل، وذلك بتفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، تناول مفهومي الترسيخ الديمقراطي والترسيخ الديكتاتوري، وبيان أيّهما الأقرب تطبيقًا في الدولة التركية بما تمثّله من تجربة ممتدة لأكثر من ستين عامًا.

وعلى الرغم من كمّ الإصلاحات التي أجراها حزب العدالة والتنمية منذ تولّيه مقاليد الحكومة في ٢٠٠٢ من تقليم للذرائع الدستورية والقانونية التي منحت العسكريين حقوقًا قانونية بالتدخل في الحياة السياسية، ومساحات الحريات التي أوجدها الحزب تدريجيًا في عهده، فإنّ تغيراتٍ طرأت على المشهد التركي بخاصة ما بين عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٤، تعالت على أثرها أصوات تقول بأنّ تركيا في سبيلها للترسيخ الديكتاتوري. ومن هنا أضحت المرحلة الثالثة والأخيرة من التحوّل الديمقراطي في تركيا محلّ تقديرات شديدة التباين.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس، وهو: إلى أين تتّجه تركيا: إلى الترسيخ الديمقراطي أم إلى ترسيخ الديكتاتورية؟

---

١ راجع تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" عن تراجع حقوق الإنسان في تركيا الصادر في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على الرابط:
http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/turkey0914_ForUpload.pdf

٢ "زيارة إردوغان لألمانيا اليوم قد تنقل انقسامات تركيا إلى شوارع كولونيا"، **الشرق الأوسط**، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤.

الكلمات المفتاحية: الترسيخ، الديمقراطية، الديكتاتورية، تركيا، انقلاب عسكري، حقوق إنسان، حريات مدنية، فصل بين السلطات، ثقافة مجتمعية، المرحلة الثالثة للديمقراطية.

الإطار النظري والمفاهيمي

معنى الترسيخ

جاء في المعجم الوسيط، أنّ الرسوخ هو ثبوت الشيء، أي تثبيت الأمر في موضعه والتمكّن فيه، والفعل منه رَسَخَ يُرسَخ رُسوخًا فهو راسخ، والمفعول منه مَرْسوخ. ويقال مثلًا: رسخ الجبل، إيمانُه راسِخ، له قدم راسِخة في العِلْم، وأيضًا تتضح في قوله تعالى "وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ"[٣].

وقد تعددت المفردات المرادفة للترسيخ؛ فهناك من يقول بالنضوج، وآخرون يرون في التماسك التعبير الأدق لحالة الترسيخ، الذي يعني ترابط أجزاء الأشياء بعضها البعض، أي قويت واشتدّت ومسك بعضُها بعضًا، وأيضًا هناك من يقول بالاستقرار، أي الثبوت والسكون وديمومة الحال، ويقال أيضًا التعزيز، بمعنى الدعم والتكثيف.

ومن بين هذه المعاني تبقى مفردة الترسيخ هي الأكثر شمولًا والأدق تعبيرًا؛ وذلك لما فيها من تَمكّن وتحديد ووضوح للمعنى، فالنضوج والخبرة هما نتيجة حتمية للترسيخ، أمّا التماسك فهو وصف للحالة الحاصلة بأنّها مترابطة الأجزاء، في حين يوحي الاستقرار دومًا بالسكون، على الرغم من أنّ المفاهيم قيد الدراسة بطبيعتها متجددة، كما أنّ مصطلح التعزيز قد ينصرف إلى وصف العوامل المساندة والداعمة وليس إلى وصف مرحلي أو إجرائي للديمقراطية أو الديكتاتورية.

الترسيخ الديمقراطي

تأتي الديمقراطية في اللغة العربية مصدرًا صناعيًا، لأنّها كلمة يونانية الأصل مشتقة من الكلمتين demos بمعنى الشعب وcratia أي حكم. وبهذا فالديمقراطية Demoacratia تَعني حكم الشعب أو حكم الشعب لنفسه.

وللديمقراطية معنيان؛ **الأوّل** ضيّق، بوصفها شكلًا من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة. وتنقسم إلى ديمقراطية مباشرة وأخرى غير مباشرة أو نيابية، أي من خلال ممثّلين منتخبين.

٣ قرآن كريم، سورة آل عمران، الآية (٧).

والثاني، هو الأوسع. ويُستخدم لوصف ثقافة المجتمع السائدة، والذي يعني أنّه كلّما تشبّع المجتمع في مختلف مناحي الحياة بالديمقراطية، ترسّخت بدورها نظامًا للحكم يصعب تجاوزه.

ويضع باحثو المجال الديمقراطي، مرحلة الترسيخ الديمقراطي Consolidation of Democracy، في المرتبة الثالثة من مراحل التحوّل نحو الديمقراطية؛ إذ أشار أستاذ العلوم السياسية صامويل هانتنغتون Huntington Samuel في كتابه: The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century، إلى أنّ عملية تحوّل النظام تمرّ بثلاث مراحل؛ تُعرف الأولى بمرحلة اعتلال النظام، أي تفكّك النظام القديم وانحلاله. وأطلق على المرحلة الثانية، التحوّل الديمقراطي، ورأى أنّها تتضمن تغييرًا في البنى الأساسية والأساليب القديمة. أمّا المرحلة الثالثة والأخيرة، فأسماها بمرحلة الترسيخ أو الاستقرار الديمقراطي، وهي أن تصبح البنى التي تغيرت والأساليب التي تبدلت مُترسخة ومستقرة ومتماشية مع الوعي الجمعي العام للمجتمع[٤].

> عرّف عالم الاجتماع السياسي خوان لينز، الترسيخ الديمقراطي، بأنّه حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أيّ قوى أو منظمات المجتمع، بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة

كما عرّف عالم الاجتماع السياسي خوان لينز، الترسيخ الديمقراطي، بأنّه حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أيّ قوى أو منظمات المجتمع، بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، قائلًا بوجوب النظر إلى الديمقراطية بوصفها اللعبة الوحيدة في المدينة[٥].

4 Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman & London: University of Oklahoma press , 1991).

٥ أميرة إبراهيم حسن، **التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (١٩٩٢-١٩٩٨)**، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٣٠.

بينما أعطى أندرياس تشدلير Andreas Schedler مفهومًا أكثر تفصيلًا واتساعًا للترسيخ الديمقراطي؛ إذ ربط تحقيقه، بانتشار القيم الديمقراطية، والسيطرة المدنية على العسكريين، وتدشين الأحزاب السياسية، وانتشار جماعات المصالح، واستقرار النظم والقواعد الانتخابية، ودورية الانتخابات، ولا مركزية سلطة الدولة، والإصلاح القضائي، وتقليص معدلات الفقر، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[٦].

واستخدم غييرمو أودونيل Guillermo O'Donnell مفهوم الانتقال الثاني Second Transition للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية. وهو بحسب رأيه، يُشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيًا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ[٧]. ورأى أودونيل أيضًا أنّ مفهوم ترسيخ الديمقراطية يتطلب وجود حدٍ أدنى من الشروط الإجرائية للديمقراطية، وهي: "الاقتراع السري، وكفالة حق المواطنين في الانتخاب، وإجراء انتخابات حرة نزيهة ودورية، وحرية التجمع والتعبير، ومُساءلة السلطة التنفيذية"[٨].

وفيما يبدو، أنّ هناك أمرين يمكن من خلالهما الوصول إلى الترسيخ الديمقراطي؛ الأوّل يتعلق بتحقيق سيادة الشعب، وذلك عن طريق انتخابات تجري على فترات محددة. في حين يتعلق الأمر الثاني بمنظومة القيم التي يشتمل عليها النظام الديمقراطي السائد، مثل حقوق الإنسان، ودولة القانون، واستقلال القضاء، وفصل السلطات، ... إلخ. وهذه القيم هي جوهر العملية الديمقراطية[٩].

ويشترط لترسيخ الديمقراطية تحقيق الأمرين سويةً؛ لأنّه مع حضور الأوّل وغياب الثاني تتولد الديمقراطية الشكلية التي تعجّ بالممارسات الديكتاتورية، ووجود الأمر الثاني (القيم) مع غياب الأوّل، ربما يقود إلى ما يُسمى الاستبداد.

وعلى الرغم من غياب تعريفٍ جامع للترسيخ أو الرسوخ الديمقراطي، فإنّه يمكن القول وفقًا لمضامين أغلب التعريفات التي سبق ذكرها، إنّ الترسيخ الديمقراطي هو "مرحلة ختامية أو محطة أخيرة ونهائية من التحوّل الديمقراطي قد يطول أمر الوصول إليها، ولها قواعد إجرائية دالّة على ممارستها، ويُشترط لتحقيقها وترسيخها في البلدان، تعميقها مؤسساتيًا ونخبويًا وشعبيًا".

الترسيخ الديكتاتوري

الدكتاتورية، هي مصطلح يمكن أن يوصف به نظام الحكم الذي تتركز فيه السلطة بيد حاكم فرد، يتولى السلطة عن طريق الوراثة، أو بطريق القوة، أو يتولاها بطريق ديمقراطي يفضي فيما بعد إلى تركيز السلطة بيده، ومن ثمّ يمارسها بحسب مشيئته، ويهيمن بسطوته على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويُملي إرادته على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من دون أن يكون هناك مراقبة حقيقية على أداء نظامه أو معارضة سياسية في المجتمع[١٠].

وللديكتاتورية العديد من المرادفات الدالة على ممارستها، مثل: الاستبداد، والشمولية، والسلطوية، والفاشية، والملكية في بعض صورها. وغالبًا ما تُستخدم هذه المترادفات عناصر لتحليل الديكتاتورية، وذلك على النحو التالي:

- الاستبداد: الاستئثار المطلق بالسلطة والتشبث العنيف بالحكم؛ أي سلب الحكم الصالح من أهله وأصحابه الحقيقيين، وهو يكون عادةً مترافقًا مع تجاوز شبه كلّي للقانون والنظام القائم المنظّم لعمل الدولة والمجتمع ككلّ[١١].
- الشمولية: تعني أن يحتكر النظام السلطة احتكارًا مطلقًا، ويمحو مؤسسات المجتمع المدني، ولا يترك لأيّ جماعة أو تنظيم مجالًا لاتّخاذ أيّ مبادرة. وكان المجتمع السوفييتي في إمبراطورية الاتحاد السوفييتي السابق، هو النموذج الأبرز للنظام الشمولي.
- السلطوية: احتكار للنظام السياسي إلى حدٍ كبير، ولكنّه قد يترك مساحاتٍ محدودة في المجال العام لبعض المبادرات الخاصة[١٢].
- الفاشية: حركة من حركات اليمين المتطرف والراديكالي؛ فهي مجموعة من الأيديولوجيات والممارسات التي تسعى لوضع الأمة المعرفة من النواحي البيولوجية أو الثقافية أو التاريخية الخالصة أو جميعها فوق جميع مصادر الولاء الأخرى؛ فهي شكل من السلطوية (حكم الفرد) التي تحارب الديمقراطية، وقد تمثّلت في تجارب لحركات سياسية قومية أو وطنية[١٣].

---

٦ صدفة محمد محمود، "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به"، **أكاديميا**، أغسطس ٢٠١٣، ص ١٢.

٧ حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٣/٢/١٤.

٨ محمد محمود.

٩ ناظم تورال وآخرون، **التحول الديمقراطي في تركيا**، ط١ (القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٢)، ص ٥٩.

١٠ سامي هابيل، "مفهوم الديكتاتورية"، **الموسوعة العربية**، المجلد السادس.

١١ نبيل علي صالح، "الاستبداد: مقاربة في المعنى والمبنى"، **منبر الحرية**، ٢٠١١/١٠/٢٠.

١٢ السيد يسين، "نهاية السلطوية وبداية الديمقراطية الشعبية!"، **الأهرام اليومي**، ٢٠١١/٢/١٠.

١٣ كيفن باسمور، **الفاشية: مقدمة قصيرة جدًا**، رحاب صلاح الدين(مترجم)، ضياء وراد(مراجع)، ط١ (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤)، ص ٣٧.

الملكية: تعبّر عن نظامين؛ إمّا ملكية مطلقة، وإمّا دستورية. وتعدّ الأولى الأقرب إلى المفهوم الديكتاتوري.

ويتبين من مجمل المترادفات السابقة مدى التشابه في المضمون؛ فجميعها تعبّر عن ممارسة ديكتاتورية من جانب النظام السياسي القائم. وقد تقود المترادفات السابقة أيضًا إلى إمكانية القول بأنّ الديكتاتورية مفهوم يتطور إجرائيًا مع تطور الزمن، وبذلك يمكن تقسيمها بحسب مراحل تطورها تقسيمًا ينحدر من القديم إلى الحديث فالمعاصر؛ فالديكتاتورية القديمة مثلًا، كان يغلب عليها النزعة الإلهية في الحكم أو ما يُعرف بنظرية الحق الإلهي في الحكم؛ إذ يرى الحاكم نفسه مبعوث العناية الإلهية في الأرض، ويعدّ جيمس الأول ملك إنجلترا وابنه تشارلز الأول أشهر من استمدوا شرعيتهم من خلال هذا المفهوم.

في حين تجيء الديكتاتورية الحديثة لتعبّر عن أنظمة سياسية ظهرت في القرن العشرين؛ مثل دكتاتورية أدولف هتلر في ألمانيا (١٨٨٩ - ١٩٤٥)، ودكتاتورية بينيتو موسوليني في إيطاليا (١٨٨٣ - ١٩٤٥)، ودكتاتورية جوزيف ستالين (١٨٧٩ - ١٩٥٣) في الاتحاد السوفييتي.

وأخـيرًا الديكتاتورية المعاصرة، والتي تقع ما بين الديمقراطية والديكتاتورية فلا يمكن تصنيفها على أنّها ديمقراطية، وكذلك لا يمكن القول بأنّها ديكتاتورية، وبذلك فهي حالة هجين؛ فمن حيث الشكل هي أقرب إلى الديمقراطية، ومن حيث المضمون هي أقرب إلى الديكتاتورية.

وهـذه المرحلة المعاصرة للديكتاتورية أظهرها مقياس بوليتي ٤(Polity IV)[١٤] الذي صنّف نظم الحكم التي تنتهجها الدول إلى تصنيفات متدرجة، بأنّها أشبه بالديمقراطية التسلطية التي تنتشر الآن في كثير من دول العالم وتُعرف بـ anocracy closed[١٥].

والسؤال هنا، هل ترسخ الديكتاتورية في البلدان نظامًا للحكم، كما ترسخ الديمقراطية؟

حقيقة، ليس هناك ما يُفيد نظريًا بالترسيخ الديكتاتوري. ولكن واقعيًا، يتجلّى الترسيخ الديكتاتوري بأشكاله المتعددة في العديد من بلدان العالم (كوريا الشمالية نموذجًا)، مما يأخذنا إلى القول بأنّه كما ترسخ الديمقراطية في البلدان ممارسةً يرتضيها المجتمع بجميع مكوّناته، سواء بشقّيها المباشر أو غير المباشر، وذلك بشيوع احترام حقوق الإنسان، واستقلال القضاء، واحترام حرية التعبير، واحترام حرية الصحافة، واحترام حرية الاعتقاد، واحترام العملية الانتخابية والتعددية، واستقلالية مؤسسات الدولة، وثقافة مجتمعية بأنّ الديمقراطية هي الوسيلة المثلى لنظام الحكم القائم، يمكن أيضًا أن ترسخ الديكتاتورية في المجتمعات؛ وذلك بشيوع انتهاكات حقوق الإنسان، وانحيازية القضاء، وتكميم الأفواه، وشيوع صحافة الاتجاه الواحد، وتزييف إرادة الناخبين، والفساد المؤسسي، وثقافة مجتمعية بأنّ النظام الديكتاتوري القائم هو الوسيلة المثلى للحفاظ على كيان الدولة ومنحه القدرة على مجابهة الأعداء المتربصين بالوطن.

خلاصة القول إنّ الترسيخ الديكتاتوري بوصفه مفهومًا ليس له تعريف محدد، ولكنّه في الغالب يعبّر عن حالة من الاستمرارية والاستقرار لنظام حكم ديكتاتوري، ويتولد عن هذه الاستمرارية خلق رضا شعبي جزئي وقبول نخبوي ومؤسسي بذلك النمط في الحكم. وعليه، فإنّ الديكتاتورية يمكن أن تتعمق في البلدان التي يعتقد مواطنوها بأنّها الوسيلة الأنسب لتسيير الحياة العامة والحفاظ على كيان الدولة.

معايير اتجاه البلدان نحو الديمقراطية

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والسنوات الأولى من الألفية الثالثة، تطورت مناهج ومقارباتٌ لقياس الديمقراطية وترسيخها في البلدان؛ وذلك عبر سلة من المؤشرات، يرجع فضل تأصيلها والمواظبة على إعمالها إلى مراكز بحثية وبيوت خبرة، ومنظمات غير حكومية مهتمة بقضية الديمقراطية والإشكاليات المرتبطة بها والمتفرعة منها[١٦].

ومن هذه المقاييس، على سبيل المثال تقرير "الحرية في العالم" لمؤسسة "فريدوم هاوس" Freedom House ، وتقرير "المعهد الدولي للمساعدة في الديمقراطية والانتخابات" (IDEA) في ستوكهولم، والذي يدعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم، ومقياس "بوليتي ٤" Polity IV الذي يبحث في خصائص مؤسسات الحكم، و"مؤشر

١٤ مشروع بحثي تأسس في جامعة ميريلاند (Ted Robert Gurr)، وذلك لأجل تقديم معلومات كمية عن الخصائص المختلفة للنظم الديمقراطية والنظم التسلطية في دول العالم المختلفة.

١٥ مصطلح سياسي يعني أنظمة الحكم "المهجنة" أو الأنوقراطية، والتي تقع في المنتصف بين الأوتقراطية والديمقراطية.

١٦ إمحمد مالكي، "هل الديمقراطية قابلة للقياس؟"، **العربية نت** (نقلًا عن "أوان"الكويتية)، ٢٠١٠/٢/٢٣. انظر:
http://www.alarabiya.net/views/2010/02/23/101182.html

الديمقراطية" Democracy Index التابع لوحدة استطلاعات مجلة الإيكونومست البريطانية.

أضف إلى ذلك "مؤشر الديمقراطية التابع لوحدة الاستخبارات الاقتصادية" الذي أدرج تركيا عام ٢٠١١ في المركز الثامن والثمانين من بين ١٦٧ دولة، و"المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي" الذي صنّف تركيا عام ٢٠١١ في المركز المئة والإثنين والعشرين من بين ١٣٥ دولة، علاوةً على بعض اجتهادات القياس للعديد من المراكز البحثية حول العالم.

> أدرج "مؤشر الديمقراطية التابع لوحدة الاستخبارات الاقتصادية" تركيا عام ٢٠١١ في المركز الثامن والثمانين من بين ١٦٧ دولة، وأدرج "المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي" تركيا عام ٢٠١١ في المركز المئة والإثنين والعشرين من بين ١٣٥ دولة

ومع تعدد المؤسسات المعنيّة بقياس الديمقراطية في البلدان شمالًا وجنوبًا، تعددت أيضًا المؤشرات الدالة على الممارسة الديمقراطية؛ فتقرير مؤشر الديمقراطية يصنّف البلدان على أساس سلّم رقمي واحد، مع الفصل بين البلدان الديمقراطية وغير الديمقراطية، ومقياس "بوليتي ٤" الذي على الرغم من موضوعيته بين الأكاديميين، فإنّه قد لا يُحيط بأشكال القمع الأكثر تعقيدًا[١٧]، وعليه، فهو قد يراعي في قياسه إجراءات الديمقراطية أكثر من قيمها.

وفيما يبدو أنّ لكلّ مقياس من هذه المقاييس، مؤشراته الدالة على تحقيق الديمقراطية واستقرارها وترسيخها في البلدان، وذلك دون تعارض المؤشرات مع بعضها البعض، ولكن قد يتفرد مؤشرٌ ما بجزئية من الديمقراطية دون الأخرى يجري على أساسها عملية القياس.

بيد أنّه، من خلال مقاييس الديمقراطية السابقة الذكر، يمكن حصر حزمة من المبادئ أو المعايير العامة للديمقراطية التي في حال توافرها قد تستقيم الديمقراطية في البلاد وتترسخ إلى حدٍ كبير، ومع غيابها أو نقصانها أو إصابة أحد عناصرها الجزئية بخللٍ ما تنحرف عن مسارها، وتقترب من الديكتاتورية بأشكالها المتنوعة.

وفي ما يلي مبادئ عامة لقياس الديمقراطية في البلدان:

معيار الحقوق السياسية: الحقوق السياسية هي التي تثبت للفرد بوصفه مواطنًا في دولة معيّنة، وتخوّل له المساهمة في حكم الدولة، كحق الترشيح للمجالس المنتخبة، وحق التصويت في الانتخابات العامة[١٨]، وبذلك فهي التي يستطيع بواسطتها الأفراد مباشرة إدارة شؤون المجتمع أو المشاركة فيها، مثل: حق الانتخاب دون تزييف الإرادة، وحق الترشيح، وحق تولّي الوظائف العامة.

معيار الحريات المدنية: تشمل حرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع، والمعتقد، والتعبير، إضافةً إلى الحق في محاكمة عادلة وفقًا للأصول القانونية، والحق في الخصوصية والتعويض، والاحتجاج السلمي.

معيار الفصل الموضوعي بين السلطات: يعني توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كلٌ منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها، بحيث يتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية تتمثل في وظيفة وضع القوانين، وسلطة تنفيذية تتمثل في مهمة تنفيذ القوانين، وسلطة قضائية تتمثل في مهمة الفصل في النزاعات والخصومات.

معيار السيطرة المدنية على العسكريين: وذلك بأن تتحكم القيادة المدنية في البلاد في الجيش بوصفها صانع القرار الإستراتيجي في الدولة، لتصبح المؤسسة العسكرية شأنها كباقي مؤسسات الدولة، وتتلخص مهمتها في الحماية وليس الحكم أو الوصاية.

معيار الثقافة الديمقراطية المجتمعية: تتولد كما يقول خوان لينز عندما تؤمن أغلبية كبيرة من المواطنين بأنّ الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية هي الوسيلة المثلى، لتسيير الحياة العامة.

وبناءً على ذلك، فإنّ الحكم على جدية التحول الديمقراطي وصولًا إلى ترسيخ الديمقراطية من عدمه، يجيء عبر تحقيق المبادئ أو المعايير أعلاه، مصحوبة بتوافر العديد من الجزئيات والتفصيلات المرتبطة بها؛ فقد توجد هذه المعايير ورقيًا، ولكن في حقيقة الأمر قد تعبّر تفصيلاتها عن انحرافات في المسار؛ كأن يكون هناك انتخابات ولكنها مزيفة، أو يكون هناك فصل بين السلطات ولكنّه شكلي أكثر منه واقعي، أو يكون للعسكريين دور في الحياة السياسية من وراء ستار.

17 Jon Custer, Measuring Democracy, *CIPE Development blog*,22 August, 2012, at:
http://www.cipe.org/blog/2012/08/22/measuring-democracy/#.Ve1HFU14Scw

١٨ محمود جمال الدين، **دروس في مقدمة الدراسات القانونية** (د.م: دار النهضة، ١٩٠٥)، ص ٢٦٥.

الدولة التركية ومدى تطبيقها معايير الديمقراطية

بالنظر إلى تركيا - الدولة النموذج - يبدو أنّها خاضت تجربة التحوّل الديمقراطي منذ عشرات السنين، بدأت بممارستها التعددية السياسية التي استمرت على الرغم ممّا مرت به من عثرات في الطريق (أكثر من انقلاب عسكري)[١٩]، ومع بداية الألفية الجديدة، شهدت تطورًا ملحوظًا نحو باقي المعايير الديمقراطية. وبعيدًا عن كون القوة الدافعة لذلك التطور خارجية أكثر منها داخلية، فالثابت هو وقوع حزمة متنوعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية والقانونية، منحت المسار الديمقراطي جرعات تنشيطية ربما تصل بتركيا إلى الترسيخ الديمقراطي. وفي ما يلي معايير الترسيخ الديمقراطي، ومدى تطبيق الجمهورية التركية لها.

معيار الحقوق السياسية

في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، أقرّت وثيقة الدستور التركي نصوصًا مبينة الحقوق السياسية للمواطنين الأتراك؛ فالمادة (٦٧) التي عُدّلت في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠١، أعطت المواطن التركي طبقًا للشروط المحددة في القانون، الحق في التصويت والانتخاب، وكذلك الحق في المشاركة السياسية بصفته المستقلة أو في إطار حزب سياسي.

وكذلك المادة (٧٥) التي عُدّلت في ٢٣ تموز / يوليو ١٩٩٥، حددت عدد أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى بـ ٥٥٠ نائبًا ينتخبون بواسطة الاقتراع العام السري المباشر من الشعب، كما منحت المادة (٧٦) التي عُدّلت في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٦، أحقّية كلّ تركي تجاوز عمره ٢٥ عامًا بأن يصبح نائبًا في الجمعية الوطنية (البرلمان).

ووفقًا للقانون رقم (٢٨٣٩) الخاص بالانتخابات، والصادر في ١٩٨٣/٦/١٣، تجري الانتخابات النيابية التركية في شكل التصويت العام السري المباشر، وتكون طريقة الفرز مفتوحة؛ وذلك بنهج يتفق مع المبادئ الدستورية، كما أرجع القانون عملية اختيار النواب في المجلس بالانتخابات البرلمانية إلى الوراء ٩٠ يومًا، بحيث يجيء اليوم الأول من فترة الـ٩٠ يومًا، ليكون أوّل يوم للانتخابات البرلمانية، وبالنسبة إلى مدة الانتخابات فهي تنتهي حال إعلان المجلس الأعلى للانتخابات (المفوضية العليا للانتخابات)[٢٠] نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية.

وقد تتشابه الدول في إقرار حقوق المواطنين السياسية بوثائقها الدستورية، ولكنّها تختلف كثيرًا عند الممارسة الواقعية لهذه الحقوق؛ فهناك أنظمة دول تحترم اختيارات مواطنيها السياسية، وأخرى تحاول جاهدة أن تُزيف إرادة مواطنيها.

وبالنظر إلى تركيا، فإنّ اللافت للنظر في منظومتها الدستورية والقانونية المتعلقة بالحقوق السياسية ليس الإقرار النصّي على وجودها، فأغلب دول العالم يُقرّ قوانين الحقوق السياسية، وإنّما اللافت حقًا، هو مجيئها عقب انقلاب عسكري، وعلى الرغم من ذلك، عدم عبث السلطة بالإجراءات الانتخابية أو التلاعب بمسارها أو إفرازات صناديقها. وقد يدعم تتبع الانتخابات النيابية في تركيا هذه الفرضية المتعلقة بعدم عبث السلطة بالإجراء الانتخابي؛ وذلك على النحو التالي:

في انتخابات أيار / مايو ١٩٥٠ حقّق الحزب الديمقراطي انتصارًا ساحقًا على حزب الشعب الجمهوري الذي انفرد بالسلطة لعقود، وذلك بحصوله على ٤١٦ مقعدًا من مجموع ٤٨٧ مقعدًا في البرلمان، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على ٦٩ مقعدًا، والمقعدان الآخران واحد لحزب الأمة والآخر مستقل[٢١]. وتصبّ هذه الانتخابات بنتائجها في حقيقة عدم العبث بالإرادة الانتخابية وإفرازات الصناديق أو حتى توجيه الصناديق بحسب رغبات السلطة الحاكمة.

عقب الانقلاب على عدنان مندريس عام ١٩٦١، تمّ إجراء الانتخابات التشريعية، ولم تمنح فيها إرادة الناخبين حزب الشعب الجمهوري الأغلبية كما كان متوقعًا (١٧٣ مقعدًا)، بل أشركت معه حزب العدالة (١٥٨ مقعدًا) الذي يعدّ امتدادًا للحزب الديمقراطي، ووزّعت باقي المقاعد على حزبَي الأمة وتركيا الجديدة.

خلال فترة السبعينيات وعلى الرغم من وقوع انقلاب المذكرة، استمرت الأداة الانتخابية في العمل وفي تنويع إفرازاتها، فقد شهد البرلمان التركي في انتخابات تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ دخول ثمانية أحزاب؛ وذلك بعدد مقاعد متفاوت من حزب إلى آخر بخلاف المستقلين.

---

١٩ في عام ١٩٦٠ قاد رئيس الأركان جمال كورسل، أوّل انقلاب عسكري على الحكومة المنتخبة آنذاك، ومن ثمّ توالت تدخلات العسكريين في السياسة فحصل انقلاب (المذكرة) عام ١٩٧١. وهو مذكرة قدّمها رئيس الأركان ممدوح تاجماك في ظل أوضاع داخلية مضطربة، إلى رئيس الوزراء، وتعدّ هذه الوثيقة بمنزلة إملاءات تصل إلى حدّ إنذارٍ أخير من القوات المسلحة، وفي عام ١٩٨٠ وقع انقلاب عسكري بقيادة كنعان إيفرين الذي جاء بدستور مقَوّض للقيم الديمقراطية ومُرسِّخ الوجود العسكري في الحياة السياسية. وفي ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧، وقع ما سُمي بانقلاب (ما بعد الحداثة)، ضد حكومة نجم الدين أربكان، هو مهندس وسياسي تركي، تولّى رئاسة حزب الرفاه ذي التوجهات الإسلامية، كما تولى رئاسة وزراء تركيا في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧، وذلك بإجباره هو وحكومته على الاستقالة، واللافت في انقلاب المذكرة، أنّه لم يكن انقلابًا عسكريًا خالصًا، وإنّما جاء بمبادرة من "التوسياد"، وهي المؤسسة الاقتصادية السياسية التي تتجمع فيها خيوط مراكز القوى التركية بما فيها العسكرية والاقتصادية والإعلامية.

٢٠ انظر موقع مجلس الأمة التركي الكبير على شبكة الإنترنت، على الرابط:
http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yd/icerik/14

٢١ المرجع نفسه.

إنّ الحياة الحزبية لم تتعطل في البلاد سوى فترات قليلة أبرزها ما أعقب انقلاب ١٩٨٠؛ إذ توقّف عمل الأحزاب إلى حين إقرار دستور ١٩٨٢. وبعد إقراره، أجريت الانتخابات بمشاركة ثلاثة أحزاب فقط، فاز فيها حزب الوطن الأم بزعامة تورجت أوزال بـ٢١١ مقعدًا نيابيًا. واللافت في هذه الانتخابات هو مخالفة الناخبين توصيات كنعان إيفرين قائد انقلاب ١٩٨٠ واختار حزب الوطن الأم، مما يدل على أنّ اختيارات الناخبين لم يمسّها العسكريون أو تتأثّر بتوصياتهم.

في ١٩٨٩ انتخب البرلمان التركي تورجت أوزال رئيسًا للجمهورية التركية. ويعدّ أوزال أوّل مدني يتولى رئاسة الجمهورية؛ إذ كان الرؤساء السابقون ذوي جذور عسكرية.

في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، فاز حزب الرفاه الإسلامي بزعامة أربكان بحصوله على ١٥٨ مقعدًا، وحزب الطريق القويم على ١٣٥ مقعدًا، وحزب الوطن الأم على ١٣٢ مقعدًا، وحزب الشعب الجمهوري على ٤٩ مقعدًا، وحزب اليسار الديمقراطي على ٧٦ مقعدًا.

أعقاب انقلاب ١٩٩٧ على حكومة أربكان، لم تتوقف التعددية السياسية في البلاد وأجريت انتخابات ١٩٩٩، والتي أفرزت تقدّم أحزاب اليسار الديمقراطي والحركة القومية وتراجعًا ملحوظًا لأحزاب الوطن الأم والطريق الصحيح.

في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢، صعد حزب العدالة والتنمية بـ ٣٦٣ مقعدًا في البرلمان، يليه حزب الشعب الجمهوري بـ ١٧٨ مقعدًا، ومن ثم توالت الانتخابات واستمر حزب العدالة والتنمية متصدرًا الأغلبية في البرلمان إلى الانتخابات الأخيرة ٢٠١٤.

> على الرغم من اتهامات التزوير التي شابت الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٩ والانتخابات الأخيرة ٢٠١٤، إذ اتهمت أحزاب المعارضة بخاصة (حزب الشعب الجمهوري) العدالة والتنمية الحاكم بتزوير الانتخابات، فإنّ اللجنة الانتخابية رفضت الطعون المقدَّمة في ذلك

على الرغم من اتهامات التزوير التي شابت الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٩ والانتخابات الأخيرة ٢٠١٤، إذ اتهمت أحزاب المعارضة بخاصة (حزب الشعب الجمهوري) العدالة والتنمية الحاكم بتزوير الانتخابات، فإنّ اللجنة الانتخابية رفضت الطعون المقدَّمة في ذلك.

من خلال ما سبق، يبدو أنّ التعددية السياسية عتيقة المنشأ والممارسة في الدولة التركية، وذلك دون المساس بمسارها لا سيّما من حيث آليات تنفيذها، أو العبث بإفرازاتها، علاوةً على أنّ التتبّع ذاته يمكن أن يقودنا إلى تأكيد فرضية أنّ انقلابات العسكريين الأتراك لم تكن لأجل الحكم أو السلطة، وإنّما لأسبابٍ تتعلق في كثير منها بالمحافظة على العلمانية الأتاتوركية أو المحافظة على حقّهم في الوصاية على الدولة؛ إذ كان من الممكن بعد أيٍ من الانقلابات العسكرية التي حدثت أن يجري العبث بالمسار التعددي، وذلك إمّا بالإلغاء النهائي لقوالب التعددية أو إقرارها في إطار شكلي باتّباع إجراءات التدخّل بتزييف إرادة الناخبين والعبث بالصناديق لتصبّ في اتجاه السلطة القائمة، مثل غالبية النظم الشكلية في العالم الثالث، ولكن لم يتمّ أيٌّ من هذه الفرضيات، ومن ثمّ فإنّ بقاء ممارسة الإجراء الديمقراطي عبر عشرات السنين دون المساس بإفرازاته، يعضد خيارات الترسيخ الديمقراطي في تركيا.

معيار الحريات المدنية

انعكست التقلبات السياسية الحادة التي عاشتها الدولة التركية منذ ستينيات القرن الماضي على قضايا الحريات المدنية، وذلك بدرجات متفاوتة ما بين الضيق والاتساع الحذر؛ فعقب كلّ انقلاب عسكري كانت الحريات المدنية تضيق كثيرًا، إلى أن تبدأ الحياة في سريانها بالتخفيف التدريجي من القيود المكبّلة للحريات مع تولّي حكومات ما بعد الانقلابات مهامها. فقد انحصرت الحريات المدنية بصورة ملحوظة مع وقوع انقلاب ١٩٦٠، وذلك إلى أن أقرّ دستور ٩ حزيران / يونيو عام ١٩٦١ بعض الحقوق المتعلقة بالحريات، وتقيدت الحريات كثيرًا بحدوث انقلاب أيلول / سبتمبر ١٩٨٠؛ إذ جرى إعلان الأحكام العرفية، وتعليق العمل بالدستور.

وما إن بدأ تفعيل دستور ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، وتولّي الحكومات مهامها، ظن الكثيرون أنّ تخفيفًا ربّما يطرأ على مجالات الحريات المدنية، وذلك وفقًا للعادة الموروثة في تركيا بعد كلّ انقلاب. إلا أنّ الدستور ذاته جاء مفخخًا بالعديد من المواد المقيدة للحريات، وعلى الرغم من التعديلات التي جرت عليه في أعوام ١٩٨٧، و١٩٩٣، و١٩٩٥، فإنّها لم تُحقق المأمول في مجال الحريات؛ إذ بقيت القوانين كما هي، والأغرب أنّ هذه القوانين دعمتها بعض الأحزاب التي توالت على رئاسة الحكومة حينها، ربما لأنّها كانت بالنسبة إليها بمنزلة الأداة

التي ساعدتها في إضفاء الشرعية القانونية وتقديم التبريرات المتعلقة بالأمن ومكافحة الإرهاب[٢٢].

وفي عام ٢٠٠١، أجرت حكومة بولنت أجاويد[٢٣] حزمة إصلاحات شملت ما يقارب الـ (٣٧) مادة، تضمنت العديد من المواد التي لها علاقة بتوسيع الحريات المدنية، وذلك بهدف حلحلة المسار الديمقراطي ليتماشى مع معايير "كوبنهاغن" الأوروبية.

فكان تعديل المادة (١٣) التي وسّعت نطاق الحقوق والحريات، بحيث لم يعد من الممكن تقييد الحقوق والحريات إلا وفقًا للدواعي المذكورة في مواد الدستور ذات الصلة، والمادة (١٤) التي مهّدت بتعديلها الطريق نحو ضمان حماية أفضل للأفراد في مواجهة الدولة، والمادة (١٩) التي خفضت بتعديلها مدة الحبس الاحتياطي من ١٥ يومًا إلى أربعة أيام، وذلك في حالة الجرائم التي ترتكب جماعيًا، وكذلك المواد (٢٠، و٢١، و٢٢) على التوالي، أعادت ترتيب الأسس المحددة لتقييد الحقوق، والمادة (٢٦) المتعلقة بحرية الرأي والتعبير ونشر الأفكار، حُذف منها عبارة "لا تصدر مطبوعات بصيغة لغوية محظورة بموجب القانون"[٢٤].

ومنذ ٢٠٠٢، تبنّت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، سياسات يراها البعض ترويجية، هدفها الأساس هو الاتحاد الأوروبي، وليس إيمانًا منها بقيمة الحريات، وذلك على الرغم ممّا تضمنته هذه السياسات من تعديلات ظنّ الكثيرون استحالة تمريرها.

فقد عمدت حكومة العدالة والتنمية إلى إلغاء حالة الطوارئ التي كانت مفروضة منذ عام ١٩٨٧ في إحدى عشرة محافظة من المحافظات ذات الأغلبية الكردية جنوب شرق البلاد[٢٥]، كما نجحت في رفع الحظر عن الحجاب في المؤسسات الحكومية باستثناء مؤسستَي القضاء والجيش، إذ لم يكن مسموحًا للنساء ارتداء الحجاب الإسلامي في الجامعات أو المؤسسات الحكومية. وجرى السماح للأقليات غير التركية لا سيّما الكردية بتعلّم لغتها، وفتح قنوات تلفزيونية خاصة بها تبثّ محتواها باللغة الكردية، فضلًا عن إصدار قوانين العفو عن الأكراد التائبين، وتشديد العقوبات على من قاموا بالتعذيب في السجون.

٢٢ اردم توركوزو وحسنو أوندول، **دراسة إقليمية حول حرية التجمع في المنطقة الأوروبية المتوسطية** (كوبنهاغن: الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الإنسان، ٢٠١٣)، ص ١٢٩.

٢٣ مصطفى بولنت أجاويد، تولى رئاسة وزراء تركيا عدة مرات، كان آخرها من ١٩٩٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٢٤ توركوزو وأوندول، ص ٨، ٩.

٢٥ **الشرق الأوسط**، العدد (٨٧٦٨)، ٢٠٠٢/١١/٣٠.

ووسّعت الحكومة ذاتها حرية التجمعات؛ إذ أعطت تفسيرات أكثر اتساعًا للمادة (٣٤) المتعلقة بالحق في حرية التجمّع السلمي، وذلك بنصّها على: "لكلّ شخص الحق في عقد اجتماعات سلمية غير مسلحة ومسيرات تظاهر دون إشعار مسبق"، علاوة على تعديل المادة (٩٠) التي أُدخلت حيز التنفيذ في أيار / مايو عام ٢٠٠٤، وذلك بإضافة فقرة أعلت من شأن الاتفاقيات الدولية لتجعلها فوق القوانين المحلية؛ ونصّت الفقرة على ما يلي: "في حال وجود تعارض بين الاتفاقيات الدولية في مجال الحقوق والحريات الأساسية التي تطبّق على النحو الواجب وبين القوانين المحلية نتيجة للاختلافات في الأحكام المتعلقة بالمسألة نفسها تسري أحكام الاتفاقات الدولية". كما أصدرت الحكومة عدة قوانين تصبّ في اتجاه توسيع الحريات؛ وذلك على النحو التالي:

- حق الفرد في الحصول على المعلومات.
- السماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله.
- عدم محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية إلا أثناء الحرب.
- تعزيز حقوق المرأة السياسية.
- إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة التي أُلغيت في ٧ أيار / مايو ٢٠٠٤.
- ضمان حرية الصحافة، وتخفيف القيود على حق الإضراب[٢٦].

هذا بخلاف العديد من التعديلات على قانون العقوبات التركي؛ منها على سبيل المثل، المادة (٣٠١) المتعلقة بإهانة الهوية التركية، والتي بسببها جرى الكثير من المحاكمات غير العادلة، وتعديل قانون مكافحة الإرهاب، وذلك لتقليص الحيّز الذي ينطبق عليه تعريف الدعاية الإرهابية بما يتفق مع مطالب الاتحاد الأوروبي الداعية إلى تعزيز حرية التعبير[٢٧].

وفي أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ أطلقت الحكومة التركية حزمة من الإصلاحات تعزز الحريات المدنية وحقوق الإنسان في البلاد، وذلك بتشديد عقوبة جريمة التمييز والكراهية وعقوبة من يتدخلون في حياة الآخرين ومعتقداتهم من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، والسماح للمدارس الخاصة بالتدريس بلهجات غير تركية.

٢٦ معمر خولي، "الإصلاح الداخلي في تركيا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١١، ص ٢٦.

٢٧ "تركيا تقر تعديلا على قانون الارهاب"، **رويترز**، ٢٠١٣/٤/١٢، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE9B24BM20130412

إلى جانب أنّها أعطت مساحات واسعة من الحريات لم تتحقق منذ انقلاب ١٩٨٠، يبدو من خلال التعديلات أعلاه، أنّها جاءت مشوبة أولًا، بحذر التنفيذ، وذلك ربما لما واجهته الدولة التركية حتى عام ٢٠٠٨ من إرهاب في جنوب شرق البلاد، مما استدعى التحرّك بحذر في ملف الحريات المدنية، وذلك على الرغم من أنّ إطلاق الحريات أمر غير مرهون أو مشروط بمواجهة الدولة للإرهاب من عدمها. وثانيًا، أنّ ذلك الاتساع التدريجي في مجال الحريات على مدار أكثر من عشر سنوات، لم يكن منحة من الحاكم، وإنّما وفقًا لتعديلات دستورية وأخرى قانونية رسخت قاعدة وجودها في الفضاء السياسي التركي.

معيار الفصل بين السلطات

يعدّ مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) بمنزلة المدخل الحيوي لتحديد نوع النظام السياسي القائم، وينطلق ذلك المبدأ في الأساس من باب توزيع السلطات وعدم تركيزها في يد سلطة واحدة، بل توزيعها على عدة هيئات أو مؤسسات كلٌ وفقًا لاختصاصاته؛ فالتشريع تختص به السلطة التشريعية دون غيرها، بينما تختص السلطة التنفيذية بتنفيذ القانون، وتقوم السلطة القضائية بتطبيق ذلك القانون.

هكذا يُشكّل مبدأ الفصل بين السلطات حجر الزاوية والأساس الذي تقوم عليه النظم الديمقراطية؛ إذ يؤدي حدوث أيّ خلل في واقعية تحقيق الفصل بين السلطات، بأن تفرض أو تُسيطر مثلًا إحدى هذه السلطات على الأخرى، إلى انتقاص كبير في العملية الديمقراطية.

وغالبًا ما تأتي الدساتير بمواد أو نصوص مكتوبة تُرسخ نصًا للفصل بين السلطات؛ فالدستور التركي الذي أُقر عام ١٩٨٢ ثالث دستور منذ تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣[٢٨]، اعتمد تركيا بمنزلة دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية تخضع لحكم القانون الذي يعتمد مبدأ الفصل بين السلطات؛ إذ تناط السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية التركية الكبرى نيابة عن الأمة التركية (المادة ٧)، وتناط السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (المادة ٨)، وتمارس السلطة القضائية عن طريق محاكم مستقلة نيابة عن الأمة التركية (المادة ٩)[٢٩].

بيد أنّ الانتقال من حيّز النصوص إلى التطبيق على أرض الواقع ظلّ محلّ شكوك في الماضي والحاضر وربما المستقبل؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر القانون المتعلق بالأحزاب السياسية الذي جاء عقب انقلاب ١٩٨٠ صيغ بعبارات مبهمة؛ إذ مُنحت بمقتضاه السلطة القضائية سلطات تقديرية واسعة في تفسيرها[٣٠]. وعلى أثر ذلك استُخدمت المحكمة الدستورية العليا حينها سيفًا مُسلطًا على رقاب الجميع سواء كانت أحزابًا سياسية بحلّها أو قيادات سياسية بعزلها.

هذا بخلاف ما عُرف وقتها بـنظام أخذ إذن مجلس الأمن القومي؛ بحيث يتوقف عمل الأحزاب ومشاركتها في العملية الانتخابية إلى حين سماح مجلس الأمـن الـذي أعطى الإذن بتأسيس الأحزاب السياسية الجديدة، انطلاقًا من يوم ١٥ أيار / مايو عام ١٩٨٣. وأُغلق حزب تركيا الكبيرة الذي كان يدعمه سليمان دميريل وأنصاره، وذلك رسميًا طبقًا لقرار رقم ٧٩. ولم يسمح المجلس أيضًا لحزب الرفاه الذي أنشئ عام ١٩٨٣ امتدادًا لحزب السلامة، بخوض انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣؛ وذلك باعتراضه على سبعة وعشرين عضوًا من مؤسسي الحزب حتى لا يصل عدد المؤسسين إلى الحدّ الكافي، ومن هنا لا يمكنه خوض الانتخابات[٣١]. ومن خلال الوقائع السابقة الذكر، يتضح أنّ الفصل بين السلطات في تركيا إبان فترة انقلاب ١٩٨٠، كان يشوبه خللٌ واضح في عملية التطبيق، وذلك على الرغم من الورود النصي في وثيقة الدستور، ومع أنّ حكومة بولنت أجاويد حاولت التخفيف نوعًا ما من وطأة الخلل في تطبيق الفصل بين السلطات، والحدّ من هيمنة السلطة التنفيذية المستترة أي سلطة العسكريين، والهيئة القضائية العليا أيضًا، فإنّ التعديلات جاءت محدودة ومتعلقة أكثر بالحريات والنظام السياسي كما أوضحنا سلفًا، وذلك دون الوصول إلى فصل موضوعي بين السلطات.

ومع مجيء حكومة العدالة والتنمية، كان السعي واضحًا نحو الحد من نفوذ الهيئة القضائية بمحاكمها العليا التي تنصّب نفسها وصيًا على القيم العلمانية بوصفها جوهر النظام السياسي. ولكن، اصطدمت مساعي الحكومة مع أحكام المحكمة الدستورية العليا، لا سيّما بشأن حزمة الإصلاحات التي قام البرلمان بتمريرها عام ٢٠١٠؛ إذ رفضت المحكمة اقتراحًا بتقليص صلاحيات الهيئات القضائية العليا، ولكنّها وافقت على بعض التعديلات، منها: ما ضمن الاستقلال

٢٨ كانت الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا قد اعتمدت في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٢٤ دستور عام ١٩٢٤ الذي حدد السيادة الوطنية وسيادة الدستور والعلمانية أساسًا للجمهورية.

٢٩ أماني فهمي وآخرون، "دستور تركيا"، في: **دساتير العالم**، ط١ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١)، ص ١٢.

٣٠ بينار أيدنلي، "رئيس الوزراء التركي يحذر القضاء من مهاجمة الاصلاحات"، **رويترز**، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠، على الرابط:

http://ara.reuters.com/article/newsOne

٣١ محمد نور الدين، **تركيا في زمن المتحول** (بيروت: دار رياض الريس، ١٩٩٦)، ص ٦٣.

المادي للمجلس الأعلى للقضاء، وإنشاء لجان داخلية تمكّنه من العمل في مساحات أكثر اتساعًا.

وعلى الرغم من المحاولات التي يسميها العدالة والتنمية إصلاحًا يُرسخ به مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك بإصراره على اتخاذ خطوات تُقلص نفوذ المؤسسة القضائية، بعدما حقق نجاحًا نسبيًا في ما يتعلق بالحدّ من النفوذ العسكري، وهو ما سنتناوله لاحقًا، فإنّ خطواته جاءت مصحوبة بتجاوزات أحيانًا، بل وبخطوات إلى الوراء أحيانًا أخرى[٣٢]؛ ففي شباط / فبراير ٢٠١٤ مرر البرلمان التركي تعديلًا على قانون مثير للجدل يعطي الحكومة مزيدًا من النفوذ على جهاز القضاء وتعيين أعضاء مجلس القضاء الأعلى؛ إذ تسعى الحكومة على ما يبدو من خلال هذه الإجراءات الجديدة إلى وضع المجلس الأعلى للقضاء وعناصر الادعاء العام تحت سيطرة وزارة العدل.

وبناءً على هذه التعديلات، انهالت الاتهامات بأنّ حكومة العدالة والتنمية تُحدث إخلالًا كبيرًا بمبدأ الفصل بين السلطات لمصلحتها، فقد اشتد الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والحكومة التركية بخصوص قضية الفصل بين السلطات، وباتت الموضوع الأكثر إثارةً في تركيا، بخاصة وأنّها مررت عقب قضية الفساد الكبرى في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣؛ إذ طالب رئيس الاتحاد الأوروبي، هيرمانفانرومبوي الحكومة التركية، بالعمل على تمكين القضاء التركي من العمل "من دون تمييز ولا محاباة وبشكل شفاف ومن دون تحيز". كما أبدى رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويلبا روسو، قلقه إزاء تأثير الحكومة في القضاء التركي[٣٣].

> يبدو واضحًا أنّ السلطة التنفيذية في تركيا، المتجسدة الآن في حكومة العدالة والتنمية، والرئيس أردوغان الذي يجلس في سدة الحكم بانتخابات شعبية، يريدان السيطرة على السلطة القضائية

يبدو واضحًا أنّ السلطة التنفيذية في تركيا، المتجسدة الآن في حكومة العدالة والتنمية، والرئيس أردوغان الذي يجلس في سدة الحكم بانتخابات شعبية، يريدان السيطرة على السلطة القضائية. وقد ازداد ذلك الوضوح أخيرًا عندما جرت التعديلات على هيكلة المجلس الأعلى للقضاء ومنح صلاحيات أوسع لوزير العدل. وعلى الرغم من ذلك، فإنّه يمكن رؤية ما جرى كما يراه العدالة والتنمية وكثير ممّن يحفّزون استخدام مخالب الديمقراطية للدفاع عنها، على أنّه المعركة الثانية التي يخوضها العدالة والتنمية لترسيخ الديمقراطية في البلاد، وذلك بعدما حالفه الحظ في معركته الأولى التي استمرت سنوات مع العسكريين. ولكن نظرًا لكون الخصم الحالي هو السلطة القضائية وهي بخلاف العسكريين من حيث أنّها سلطة أكثر شرعية، ممّا يُنبئ بمعركة ربما أكثر شراسة؛ إذ لن ينظر إليها على أنّها محاولات إصلاح بقدر ما هي محاولات لسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.

معيار السيطرة المدنية على العسكريين

عاشت الجمهورية التركية على مدار عقود متتالية، جوًا مليئًا بالانقلابات والدسائس العسكرية في الفضاء السياسي، والتي بدورها أثّرت سلبيًا، بإطالة أمد عملية التحوّل الديمقراطي في البلاد؛ ففي عام ١٩٦٠، قاد رئيس الأركان جمال كورسل أوّل انقلاب عسكري ضد الحكومة المنتخَبة آنذاك، والتي كان يقودها عدنان مندريس، وفي عام ١٩٦٣ قام الكولونيل طلعت آيدمير بمحاولة انقلابية فاشلة، أدّت إلى إعدامه ١٩٦٤[٣٤]. وفي عام ١٩٧١، حَصل انقلاب (المذكرة). ووقع عام ١٩٨٠ الانقلاب الدموي لكنعان إيفيرين الذي جاء بدستور مقَوِّض القيم الديمقراطية ومُرسِّخ الوجود العسكري في السياسة.

وفي عام ١٩٩٣، حدثت سلسلة وفيات أثارت حولها العديد من الشبهات؛ فقد اتُّهم فيها أفراد من الجيش؛ كوفاة الرئيس تورغوت أوزال وعدد من الشخصيات التي دعمت مساعيه للسلام مع حزب العمال الكردستاني.

كما شهد عام ١٩٩٧، وتحديدًا في ٢٨ شباط / فبراير ما سُمي بانقلاب "ما بعد الحداثة"، ضد حكومة نجم الدين أربكان ذي التوجهات الإسلامية، وذلك بإجباره هو وحكومته على الاستقالة، علاوةً على أنّ هناك اتهامات بمحاولات انقلابية ضد حكومة العدالة والتنمية الحالية، عامَي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩.

وقد صاحبت هذه الانقلابات، بخاصة الواقعة مع بدايات الستينيات والثمانينيات، وثائق دستورية وقانونية، أدّت إلى استفحال وجود

٣٢ محمد نور الدين، "'تقية' أردوغان والفصل بين السلطات"، **السفير**، ٢٠١٢/١٢/٢١.

٣٣ إيما بونينو، "المفوضة الأوروبية ووزيرة خارجية إيطاليا سابقا: إنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.. طريق طويل ووعر"، وكالة **إنتر بريس سيرفس**، على الرابط:
http://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=3192

٣٤ طارق محمد نور، "الانقلابات العسكرية..التجربة التركية"، **شبكة الشروق**، ٢٠٠٩/١٢/٢٤، على الرابط:
http://goo.gl/yizqth

العسكريين في الحياة السياسية التركية؛ ففي أعقاب انقلاب ١٩٦٠ جاء قانون عمل الجيش بخاصة في مادته الـ(٣٥) منه ليضع إطارًا قانونيًا يزيد إحكام القبضة العسكرية على الحياة السياسية، وذلك بأن أعطى القانون القوات المسلحة الحق في التدخّل لاستلام السلطة في حال وجدت الجمهورية والديمقراطية معرضتَين للخطر[٣٥].

فيما يُعدّ انقلاب ١٩٨٠ إلى جانب ما أهدره من دماء تركية قُدرت بالآلاف، وكذلك تعزيزه مكانة الجيش وتأثيره في الدستور، المؤسس لما يُعرف بالديمقراطية الموجّهة، بوصفها شكلًا جديدًا من أشكال الديمقراطية يعمل فيها الجيش بوصفه حاكمًا غير منتخب، وذلك بتحديده قواعد اللعبة السياسية من وراء ستار[٣٦].

فكان تعديل المادة (١١٨) من دستور ١٩٦١، بأن زاد عدد الأعضاء العسكريين في مجلس الأمن القومي (مجلس كان قد تشكّل في دستور١٩٦١، ويتألف من عسكريين ومدنيين). وجرى تغيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء إلى قرارات يُعلن بها مجلس الوزراء، وبذلك احتفظ لنفسه بسلطة الاعتراض دون إبداء الأسباب. وعلى الرغم من أنّ هذا المجلس هو من الناحية الرسمية هيئة استشارية، لم يحدث أن اتخذت الحكومة قرارًا يتناقض مع قراره[٣٧].

فضلًا عن مواد قانونية أخرى رسّخت الوجود العسكري في السياسة؛ فجاءت المادة (٤) من قانون مجلس الأمن القومي، لتمنح المجلس وأمانته العامة مهام رقابية وتقييمية لكلّ كيانات القوى الوطنية. وأوجبت المادة(١٥) أن يكون الأمين العام للمجلس عسكريًا برتبة فريق، علاوةً على المواد (٩، و١٤، و١٩) التي منحت الأمانة العامة للمجلس الحق في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكلّ درجاتها، والمادة (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي أعفت الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، وأخيرًا المادة (١٢٥) من الدستور التي أعطت المؤسسة العسكرية دون غيرها أحقية فصل كوادرها، وعدم جواز الطعن على قراراتها أمام القضاء المدني.

٣٥ محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨).

٣٦ لوريل إي ميلر وجيفري مارتيني، "التحول الديمقراطي في العالم العربي .. توقعات ودروس مستفادة من حول العالم"، **مؤسسة راند**، ٢٠١٣، ص ١٢.

٣٧ معتز محمد سلامة، "الجيش والسياسة في تركيا"، مجلة **السياسة الدولية**، العدد ١٣١، ١٩٩٨، ص ١٢٤.

وقد شهدت السنوات الأخيرة في تركيا جهودًا مهمة في ما يتعلق بإحكام سيطرة المدنيين على العسكريين؛ فالمادة (٣٥) السابقة الذكر قد أعاد البرلمان صوغها في تموز / يوليو ٢٠١٣ لتحدّ من مجال تدخّل القوات المسلحة في الحياة السياسية؛ إذ حددت دورها بـ"الدفاع عن المواطنين الأتراك ضد التهديدات والمخاطر المقبلة من الخارج"، والردع الفاعل، والمشاركة في العمليات الخارجية التي يقرّها البرلمان، وذلك بدلًا من "صيانة الجمهورية التركية وحمايتها"[٣٨].

> شهدت السنوات الأخيرة في تركيا جهودًا مهمة في ما يتعلق بإحكام سيطرة المدنيين على العسكريين

حقيقة، فإنّ بدايات السيطرة المدنية على العسكريين ترجع إلى حكومة بولنت أجاويد، وحزمة الإصلاحات التي أقرتها، والتي كان على رأسها تعديل المادة (١١٨)، لتحدّ من التكوين العسكري لمجلس الأمن القومي، وذلك بزيادة عدد أعضاء المجلس؛ بحيث جرى إدراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء. وهي إضافة رجحت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس من الناحية العددية. كما شملت التعديلات طبيعة قرارات مجلس الأمن الوطني؛ فجرى إلغاء نص "يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الأولى"، وتحوّل إلى "يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات مجلس الأمن الوطني"[٣٩].

وما إن حلّ عام ٢٠٠٢ بتولّي حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية سدة الحكم، توالت دفعات الإصلاح، فكانت دفعة إصلاحات حزيران / يونيو ٢٠٠٣ التي جاءت استكمالًا لما بدأته حكومة أجاويد، بوضع حدٍ لتدخلات المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي؛ فجرى تعديل المادة (٤) من قانون مجلس الأمن القومي، والتي كانت تُكلّف المجلس وأمانته العامة بمهام المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، ومتابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقًا من أنّ المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية.

٣٨ "برلمان تركيا يحد من نفوذ الجيش"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/٧/١٨.

٣٩ طارق عبد الجليل، "الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها"، **مركز دراسات الجزيرة**، ٢٠١٢/١٠/١٦.

وقد اقتصرت مهامّ المجلس وفقًا للتعديلات الجديدة على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها وإخبار المجلس بآرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها. وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحوّلا إلى جهاز استشاري، وفقدا الكثير من وضعيتهما التنفيذية[٤٠].

كما جرى تعديل المادة (١٢٥) من الدستور؛ فتضمنت التعديلات الجديدة إمكانية طعن العسكري المتظلم، من قرار مجلس الشورى العسكري، أمام القضاء المدني، وتعديل المادّة (١٥)، ليتاح محاكمة العسكريين على الرأي العامّ، بما يعني إمكانية محاكمة قادة انقلاب ١٢ أيلول / سبتمبر عام ١٩٨٠ [٤١]. فضلًا عن تعديل المادة (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات[٤٢]، كما جرى إجراء تعديل دستوري بتاريخ ٧ أيار / مايو ٢٠٠٤ على المادة (١٣١) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم؛ إذ جرى إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وبتعديل دستوري آخر في آب / أغسطس ٢٠٠٤ جرى إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وجرى إلغاء المواد (٩)، و(١٤)، و(١٩)؛ وذلك بسحب حق الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكلّ درجاتها، من الأمانة العامة إلى مجلس الأمن الوطني عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضًا السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد، والسماح للعسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية، وجرى أيضًا إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية.

وفي ٢٧ نيسان / أبريل ٢٠٠٧، نجح حزب العدالة والتنمية في تحدّي الجيش؛ وذلك عندما أراد عرقلة وصول عبد الله غول إلى رئاسة الجمهورية، فكان الذهاب إلى انتخابات نيابية مبكرة في شهر تموز / يوليو من العام نفسه، ما انتهى إلى ردة فعل شعبية شديدة ضد العسكريين؛ إذ ارتفعت نسبة التأييد الشعبي للحزب من ٣٤٪ عام ٢٠٠٢ إلى قرابة الـ٤٧٪ في الانتخابات النيابية، ومن ثمّ انتخاب غول لرئاسة الجمهورية.

وبكلّ التعديلات والإجـراءات أعلاه، يمكن القول إنّ الدولة التركية قد حققت قفزات مهمة إلى الأمام، إلى أن أصبحت العلاقات المدنية العسكرية تتقارب مع المعايير السائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[٤٣]. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن الجزم بأنّ التدخّل العسكري في الحياة المدنية قد ولّى، فإنّ خطر الانقلابات العسكرية يظل قائمًا إلى حين تحقيق أمرين: أوّلهما داخلي يتعلق بتحقيق عدة أمور على رأسها الدستور الجديد، يليه ترسيخ عقيدة حماية الحدود والدفاع عن الوطن بأدمغة العسكريين الجدد. وثانيهما، خارجي يتعلق باستمرار القبول الغربي ببقاء العدالة والتنمية على رأس السلطة.

معيار الثقافة الديمقراطية المجتمعية

لا شكّ في أنّ الحكم على بلادٍ ما بأنّها ديمقراطية أو في سبيلها للترسيخ الديمقراطي، ليس بالأمر اليسير، فإلى جانب ضرورة توافر المبادئ السابقة (الحقوق السياسية، والحريات المدنية، والفصل بين السلطات، والسيطرة المدنية على العسكريين)، يجيء مبدأ الثقافة المجتمعية بالديمقراطية، ليُكمل منظومة الحكم الصحيح على أنّ بلادًا ما في طريقها للديمقراطية من عدمها.

وتعني الثقافة المجتمعية بالديمقراطية، أن يكون لدى الأفراد إيمانٌ حقيقي بقيم الديمقراطية، وإدراكٌ لأهميتها دون غيرها في تسيير الحياة السياسية؛ وهو ما يؤكّده خوان لينز بقوله: "تتعمق الديمقراطية عندما تؤمن أغلبية كبيرة من المواطنين بأنّ إجراءات ومؤسسات الديمقراطية هي الوسيلة المُثلى لتسيير الحياة العامة".

ومن منطلق أنّ الثقافة الديمقراطية تنمو لدى الأفراد تدريجيًا؛ وذلك عبر عوامل عدة على رأسها الاستمرارية في التطبيق المقترن باحترام نتائج إفرازاتها، فيمكن القول إنّ الأجيال الحالية من المجتمع التركي تربّت على ثقافة التعددية السياسية التي رُسخت منذ عام ١٩٤٦.

وما أفرزته هذه الثقافة من تعددية حزبية وإجـراءات انتخابية نيابية وبلدية اعتاد المواطن التركي على ممارستها طوال عقود مضت، عمّقت إلى حدٍ كبير الوعي بالديمقراطية؛ فحتى الانقلابات العسكرية التي حدثت لم تكن لأجل الحكم وإنّما لأسبابٍ تتعلق في كثير منها بالمحافظة على العلمانية الأتاتوركية، مستندةً في ذلك إلى نصوص

٤٠ المرجع نفسه.

٤١ محمد فتحي، "العسكر والسياسة في تركيا '٢-٢': كيف نجح أردوغان في تقليم نفوذ العسكر؟"، **ساسة بوست**، ٢٠١٤/٥/٢٩، على الرابط:
http://www.sasapost.com/how-erdogan-ended-military-role-in-politics/

٤٢ خولي.

٤٣ بونينو.

دستورية هي التي أباحت للجيش التدخّل؛ في حال استشعر وجود مخاطر حقيقية على أسس الدولة العلمانية، سواء من قبيل إقحام الدين في الممارسة السياسية، أو مخاطر جادة تهدّد الأمن القومي للبلاد من قبيل التمرد الكردي[٤٤].

علاوةً على ذلك، فإنّ الإجراء الانتخابي في تركيا تعمّق إلى مستويات أكثر اتساعًا بخلاف انتخابات البرلمان؛ ففي تركيا يجري انتخاب محافظي العواصم والمناطق، وأعضاء مجالسها المحلية في المدن، وانتخاب العُمَد ومجالس الشيوخ في المناطق الريفية وحتى في المحلات التي داخل المناطق الحضرية. انعكس ذلك الاتساع إيجابيًا على الثقافة المجتمعية بأهمية ممارسة الإجراء الانتخابي وثقافة الصندوق بوصفه أحد الأعمدة الرئيسة في البناء الديمقراطي.

ومع تصاعد النموّ الاقتصادي التركي في العقد الأخير تقلّصت الفوارق الاقتصادية بين السكان؛ فتحوّلت البلاد، لأول مرة، إلى مجتمع تعدّ الطبقة الوسطى فيه هي الأغلبية؛ بما انعكس إيجابيًا على فرص التنمية السياسية، وتتوافق هذه التطورات مع "نظرية التحديث القائلة إنّ التنمية الاقتصادية تؤدي إلى مزيد من الديمقراطية"؛ إذ تميل البلدان التي تتوسع فيها الطبقة الوسطى إلى التنوع والتعددية والحكم الديمقراطي، بما في ذلك السياسة التوافقية واحترام حقوق الأفراد والأقليات"[٤٥]. وإلى جانب الدور الذي قام به الصندوق الانتخابي في تعويد المواطن التركي على ممارسة الإجراءات الديمقراطية، وازدياد فرص التنمية السياسية نتيجةً لاتساع قاعدة الطبقة الوسطى، يحضر وبقوة دور المجتمع المدني في تعميق ثقافة الفرد التركي بأهمية الديمقراطية؛ فقد شرعت تركيا عام ٢٠٠٤ في إصدار عدد من التشريعات لمصلحة منظمات المجتمع المدني، من أجل زيادة فاعليته[٤٦]؛ ومنها قانون المنظمات المدنية الذي أعطى للمجتمع المدني مساحاتٍ جيدة للعمل ضمن قوالب آليات صنع القرار، علاوةً على منحه حق المشاركة في اللجان البرلمانية والاعتراض على القوانين.

إضافةً إلى ما سبق من دلائل على سمة وجود ثقافة مجتمعية بالديمقراطية لدى المواطن التركي، فإنّ المتابعة الدقيقة للتغيرات الكمية لمدى مشاركة المواطنين الأتراك في إجراءات الديمقراطية، ربّما تقود إلى قياس أكثر دلالة على أنّ المجتمع التركي يعي أهمية الديمقراطية وقدرتها على تسيير حياته العامة؛ فحجم الإقبال على الصناديق من شأنه أن يبين لنا مدى تمسّك الأفراد بالديمقراطية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١ ٨٧٪، وبلغت في الانتخابات المحلية الأخيرة ٨٩٪، وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة بلغت نسبة المشاركة ٧٣,٨٪[٤٧].

وقد يكون تراجع الإقبال على الانتخابات الرئاسية نظرًا لأنّ اختيار المجتمع التركي رئيسه مباشرةً أمر جديد، لذا من المتوقع ارتفاع نسبة المشاركة مستقبلًا.

وعلى الرغم من ذلك، جلبت الديمقراطية استقطابًا ربما يحتاج إلى مواصلة المساعي الرامية إلى إيجاد سبل لاستيعاب المصالح المتباينة، فلا تزال تركيا مقسمة بين مواطني الساحل الغربي والطبقة الوسطى الحضرية الذين يؤيدون الرؤية العلمانية للدولة، وأغلبية كبيرة في المحافظات الوسطى والشرقية والطبقة الوسطى الدنيا الحضرية الذين يؤيدون السياسات المحافظة الاجتماعية الصاعدة التي يفضلها حزب العدالة والتنمية[٤٨].

ويبقى أنّ هناك نموًا ملحوظًا بشأن الثقافة الديمقراطية في المجتمع التركي، مما ينعكس إيجابيًا على مدى تمسّك الأتراك بحقوقهم الديمقراطية، وصعوبة التخلي عن إجراءاتها وقيمها؛ فذلك التمسّك بإجراءات الديمقراطية ومؤسساتها، قد يكون عاملًا دفاعيًا ضد تحديات استمرار عملية التحول الديمقراطي أو معوقاتها، أو أخذها في طريق بعيد عن محطة الترسيخ الديمقراطي.

رصد ملامح الديكتاتورية في تركيا وتقييمها

على الرغم من كمّ الإصلاحات السياسية التي حدثت في تركيا منذ الألفية الجديدة، والتي أشرنا إليها أعلاه، وذلك في ضوء تماشيها مع معايير الاتجاه إلى الترسيخ الديمقراطي، فإنّ وصول رئيس الوزراء السابق أردوغان في آب / أغسطس ٢٠١٤ إلى قصر الحكم وبقاء حزبه (العدالة والتنمية) لأكثر من أحد عشر عامًا متصدرًا رئاسة الحكومة التركية، أثارا تخوّفًا وقلقًا مما ستسفر عنه نتائج المحطة

٤٤ فؤاد السعيد، "التحيزات الأيديولوجية في القراءة العربية للنموذج التركي"، مجلة **شرق نامه**، العدد ٧، (كانون الثاني/يناير ٢٠١١).

٤٥ عماد قدورة، "الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، ص ٥.

٤٦ عبد المعطي زكي، "دور المجتمع المدني في تركيا بين عهدين.. رؤية تحليلية"، **موقع آسيا الوسطى**، على الرابط:
http://www.asiaalwsta.com/NeighboringCountriesDetails.asp?NCID=12527

٤٧ علي حسين باكير، "تركيا الجديدة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها المستقبلية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤).

٤٨ ميلر ومارتيني، ص ٢٨.

النهائية لعملية التحوّل الديمقراطي في تركيا؛ إذ تعالت الأصوات ضجيجًا بأنّ تركيا تعاني ردةً ديمقراطية، وأنّها في الاتجاه إلى الترسيخ للديكتاتورية. وقد دعم هؤلاء تخوفاتهم بحزمة من التغيرات التي طرأت على المشهد التركي في الآونة الأخيرة، بخاصة ما بين عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٤. وتتلخص أغلب هذه التغيرات في ما بين الحريات المدنية لا سيّما حرية الصحافة والتعبير، وقضية الفصل بين السلطات. وفي ما يلي أبرز التغيرات التي أثارت قلقًا بخصوص مصير المحطة النهائية لعملية التحوّل الديمقراطي في تركيا.

تغيرات تتعلق بالحريات المدنية

كانت الحكومة التركية في ٢٨ أيار / مايو ٢٠١٣، قد أرسلت قوات الشرطة لمهاجمة المتظاهرين ضد سياساتها في "جيزي بارك" في إسطنبول، وأسفر الهجوم عن مقتل حوالى خمسة وإصابة الكثيرين، علاوةً على فصلها ٩٨١ صحفيًا من عملهم، وإرغامها ٥٦ آخرين على تقديم استقالاتهم، ورفعها عددًا كبيرًا من الدعاوى القضائية ضد الصحفيين[٤٩].

وفي آذار / مـارس ٢٠١٤، أصدرت المحكمة قـرارًا بحجب موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" لانتهاكه الحرية الخاصة بناءً على شكوى من المواطنين، كما قررت محكمة الصلح والجزاء في أنقرة حجب موقع "يوتيوب". ولكنّها في نيسان / أبريل من العام نفسه رفعت قرار الحجب، واعترفت المحكمة بأنّ إغلاق "يوتيوب" هو خرق لحرية المواطنين.

وفي كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤، جرى اعتقال قرابة الثلاثين صحفيًا ممّن يعملون في صحيفة "زمان" المحسوبة على جماعة الخدمة التابعة إلى فتح الله غولن[٥٠].

فضلًا عن محاولات تمرير مشروع قانون كان قد وقّعه الرئيس السابق عبد الله غول، يمنح رئيس الوزراء والوزراء صلاحيات حجب المواقع الإلكترونية بحجة حماية الأمن القومي، وذلك دون إصدار أمر من المحكمة[٥١].

وقد عضدت مجموعة من التقارير الدولية، اتّجاه تركيا إلى الديكتاتورية، وذلك بما أظهرته من نتائج تشير إلى أنّ تركيا تشهد في الآونة الأخيرة حالةً من التراجع بشأن الحريات لا سيّما حرية الصحافة، وذلك بسبب تدخّلاتٍ مباشرة من الحكومة في شؤون أعمالها وعامليها. ومن هذه التقارير الدولية ما يلي:

- تقرير "اللجنة الدولية لحماية الصحافيين لعام ٢٠١٢" الذي أفاد بأنّ ستةً وسبعين صحفيًا خلف القضبان، وذلك حتى تاريخ ٢١ آب / أغسطس ٢٠١٢، وأنّ معظمهم ينتمي إلى الأقلية الكردية[٥٢]، علمًا بأنّ الحكومة التركية ردّت بأنّ كلّ الصحفيين المذكورين اعتقلوا في ظـروفٍ جنائية لا علاقة لها بالعمل الصحفي نهائيًا.
- تقرير مؤسسة "فريدوم هاوس" عن حرية الصحافة في ٢٠١٣، والذي صدر في أيار / مايو عام ٢٠١٤، خفض مرتبة تركيا من فئة البلدان "الحرة جزئيًا" إلى فئة البلدان "غير الحرة"[٥٣].
- تقرير صدر في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ عن منظمة "هيومن رايتس ووتش"، بأنّ تركيا تشهد تراجعًا مقلقًا في مجال الحريات المدنية وحقوق الإنسان، متّهمًا حكومة العدالة والتنمية بأنّها عمدت إلى انتهاك القانون أثناء تعاملها مع المعارضة السياسية، وإخماد الأصوات المنتقدة، واستخدام العصا الغليظة[٥٤].
- استطلاع رأي لمؤسسة "جالوب" العالمية المتخصصة في قياس الرأي العام والحريات الصحفية، أشار إلى وجود ضغوطات تمارسها القنوات الحكومية على المؤسسات الصحفية التركية، وأنّ المستهدف الأوّل هو القطاع الخاص، وأنّ بعض الإعلاميين الأجانب العاملين في تركيا بدّل مكان عمله لهذه الأسباب[٥٥].
- تقرير Reporters Without Borders "مراسلون بلا حدود" لعام ٢٠١٤، قال "إنّ في تركيا يقبع عشرات الفاعلين الإعلاميين في السجون تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، لا سيّما عندما يتعلق الأمر بتغطية القضية الكردية[٥٦]، وقد تراجعت تركيا من المركز ٩٩ عام ٢٠٠٢ إلى المركز ١٥٤ خلال عام ٢٠١٣ بالنسبة إلى

٤٩ "فصل ٩٨١ صحفيا تركيا في ٦ أشهر"، **سكاي نيوز العربية**، ٢٠١٤/٧/١٥، على الرابط:
http://www.skynewsarabia.com/web/article

٥٠ "احتجاز صحفية يثير الجدل بشأن الحريات في تركيا"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٥/١/٩،
http://www.aljazeera.net/home/print-

٥١ **الشرق الأوسط**، العدد ١٣٢٠٧، ٢٠١٥/١/٢٥.

٥٢ أحمد فال الدين، "تركيا.. هل أصبحت الحرية ضحية النجاح الاقتصادي؟"، **مركز الدوحة لحرية الإعلام**، ٢٠١٢/١١/١٩، على الرابط:
http://www.dc4mf.org/ar/content/2788

٥٣ چنگيزچاندار، "وزارة الخارجية الأميركية تستهجن رفض داود أوغلو التقرير عن حرية الصحافة"، **المونيتور**، ٢٠١٤/٥/٧.

٥٤ تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش.

٥٥ سمير صالحة، "جالوب تنتقد الحريات الصحفية في تركيا"، **مكة أون لاين**، ٢٠١٤/٨/٢.

٥٦ مراسلون بلا حدود، "التصنيف العالمي ٢٠١٤"، على الرابط:
https://rsf.org/index2014/ar-index2014.php

حرية التعبير عن الرأي[٥٧]. ولكن في عام ٢٠١٥ صنَّفت جمعية "مراسلون بلا حدود" بتقريرها الذي حمل عنوان "مؤشر حرية الصحافة في عام ٢٠١٥"، الدولة التركية بحسب التطورات التي شهدها مجال الإعلام حتى شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤ في المرتبة الـ١٤٩ بين ١٨٠ دولة، وذلك بزيادة ١,٧١ نقطة، بعد أن كانت في المرتبة الـ١٥٤ في تقرير العام الماضي[٥٨]. وأوضح التقرير أنّ سبب وصول تركيا إلى هذه المرتبة هو إطلاق سراح ٤٠ صحفيًا خلال عام ٢٠١٤.

- تقرير "حرية الصحفيين الأوروبي السنوي" الـذي صدر في حزيران / يونيو ٢٠١٣، يقول إنّ تركيا تحوّلت إلى أكبر سجن للصحفيين؛ إذ تسجن حاليًا ٦٩ صحفيًا[٥٩].

يبدو ممّا سبق، أنّ ثمة إجماعًا بأنّ تركيا تشهد تضييقًا على حرية الصحافة والتعبير، وعلى الرغم ممّا يُساق من مبررات حكومية حول خصوصية الحالة التركية، بأنّها من أكثر الدول تعرّضًا لانقلابات عسكرية بمباركة من تكتلات اقتصادية نفعية، علاوةً على أنّها دولة ذات تركيبة مجتمعية معقدة بعض الـشيء(٢٠٪ أكـراد)، وكانت عرضة لتحديات إرهابية لأعوام مضت، فإنّ الثابت هو حدوث تراجع لحريات الصحافة والتعبير في تركيا، ما يستوجب تدارك ذلك التراجع، علمًا بأنّ تركيا حققت تقدمًا طفيفًا وفقًا لتقرير جمعية "مراسلون بلا حدود" لعام ٢٠١٥، كما أوضحنا أعلاه.

وعلى الرغم من ذلك، يبقى من الصعب أن يقود ذلك التضييق على الحريات الصحفية إلى القول باتّجاه تركيا إلى الديكتاتورية؛ وذلك لأنّ التضييق على الحريات بخاصة الصحفية منها أمر ذو تقديرات متباينة، ويختلف قياسه من دولة إلى أخرى، ومن تقرير إلى آخر، ويرتبط أكثر بالوضع السياسي الحاصل؛ كأن يُمنع النشر في قضية ما لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وذلك لفترة زمنية معيّنة.

وعليه، فإنّ حجة ردة الديمقراطية في تركيا بناءً على ممارسات حكومية تتعلق بالتضييق على الصحافة، لا يمكن أن تكون مقياسًا منهجيًا أو منطقيًا يمكن الارتكاز عليه بأنّ تركيا في سبيلها للترسيخ الديكتاتوري، نظرًا لتأرجحها ضيقًا واتساعًا تبعًا للعوامل والمعطيات؛ فمثلًا، شهدت تركيا في عام ٢٠١٤ تراجعًا عن كثير من المواقف التي تتعلق بالتضييق على الحريات الصحفية كانت اتخذتها في عام ٢٠١٣، كالتراجع في قانون الإنترنت، وحظر موقعَي "تويتر" و"اليوتيوب"، وقانون يزيد من صلاحيات "وكالة الاستخبارات الوطنية".

تغيرات تتعلق بالفصل بين السلطات

أجرت حكومة العدالة والتنمية في الفترات الأخيرة مجموعة من التعديلات التي تتعلق بالهيئة العليا للقضاء، يراها كثيرون محاولة من الحكومة للسيطرة على القضاء؛ إذ كان وزير العدل ونوّابه، ضمن سبعة أعضاء أصلاء، إضافةً إلى خمسة مؤقّتين، يشكّلون الهيئة العليا للقضاء. ولكن، بموجب التعديل الأخير الذي جاءت به حكومة العدالة والتنمية، وصل عدد أعضاء الهيئة إلى ٣٢ عضوًا، ٢٢ منهم أصلاء، و١٠ نوّاب، يحقّ لرئيس الجمهورية تعيين أربعة منهم، وبذلك ستزداد صلاحيات وزير العدل في التأثير في دور الهيئة العليا للقضاء وفعاليتها، ما يعني زيادة تأثير الحكومة بوصفها السلطة التنفيذية والمتجسدة في وزير العدل على السلطة القضائية[٦٠].

فضلًا عن محاولات التسلل التي نجح فيها العدالة والتنمية، وذلك بفوز مرشّحيه أو بالأحرى مرشحين يؤيدهم، بغالبية مقاعد المجلس الأعلى للقضاء المسؤول عن عمليات التعيين والنقل والترقّي والفصل لكبار الشخصيات القضائية، "فقد أظهـرت نتائـج انتخابـات المجلس التي أجريت في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤، فوز مؤيدي الحزب بثمانية مقاعد من أصل عشرة"، وقد أثارت هذه النتائج الشكوك لدى الكثيرين، واتهامات من المعارضة في البلاد، بأنّ الفصل بين السلطات في تركيا مهدَّد أكثر من أيّ وقت مضى[٦١]، وذلك على الرغم من أنّ اختيار هؤلاء جرى وفقًا لأسس الانتخاب الديمقراطي السليم من بين ١٤ ألف من رجال القضاء أدلوا بأصواتهم.

ولكن ما أعقب ذلك الفوز من إجراءات بإسقاط الادعاء التركي قضية الفساد التي كانت ضد ٥٣ شخصًا بينهم أبناء وزراء سابقين، ليضع بذلك نهاية لقضية لاحقت الدائرة المقرّبة للرئيس أردوغـان[٦٢]، وكذلك ما أوردته وكالة الأناضول للأنباء بأنّ أربعة مدّعين أتراك رفيعي المستوى حققوا في فضائح الفساد جرتْ إقالتهم من مناصبهم لأسباب تأديبية، أثار القلق بأنّ الحكومة أخذت في السيطرة على السلطة القضائية.

---

٥٧ خورشيد دلي، "تصدع بنيان حكم أردوغان"، **الوحدة الإسلامية**، العدد ١٤٥، (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، على الرابط:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/145/kdali.htm

٥٨ مراسلون بلا حدود، "التصنيف العالمي لحرية الصحافة لسنة ٢٠١٥: حرية الإعلام عُرضة للانتهاكات في كل قارات العالم"، شباط/فبراير ٢٠١٥، على الرابط:
http://ar.rsf.org/2015/02/12/httpen-rsf-orgworld-press-freedom

٥٩ دلي.

٦٠ فتحي.

٦١ بونينو.

٦٢ جريدة **العرب** (اللندنية)، العدد ٩٧٠٧، ٢٠١٤/١٠/١٤.

هذا بخلاف مجموعة من الممارسات التي لا يمكن التعويل عليها كثيرًا، ولكنّها قد تعطي إشارات لما يدور برأس السلطة الحاكمة في تركيا بشأن المؤسسة القضائية، وهي كما يلي:

- تعهّد أردوغان بما يمثّله من موقع في السلطة التنفيذية، بتخليص النظام القضائي التركي من الخلايا السرطانية[٦٣].
- حديث أردوغان، بأنّ الفصل بين السلطات يعرقل أحيانًا تطوير البلاد[٦٤].
- توجيه أردوغان انتقادات حادة للرئيس السابق للمحكمة الدستورية هاشم كيليش الذي انتشرت أنباء بانتمائه إلى جماعة فتح الله غولن، وهو ما دفع كيليش لانتقاد النهج السياسي للحكومة التركية[٦٥]. وما كانت هذه الانتقادات المتبادلة إلا بداية لاستقالة كيليش من رئاسة المحكمة الدستورية العليا وقبول المحكمة لها وبدء الدعوة لاختيار من يخلفه وفقًا للقواعد المتّبعة.
- في ١٠ شباط / فبراير ٢٠١٥، جرى انتخاب رئيسَي أهمّ محكمتين في البلاد يبدو أنّهما مقرّبَين من الحزب الحاكم؛ إذ انتخب على رأس المحكمة الدستورية زهدي أرسلان خلفًا لكيليش، وإسماعيل رشدي جيريت رئيسًا لمحكمة الاستئناف، وهو الذي تجمعه بأردوغان حادثة قديمة، إذ قضى ببراءة أردوغان من تهمة تتعلق بتذاكر المواصلات العامة الإلكترونية عندما كان رئيسًا لبلدية إسطنبول عام ١٩٩٨[٦٦].

الواضح أنّ هناك رغبات لدى العدالة والتنمية للسيطرة على السلطة القضائية. وهذه الرغبات وما يليها من محاولات، هي نتاج طبيعي لما أحدثته السلطة القضائية في السابق من تأثيرات سلبية في الحياة السياسية والحزبية في تركيا؛ إذ ينظر إليها حزب العدالة والتنمية بوصفها مؤسسة ساعدت بما تمتلكه من سلطات على توغّل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وعليه، فهي مؤسسة من وجهة نظر الحزب الحاكم وقياداته تحتاج إلى مزيد من الإصلاح والهيكلة. وهنا تكمن المشكلة؛ فسبل الإصلاح التي يتبناها الحزب، والتي تظهر وكأنّها محاولة للسيطرة على القضاء حتى تجيء أحكامه بما يتماشى وسياسات الحزب الحاكم، وذلك بضخّ عناصر موالية للحكومة في المجلس الأعلى للقضاء وغيرها من المحاكم العليا في البلاد.

الخاتمة والنتائج

من خلال العرض السابق، يمكن استخلاص عدد من النتائج في ما يخص مصير المحطة النهائية للتحوّل الديمقراطي في تركيا، وذلك مع وصول رئيس الوزراء السابق أردوغان إلى قصر الحكم "تشنقايا" في أنقرة، واستمرار بقاء العدالة والتنمية حاكمًا.

إنّ التعددية السياسية عتيقة المنشأ والممارسة في الدولة التركية، وذلك دون المساس بمسارها لا سيّما من حيث آليات تنفيذها، أو العبث بإفرازاتها؛ وبذلك فإنّ بقاء ممارسة الإجراء الديمقراطي عبر عشرات السنين دون المساس بإفرازاته، يعضد خيارات الترسيخ الديمقراطي في تركيا.

إنّ انقلابات العسكريين الأتراك لم تكن لأجل الحكم أو السلطة، وإنّما لأسبابٍ تتعلق في كثير منها بالمحافظة على العلمانية الأتاتوركية أو المحافظة على حقّهم في الوصاية على الدولة، الأمر الذي ساعد على بقاء اللعبة الديمقراطية في المدينة. وعلى الرغم من أنّها لم تكن لفتراتٍ طويلة اللعبة الوحيدة، فإنّ بقاءها يصب في مصلحة خيارات الترسيخ الديمقراطي.

هناك نموٌّ ملحوظ بشأن الثقافة الديمقراطية في المجتمع التركي، مما ينعكس إيجابيًا على مدى تمسّك الأتراك بحقوقهم الديمقراطية، ومن هنا، صعوبة التخلّي عن إجراءاتها وقيمها؛ فذلك التمسّك بإجراءات الديمقراطية ومؤسساتها، قد يكون عاملًا دفاعيًا ضد أيّ تحديات من الممكن أن تعرقل استمرار عملية التحوّل الديمقراطي، أو أخذها في طريق بعيد عن محطة الترسيخ الديمقراطي.

إنّ الدولة التركية حققت قفزات مهمة في ما يتعلق بسيطرة المدنيين على العسكريين، إلى أن أصبحت العلاقات المدنية العسكرية تتقارب مع المعايير السائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

إنّ الاتساع التدريجي في مجال الحريات على مدار أكثر من عشر سنوات، لم يكن منحة من الحاكم، وإنّما وفقًا لتعديلاتٍ دستورية وأخرى قانونية رسّخت قاعدة وجودها في الفضاء السياسي التركي، في حين أنّ الإجراءات السلطوية كانت بمنزلة قرارات حكومية أوقفت المحاكم كثيرًا منها، وحتى مشاريع القوانين المقيِّضة للحريات، والتي

---

٦٣ **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٢/٣.

٦٤ "خلاف بين الاتحاد الأوروبي وأنقرة حول الفصل بين السلطات في تركيا"، **الوسط** (البحرينية)، العدد ٤١٥٤، ٢٠١٤/١/٢١.

٦٥ "تركيا..إحالة رئيس الدستورية للتقاعد لانتقاده أردوغان" **العربية نت**، ٢٠١٥/٢/٣، على الرابط:

http://goo.gl/ZaIvWE

٦٦ يوسف الشريف، "مقربون من أردوغان على رأس القضاء وقيادي في الحزب الحاكم يخشى انهياره"، **الحياة** (اللندنية)، ٢٠١٥/٢/١١، على الرابط:

http://goo.gl/DnKFEH

تقول المعارضة بأنّ العدالة والتنمية في طريقه لتمريرها، لا تزال مشاريع قوانين لم تمرَّر أو بالأحرى لم تنتقل بعد إلى حيّز التنفيذ.

إنّه من الصعب أن يقود التضييق على الحريات الصحفية إلى القول باتجاه تركيا إلى الديكتاتورية، وذلك لأنّ هذا التضييق أمر ذو تقديرات متباينة، ويختلف قياسه من دولة إلى أخرى، ومن تقريرٍ إلى آخر، ويرتبط أكثر بالوضع السياسي الحاصل، كما أنّ ممارسات التضييق التي جرت في ما بين عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على الصحافة لم تكن سوى استثناءات مرحلية مرّت بها الدولة التركية.

> من الصعب أن يقود التضييق على الحريات الصحفية إلى القول باتجاه تركيا إلى الديكتاتورية، وذلك لأنّ هذا التضييق أمر ذو تقديرات متباينة، ويختلف قياسه من دولة إلى أخرى، ومن تقريرٍ إلى آخر

ينظر الحزب الحاكم وقياداته إلى مؤسسة القضاء بوصفها مؤسسة تحتاج إلى مزيد من الإصلاح والهيكلة. وهنا تكمن المشكلة؛ فسبل الإصلاح التي يتبنّاها الحزب، والتي تظهر وكأنّها محاولة للسيطرة على القضاء حتى تجيء أحكامه بما يتماشى وسياسات الحزب الحاكم.

وأخيرًا، فإنّه من خلال ما قامت به الدراسة من سردٍ للعديد من مؤشرات تحقيق كلٍ من مفهومَي الترسيخ الديمقراطي والديكتاتوري وملامحهما، تبين أنّ خطوات تركيا نحو التحوّل الديمقراطي ليست بخطوات حديثة، بل بدأتها منذ قرابة السبعين عامًا، وذلك بإنهائها حكم الحزب الواحد والانتقال إلى التعددية السياسية، مرورًا بسيطرة المدنيين على العسكريين، حتى أصبحت العلاقات المدنية العسكرية تتقارب مع المعايير السائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وارتفاع سقف الحريات المدنية في مناحيها المختلفة، وصولًا إلى التثقيف المجتمعي بإجراءات الديمقراطية وقيمها، الأمر الذي يُعمّق فكرة أنّ الديمقراطية هي الوسيلة المُثلى لتسيير الحياة العامة، ومن الصعب على المواطنين الأتراك أو بالأحرى الأجيال التركية الحالية التنازل عن قيم الديمقراطية وإجراءاتها التي اعتادوها لسنوات طويلة.

كما أنّ استمرار حزب معيّن في سدة الحكم لأعوام طويلة ليس بالضرورة سمة من سمات الديكتاتورية، طالما أنّ استمراره في الحكومة نتاج لانتخابات ديمقراطية نزيهة، وإن وجدت بعض الإجراءات الدالّة على ممارسات سلطوية من هذه الحكومات، فما هي إلّا استثناءات مرحلية ربّما تثقل كاهل المسيرة الديمقراطية، ولكنّها لا تبتر سيقانها الممتدة لعشرات السنين نحو الديمقراطية.

وتبقى سبل الإصلاح التي يتبنّاها العدالة والتنمية بخاصة المتعلقة بالسلطة القضائية، في حاجة إلى إعادة صوغٍ مشفوعة بالشفافية في التعامل لتتماشى مع المعايير الديمقراطية.

الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته

بعد واحدٍ وعشرين شهرًا من المفاوضات الصعبة التي أعقبت التوصّل إلى الاتفاق الانتقالي في جنيف في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣، وبعد تمديد المهلة عدة مرات حتى الموعد النهائي للاتفاق، أعلنت مجموعة القوى الكبرى ٥+١ (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي إضافةً إلى ألمانيا) التوصّل إلى اتفاقٍ نهائي مع إيران على برنامجها النووي. وينصّ الاتفاق في مبدئه العام على رفع العقوبات الدولية عن إيران مقابل تخلّيها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي.

يمثّل الاتفاق المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران؛ وذلك بعد الاتفاق الانتقالي في جنيف في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣، ثم اتفاق الإطار في لوزان/ سويسرا في نيسان / أبريل ٢٠١٥. وكما في اتفاق الإطار، يقوم الإطار العام للاتفاق النهائي، والذي ضمّ ١٥٩ صفحة ما بين وثيقة الاتفاق الأساس وخمسة ملاحق تقنية، على تقييد البرنامج النووي الإيراني الذي يصرّ الغرب على أنّ له أبعادًا عسكرية في حين تصرّ إيران على أنّه سلمي، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة عن إيران بعد التأكّد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق. كما يعزّز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيودًا على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم ويحدِّد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران. وبهذا، تأمل الدول الغربية زيادة فترة الإنذار قبل محاولة إيران صناعة قنبلة نووية، من شهرين في الوقت الحالي كما تقول الولايات المتحدة، إلى عام على الأقل، ما يوفِّر وقتًا أطول لقيام الولايات المتحدة وحلفائها باتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك. وفي حال انتهاك إيران بنود الاتفاق، فثمة مواد تنص على عودةٍ فورية إلى العقوبات الدولية والأميركية عليها.

ولن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ، خصوصًا الشق الذي ينص على رفع العقوبات الأممية عن إيران، حتى تصدّق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها الواردة في الاتفاق كافة، وخصوصًا ما يتعلق بتطبيق الرقابة الصارمة على أنشطتها ومنشآتها النووية، بما فيها بعض المنشآت العسكرية. ويفترض أن يعرض الاتفاق على مجلس الأمن خلال الأسابيع القليلة المقبلة لتحويله إلى قرارٍ دولي ترفع بموجبه العقوبات الدولية عن إيران. وقد كانت مسألة رفع العقوبات الدولية والأميركية إحدى أهمّ نقاط الخلاف بين الطرفين؛ ففي حين أرادت إيران أن تُرفع فور توقيع الاتفاق النهائي، فإنّ الولايات المتحدة وحلفاءَها الغربيين أصروا على أن يكون رفع العقوبات مرتبطًا بدخول الاتفاق حيز التنفيذ وتصديق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها، وهو ما حدث.

ولا يقتصر الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني، بل يشتمل أيضًا على مسألة حظر مبيعات الأسلحة التقليدية والصواريخ الباليستية أو التكنولوجيا المؤدية إليها، إلى إيران. وقد كانت هذه أيضًا إحدى نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من جهة، وبين إيران المدعومة بالموقفين الروسي والصيني. وكحلٍّ وسط، اتفق الطرفان على أن يستمر حظر معظم مبيعات الأسلحة التقليدية لإيران لمدة خمس سنوات أخرى، في حين يستمر حظر بيع الصواريخ الباليستية أو التكنولوجيا المؤدية إليها إلى ثماني سنوات مقبلة.

وتصرّ الولايات المتحدة على أنّ الاتفاق النووي مع إيران لا يتضمن تفاهمات معها بخصوص ما تصفه واشنطن بـ "دعم إيران للإرهاب، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان". وقد أكّد الرئيس الأميركي باراك أوباما، أنّ الولايات المتحدة ستدعم حلفاءها في المنطقة، وتحديدًا إسرائيل ودول الخليج العربي، للتصدي لأيّ تصرفات إيرانية تهدّد استقرار المنطقة أو تزعزعه.

لا يشترط اتفاق الإطار، ولا الاتفاق النهائي، على إيران تفكيك منشآتها النووية؛ بمعنى أنّ إيران ستبقى محتفظة ببنيتها التحتية النووية، ما يعني الاحتفاظ بقدرتها على التحوّل إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق، إذا قررت ذلك. كما وافقت إدارة الرئيس أوباما على "تخفيض" مخزون إيران من اليورانيوم المخصّب، وليس شحنه إلى الخارج، كما كانت تصرّ من قبل.

وتُعدّ هذه النقاط التي تُبقي على المعرفة النووية الإيرانية وبنيتها التحتية قائمتين، أكثر ما يقلق معارضي الاتفاق. وتجادل إدارة الرئيس أوباما بأنّ تفكيك البنية التحتية النووية الإيرانية كليًا يعدّ أمرًا غير واقعي، ويمكن أن يفجّر فرص التوصّل إلى اتفاق خصوصًا أنّ الأمر يعدّ مسألة كرامة وطنية، وهو محلّ إجماع في إيران؛ وبأنّ أيّ عمل عسكري لإرغام إيران على تفكيك برنامجها كليًا سيكون غير مضمون النتائج، وفي أحسن الحالات سيؤخر البرنامج سنوات قليلة فحسب، بل قد يؤدي إلى تعجيل إيران ببناء قنبلة نووية للدفاع عن نفسها مستقبلًا. وبدل ذلك، نجحت إدارة أوباما في انتزاع موافقة إيران على أربع آليات رئيسة كفيلة بأن تغلق جميع "السبل" أمام إيران لصنع أسلحة نووية. ويقول أوباما إنّ هذا الاتفاق مبنيّ "على التحقق وليس الثقة".

وسيتولى الرقابة والتفتيش الدوليَين على الأنشطة والمواقع الإيرانية، مفتشون تابعون للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيجري ذلك بموجب التزام إيران البرتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي الدولية (NPT) التي تسمح لمفتشي الوكالة بالوصول إلى أيّ موقع في البلاد بما في ذلك المنشآت العسكرية؛ وذلك لضمان عدم وجود برنامج أو نشاط نووي سري. وبحسب الاتفاق، فإنّه ما إن تقدّم الوكالة الدولية للطاقة الذرية طلبًا إلى إيران للوصول إلى موقعٍ معيّن بناءً على معلومات استخباراتية أو شكوك، فسيكون أمام الوكالة وإيران مدة ١٤ يومًا للموافقة على ذلك. وإذا لم تستجب إيران لطلب الوكالة خلال تلك المدة، يحال الأمر إلى لجنة مشتركة تتكوّن من الدول التي تشكّل مجموعة ٥+١ في المفاوضات، إضافةً إلى إيران والاتحاد الأوروبي للنظر في النزاع، وأمام اللجنة مهلة سبعة أيام كحدٍ أقصى للبتّ في الأمر. وتحتاج اللجنة إلى خمسة أصوات فقط من أصل سبعة أصوات لتقرر في الأمر. وهو ما يعني، عمليًا، أنّ القرار سيبقى غربيًا، وذلك في حال صوّتت روسيا والصين مع إيران.

وفي الحقيقة، يمثّل الاتفاق على برنامج إيران النووي درسًا في فن التوصّل إلى تسويات معقولة تحقّق جزءًا من مطالب أطراف الصراع ومصالحهم، لكنّه يمثّل من جهة أخرى إقرارًا متبادلًا بين إيران والولايات المتحدة بفشل الأسلوب والنهج اللذيْن اتّبعهما الطرفان خلال العقود الثلاثة الماضية؛ فإيران تقرّ بقبولها بالشروط القاسية التي نص عليها الاتفاق بسبب عجزها عن الاستمرار في تحمّل التكاليف المترتبة على العقوبات الاقتصادية والمصرفية غير المسبوقة التي فرضتها عليها إدارة أوباما والاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٢، والاستنزاف الذي تتعرّض له في سورية والعراق واليمن، وهي تقبل بتفوّق الاعتبارات البراغماتية القائمة والمشتقة من منطق الدولة الإقليمية الداخلة في شراكات دولية حتى مع "الشيطان الأكبر"، على الشعارات الأيديولوجية التي أطلقتها الثورة الإسلامية. أمّا أميركا، فالاتفاق يمثّل إقرارًا بأنّ سياستها لاحتواء إيران ومحاصرتها قد فشلت في تحقيق أهدافها، وبخاصة في ضوء الأخطاء الأميركية الكارثية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصًا احتلالها العراق عام ٢٠٠٣ ودفعه إلى الفلك الإيراني، وتلكّؤها في حلّ الأزمة في سورية واليمن ما سمح لإيران بمدّ نفوذها في هذين البلدين. كما تنسجم هذه السياسة مع توجّهات أوباما المناقضة لتوجهات سلفه جورج بوش الابن في السياسة الخارجية، والتي يطبّقها من دون خوف في فترة رئاسته الثانية، وهي توجّهات تفكيك بؤر المواجهة التقليدية وإحلال الدبلوماسية محلّ المواجهة والحصار، مع كوبا وإيران، وربما فنزويلا مستقبلًا.

الأنظمة العربية هي وحدها التي لم تحصل على إنجازٍ ما في ظل هذه التحولات في السياسة الأميركية؛ في فلسطين مثلًا، فهي منشغلة بكسب أميركا إلى جانبها في الدفاع عن نفسها من حركة الشعوب غير المنظّمة التي تحولت بالقمع إلى حروب أهلية، حتى وجدت نفسها بعد الاتفاق على مقربة من الموقف الإسرائيلي.

وفي الحقيقة، ومع توقيع الغرب الاتفاق النووي مع إيران، استعاد العربُ واحدة من قضاياهم التاريخية الإشكالية المزمنة، وهي علاقتهم بإيران، أو علاقة العالم العربي بإيران.

هذه القضية التي ما انفكت تستيقظ بين حين وآخر، عبر العقود الماضية، تجددت هذه المرة، وقد بدا أنّ ثمة متغيرًا جديدًا، في هذه العلاقة، وهو الغرب، أو العلاقة المتجددة لإيران بالغرب.

ولأنّ الأحداث المتسارعة في المنطقة، وتحديدًا ما بعد الثورات العربية، حدثت في سياق ضبابية وعدم وضوح شملا الجميع؛ عدم وضوح الحدود الزمنية والتاريخية، وحقيقة مواقف الفاعلين السياسيين. أنتج الاتفاق النووي، بوصفه واحدًا من أبرز الأحداث، حزمة من التأويلات المتعارضة، لأنّ الضبابية السائدة تمنع الوصول إلى فهمٍ واضح، محدد، ذي برهان عقلاني.

يمتد طيفُ تأويل الاتفاق من فهمه بأنّه محاولة لإعادة رسم خريطة أصدقاء الولايات المتحدة والغرب وحلفائهما في المنطقة، وصولًا إلى فهم الاتفاق بوصفه النقطة الأهم في منع تحوّل إيران إلى قوة ردع.

حين وقّعت دول (٥ + ١) اتفاقَ الإطار مع إيران في لوزان، في نيسان / أبريل الماضي، كتب أحد المعلقين العرب أنّه يبدو أنّ العرب هم أقلّ الناس عناية بتفاصيل الاتفاق وعناصره الفنية والتقنية.

الأمر يتكرر مع توقيع اتفاق جنيف؛ فالعرب تطغى عليهم المخاوف السياسية. إنّهم غير معنيين بما فعل هذا الاتفاق لكي يحدّ من امتلاك إيران سلاحًا نوويًا، ومن ثم، تحوّلها إلى قوة ردع، ولا بأيّ شكل نووي ستخرج إيران من هذا الاتفاق. العرب غير معنيين بمصير إيران النووية، بل هم قلقون من أنّ هذا الاتفاق بحدّ ذاته، وإن كان سيكبح رغبةَ إيران في امتلاك سلاح نووي، سيجعل إيران أقوى، بعد أن أنهكتها سياسة العقوبات.

وفي العموم، يتمثل واحد من أكثر مخاوف العرب بروزًا، في شعور العرب بأنّ إيران حققت نفوذًا وتمددًا غير مسبوقَين في المنطقة، خلال السنوات التي كانت فيها معاقبة، وثمة خشية عربية من أنّ هذا النفوذ سيتعزز ويقوى مع رفع العقوبات عنها، وزيادة إنتاجها النفطي، ومن ثم، ستتعزز طموحاتُها الإمبراطورية، وهم يخوضون معها ما يشبه حرب وجود.

والعرب قلقون من أنّ هذا الاتفاق هو مؤشر لدبلوماسية غربية وأميركية جديدة مع إيران، في ظل تحوّل بنيوي في السياسة الخارجية الأميركية، في حين أنّ الإدارة الأميركية لا تحبّذ وضع الاتفاق في سياق تغييرات بنيوية، على هذه الشاكلة. تعتقد الولايات المتحدة، على نحو ما قال وزير الخارجية جون كيري بوضوح، أنّ المفاوضات العسيرة والطويلة مع إيران هي وحدها ما منعها من أن تتحول إلى قوة نووية، ولولا الاتفاق الأخير لكان وضع المنطقة اليوم مختلفًا بالكامل، بل إنّ هذا الاتفاق لم يمنع إيران فقط، فعلى القدر نفسه من الأهمية، سيمنع هذا الاتفاق نشوب سباق تسلح نووي في منطقة هي واحدة من أكثر مناطق العالم تأزمًا وخطرًا. ويبدو أنّ هذا كان هاجسًا أميركيًا عميقًا.

لكن، يبدو صحيحًا أيضًا أن نقول إنّ الولايات المتحدة تحاول أن تجعل إيران فاعلًا إيجابيًا في المنطقة، وأنّ هذا الاتفاق هو بالفعل تعبير عن دبلوماسية جديدة يقودها أوباما تجاه إيران، ولكن هذه الدبلوماسية ليست تقاربًا بين الغرب وإيران. إنّ فلسفة هذه الدبلوماسية هي تحويل إيران إلى فاعل إيجابي في ملفات المنطقة. هذه الدبلوماسية هي نتاج سياسة العقوبات التي تعدّها الدوائر السياسية الغربية أوّل قصة عقوبات ناجحة، أو من أنجح قصص العقوبات، ذلك أنّها فتحت مسارًا سياسيًا جديدًا. ولذلك، لا يبدو الغرب مستعدًا لأن يفرط في قصة النجاح هذه، وما فتحته من مسار سياسي، ليعود ويتعامل مع إيران بوصفها عدوًا دائمًا.

هنا، تقدّم سياسات عربية ثلاث قراءات لهذا الاتفاق وتداعياته، عربية وإيرانية، جزءًا من محاولة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن يكون فضاءَ حوار جادًّا، في لحظة تاريخية محتدمة.

الاتفاق النووي الإيراني

محمد الرميحي*

الاتفاق النووي الإيراني

تداعياته وآفاق تأثيره

تناقش هذه الورقة تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على الداخل الإيراني الذي يشهد صراعًا مستمرًا بين المعتدلين والمحافظين. كما ترصد وتحلل ردود الفعل داخل الدول العربية الخليجية التي تمثل الكتلة العربية الأقرب جغرافيا إلى إيران، والأكثر تداخلا معها، وتخوفًا منها. ترى الورقة أنّ الاتفاق يقيّد الجمهورية الإيرانية أكثر مما يطلق يدها، فهو يضعها تحت رقابة دولية. فأنواع العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها في المستقبل، إن هي خرقت كل بنود الاتفاق أو بعضها، تبقى عامل تحكم في مسلك إيران في المستقبل. ومن جانب آخر، ترى الورقة أن مما ظهر على السطح يوضح أنّ المفاوضات المارثونية الطويلة لم تكن محصورة في الاتفاق النووي، على نحو ما يريد أن يؤكده الجانبان، وإنما كانت هناك ملفات أخرى، من بينها دور إيران المستقبلي في المنطقة والعالم. وترى الورقة أن التسارع في ملفي سورية، واليمن ربما يمثل انعكاسًا للملفات الأخرى.

* باحث وأكاديمي كويتي، أستاذ في قسم علم الاجتماع - جامعة الكويت.

مقدمة

أطلق الاتفاق الموقَّع بين الدول الكبرى الخمس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٥، على برنامج إيران النووي، جملة من الديناميات؛ الداخلية في إيران، والإقليمية في دول الجوار، والدولية، على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي. ولا تزال هذه الديناميات تتفاعل بعمق، تحت السطح السياسي وفوقه، في المجال الصراعي المحتدم في المنطقة، وتُنتِج تأثيرات متداخلة بين الداخل والخارج.

وقد تجاوبت أقلام ورؤى في دول الخليج مع الملف المطروح (ما بعد الاتفاق)، بين ناقد بعنف، أو محذر بوضوح، أو متقبل بتحفظ. إلّا أنّ تلك الرؤى بقيت في مرحلة اللايقين النهائي، توخيًا لخطوات مقبلة تتخذها إيران، في المستقبل القريب أو المتوسط، لإظهار التوجهات التي تختمر في ملفات إيران الخارجية، الدبلوماسية منها والعسكرية على حد سواء.

ويجد المطّلع على مسوّدة الاتفاق أنه معقد وتفصيلي، إلّا أنّ النتيجة التي خرج بها كاتب هذه السطور هي أنّ الاتفاق يقيّد الجمهورية الإيرانية أكثر مما يطلق يدها، ويضعها تحت رقابة دولية. فأنواع العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها في المستقبل، معروفة سلفًا، إن هي خرقت كل بنود الاتفاق أو بعضها. إضافة إلى ذلك تبيّن مما ظهر على السطح أنّ المفاوضات الماراثونية الطويلة لم تكن محصورة في الاتفاق النووي، على نحو ما يريد أن يؤكده الجانبان، وإنما كانت هناك ملفات أخرى، من بينها دور إيران المستقبلي في المنطقة والعالم. ومن هنا، نرى التسارع في ملفين خطرين: الأول سورية، والثاني اليمن[١].

القضية الأساسية

يبدو لكثير من المحللين أنّ القضية الأساسية في المشهد الممتد لأكثر من ثلاثين عامًا إلى اليوم، أي منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والتي ساعدت في تعطل التفاعلات الطبيعية بين إيران والعالم وتبنّي علاقات إقليمية ودولية صحية مع الآخرين، تكمن في أنّ إيران "الجمهورية الإسلامية" لديها معضلة هيكلية تتكون من شقين، أحدهما سياسي والآخر عقيدي.

ويتمثّل العامل السياسي في أنها تحمل "syndrome" الخوف من التدخل الغربي للإطاحة بالنظام القائم. وعدم اليقين التاريخي الذي استقر بسبب الخوف من التدخل الخارجي، راجع إلى الاعتقاد أنّ الذي ساعد في إفشال ثورة وطنية - وهي ثورة محمد مصدق عام ١٩٥٢، وكانت حراكًا سياسيًا جديًا - هو التدخل الأميركي / البريطاني وقتئذ. ويختزن الضميرُ السياسي الإيراني العميق أنّ ذلك التدخل عطّل أن تتبوّأ إيران موقعها الذي ترغب فيه وتتطور من خلاله إلى بلد مستقل، فاستقر في الضمير الوطني الإيراني أنّ من أفشل ذلك الحراك هو التدخل الغربي، والأميركي على وجه التحديد. وعلى الرغم من أنّ الوثائق التي ظهرت بعد ذلك تقول العكس[٢]، فإنّ هذا التصور لا يزال قابعًا في الذهنية الإيرانية، ومن ثمّ، ينبغي للعداء الواضح للغرب وأميركا على وجه الخصوص أن يستمر، حتى لا تقترب تلك القوى "المستكبرة" من الثورة. ولأخذ الحذر من أي تدخل خارجي لإفشال الثورة الإسلامية، يكون من الأفضل، على نحو ما استقر لدى الإدارة الإيرانية العليا، الهجوم لا انتظار الدفاع، فكان "الملف النووي"، بما يحمل من مضامين، خيرَ وسيلة للهجوم.

أمّا الشق الآخر، العقيدي، غير الظاهر وغير المتحدث فيه، فهو أنّ المذهب الإثني عشري الشيعي، والذي يعتقد به معظم الإيرانيين، وبسبب صراع طويل في صدر الإسلام وما بعده مع السلطة الزمنية، تخلى عن الصراع على السلطة، وترك أمر السلطة الزمنية للحكام، واكتفى بأحكام الشريعة والمعاملات الخاصة بالناس في شؤون دينهم. وحتى روح الله الخميني نفسه، كتب كتابًا عام ١٩٤٤ بعنوان "كشف الأسرار"، يسير في الطريق نفسه "ترك السلطة الزمنية لأهل السياسة". ولكنّ حوادث الصراع المحتدم بين الشاه محمد رضا بهلوي والسلطة الدينية في قم، تفاقمت وتحولت إلى صراع حادّ مع عدد من القوى السياسية في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، ودفعت الخميني إلى تغيير رأيه، والتحول إلى فكرة "ولاية الفقيه"، وحمل كل القوى المناوئة للشاه على جبهة واحدة. وهذا يعني، ضمنيًا، تولّي رجال الدين السلطة الدينية والمدنية، ويعنى - أيضًا - الثورة الدائمة على الظلم (كما يراه أهل الفكر الشيعي المنتمي إلى هذه المدرسة الحديثة). لقد جعل هذا الأمر تصدير الثورة ضمن العقيدة الخمينية.

---

١ ظهر للمتابعين أنّ إيران خضعت للرغبة الأميركية أثناء المفاوضات، عندما أوقفت مسيرة باخرة كانت متجهة إلى اليمن لنجدة الحوثيين، وأعادتها إلى إيران، بطلب أميركي واضح، تمّ أثناء المفاوضات.

٢ تبيّن، من دارسات حديثة، أنّ من أفشل ثورة مصدق هم - في الحقيقة - مجموعات محافظة من الداخل الإيراني، فبعد أن فشلت المخابرات الأمريكية في محاولة أولى في إسقاطه، وهرب الشاه محمد رضا بهلوي، على إثرها، إلى بغداد أولًا ثم إلى روما، وتحرك جزء من الشارع الإيراني ضد مصدق بقيادة رجال الدين، على أساس أنه قريب من الحزب الشيوعي الإيراني (تودة)، وبقية القصة معروفة. انظر:
Ray Takeyh, "What really happened in Iran?", *Foreign affairs* (July/August 2014), pp. 2 - 12.

وبما أنّ رفع الظلم لا يجوز تفعيلة ضد النفس (أي حكم الفقيه في إيران)، فيجوز تفعيله ضد الآخر، بدءًا بالأقليات (أو حتى أغلبيات) الشيعية في الجوار، وخاصة العربي، فأفرز ذلك جزئيًا الحرب العراقية الإيرانية، ثم بعدها التدخل في كل من العراق ولبنان وسورية والبحرين والكويت والسعودية، بدرجات متفاوتة وطرق مختلفة.

مثّل هذان العاملان (السياسي والعقيدي) بعد ذلك مصلحة قومية إيرانية، نبتت حولها ذكريات الانتصارات الفارسية التاريخية في الجوار وإحياء الإمبراطوريات القديمة. واستطاعت الدولة الإيرانية الإسلامية "الجمهورية الإسلامية" لفترة أن تسرق شعارات براقة داعبت المخيلة السياسية لشريحة واسعة من العرب، وهي الحرب ضد إسرائيل، واستخدمت هنا "حزب الله اللبناني" الذي وفّر لها منصة انطلاق تجاه القضية الفلسطينية[٣]، وتجاه التجنيد السياسي أو تبريره على أنه عابر للطوائف، كما وفّر لها "تحقير" الأنظمة العربية في نفوس مواطنيها، كونها لم تستطع مواجهة إسرائيل وواجهها حزب الله، بل انتصر عليها. أضف إلى ذلك تمدد نفوذها لمجموعة حماس في غزة، وهو ما وفّر لها غطاء للقول إنها مع المقاومة بصرف النظر عن المذهب، وليس فقط مع المذهبية. ودخل حزب الله في صراع مع إسرائيل في مواقع متقطعة، وحتى حرب مفتوحة، وعدَّ نتيجة الحرب معها خاصة عام ٢٠٠٦ انتصارًا "إلهيًا"[٤]، ما سهّل بيع فكرة "دعم المقاومة" مسنودًا بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وهكذا، دفع العاملان السياسي والعقيدي إيران إلى الدخول في مغامرة الحصول على "الطاقة النووية" طريقًا لانتزاع الاعتراف الدولي، وتغذيه المشاعر القومية الإيرانية. وعلى الرغم من أنّ إيران قالت أكثر على لسان المرشد الأعلى السيد على خامنئي وتكرارًا، إنّها لا تنوي الحصول على السلاح الذري وإنه "محرّم" لديها، فإنّ الشكوك الدولية استقر رأيها على أنها، من المرجح، إن حصلت على التقنية المتقدمة اللازمة، فسوف تتحول سريعًا إلى إنتاج السلاح النووي. وتزامنت تلك المخاوف مع استقرار فكرة عدم التدخل العسكري أو "التورط الأميركي" في الشرق الأوسط، فكان المخرج هو مفاوضات طويلة انتهت باتفاق ١٤ تموز / يوليو ٢٠١٥.

٣ تخلّت الجمهورية الإيرانية عن نصرة المقاومة الفلسطينية التي تبنتها في البداية لمصلحة خلق ذراع خاصة بها، تضمن ولاءها الدائم وتستخدمها كما تريد، كما حصل مع حزب الله في سورية، وفرّخ عددًا من "أحزاب الله" في عدد من الدول العربية، وقدّم دعمًا تدريبيًا لهؤلاء فضلًا عن الدعم الإعلامي.

٤ حقيقة الأمر أنّ السيد حسن نصر الله بعد انتهاء حرب ٢٠٠٦ قال: لو كنت أعرف أنّ نتيجتها هذا التدمير، ما خضت الحرب، ولكنها الحرب، ولكنه غيّر رأيه بعد ذلك وسماها "النصر الإلهي" لدغدغة شعور العامة، وبعد توجه الحزب للتدخل في سورية تبيّن للكثيرين أنّه لا يعدو أن يكون مدفعًا ضائعًا lost cannon للجمهورية الإيرانية، توجهه إلى الدفاع عما تعرّفه أنّه مصالحها.

دخلت إيران المفاوضات من أجل هدفين؛ الأول هو الحصول على اعتراف نهائي وقطعي من دول كبرى وخاصة الولايات المتحدة بوجود "الجمهورية الإسلامية" بصفتها دولة، من أجل الاطمئنان على النظام، والثاني "الاعتراف بمصالحها في الجوار" أي شريكة في التصرف في المنطقة. الأول يحقق لها استقرارًا كانت دائمًا تتوق إليه - ولا تزال قلقة بشأنه - لأنّ كثيرين في طهران وخارجها لا يعتقدون أنّ "حكم الملالي" هو حكم عصر، حتى لو تهجّن بشعارات شبه حداثية، كالدستور والانتخابات المقيدة، فهو زائل لامحالة. والثاني هو الدفاع عن "مظلومية الشيعة" في دول الجوار، خاصة العراق ولبنان والبحرين والمملكة العربية السعودية، في مشهد يحاكي "الثورة البلشفية التي يجب أن تصدّر للعالم الرأسمالي المتوحش". وهو الأمر الذي يجعلها حاضرة في المشهد الإقليمي، ومهدت لهذا الحضور بتجنيد عدد من مواطني تلك الدول المجاورة (العربية) وتدريبهم مباشرة أو بواسطة حزب الله اللبناني، بل انشأت فرعًا تابعًا للحرس الثوري يسمّى "حزب الله الدولي" من أجل إطاحة المستكبرين.

راهنت إدارة السيد حسن روحاني، بعد فوزه في حزيران / يونيو ٢٠١٣ بصفته طرفًا معتدلًا نسبيًا، على وجود إدارة أميركية ميالة إلى "السلم"، كما راهنت إدارة أوباما في واشنطن على ميل إدارة روحاني إلى "الاعتدال". وكان الرهان المشترك تعبيرًا عن رغبة من الطرفين، فالاثنان يحتاج كلاهما إلى الآخر، ولكل دوافعه وتبريراته الخاصة. اللافت هنا أنّه على الرغم من الشغب الذي أحدثته إدارة نتنياهو الإسرائيلية، داخل الولايات المتحدة وخارجها، بسبب تلك المفاوضات، فإنّ الموضوع الإسرائيلي لم يظهر على سطح المفاوضات الماراثونية بين إيران والقوى الخمس، على طول فترتها. كما أنّ ملف "السلاح النووي الإسرائيلي" لم يوضع على طاولة المفاوضات، حتى من باب تبادل أوراق الضغط، أو سدًا للذريعة بإرضاء للجمهور العربي. لقد كانت الدول العربية ترفع شعارًا دائمًا بإخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي، وتجاهل هذه المطلب كان دليلًا على أنّ مصالح إيران القومية مقدّمة إلى حد بعيد على أي مصالح لفظية تقدّمها لقضية فلسطين، أو بعض التضحيات المالية أو الدعم المعنوي "للحرب على إسرائيل"، والتي باعتها لجمهور عربي واسع تقبلها في البداية.

ديناميات الداخل

استنادًا إلى مقولة أنّ "كل السياسات هي سياسات داخلية All politics are local politics"، كان الهدف المسكوت

عنه لدى الإدارة الأميركية من تحقيق الاتفاق النووي الموقّع في ١٤ تموز / يوليو ٢٠١٥، هو الافتراض بأنّ الاتفاق سوف يطلق ديناميات الاعتدال في جزء من الطيف الحاكم في إيران، وأنّ الشعوب الإيرانية محبة للحياة والعيش، وأنّ شريحة واسعة من الشعب تعبت من المواجهة الدائمة مع "الآخر" الخارجي، لذلك سوف تتوجه بعد أن يستقر لها الأمر إلى تأكيد نفسي ألّا أحد من الخارج يريد إطاحة النظام، ويستقر العمل على التصالح مع العالم. وهو افتراض سوف تثبت الأيام مدى صحته من خطئه.

إلّا أنّ المتابع يلاحظ، أنّ صراعًا قد بدأ بين "المعتدلين" وأصحاب "الثورة الدائمة" أو "المتشددين". وهذا الصراع يتفاقم ويفرز أيضًا في الجوار. ومن مظاهر هذا الصراع الشعارات "المعتدلة" التي بدأ محمد جواد ظريف يطلقها على صفحات الصحف (العربية والغربية)، من أجل فتح الملفات المُختلف فيها والتوجه إلى تسويتها. وهي شعارات تتضارب مع توجه المتشددين الذين يرون أنّ الاتفاق النووي تقييد لحرية إيران، وحجر على طموحاتها، وطريق للتدخل في شؤونها. ونجد على رأس هذا الفريق من المتشددين عددًا من الملالي مدعومين بقادة من الحرس الثوري الذي بنى له صروحًا اقتصادية وسياسية لا يمكنه التخلي عنها. كما شنّ هذا الطرف المتشدد على الإصلاحيين حربًا داخلية، وعنوان بعضها سجن مهدي هاشمي رفسنجاني[٥]، ابن أكبر "الإصلاحيين" هاشمي رفسنجاني، والتضييق على مجموعة الإصلاحيين أصحاب الثورة الخضراء عام ٢٠٠٩، ومنهم مهدي كروبي ومحمد خاتمي ومير حسين موسوي[٦]، وعدد كبير ممن يعتقد أنهم يمكن أن يكونوا رأس حربة في التغيير إلى الاعتدال المنشود. إنّ آية الله على خامنئي هو الذي يمسك عصا "المايسترو" ويلاعب الجبهتين، فمن جهة نقرأ بعض تصريحاته فيبدو موافقًا على الاتفاق النووي، ومن جهة أخرى تصدر له تصريحات أخرى يعلن فيها رفضه الاتفاق، كما يعلن عن إغلاق صحف تنتقد الاتفاق.

في الفترة السابقة الطويلة لحكم "الملالي"، ركبت في إيران مصالح مبنية على التشدد، وخاصة توسّع الحرس الثوري في النفوذ وفي الاقتصاد، ما يعني أنّ شريحة واسعة من المستفيدين ليس لهم مصلحة في أن يطبّق الاتفاق. وهو ما سوف يطلق صراعًا محتملًا في الداخل الإيراني، قد ينطلق حادًا وربما دمويًا في المستقبل، كما أنه قد يفيض على الجوار، وما النشاط الملحوظ للمجموعات التابعة لإيران في كل من البحرين والكويت، إلّا جزء من تلك الإفاضة.

٥ ابن هاشمي رفسنجاني

٦ وهؤلاء ليسوا مواطنين عاديين، بل كان أحدهم رئيس جمهورية والآخران مرشحين للرئاسة ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء.

ردّة فعل الإقليم

بعد تردد "رحبت بعض دول الإقليم الخليجي" بالاتفاق النووي (٥+١)، وتمّ الأمر بعد محاولات مستمرة من الإدارة الأميركية لإقناع الدول الخليجية بأنّ خيرًا ما يمكن أن ينتج من هذا الاتفاق، وأنّ "أمن" المنطقة مكفول من جانب الولايات المتحدة. كان على رأس المحاولات اجتماع الرئيس الأميركي باراك أوباما في كامب ديفيد وسط شهر أيار / مايو ٢٠١٥، بزعماء الخليج أو من يمثّلهم، وما تلاه من اجتماعات على مستويات مختلفة، سمّيت لاحقًا باجتماعات "تنفيذ اتفاق كامب ديفيد"، أمّا على المستوى غير الرسمي، من أهل الرأي، فقد قوبل الاتفاق بموجة من الشك (القوي أو المتوسط أو الضعيف) حصيلتها أنّ الاتفاق سوف لن ينتج إيجابية ما.

يذهب الشك الضعيف إلى الاعتقاد أنّ هذا الاتفاق يمكن أن ينتج اعتدالًا ما في أوساط الحكم الإيراني[٧]، بعد أن يتأكد أنه ليس مطاردًا أو منبوذًا، وأنّ المال الذي سوف يأتي نتيجة الاتفاق إلى الخزينة الإيرانية يمكن أن ينعش الطبقة الوسطى بالتدريج، ويغيّر الموقف السياسي الإيراني، أي بالتعبير الغربي give them the benefit of the doubt (لنعطهم إيجابيات الشك). كما أنّ هذا المال إن لم ينفق على الداخل العطِش للخدمات والمرافق، فسوف يطلق صيحات احتجاجات شعبية، قد تطول البناء الأساس للنظام، فهو مضطر أن يستخدم الكثير من المال القادم "المُفرج عنه" لصرفه على الاحتياجات الداخلية.

وعليه، فإنّ الاقتراح، على الرغم من التحفظ - خليل حيدر: "علينا أن نتوقف عن 'الولولة' المبالغة بما سوف تفعله إيران بنا، وعلينا أن نبني علاقات إيجابية مع المجتمع الإيراني بعيدًا عن السلطة" - وهو توجه في الرأي إلى جانب كونه محدودًا، فإنّه موجود. ويغلب على المحللين - غير خليل حيدر - الذين يرون أنّ ثمة إيجابيات، كونهم إمّا متعاطفين مع الدولة الإيرانية الإسلامية أو ينظرون إلى الأمر من زاوية "لنجرب". ويثمّن هذا التوجه بدرجاته محاولات وزير الخارجية جواد ظريف فتح باب معقول للتفاهم، وأنه قد يكون متحدثًا باسم الاعتدال الجديد.

أمّا أصحاب بقية الشك القوي والمتوسط تجاه نيات إيران فلديهم شواهد كثيرة[٨]، حتى يصل بعضهم (الأنصاري) إلى القول: "إنّ خطاب

٧ "مع الحوار والانفتاح والتطبيع مع إيران، عبر بناء علاقات قوية مع المجتمع الإيراني، طبقًا للكاتب الكويتي خليل على حيدر"، انظر: عبد الحميد الأنصاري، "الانفتاح على إيران بين الحمائم والصقور الخليجيين"، صحيفة **الجريدة** (الكويت)، ٢٠١٥/٨/١٠، على الرابط: http://bit.ly/1XwYfIl

٨ المرجع نفسه.

الاعتدال الإيراني هو مخاتل"[٩]. ويذهب آخرون إلى القول إنّ الاتفاق قد يساعد طهران على الاستمرار في سياسة اليد الطولى. ويأتون بشواهد منها، قول حسن نصر الله (زعيم حزب الله في لبنان والناطق شبه الرسمي للمتشددين) قبل أسابيع من الاتفاق ما معناه (الآن وإيران محاصرة انظروا ما تفعل، فكيف إن جاءها بعد الاتفاق كل المال المتوقع؟)، وهو تهديد مبطن. ويعزى أمر المتخوفين والمشككين إلى أنّ إيران سيكون لها اليد المطلقة في شؤون الإقليم، وأنها تفاخرت من خلال بعض سياسييها قبل أشهر بأنها دخلت أربع عواصم عربية وهيمنت عليها (بيروت، ودمشق، وبغداد، وصنعاء)[١٠]. فلماذا لا تهيمن على عواصم عربية أخرى، ولها زرعها من القوى والذين ينتمون إليها في حالة "رعوية" غير منكرة؟

ويدلل هذا التوجه على موقفه بعدد من التدخلات الإيرانية التي طفحت في الآونة الأخيرة؛ منها تهريب السلاح إلى كل من البحرين والكويت[١١]، ومحاولات تهريب سلاح إلى المملكة العربية السعودية، كما أنّ المناصرة السياسية والإعلامية (على الأقل) للجماعة الحوثية في اليمن دليل آخر على شهية التمدد، فيما فقد حزب الله تعاطف الكثيرين الذين اكتشفوا أنه ليس أكثر من ذراع إيرانية توجهها طهران كما تريد.

ما سوف تتمخض عنه الشهور المقبلة

في العمل السياسي، من واجب المتابع أن يتوقع غير المتوقع. وغير المتوقع في هذا السياق هو أن تصبح إيران بعد حين دولة جارة مسالمة، إلّا أنّ هذا الاحتمال يبدو ضعيفًا للغاية، أخذًا في الحسبان تاريخًا معاصرًا مشحونًا بالصراع. يبدو احتمال أن تسعى إيران كما هي إلى التعامل مع دول الخليج فرادى، أفضل سيناريو يمكن له أن يتمّ، وربما يكون ذلك بخلق عدد من الأزمات الداخلية تستفيد منها من أجل إرضاء التشدد الداخلي أولًا. ويذهب البعض إلى القول إنّ حضور المتشددين الإيرانيين سوف يزداد شراسة "على الأقل في المرحلة الأولى" حتى يحافظوا على مواقعهم المتقدمة في النظام. والأكيد أنّ صراعًا محتدمًا سوف ينشأ في إيران بين مجموعات مختلفة، ولكنّ الاختلاف بينها في الدرجة وليس في النوع.

أمّا أن تكون إيران "مختلفة" في المدى القصير أو ربما المتوسط، فهو أمر مستبعد جدًّا، ذلك أنّ ميلاد إيران جديدة يحتاج إلى قادة جدد ومفاهيم جديدة وتحالفات جديدة، لا يرحب بها القادة المتنفذون الحاليون. ولكن الظاهر أنّ إيران في مأزق أشدّ مما كانت عليه وقت الحصار الدولي، فهي ربّما وقّعت الاتفاق من دون إعداد سيناريو لما بعد الاتفاق، ولما هو مطلوب منها أن تفعل أو لما هو توقّعها. فإيران تواجه في الوقت نفسه صعوبات حقيقية في الجوار، فالعراق على نار التغيير، وفي سورية يبدو أنّ النظام يخسر أكثر مما يربح، ويُحاصَر حزب الله في لبنان بعد أن فقد الكثير من صدقيته على الصعيد الشعبي، وقد تبيّن أنّه "مدفع سائب" loose cannon لأهواء النظام الايراني أكثر منه حركة وطنية.

وفي المقابل فإنّ دخول النفط الإيراني إلى السوق الدولية، في هذا الوقت، مع وجود فائض نفطي كبير، سوف يضغط على أسعار النفط، ويتضرر الجميع بما فيهم إيران من تراجع الأسعار، الأمر الذي يقلل احتمال تعافي الاقتصاد الإيراني من جهة، وقدرة إيران في المدى المتوسط على الاستمرار في تقديم دعم مالي لحلفائها من جهة أخرى.

تبدو المخاطر اليوم أكثر جدية، فإنّ عدم اليقين الإيراني قد يأخذ الجمهورية الإيرانية إلى مغامرات لا يعرف أحدٌ نتائجَها أو منتهاها. ولقد أثبت التاريخ الحديث أنّ النظام الأيديولوجي لا يفكر بأسلوب منطقي، فهو لا يفكر إلّا بما يعتقد أنه صحيح وقطعي. وقد يأخذ الصراع الداخلي في إيران صورًا محتدمة، وتظهر له إفرازات إقليمية لا تحمد عقباها. ومع التغيرات التي أحدثتها عاصفة "الحزم/ الأمل" التي شنّتها دول عربية بقيادة المملكة العربية السعودية، لتقييد التمدد الإيراني في اليمن، قد يدفع الصراع المتشددين إلى التوجه إلى المناطق الرخوة في نظرهم، ولعلها دول الخليج الصغرى، والتي يرى بعض القادة الإيرانيين أنها سهلة المنال. هكذا، تبدو الاحتمالات مفتوحة، ولكنّ المؤكد أننا سوف نشهد فترة صراعية قد تكون تداعياتها أهم مما قد خبرناه حتى الآن.

---

٩ المرجع نفسه.

١٠ كل تلك العواصم الأربع تعاني من جملة المعضلات، فلا رئيس في لبنان ولا أمن في العراق، وحرب أهلية في كل من سورية واليمن.

١١ إعلان من الحكومة الكويتية في ١٣ آب / أغسطس ٢٠١٥ عن اكتشاف ترسانة سلاح مهولة بحوزة أشخاص قيل إعلاميًا إنهم اعترفوا بأنهم تابعون لحزب الله، ودُرِّبوا على السلاح في كل من إيران ولبنان.

الاتفاق النووي الإيراني

محمد رضا فرطوسي*

تداعيات الاتفاق النووي: الرؤية الإيرانية

تستعرض هذه الورقة كيف عاشت إيران، خلال العقود الأربعة الماضية، حالةً من التأهب للدفاع عن نفسها أمام التهديدات التي تحيط بها، والمخاطر التي تستهدف أمنها القومي، وفقًا للرؤية الرسمية الإيرانية. فإيران لم تحظَ، طوال هذه العقود، باعتراف واضح بشرعيتها من القوى الكبرى، ولا سيما أميركا. وقد خلق هذا الأمر قلقًا مستمرًا وحَصر جهد إيران في "حفظ النظام" الذي جعله آية الله خميني من "أوجب الواجبات. وقد انعكست هذه الظروف بصورةٍ ملحوظة، على مفهوم الأمن القومي الإيراني وإستراتيجياته. ترى الورقة أن من الممكن أن يكون الاتفاقُ النووي بدايةَ مرحلة جديدة. فإيران ترى أنها حصلت به على اعتراف المجتمع الدولي، وإقراره بمطالبها المشروعة، وهو ما دلت عليه آليةُ الحوار الغربي معها، بشكل صريح ومُجمع عليه. وترى الورقة أن الأهم، بالنسبة إلى إيران، أنّ الاتفاق سيحررها من هاجس الأمن والاستقرار، ويدفع بها إلى السعي لإبراز معالم "النموذج الإيراني" في المنطقة. تناقش الورقة أيضًا، مخاوف دول الجوار ومحاولات إيران طمأنتها. كما تناقش مواقف التيارات السياسية، ومراكز القوى الإيرانية، واختلافها حول سلبيات الاتفاق وإيجابياته. كما تعرض للاختلافات حول ترتيب أولويات المرحلة القادمة، ومستوى الحذر أو الترقب لسيناريو فشل الاتفاق، أو انهياره، وطرق مواجهة كل ذلك.

* باحث إيراني ومخرج أفلام وثائقية مقيم في كندا.

أُعلن عن الاتفاق النووي بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (٥+١)، وبدأت معه مرحلةٌ من الغموض بعد أن اشتدت المنافسة الإقليمية خلال فترة المفاوضات التي استغرقت أكثر من عامين. وقد نتج هذا الغموض من حدة الانقسام وتصعيد اللهجة الإعلامية، حتى بدا أنّ آفاق التوافق وفرص التقارب باتت معدومة.

> يدلّ التصعيد الإعلامي وحدة مواقف النخب العربية، ولا سيما بعد انطلاق عملية "عاصفة الحزم"، على أنّ الفهم العربي لإيران - مرة أخرى - تصاحبه ملابسات تتأثر دومًا بالصورة الذهنية التاريخية

ويدلّ التصعيد الإعلامي وحدة مواقف النخب العربية، ولا سيما بعد انطلاق عملية "عاصفة الحزم"، على أنّ الفهم العربي لإيران - مرة أخرى - تصاحبه ملابسات تتأثر دومًا بالصورة الذهنية التاريخية. وبالتأكيد، ينبغي فهم "الآخر" بناء على الواقعية السياسية والتطورات الفعلية المتعلقة به، وذلك لبناء إستراتيجية ملائمة إزاء هذا الظرف الحسّاس. وينبغي التعرّف على إيران من الداخل للحصول على صورة تعكس واقعها بتعقيداته كافة، وما يتضمنه من رؤى وهواجس تعيشها.

لقد عاشت إيران، خلال العقود الأربعة الماضية، حالةً من التأهب للدفاع عن نفسها أمام تهديدات تحيط بها ومخاطر تستهدف أمنها القومي، بحسب الرؤية الرسمية الإيرانية؛ فهي لم تحظَ، طوال هذه العقود، باعترافٍ واضحٍ بشرعيتها من القوى الكبرى، ولا سيما أميركا. وقد خلق هذا الأمر قلقًا مستمرًا وسعيًا حثيثًا لـ "حفظ النظام" الذي هو "من أوجب الواجبات"، بحسب آية الله الخميني، المرشد المؤسس للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتعدّ هذه الرؤية إحدى ركائز السياسة في إيران. وقد انعكس هذا، بشكلٍ ملحوظ، على مفهوم الأمن القومي الإيراني وإستراتيجياته.

ولذلك، ومن هذا المنظور، يمكن أن يكون الاتفاقُ النووي بدايةَ مرحلة جديدة؛ إذ ترى إيران أنها حصلت على اعتراف المجتمع الدولي بها وبمطالبها المشروعة. وتدلّ على ذلك آليةُ الحوار الغربي معها، بشكل صريح ومُجمع عليه. والأهم، بالنسبة إلى إيران، أنّ هذا الاتفاق سيغيّر ركيزتها من هاجس الأمن والاستقرار إلى السعي لإبراز معالم "النموذج الإيراني" في المنطقة، وهو مفهوم يقدّمه المرشد آية الله علي خامنئي، تحت عنوان "النموذج الإسلامي - الإيراني للتقدّم"[١].

يعدّ هذا التغيير جوهريًا، وستكون له تبعات واسعة النطاق، غير أنّ التيارات السياسية ومراكز القوى الإيرانية تختلف في تقدير هذا التغيير، بسلبياته وإيجابياته، كما تختلف في ترتيب أولويات المرحلة القادمة، وفي مستوى الحذر أو الترقب لسيناريو فشل الاتفاق أو انهياره وطرق مواجهته.

ولعلّ هذا النقاش سيكون عنوانًا رئيسًا للصراع السياسي في المرحلة المقبلة، وسيتأثر السلوك السياسي لإيران بعاملين رئيسين: التوازنات السياسية في الداخل، ومستوى نجاح الرئيس حسن روحاني.

الاتفاق النووي والخريطة السياسية الداخلية في إيران

لم يكن ممكنًا تحقيق اتفاقٍ يتضمن تقديم تنازلات من دون اتفاقٍ ضمني مسبقٍ بين الأطراف السياسية الإيرانية كافةً على تجاوز ما يسمى "مرحلة المقاومة" إلى مرحلة الاتفاق، بناء على إستراتيجية "الفوز المتبادل". ولم يكن تحقيق هذا الاتفاق اعتباطيًا، بل أدت تجربة الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد دورًا بالغًا في تقارب الرؤى وتجاوز الخلافات التقليدية، وفي تغيير خريطة التحالفات السياسية، وظهر إلى العلن في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ويؤكد الإعلام المؤيد لحكومة روحاني أنّ المفاوضات سبقت المرحلة الراهنة؛ إذ بدأت بتفويض من المرشد قبل الانتخابات الرئاسية. ويشير أحد مستشاري روحاني إلى أنّ مرحلتي سعيد جليلي وجواد ظريف متكاملتان وفيهما استمرارية[٢]. ومع ذلك، كان لفوز روحاني أثرٌ بالغٌ في نجاح هذه العملية[٣].

---

١ "كلمة الإمام الخامنئي في الملتقى الأول للأفكار الإستراتيجية"، الموقع الرسمي للمرشد علي خامنئي، ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، على الرابط:
http://arabic.khamenei.ir/index.php?option=com_content&task=view&id=1078

٢ حسام الدين آشنا، مستشار روحاني، "جليلي مظهر جلال نظام وظريف مظهر جمال نظام است تابناك"، ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٥، على الرابط:
https://plus.google.com/110765155769083153509/posts/JTqG9TsDpvc

٣ "نص كلمة الرئيس حسن روحاني في اجتماع متن سخنان رييس جمهوري في اجتماع قائم مقاميات البلد"، الموقع الرسمي للرئيس الإيراني، ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.president.ir/fa/87403

لقد أثبتت الانتخابات الرئاسية الأخيرة أنه لا يمكن إقصاء أيٍ من الإصلاحيين أو المحافظين عن الخريطة السياسية، واللذين يمثلان شرائح اجتماعية فاعلة ويتمتعان بنفوذ سياسي. ويضم كلٌ من هذين الطرفين، داخل جبهته السياسية، مجموعةً من الكتل السياسية المتنوعة، التي قد تختلف في ما بينها في الطبقة الاجتماعية المستهدفة أو التوجه الاقتصادي أو تقييم السياسة الخارجية أو حتى في مستوى التنظيم. ولذلك، يجري تصنيفها في يمين أو يسار الجبهة السياسية. غير أنّ هذه الاختلافات تحدث تقاربًا بين كتلة من هذه الجبهة مع كتلة من الجبهة المعارضة، تجاه موقفٍ سياسي، وفي الوقت نفسه قد تختلف هاتان الكتلتان إزاء موقفٍ آخر. وفي الأحوال كلها، قد تؤثر هذه التحالفات المتنوعة، المعلنة أو غير المعلنة، في مجرى الأحداث أكثر من تأثيرها في الاصطفاف الأساسي بين الجبهتين؛ ففي الانتخابات الرئاسية الأخيرة، مثلًا، تقارب تيار اليمين البراغماتي من جبهة المحافظين مع تيار اليمين المحافظ من الجبهة الإصلاحية. وقد أدى إلى تغييرٍ مهمٍ في مجرى الانتخابات.

وفي موضوع الاتفاق النووي، أدى هذا التحالف دورًا مهمًا في إقناع مراكز القرار بقبول النتائج. وكذلك سيكون لهذه التحالفات دورٌ مؤثرٌ في الانتخابات البرلمانية القادمة.

أما حكومة روحاني فتنظر إلى الملفات المطروحة أمامها بعد الاتفاق النووي، من خلال ثلاثة محاور أساسية، بحسب تصوري:

- يعتبر روحاني تقنين المنافسة السياسية وتثبيت قواعدها أمرًا ضروريًا لمنع طغيان هذه المنافسة على المصلحة القومية. ولذلك، يصفُ مرحلةَ أحمدي نجاد بأنها أنموذجٌ لما يمكن أن تؤول إليه الأمور عند نسيان القواعد السياسية.
- قضى روحاني سنوات طويلة في إدارة الملفات الأمنية بوصفه أمينًا عامًا للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني؛ وهو يحاول استخدام هذه التجربة لتبديد مخاوف بلاده العميقة. لذلك أكد بصراحة منذ توليه الرئاسة على أولوية الخروج من دوامة ما سمّاه "إيرانوفوبيا" وبدء عملية التفاوض والتعاطي الجادّ مع المجتمع الدولي في الملف النووي. وهو لا ينسى أن يؤكد على مستلزمات الاتفاق وانعكاسات ذلك على السلوك الإيراني[٤].

٤ الموقع الرسمي للرئيس الإيراني، ١٩ آب/ أغسطس٢٠١٥، على الرابط:
http://www.president.ir/fa/88757

وقد أثار روحاني استياء المحافظين بأفكاره هذه التي يحاول من خلالها خلق أجواءٍ من الشفافية إلى جانب التأكيد على استمرار نهج التغيير، مما يضع الأطراف المعارضة، دوليًا وداخليًا، في موقفٍ حرجٍ أمام الرأي العام.

- يواجه روحاني تحديًا في المرحلة القادمة لتثبيت الاتفاق واستخدام نتائجه في الاقتصاد والمنطقة. لكن هذه النتائج مرهونة بمدى قدرته على التفاوض وإقناع الأطراف السياسية في إيران ببرنامجه التنموي للحصول على إجماع يشابه الإجماع على إدارة الملف النووي[٥]. كما يقتضي ذلك استعادة الثقة الاجتماعية بإنتاجية النظام القائم وقدراته على تحقيق التقدّم. ومن جانب آخر، سيفتح تبديدُ الهواجس الأمنية المجالَ لوضع مشروع التنمية على رأس جدول أعمال الحكومة؛ إذ يعوّل روحاني على الازدهار التنموي وكسب ثقة الجماهير لخلق قوة حقيقية لردع الأعداء ومؤامرات "الاختراق والتسلل"[٦]. لذلك، يصدر روحاني، من جهة، ميثاق حقوق المواطنة ليصبح "أساسًا جديدًا للتضامن والوفاق"، ويصر من جهة ثانية على شفافية عملية الاقتراع ونزاهتها كآلية للانتقال السلمي للسلطة وتعزيز التنافس السليم. ومن جهة ثالثة، يحاول تمهيد أرضية التعايش وكسب ثقة الجمهور من خلال إصدار تراخيص عمل للأحزاب والصحف الجديدة.
- ولكن هل يمكن لروحاني النجاح في طموحاته هذه وتثبيت ميراثه السياسي؟ يرتبط هذا بموقف مراكز القرار الأخرى، وعلى روحاني الذي أمضى عامين للحصول على اتفاق نووي، أن يسابق الزمن في الفترة المقبلة ليحظى بنجاحٍ على مستويين: مستوى السياسة الداخلية الذي يتمثل بتحسين الوضع الاقتصادي وإدارة الانتخابات القادمة بنجاح، ومستوى تنظيم العلاقات الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي وتطوير العلاقات مع دول الجوار.

٥ يقول روحاني: "شعر الناس أنّ الموضوع النووي ليس موضوعًا حزبيًا بل هو موضوع وطني. إن نجاح هذا الملف يخدم مصالح البلاد. تم اتخاذ الخطوة الجبارة وحاليًا نتخذ الخطوات النهائية للإنجاز"، الرئيس روحاني في مؤتمر صحافي، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.president.ir/ar/89004

٦ يقول روحاني: "كلما زادت قوتنا التكنولوجية، زادت الوحدة والتضامن الشعبي، وكلما ارتفع مستوى العلاقة بين الشعب والحكومة، تقلصت إمكانية تسلل العدوان. إذا بقينا في حاجة اقتصادية واعتمدنا على النفط، سيمكنهم الاختراق أكثر. كلما اتسعت رقعة علاقاتنا مع العالم وخاصة دول جوارنا، تقلصت فرصة التسلل السياسي والثقافي والأمني يومًا بعد يوم. هذه هي مهمتنا". المرجع نفسه.

المرشد الأعلى والاتفاق النووي

أكدت مجريات الانتخابات الرئاسية الماضية وتطورات المفاوضات النووية، مرة أخرى، على الموقع المتميز للمرشد في الخريطة السياسية ودوره في إدارة الصراعات. كما أعادت هذه التطورات مكانته بين التيارات السياسية بوصفه "حَكَمًا". وقد اعترف المعتدلون بأنّ إقناع القوى الراديكالية لتقديم تنازلات في الملف النووي لم يكن ممكنًا لولا موقف المرشد الواضح إزاء المفاوضات، والذي بدأ بطرح إستراتيجية "مرونة الشجعان" وانتهى بدعم المفاوضين.

> سيحتفظ المرشد، كمشرفٍ على السياسة الخارجية الإيرانية، بمسافةٍ بينه وبين الاتفاق النووي، ومن منطلق عدم اقتناعه بنيات الولايات المتحدة، سيُعبّر بحرية عن قلقه إزاء سياساتها

سيحتفظ المرشد، كمشرفٍ على السياسة الخارجية الإيرانية، بمسافةٍ بينه وبين الاتفاق النووي، ومن منطلق عدم اقتناعه بنيات الولايات المتحدة، سيُعبّر بحرية عن قلقه إزاء سياساتها. كما سيطلق تحذيره في حال تغيير موقف الطرف الآخر من الاتفاق. وستُطمئِن هذه المواقف بدورها الكتل السياسية الأصولية غير المقتنعة بجدوى الاتفاق أو نجاحه.

وستحاول هذه الأطراف الراديكالية من جهتها أن تقترب من موقع المرشد، وأن تتخذ من تحذيراته فرصةً لتدشين خطابها النقدي القادم. لكن يبدو أنّ هنالك اقتناعًا في الوسط السياسي بضرورة بقاء المرشد خارج المناقشات السياسية في ضوء التجربة التي مرت بها البلاد بعد انتخابات عام ٢٠٠٩. وكمثال على ذلك، يمكن الإشارة إلى مقال حسين شريعتمداري، رئيس تحرير جريدة كيهان، الذي ادعى فيه أنّ موقف المرشد من الاتفاق النووي سلبيٌ، وعبّر عنه بوضوح خلال خطبته لصلاة عيد الفطر[٧]. بعد يومين رد عليه مقدم فر، نائب قائد الحرس الثوري للشؤون الثقافية، في رسالة مفتوحة[٨]، طالبه بألا يتكلم على لسان مرشد الثورة الذي يملك كل الفصاحة اللازمة لإعلام موقفه الصريح. وقد أكد بيانٌ صادر عن مكتب المرشد هذا الكلام بعد أيام قليلة.

ستبقى علاقة مرشد الثورة مع حكومة روحاني، سواء في ملف الاتفاق النووي أو الملفات الأخرى، مرهونةً بالمكاسب التي يحققها روحاني وطريقة تعامله مع التحذيرات التي يصرّح بها المرشد؛ وعلى رأسها خطر "الاختراق والتسلل" للأعداء والقضايا المرتبطة بالشأن الثقافي وموضوع القيم الثورية والدينية. ويكمن هنا التحدي القائم أمام الحكومة لتنسيق علاقتها مع المرشد في المرحلة المقبلة.

يأمل روحاني من جانبه أن يحظى بموافقة المرشد على تطبيق إستراتيجية المفاوضات البناءة وحلول "الفوز المتبادل" في المنطقة ومع دول الجوار، غير أنه يرى ذلك مرهونًا بإبداء الأطراف الإقليمية الأخرى استعدادها للحصول على صيغة مرضية للأطراف كافة. ويمكن أن تؤدي انتخابات مجلس الخبراء القادمة - بسبب أهميتها في مستقبل مؤسسة ولاية الفقيه - دورًا في مستقبل العلاقات بين الأطراف السياسية والمرشد الأعلى. ويمكن لروحاني وهاشمي رفسنجاني في حال نجاحهما في هذه المنافسة أن يساعدا المرشد في إبقاء مكانته بعيدًا عن المناوشات السياسية.

الأمن القومي: الحرس الثوري والاتفاق النووي

من المتوقع أن يؤثر الاتفاق النووي في تبديد التهديد الأمني ومخاطر المواجهة المباشرة التي لازمت إيران طوال السنوات الماضية، لكنّ ذلك لا يعني انعدام التهديد بل سيؤدي إلى تعقيد المخاطر الأمنية، كما سيضاعف أهمية التزام إيران القواعد المطروحة في العلاقات الدولية. وستضع هذه التطورات روحاني، الذي يمتلك تجربة عريقة في الأمن القومي، أمام تحدٍ آخر هو تطوير العقيدة الأمنية الإيرانية حسب مستجدات المرحلة الراهنة.

يرى المحللون المحسوبون على التيار الإصلاحي أنّ روحاني يحتاج إلى طرح مفهومٍ جديدٍ للأمن القومي الإيراني يتوافق في منظوره الداخلي مع الحرية السياسية والحيوية الاجتماعية والتنمية المتوازنة والمشاركة العامة، وبخاصة مشاركة الأقليات والقوميات، ويتوافق في المنظور الخارجي مع إستراتيجية التنمية الإقليمية وربط العلاقات الاقتصادية والسياسية مع القوى الإقليمية والدولية كافة على شكل اتفاقيات شراكة مزدوجة أو متعددة الأطراف، تؤمّن لإيران قوة الردع

٧ حسين شريعتمداري، "الخيار الوحيد المطروح"، **كيهان**، ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٥، على الرابط:
http://kayhan.ir/fa/news/52516

٨ "رسالة مفتوحة إلى شريعتمداري"، موقع **مشرق نيوز**، ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.mashreghnews.ir/fa/print/454041

الفعالة للمخاطر التي تمس أمنها القومي[٩]. لكنّ هذا التغيير لن يكون ممكنًا إذا انهار الاتفاق النووي أو برزت مخاطر جديدة جراء تطورات المنطقة.

قد يواجه روحاني من جانب آخر صعوبات في تقديم إجابات مقنعة لقلق الأطراف المؤثرة حيال مخاوفها مما كانت تسميه سابقًا الثورات الناعمة والملونة وتطرحه حاليًا باسم تيار "التسلل والاختراق"، وهذا سيؤثر سلبيًا في الإجماع الوطني على العقيدة الأمنية.

أما الحرس الثوري، فسيبقى بعد الاتفاق سلطة عسكرية قوية وبارزة في الساحة، كما أنه سيحتفظ بمكانته كقوة عقائدية تدافع عن قيم الثورة. لذلك سيحاول التيار المعتدل تنظيم علاقته مع الحرس في القضايا المهمة بمساعدة المرشد. كما يحاول وضع حضور الحرس الاقتصادي والإعلامي في إطار القوانين، لأنه يعتقد أنّ الضرورات التي أباحت مثل هذا الحضور المشهود قد انقضت، وعلى الحرس أن يقلل من حضوره المباشر والرمزي وأن يواصل سعيه لرفع قوة الردع بالتناسب مع تغيير نوعية المخاطر الأمنية التي تبقى تواجه البلاد[١٠].

وستبقى إسرائيل حتى إشعار آخر العنوان الأبرز للتهديدات في العقيدة الأمنية الإيرانية. فإسرائيل من خلال نفوذها وتأثيرها في الشارع السياسي الغربي، ستسبب لإيران كثيرًا من المتاعب. ولذلك سيخوض البلدان صراعًا حادًا في استقطاب الأطراف الدولية في المرحلة المقبلة، خاصة بعد تجاوز الاتفاق عقبة الكونغرس الأميركي.

من جانب آخر، سيبقى تصعيد التنافس الإقليمي والاصطفاف السياسي الحاد باهظ الثمن، وبخاصة أنّ الحركات الجهادية المتطرفة تستغل هذا الاصطفاف وتتغذى عليه لضمان استمراريتها. كما سيؤدي الشرخ والانقسام المذهبي دورًا بارزًا في تصعيد النزاع في المنطقة، وهذا يتطلب تعاونًا إقليميًا عاجلًا بين الأطراف كافة.

الاتفاق النووي ومستقبل السياسة الخارجية الإيرانية

قال الرئيس حسن روحاني في كلمته في جامعة كازاخستان خلال مشاركته في قمتي شنغهاي وبركس: "إنّ هذه المنطقة من العالم لم تكن شرقًا ولا غربًا ... بل كانت دائمًا جسرًا بين الشرق والغرب... نحن في وسط الشرق والغرب. نحن لا نهرب لا من الشرق ولا من الغرب"[١١]. ويمكن اعتبار هذه الكلمة نقطة انطلاق لفهم سياسة إيران الخارجية بعد خروجها من العزلة وتثبيت مكانتها الإقليمية وتصحيح صورتها في الأذهان من خلال الاتفاق النووي الذي أرادته أن يتضمن الاعتراف بشرعيتها.

لا يريد ظريف ولا روحاني استبدال الحلفاء والشركاء بشريك جديد، فقد علمتهم تجربة العقوبات الاقتصادية أنّ إيران تحتاج إلى مزيدٍ من الطاقة لاحتواء الأزمات، وذلك عن طريق تنمية العلاقات بشكلٍ متوازنٍ مع كل الأطراف من دون الوقوع في شرك أحد. وتعتقد إيران أنّ هذه السياسة تزيد مناعتها وقوة ردعها أمام تجارب تشبه تجربة العقوبات. ويسمي محمد قوتشاني، الصحافي البارز والمقرب من أوساط المعتدلين، هذه السياسة بـ "سياسة الموازنة الإيجابية"[١٢]. وهي مبنية على الانفتاح على الأطراف كافة لخلق توازن بين المصالح. هذه سياسة نابعة من تاريخ إيران على طريق الحرير؛ طريق التجارة والترحال الرئيسة للعالم. لذلك ستحاول إيران بتوجهات اقتصادية الحضور الفعال في المنظمات الدولية والإقليمية.

من جانب آخر، ساعد الاتفاق النووي في فتح قنوات تواصل مباشرة بين إيران والولايات المتحدة، لكن لا تزال جدران عدم الثقة مرتفعة[١٣]. ولا يثق الإيرانيون بنيات الولايات المتحدة نحو بلادهم على الرغم من الخطوات الإيجابية الأخيرة، وهم يتابعون بدقة التصريحات الأميركية غير الودية. ومع ذلك، لا يمكن التقدم في العلاقات الثنائية أكثر في المرحلة الراهنة إلا عن طريق إثبات حسن النية من خلال تعاون مشترك في الملفات المفتوحة، وأبرزها محاربة الإرهاب. وتنظر إيران إلى هذا الملف بوصفه اختبارًا لمشروع أميركا في المنطقة بعد الاتفاق النووي، ومن شأنه أن يفتح الباب على آفاق جديدة للتعاون المشترك أو إغلاق الطريق أمام تحسين العلاقات. وسيكون لإسرائيل دور مهم في صوغ القرار الأميركي، وهذا ما تتوجس منه إيران كثيرًا.

تهتم إيران بالتطورات الإستراتيجية التي تؤثر في مستقبل الإقليم، وترى في تقليص دور النفط في الاقتصاد العالمي واتجاه أميركا وبعض الدول الأوربية إلى الشرق، إرهاصات تغييرٍ كبيرٍ من شأنه أن يترك المنطقة في دوامة من الصراعات والنزاعات اللامتناهية التي تستنزف

٩ "جلسة المفاوضات النووية والعلوم السياسية بحضور وزير الخارجية"، ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٥، على الرابط:
http://sedayiran.com/fa/print/76784

١٠ الرئيس روحاني في مؤتمر صحافي.

11 http://www.president.ir/fa/80624

١٢ "الدبلوماسيون والجنرالات: إستراتيجية الموازنة الإيجابية"، **مهرنامه**، شماره ١٣ آب/ أغسطس ٢٠١٥.

١٣ حسب تعبير محمد خاتمي خلال كلمته التي وجهها إلى الشعب الأميركي.

الدول والشعوب وتجهض فرص التنمية الإقليمية والتعاون. لذلك، ستدفع إيران بقوة باتجاه تنمية اقتصادها وتنويع مصادره غير النفطية من جهة، وتنويع مصادر قوتها في العلاقات الدولية والدخول في المنظمات الدولية والإقليمية الفعالة من جهة أخرى. وهذا لا يعني أنّ إيران تنوي أن تفرّط بعلاقاتها مع الصين وروسيا في المرحلة القادمة، مع أنها تحاول الخروج من "قفص الاضطرار"، فهي تريد فتح آفاق جديدة من التعاون الدولي والإقليمي بما يضمن لها عدم العودة إلى تجربة الانعزال، حتى لو لم يصمد الاتفاق النووي.

المجتمع الإيراني والاتفاق النووي

تشير استطلاعات الرأي كافة إلى دعم المجتمع الإيراني لعقد الاتفاق. وأظهر استطلاع جرى قبل الانتخابات، أنّ نسبة الإيرانيين الداعمين لحصول الاتفاق تتجاوز ٦٣٪، في حين لم تتجاوز نسبة الذين يعتقدون بأنّ الأطراف الغربية ستلتزم الاتفاق ٣٢٪[١٤]. أما بعد إعلان الاتفاق، فقال النائب الأول لروحاني، إسحق جهانغيري، إنّ ٨٠-٨٨٪ من الإيرانيين، بحسب استطلاعات الرأي، يؤيدونه[١٥].

> تشير استطلاعات الرأي كافة إلى دعم المجتمع الإيراني لعقد الاتفاق. وأظهر استطلاع جرى قبل الانتخابات، أنّ نسبة الإيرانيين الداعمين لحصول الاتفاق تتجاوز ٦٣٪

من جانب آخر، أبدى الإيرانيون في المهجر عبر أشكال مختلفة دعمهم لهذا الاتفاق؛ وذلك من خلال الخروج إلى الشوارع في منتصف آب/ أغسطس الماضي، ونشر فيديوهات صغيرة يعبرون فيها عن دعمهم للاتفاق النووي. وتدل هذه المظاهر على تعطّش الشارع الإيراني لطيّ صفحة المواجهة والتخلص من العقوبات ودعمه القوي لهذه السياسة، كما تشير إلى ارتفاع معدل الأمل الاجتماعي في إيران.

وينعكس ذلك في الاهتمام البالغ للجمهور الإيراني لأداء الأطراف الدولية أمام هذا الملف الشائك، والذي يتوقع أن يؤثر سلبيًا في صورة الدول والأطراف المناهضة للاتفاق ودبلوماسيتهم العامة لدى الإيرانيين. من جانب آخر، لو انحسر هذا الأمل الكبير، جراء عدم التزام الأطراف الدولية أو اللوبي المناهض، فسيؤدي إلى ارتفاع التأييد الشعبي للتوجهات الراديكالية وانحسار حظ المعتدلين في إيران كما حدث سابقًا في ظروف مماثلة.

مستقبل السياسة النووية الإيرانية

في الرسالة التي وجهها جواد ظريف إلى دول المنطقة، طرح اقتراح التعاون النووي للأغراض السلمية؛ أي الإفادة من إمكانيات التخصيب على شكل مركزٍ إقليمي لتوليد الوقود النووي عبر تعاون الدول الإسلامية في المنطقة كنموذجٍ بارزٍ للتعاون المنشود بين دول الجوار؛ وهو تعاون لا بد منه لإثبات حسن نيته وإثبات استعداد إيران لتبديد المخاوف والحيلولة دون سباق نووي في المنطقة. وبذلك تريد إيران سحب البساط من تحت كل الأطراف التي تريد أن تبني مصالحها الخاصة على حساب ملف إيران النووي. وهي مقتنعة بأنّ الملف النووي استمر أكثر مما يستحق بسبب مصالح الأطراف المستفيدة وأجندتها وبأنها دفعت ثمنًا باهظًا لذلك.

من جانب آخر ستستمر إيران ببرنامجها النووي ضمن إطار الاتفاق النووي؛ وهو الاتفاق الذي حرصت على أن يضمن لها حق التخصيب والبحث العلمي. لذلك، ستنتهز الفرصة لتحديث مصادرها العلمية والبحثية وتطوير منشآتها، إلى جانب التوسّع في الاستخدامات السلمية الأخرى ومنها تأسيس مستشفى للطب النووي.

إيران والمنطقة بعد الاتفاق النووي

يمكن تلخيص القراءة الإيرانية لأحداث المنطقة في النقاط التالية:

- ليس في إيران قراءة موحدة للأحداث، بل تنقسم الأطراف السياسية في قراءتها والحلول التي تطرحها، كما هو الحال في القضايا الأخرى كافة. ولا يمكن لأي من الأطراف أن يغلب أو يقصي الطرف الآخر أو يمنعه من إعلان موقفه ورأيه. وهذا أمر يجب على دول المنطقة تفهّمه للتمييز بين الأصوات والرسائل المختلفة التي تصلها من إيران.

14 "Iranians Support Nuclear Deal, Remain Skeptical of the West and Want Normalization of Iran-U.S. Relations," June 23, 2015, at: https://www.ipos.me/en/polls/2015/06/23/nuclear-deal

15 http://www.entekhab.ir/fa/news/219000

- تعتقد حكومة روحاني أنّ الاتفاق النووي لا يتضمن تهديدًا لدول الجوار، بل أزاح شبح الحرب عن المنطقة. ولكن لا يمكن قطف ثمار الاتفاق النووي من دون الاتفاق والمصالحة مع الجوار الإقليمي. وتعي إيران أنّ ذلك يتطلب تبديد المخاوف والتوصل إلى حلٍ للقضايا الشائكة عن طريق التفاوض المباشر؛ فمصير الجيران العيش معًا، وعليهم أن يجدوا الطريق الأمثل لذلك، بحسب جواد ظريف.

- إيران دولة إقليمية ولها مصالح قومية وأمنية كما أنّ لها تأثيرًا في منطقتها بفضل العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية والدينية المشتركة[١٦]. لكن إستراتيجيتها الأمنية نابعة من ظروفها الخاصة والتهديد المستمر الذي كانت تتعامل معه طوال السنوات الماضية. المهم ألا تعتبر هذه الإستراتيجية وحيًا منزلًا أو أمرًا لا يتغير. وقد تساعد الظروف الجديدة بعد خروج إيران من أزمتها في خلق موازين قوى جديدة تؤثر في عقيدتها للأمن القومي وحضورها الإقليمي. كما ستؤثر قطعًا في أدائها وطريقتها لإدارة الملفات. يمكن أن يوفر الاتفاق النووي في هذه الحالة، وذلك حسب الرؤية الإيرانية، فرصةً لتجاوز النزاع وحلحلة الملفات الشائكة[١٧]، على عكس مخاوف دول الجوار. وتريد حكومة روحاني فتح آفاق جديدة للتعامل مع المنطقة بناء على تغيير الظروف المحيطة بإيران وإمكانية تجاوز مرحلة الردع. لكنها لن تستطيع إقناع مراكز القرار بحلول بديلة إلا إذا استطاعت عرض صفقة أو اتفاق مبني على قاعدة الفوز المشترك؛ أي التنازل في شأن، مقابل الحصول على بديلٍ في شأن آخر.

- كانت حكومة روحاني تأمل بتجاوز الخلافات وتقدمت نحو ذلك فور وصولها للحكم، لكنها اصطدمت بحجم الاستقطاب الكبير الحاصل بعد أحداث سورية. ويحاول ظريف من جهته استخدام الإستراتيجية التفاوضية نفسها مع الأطراف والملفات العربية. هذا الأمر يحتاج لإرادة سياسية مبنية على الواقعية السياسية والبراغماتية من الجانبين. يستلزم البحث عن مخرج من الوضع القائم، إعطاء الحوار والدبلوماسية فرصة، والتفاوض المباشر لتجاوز الخلاف. وقد تأتي هذه الفرصة من خلال فصل الملفات العالقة عن بعضها بعضًا. وساعدت هذه الإستراتيجية إيران في الحصول على اتفاق مع عدوها اللدود، أميركا، كما ساعدتها في تنظيم العلاقات مع تركيا على الرغم من الخلاف في الملف السوري.

- تعرف إدارة روحاني أنّ السعودية هي اللاعب الرئيس في المنطقة العربية، لكنها اصطدمت بحرب اليمن وما أفرزته من سجال إعلامي واستقطاب سياسي. ويعد الحل السياسي أولوية للمنطقة، وتحتاج هذه الأولوية إلى تهدئة النفوس والاستقرار في المنطقة[١٨].

- لم يفلح التعويل على التغيير في إيران في السياسة الأميركية، على الرغم من أنه كلف إيران الكثير، ولا طائل من إعادة هذه التجربة في الإقليم. في المقابل، يعتقد الباحثون المقربون من التيار الإصلاحي بأنّه في حال عدم نجاح روحاني بفتح قناة أو خلق فرصة لإدارة ملفات المنطقة عن طريق المفاوضات الدبلوماسية، فسوف تستمر النزاعات باستنزاف طاقات الإقليم حتى أجل غير مسمى. وفي حال رحيل روحاني، فليس من الواضح إن كان بديله سيكون مستعدًا للتفاوض وعقد الصفقات. وإن كان الرهان على بديلٍ منه، فلعل البديل سيكون أقرب إلى التصعيد أكثر من التفاوض؛ فعلى سبيل المثال ترى الدول العربية، حسب التجربة، فرقًا شاسعًا بين أحمدي نجاد ومحمد خاتمي.

١٦ محمد مسجد جامعي، "إيران وجيوسياسية الشيعة"، ، **خبر أنلاين**، ١ آذار/ مارس ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.khabaronline.ir/detail/402529/weblog/mohammadmasjedjamei

١٧ محمد مسجد جامعي، "كيف ينظر العرب إلى إيران"، **خبر أنلاين**، ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.khabaronline.ir/detail/409171/weblog/mohammadmasjedjamei

١٨ الرئيس روحاني في مؤتمر صحافي.

الاتفاق النووي الإيراني

يوسف منير*

الاتفاق مع إيران وآثاره في المنطقة وفي إسرائيل وفلسطين

تناقش هذه الورقة الاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة ٥+١ وجمهورية إيران الإسلامية، في شأن البرنامج النووي الإيراني، وتعتبره إنجازًا تاريخيًا، قد تكون له آثار كبيرة في المنطقة. تناقش الورقة الملامح الرئيسة للاتفاق، والظروف التي أدت إليه، معددة آثاره المحتملة على المنطقة، وعلى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وانزعاج إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني، وتهديدها بضربه. وتربط الورقة إمكانية أن يقود الاتفاق إلى نتائج إيجابية، وإحداث استقرار في المنطقة، بحدوث انفراج حقيقي في العلاقات الإيرانية الخليجية، خاصة العلاقات مع المملكة العربية السعودية، إضافةً إلى حلحلة إشكالات الأقليات الشيعية في بعض دول الخليج.

* كاتب فلسطيني، ومدير سابق لصندوق القدس والمركز الفلسطيني في واشنطن.

الاتفاق

تُعدّ خطة العمل المشتركة الشاملة، وهي حصيلة عامين من المفاوضات المكثفة، إنجازًا مهمًا على صعيد مفاوضات منع الانتشار النووي، وتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي[١]. إنّ الخطة المفصلة، والتي وقّعتها في ١٤ تموز / يوليو ٢٠١٥، إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، تتيح للمفتشين إمكانية الوصول إلى "سلسلة الإمداد النووي" الإيرانية لمدة ٢٥ سنة مقبلة. ووافقت إيران بموجب الاتفاق كذلك على إجراء تقليص كبير جدًّا في برنامجها النووي، والسماح بمستويات غير مسبوقة من عمليات التفتيش. وفي المقابل، ستستفيد إيران من رفع العقوبات التي فرضها عليها مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بسبب عدم التزامها المزعوم بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[٢].

> النص الأكثر وضوحًا في الاتفاق هو إدراج أحكام محددة تتناول الانتهاكات المحتملة لها، فيما سمّي أحكام عقوبات "الخرق" (الفقرتان: ٣٦ و٣٧). إذ توجز الأحكام آليات حل النزاعات متعددة الأطراف

ولعلّ النص الأكثر وضوحًا في الاتفاق هو إدراج أحكام محددة تتناول الانتهاكات المحتملة لها، فيما سمّي أحكام عقوبات "الخرق" (الفقرتان: ٣٦ و٣٧). إذ توجز الأحكام آليات حل النزاعات متعددة الأطراف. ويمكن لأي طرف في الاتفاق إثارة مخاوف من انتهاكات لها، ولا يمكن التوصل إلى قرار في شأن الشكوى، إلّا إذا وجده الطرف الشاكي مقبولًا. وهذا يعني أنه يمكن لأي طرف بمفرده إثارة مسألة "العودة" إلى العقوبات. وإذا حدث ذلك، فمن المرجح أن تكون صاحبة الشكوى هي الولايات المتحدة[٣]. ومن حيث الجوهر، وافقت إيران على أحكام تبقي إمكانية إعادة العقوبات بيد الولايات المتحدة، متخلية عن الحماية عبر فيتو مشاركين آخرين (كالصين أو روسيا مثلًا). وبذلك، محضت إيران ثقة لافتة للولايات المتحدة التي يسميها القادة الإيرانيون غالبًا "الشيطان الأكبر". ويعكس هذا الاستعداد الحسابات العقلانية للمفاوضين الإيرانيين، في طلاق عميق مع الخطاب المعهود لقادتهم. كما يعكس القناعة بأنّ مصالح كل من الولايات المتحدة وإيران تتحقق عبر التزام الاتفاق.

الظروف التي أدّت إلى الاتفاق

ربّما ليس من المبالغة القول إنّ حربي الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان أوجدتا الظروف التي دفعت المسؤولين الرئيسيين إلى طاولة المفاوضات وسمّرتهم إليها طوال سنتين. فبالنسبة إلى إيران خلقت لها الحربان أزمة وفرصة معًا، فكان عليها، بسبب وجودها على قائمة "محور الشر"، أن تتعامل مع واقع وجود قوات برية أميركية على حدودها الشرقية والغربية. لكن، كان لديها في الوقت نفسه مصالح مشتركة مع الولايات المتحدة في كل من أفغانستان والعراق، ويمكنها تحقيق نتائج في كلتا الساحتين، إذا لعبت بأوراقها جيدًا. وقد تعاونت إيران مع الولايات المتحدة في أفغانستان، لاسيما في المراحل الأولى من الحرب. وتجلت في العراق، بوضوح شديد، مهارتها في تحويل الأزمة إلى فرصة. فبعد تحطيم الولايات المتحدة سلطة صدام حسين البعثية، هيأت إيران نفسها للاضطلاع بدور مهم في صوغ مستقبل العراق، وفعلت ذلك عبر إقامة تحالفات قوية مع المجموعات السياسية الشيعية العراقية التي سيطرت على المؤسسات السياسية العراقية. ففي حين كان العراق في ظل صدام حسين بمنزلة رادع لإيران في المنطقة، أصبحت إيران مع تحول العراق إلى تابع لها، أكثر حرية في إبراز قوتها ونفوذها في المنطقة. كما سرّعت برنامجها النووي أثناء الاحتلال الأميركي للعراق.

وعملت إيران، على تطوير نفوذها الإقليمي، في اللحظة عينها التي كانت تواجه فيها أثر العقوبات الغربية. وبحسب وزير الخزانة الأميركي جاكوب ليو، تقلص الاقتصاد الإيراني بنسبة ١٥ إلى ٢٠ في المئة

---

١ للاطلاع على نص الاتفاق باللغة الإنكليزية، انظر:
http://bit.ly/1K5NnK2

2 "Full text: Obama gives a speech about the Iran nuclear deal", *The Washington Post*, 5/8/2015, at: http://wapo.st/1hjE8Na
وللحصول على معلومات توضيحية عن الاتهامات المثيرة للجدل ضد إيران على مر السنين، انظر:
Gareth Porter, *Manufactured Crisis: Untold Story of the Iran Nuclear Scare* (Charlottesville Virginia: Just World Books, 2014).

٣ قال وزير الخارجية جون كيري في شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: "تملك الولايات المتحدة بمفردها، طوال مدة الاتفاق، القدرة على التراجع في الأمم المتحدة، بأنفسنا فقط. ولدينا دائمًا القدرة على إعادة فرض عقوباتنا"، انظر:
"AUDIO/VIDEO: Senator Coons questions Secretary Kerry, Moniz, and Lew on Iran Deal", *Christopher Coons*, 24/7/2015, at:
http://1.usa.gov/1INEeXz.

عن مستواه الطبيعي نتيجة تشديد العقوبات عام ٢٠١٢[٤]. وألحقت العقوبات بحياة الإيرانيين العاديين أضرارًا بالغة. وبالفعل، اعترفت الولايات المتحدة ضمنيًا أنّ العقوبات على إيران خلقت صعوبات في تمويل شراء الدواء والغذاء[٥].

وكانت حربَا الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان محاولتين مكلفتين في جميع جوانبهما. فقد استنزفت دماء وأموالًا كثيرة،[٦] وفاقت الكلفة البشرية وخسائر البنية التحتية في العراق كل تصور[٧]، وانهارت صدقية الولايات المتحدة عندما تبيّن بوضوح أنها سوّقت حربًا لا تحظى بشعبية في جميع أنحاء العالم أمام الأميركيين زورًا على أنها حرب لمكافحة الإرهاب وتدمير أسلحة الدمار الشامل، حرب تبيّن أنها لم تعجز عن إيجاد تلك الأسلحة فحسب، بل أدت أيضًا إلى زيادة غير مسبوقة في حوادث الإرهاب العالمي. وشكّل كلّ ما سبق السياق الذي وضعت فيه الولايات المتحدة إستراتيجيتها تجاه البرنامج النووي الإيراني.

وقد اتهم منتقدو إدارة أوباما الرئيس بعدم توجيه تهديد ذي صدقية باستخدام القوة العسكرية الأميركية ضد إيران. فلم يكن من المحتمل يومًا استخدام القوة العسكرية لتحقيق هدف السياسة المعلنة للولايات المتحدة في منع إيران من امتلاك سلاح نووي. وإيران دولة غنية بالموارد، يبلغ عدد سكانها نحو ٨٠ مليون نسمة، ويتقن علماؤها بالفعل دورة الوقود النووي. وأي دولة بمثل مواصفات إيران يمكنها، إذا صممت، تحقيق التقدم التكنولوجي اللازم لبناء أسلحة نووية (قدرة تحققت أول مرة منذ سبعين عامًا). ولن تحقق الضربات الجوية، مهما بلغت شدتها، أكثر من الإضرار بالبنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني، وهو ما ستعيد بناءه بسرعة حكومة إيرانية أكثر تصميمًا بما لا يقاس على تجاوز عتبة التسلح. ومن شأن عمل عسكري أميركي ليس فقط أن يغلق أي آفاق للعمل الدبلوماسي بل ويرغم على الاختيار بين الانخراط في مزيد من العمل العسكري أو التراجع عن هدفها المعلن، ما يجسد بوضوح سيناريو خسارة للطرفين. لذلك كانت الإستراتيجية الأفضل للولايات المتحدة هي تجنب سيناريو يقدّم مثل هذه الخيارات القاتمة.

كان الإيرانيون واثقين من أنّ رئيسًا أميركيًا، وعد في حملته الانتخابية بإنهاء حروب الشرق الأوسط، سيجد صعوبة في مطالبة جمهور أنهكته الحروب بتأييد تدخل عسكري مفتوح آخر في الشرق الأوسط. وهكذا، على الرغم من العقوبات التي فرضت عليها منذ عام ٢٠٠٦، فإنّ إيران وسّعت بسرعة برنامجها النووي، بينما لم تستطع الولايات المتحدة تنفيذ تهديد عسكري من شأنه إشعال حرب شاملة على الأرجح. وأدى ذلك في الوقت نفسه إلى تولّد شعور بضرورة التعجيل بحل النزاع المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، حتى عندما أصبح واضحًا لجميع المعنيين بأنّ احتمالات العمل العسكري هزيلة.

تبعات الاتفاق مع إيران

لقد وُضعت خطة العمل المشتركة الشاملة، بينما كانت الولايات المتحدة تعيد تحديد دورها في المنطقة. فطوال أعوام عديدة، جرى ملء القسم الأكبر من الفراغ المتولد عن سقوط نظام صدام حسين في العراق بقوات الاحتلال الأميركي. ولكن، كان من الواضح للولايات المتحدة وشركائها الإقليميين أنها ستسحب قواتها في نهاية المطاف، وتسلّم العراق للعراقيين الذين غالبيتهم من الشيعة ولديهم روابط تعاطف مع إيران. وكان صوغ المصالح الأميركية أيضًا يتأثّر بتغيرات سوق الموارد العالمية؛ فلقد تزايدت قدرة الولايات المتحدة طوال العقد الماضي على إنتاج النفط بكميات أكبر من السابق بصفة مستقلة، مقلصةً اعتمادها على نفط الشرق الأوسط[٨]. وقد

4 Zachary Laub, "International Sanctions on Iran", *Council on Foreign Relations*, 15/7/2015, at: http://on.cfr.org/1dNVLT2

لمزيد من المعلومات حول تأثير العقوبات في الإيرانيين العاديين، انظر:
Sammy Almashat & Maziar Shirazi, "Iran sanctions debate ignores civilian impact", *Aljazeera*, 28/3/2015, at: http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2015/03/iran-sanctions-debate-ignores-civilian-impact-150328071100321.html

5 Ibid.

٦ تشير أرقام وزارة الدفاع الأميركية إلى أنّ الولايات المتحدة فقدت ٦٦٢٦ جنديًا قتلوا في العراق وأفغانستان، انظر:
http://www.defense.gov/casualty.pdf
وقدرت مؤخرًا دراسة لجامعة هارفارد أنّ كلتا الحربين كلفت دافعي الضرائب في الولايات المتحدة من ٤ إلى ٦ تريليون دولار، في تقدير أخذ في الحساب الرعاية الطبية للمحاربين القدماء، انظر:
Ernesto Londono, "Study: Iraq, Afghan war costs to top $4 trillion", *The Washington Post*, 28/3/2013, at:
http://wapo.st/1JJlhS8

٧ قدّرت مقالة نشرت في مجلة **ذا لانسيت** أنّ ٦٥٤٩٦٥ عراقيًا قد قتلهم الجيش الأميركي بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، انظر:
Gilbert Burnham et al. (eds.), "Mortality after the 2003 invasion of Iraq: a cross-sectional cluster sample survey", *The Lancet*, 12/10/2006, at:
http://bit.ly/1Mk5Iaq

8 John Krohn & Mike Ford & Dana Van Wagener, "Tight oil-driven production growth reduces need for U.S. oil imports", *U.S. Energy Information Administration*, 7/4/2014, at: http://1.usa.gov/1lKTvhe

صرّح الرئيس أوباما للكاتب الصحفي توماس فريدمان أنّ: "المصالح الجوهرية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة في هذه المرحلة، ليست النفط أو الحضور الإقليمي. (...) مصالحنا الجوهرية هي أن يعيش كل إنسان بسلام، وأن يستتب النظام، ولا يتعرض حلفاؤنا للهجوم، وألّا تتساقط البراميل المتفجرة على رؤوس الأطفال، ولا تجري عمليات نزوح كثيفة. فمصالحنا بهذا المعنى هي في الواقع عبارة عن التأكد من أنّ أحوال المنطقة على ما يرام. فإذا كانت كذلك، فسنكون نحن على ما يرام"[٩].

ويعدّ هذا التعريف لمصالح الولايات المتحدة تحوّلًا جذريًا، جرى التخطيط له منذ زمن طويل. وهو مصدر قلق لشركائها الإقليميين. فالحرب التي شنتها على العراق أدت إلى تزايد النفوذ الإيراني على الإقليم، وتدّعي الولايات المتحدة الآن أنه ليس لديها سبب وجيه لتخصيص موارد ضخمة لمواجهة ذلك. وأخبرت الولايات المتحدة شركاءها الإقليميين ببساطة أنه حان الوقت كي يؤدوا دورًا متزايدًا في المنطقة التي يدعونها وطنًا.

> ما لم يؤدّ الاتفاق مع إيران إلى زيادة التعاون بين بلدان المنطقة، فإنّ هدف الرئيس الأميركي في الاستقرار الإقليمي قد يكون صعب التحقيق

بيد أنه ما لم يؤدِّ الاتفاق مع إيران إلى زيادة التعاون بين بلدان المنطقة، فإنّ هدف الرئيس الأميركي في الاستقرار الإقليمي قد يكون صعب التحقيق. فإعادة تحديد الأهداف الأميركية في المنطقة دفعت شركاءها الإقليميين وتحديدًا دول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية إلى التحرك عسكريًا لمواجهة من يعدّونهم أتباع إيران في المنطقة[١٠]. وقد يؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة في دول شتى، ويوفّر أرضًا خصبة للتطرف العنيف.

ومن غير المرجح حصول استقرار إقليمي ما لم تتوصل إيران والسعودية إلى إقامة علاقات تعاون أساسها المصالح الإقليمية المشتركة. ويوفّر التمدد الإقليمي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فرصة لهذا التعاون؛ فالتنظيم يمثّل تهديدات أمنية خطيرة للسعودية وللنظام التابع لها في مصر، ويستهدف الجماعات الشيعية بهجمات جماعية. بيد أنّ حالة التوتّر بين الرياض وطهران مرشحة للاستمرار في الدوران حول الانقسامات الطائفية التي تفاقمت بسبب الانتفاضات العربية. فالسكان الشيعة في السعودية، واليمن، والكويت، والبحرين، ولبنان، وغيرها دأبوا على التوجه إلى طهران طالبين دعمها كلما استشعروا إقصاء أو ظلمًا من حكوماتهم. وترى دول الخليج الأقليات الدينية تهديدًا أمنيًا شديدًا دفع بها إلى تبنّي سياسات رجعية بل ومزعزعة للاستقرار. وليست لإيران تجربة مماثلة؛ إذ تقطنها أقلية سنّية صغيرة تخضع لإجراءات صارمة (وخاصةً الكرد والبلوش)، لكنّ هذه الأقلية لا تواجه ما يضاهي التمييز الذي يواجه الأقليات الشيعية في البلدان العربية. (والحقيقة أنّ التحديات التي تواجه الحكومة الإيرانية لا تأتي غالبًا من جماعات الأقليات في الداخل، بل من داخل إطار الثورة الإسلامية التي يقودها الشيعة، كالحركة الخضراء مثلًا في عام ٢٠٠٩).

ومن غير المرجّح تغيّر هذا الواقع الديموغرافي الذي سيستمر في إذكاء التوتّرات بين طهران والرياض. ولكن، يمكن لدول الخليج تخفيف حدة التوتّر عبر انفتاح أنظمتها السياسية، ومعالجة المظالم المشروعة للأقليات من سكانها. وفي حين أنّ ذلك قد يكون غير مريح لبلدان الخليج (وفعلًا وصف الرئيس أوباما تلك المساعي بوصفها "محادثات عسيرة ينبغي إجراؤها")، فإنّ المهم هو أن تدفع الولايات المتحدة بلدان الخليج في هذا الاتجاه، لأنّ معالجة مخاوف الأقليات يساهم في إحلال السلام والاستقرار الإقليمي لأمد طويل. ولا تزال أزمات أخرى في المنطقة، كالحرب الأهلية في سورية، مستعصية عن الحل حتى الآن، ولكنّ ذلك قد يتغيّر، إذا جرى إقناع طهران بالعمل مع أطراف أخرى لحل الصراع.

إنّ للاتفاق مع إيران أثرًا مهمًّا في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ فلقد احتل البرنامج النووي الإيراني الصدارة في جدول أعمال المجتمع الدولي طوال الأعوام القليلة الماضية. ويعود ذلك جزئيًا إلى تسارع وتيرة البرنامج، ولكنه يعود أيضًا إلى أنّ إسرائيل جعلت منه أولوية من خلال زيادة احتمال شن هجوم إسرائيلي على إيران.

حتى في السنوات الأولى لإدارة أوباما، قبل التطبيق الكامل لنظام العقوبات على إيران، وبينما كانت الولايات المتحدة تحاول دفع

---

9 Thomas L. Friedman, "Iran and the Obama Doctrine", *The New York Times*, 5/4/2015, at: http://nyti.ms/1F2WXh6

١٠ قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري: "ونحن ملتزمون في حال حاولت إيران أن تسبب الأذى في المنطقة، نحن ملتزمون بمواجهتها بحزم"، انظر:
"Remarks With Saudi Foreign Minister Adel Al-Jubeir", *US Department of State*, 16/7/2015, at: http://1.usa.gov/1Djwsii

عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو باستمرار يردّ على مخاوف الرئيس أوباما من التوسع الاستيطاني الإسرائيلي بتحويل التركيز نحو إيران[11]. وفي الولاية الثانية للرئيس أوباما، اصطدمت المساعي الشخصية الكبيرة لوزير الخارجية جون كيري لاستئناف عملية السلام بتعنت الحكومة الإسرائيلية مدعومة بجمهور ناخبين ذي توجه يميني متزايد. وأعلن كيري أخيرًا عن توقف من أجل إعادة تقييم السياسة الأميركية، وحوّل تركيزه إلى المفاوضات مع إيران.

لقد حرفت قضية إيـران الاهتمام الأمـيركي والـدولي عن القضية الفلسطينية. كما تشهد المنطقة صراعات أخرى مستعرة. بيد أنه إذا نُفِّذ الاتفاق مع إيران وأظهر علامات على نجاحه، فسيكون واحدًا من أكبر أسباب صرف الانتباه عن التركيز على القضية الفلسطينية قد سُحب من الطاولة. فها هو الزخم الدبلوماسي الدولي الذي كُرِّس لإيران طوال السنتين الماضيتين، بات متوافرًا ويمكن تركيزه على القضايا ذات الأولوية.

على الرغم من عدم وجود ظروف تشجع على مفاوضات ناجحة ومجدية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإنّه يمكن للجهات الفاعلة الدولية الشروع في خطوات لتغيير هذه الظروف. ولكنّ إسرائيل تواصل معارضتها الصاخبة للاتفاق مع إيران الذي حصل على إجماع في مجلس الأمن (وهو إنجاز في حد ذاته)، ما سيساهم في إثارة التوتّر بين إسرائيل والدول الغربية الكبرى. ومن الممكن أن يبدأ العديد منها في اتخاذ إجراءات تضغط على إسرائيل لتحريك المفاوضات مع الفلسطينيين، مادامت قضية إيران قد حُلّت.

ومن المستبعد أن يمارس الرئيس أوباما الضغط الضروري المطلوب على إسرائيل لاستئناف مفاوضات جادة في الوقت القصير المتبقي له في البيت الأبيض. فهو يحذر من أن توثّر أفعاله في السباق الانتخابي للمكتب البيضاوي، والإسرائيليون والفلسطينيون كلاهما يعرف أنّ الرئيس القادم قد لا يميل إلى التزام عملية بدأها سلفه. ومع ذلك، يرجح أن يترك سحب قضية إيران من الطاولة آثارًا إيجابية في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، تستمر إلى ما بعد رئاسة أوباما.

11 "Remarks by President Obama and Israeli Prime Minister Netanyahu in press availability", *The White House*, 18/5/2009, at: http://1.usa.gov/1IrPJ5q

وحدة التحليل السياسي*

خيار اللجوء إلى أوروبا وتداعياته على الأزمة في سورية

ازدادت وتيرة هجرة السوريين الذين يعبرون البحر إلى أوروبا طلبًا للجوء خلال الأشهر الأخيرة، وتوقعت الأمم المتحدة أن يصل عددهم إلى ٨٥٠ ألف شخص في نهاية سنة ٢٠١٥. وكانت موجات اللجوء خارج سورية بدأت منذ منتصف عام ٢٠١٢، بعد انتقال الثورة السورية إلى طور العمل المسلح، واعتماد النظام سياسات العقاب الجماعي ضدّ السكان في المناطق والمدن الخارجة عن سيطرته. وتزايدت الوتيرة على نحوٍ مطّرد، مع قصف النظام العشوائي للمناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة السورية المسلحة، وإخفاقها في إدارة المناطق المحررة، وعجزها عن إيجاد مقومات البقاء الأساسيّة لسكانها، إضافةً إلى انتشار جماعات جهاديّة سعت لفرض أفكارها وتصوراتها على المجتمعات المحلية، وارتكبت انتهاكات في حقها.

* وحدة التحليل السياسي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

البدايات

اقتصرت الهجرة إلى أوروبا في الفترة الأولى على الأغنياء والميسورين، والناشطين المدنيين ممن تعرضوا لتهديدات في مناطقهم، وكذلك العاملين مع منظمات الإغاثة الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وانضمّ السوريون المقيمون في أوروبا بهدف العمل أو الدراسة إلى هؤلاء، فحصلوا على وثائق لجوء رسمية، وأُدرجوا ضمن لوائح اللاجئين السوريين في أوروبا، في حين استقرت أغلبيّة اللاجئين في دول اللجوء الرئيسة (تركيا، والأردن، ولبنان) في انتظار حلّ سياسي، أو حسم عسكري ينهي الأزمة ويسمح بعودتهم إلى بلادهم. كما جذبت مصر في عهد الرئيس السابق محمد مرسي عشرات آلاف السوريين من أبناء الطبقة الوسطى، نظرًا إلى عدّة أسباب؛ أبرزها مساواتهم بالمصريين في التعليم والصحة، وتسهيلات الإقامة، والسماح لهم بالعمل ونقل أنشطتهم التجارية والصناعية، وانخفاض تكلفة المعيشة في مصر مقارنةً بدول جوارٍ سورية[١]. لذلك، لم تكن أوروبا وِجهةً رئيسةً بالنسبة إلى اللاجئين السوريين. وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استقبلت دول الاتحاد الأوروبي منذ اندلاع الأزمة حتى نهاية عام ٢٠١٣ نحو ٥٠ ألف لاجئ سوري، وهو رقم محدود مقارنة بدول الجوار[٢].

> جذبت مصر في عهد الرئيس السابق محمد مرسي عشرات آلاف السوريين من أبناء الطبقة الوسطى، نظرًا إلى عدّة أسباب؛ أبرزها مساواتهم بالمصريين في التعليم والصحة، وتسهيلات الإقامة، والسماح لهم بالعمل ونقل أنشطتهم التجارية والصناعية، وانخفاض تكلفة المعيشة في مصر مقارنةً بدول جوارٍ سورية

لكنّ هذا الرقم ما لبث أن تضاعف خلال عام ٢٠١٤؛ نتيجةً لعوامل مختلفة في صدارتها إخفاق مؤتمر جنيف ٢، وتراجع فرص الحلّ، وارتفاع مستويات العنف، وانتشار القتال في معظم الأراضي السورية، والتضييق على اللاجئين السوريين في مصر ولبنان والأردن. كما ساهم توسع تنظيم الدولة في المناطق الخاضعة لنفوذ المعارضة المسلحة، وسيطرته على مساحات واسعة من سورية، وكذلك هجومه على المناطق الكرديّة، في زيادة عدد اللاجئين إلى أوروبا؛ إذ فضّل آلاف السوريين الأكراد من سكان منطقة عين العرب (كوباني) التوجه إلى ألمانيا مثلًا، نظرًا إلى وجود جالية كردية كبيرة فيها، وعدم رغبتهم في العيش داخل مخيمات اللجوء التركيّة.

وقد برزت ألمانيا في ذلك الوقت كنقطة جذب للمهاجرين الجدُد نتيجة التسهيلات المقدَّمة من الحكومة الألمانية في ما يتعلق بالإقامة، ولمِّ الشمل، والمعونة الاجتماعية، وكذلك تجاهلها "بصمة دبلن" التي تفرض على اللاجئ تقديم طلبه في أوّل دولة أوروبية يطؤها، وهو ما حفز كثيرًا من السوريين على اعتماد خيار اللجوء إليها. وقد أعلنت المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين أنّ عدد طلبات اللجوء المقدَّمة إلى دول الاتحاد الأوروبي من السوريين بلغ ٢١٠ آلاف طلبٍ في الفترة الممتدة من تموز/ يوليو ٢٠١٤، إلى تموز/ يوليو ٢٠١٥[٣].

غير أنّ ما سلّط الأضواء على مسألة الهجرة، وأكسبها بعدًا سياسيًّا وأخلاقيًّا على الصعيد الدولي مؤخرًا، هو التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين في الأشهر الأخيرة؛ إذ قدرت المفوضية الأوروبية أعداد المهاجرين السوريين الواصلين إلى أوروبا بأكثر من ٢٨ ألف مهاجر خلال شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٥، وأكثر من ٣٢ ألف مهاجر خلال الشهر الذي تلاه[٤]، مع توقعات تضاعف الأرقام السابقة في إحصائيات شهر آب/ أغسطس، وأيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، لتستقبل أوروبا ما بين ٤ آلاف و٥ آلاف لاجئ سوري يوميًّا[٥].

أسباب موجة اللجوء الأخيرة

يُعزى الارتفاع الأخير في معدلات اللجوء إلى مجموعة من العوامل أهمها:

١ "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقاهرة: 'مرسى' تبنى سياسة الباب المفتوح أمام لاجئي سوريا.. وعدد السوريين بمصر سيصل إلى ١٠٠ ألف نهاية العام الجاري.. وما حدث للاجئين الإثيوبيين 'رد فعل شعبي'"، **اليوم السابع**، ٢٠/ ٦/ ٢٠١٣، على الرابط:
http://bit.ly/1LsM9LE

٢ "حال اللاجئين السوريين في أوروبا"، **النهار**، ١٤/ ٧ / ٢٠١٤، على الرابط:
http://bit.ly/1VPtInt

3 Kemal KiriŞci :"Why 100,000s of Syrian refugees are fleeing to Europe," *Brookings*, 3/9/2015, at:
http://www.brookings.edu/blogs/order-from-chaos/posts/2015/09/03-eu-refugee-crisis-kirisci

٤ المرجع نفسه.

٥ "الأمم المتحدة: ٨٥٠ ألف لاجئ يعبرون البحر إلى أوروبا في ٢٠١٥ و٢٠١٦"، **رويترز**، ٨/ ٩/ ٢٠١٥، على الرابط:
http://bit.ly/1FczyLs

- **تضاؤل فرص الحل:** شهدت الساحة السورية تطورات مهمةً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥. فالانتصارات العسكرية التي حقّقتها المعارضة المسلحة استنزفت النظام وأظهرت وهنه، وعجزه عن الدفاع عن مواقعه ومناطق مؤيّديه. وبالتزامن مع المتغيرات الميدانية والعسكريّة، ونتيجةً لتوسع تنظيم الدولة في مناطق النظام أيضًا، عاد الحديث عن ضرورة الحلّ السياسي للأزمة السورية، وشرعت القوى الدولية والإقليمية في جهد دبلوماسي كبير انتهى بالإخفاق، وعادت الأطراف جميعها إلى التصعيد ميدانيًّا. وقد مثّل الحراك الأخير بارقة أمل لحلّ الأزمة السورية، ولا سيما بعد أحاديث عن تقارب سعودي - روسي؛ بهدف تجاوز خلافاتهما، ووضع بيان جنيف ١ موضع التنفيذ.
- لكنّ تمسك موسكو ببقاء الأسد، وتنامي وتيرة الدعم العسكري المقدم له، بدَّدَا الآمال بقرب التوصّل إلى حلّ؛ ما دفع كثيرًا من السوريين الباحثين عن استقرار دائم إلى ركوب البحر بدلًا من انتظار حلّ لا يبدو أنه سيأتي قريبًا. ثمّ إنّ انسداد الأفق، وتوقّع استمرار الأزمة سنوات عديدةً، فضلًا عن حاجة سورية إلى عقود؛ حتى تتمكن من تجاوز آثار الأزمة وإعادة الإعمار، دفع حتى ببعض السوريين المقيمين في دول الخليج العربية إلى طلب اللجوء إلى أوروبا بحثًا عن استقرار نهائي لهم ولأسرهم.
- **أوضاع اللجوء القاسية:** ألحقت سنوات الحرب الطويلة الضرر بحياة ملايين السوريين ومصالحهم. كما استنزف اللجوء مقدراتهم ومدخراتهم، وأفقدهم فرص تحسين أوضاعهم الاقتصادية، أو تعليم أبنائهم. فدول اللجوء الرئيسة (ماعدا تركيا) تعاني مشاكل اقتصادية، واجتماعية، وتنتشر فيها البطالة، إضافةً إلى غلاء المعيشة فيها. وجاء خفْض الأمم المتحدة لمساعداتها، ولا سيما في ما يتعلق بالصحة، ودعم التعليم، ليضاعف معاناتهم، ويعرضهم للعوز الشديد، ويهدّد مستقبل أبنائهم. وفي المقابل، شكّل ترحيب ألمانيا التي أعلنت نيتها استقبال ٨٠٠ ألف لاجئ خلال عـام ٢٠١٥، حافزًا قويًا دفع كثيرًا من طالبي اللجوء السوريين إلى إعادة النظر في خططهم المستقبلية وشدّ الرحال إلى أوروبا، هربًا من أوضاع اللجوء القاسية، وبحثًا عن حياة جديدة تؤمن استقرارًا دائمًا لهم ولأولادهم.
- **أوضاع تركيا:** وفقًا لإحصائية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، تحتض تركيا ١,٨ مليون لاجئ سوري؛ أي نحو ٤٥٪ من إجمالي اللاجئين السوريين في الخارج المسجلين لدى الأمم المتحدة البالغ عددهم أكثر من ٤ ملايين لاجئ[٦]. وخلال السنوات الأربع الماضية، كانت تركيا الوجهة المفضَّلة للاجئين والمهجّرين السوريين لأسباب عديدة؛ منها قربها الجغرافي، واقتصادها القوي، والحكومة الداعمة، وتوافر إمكان العودة، وسهولة التنقل من سورية وإليها. لكنّ الأوضاع تغيرت كثيرًا خلال الأشهر الماضية، إذ شدّدت الحكومة التركية إجراءاتها الأمنية، وأغلقت حدودها أمام الخارجين من سورية بسبب التهديدات الأمنية في ولايتها الجنوبية.
- من جهة أخرى، أثارت نتائج الانتخابات البرلمانية، ودخول تركيا مرحلةً من عدم الاستقرار السياسي والأمني قلق كثير من السوريين، ودفعتهم إلى البحث عن بدائل، إذ يخشى هؤلاء إخفاق حزب العدالة والتنمية في الحصول على أغلبية في الانتخابات المبكرة المقبلة تمكنه من تشكيل الحكومة منفردًا، واضطراره إلى تقديم تنازلات لبعض أحزاب المعارضة التي تناصب اللاجئين السوريين العداء وتدعو إلى إعادتهم، وإلى التحالف مع بشار الأسد في مواجهة "الإرهاب".
- بناءً على ذلك، أضحت السواحل التركيّة، بالنسبة إلى المهاجرين السوريين، أبرز نقطة انطلاق في اتجاه الجزر اليونانية القريبة، وخصوصًا أنّ السلطات التركية أخذت تتوانى في الآونة الأخيرة في ملاحقة شبكات التهريب، وإعادة مراكب المهاجرين قبل دخولها المياه الإقليمية اليونانية، وكأنّ الأمر، في ما يبدو، توجهًا تركيًّا جديدًا لمعاقبة أوروبا بتقاعسها في البحث عن حلّ للأزمة السورية واكتفائها بموقف المتفرج على المعاناة الإنسانية، في ظلّ تحمّل دول الجوار، بخاصة تركيا، أعباء اللجوء.
- **المناخ الجغرافي الملائم:** تكررت الأحـداث المأساوية خلال شتاء ٢٠١٥؛ إذ قضى مئات اللاجئين، ومعظمهم من السوريين، غرقًا في مياه البحر المتوسط دون الوصول إلى إيطاليا أو اليونان بسبب سوء الأحوال الجويّة. وعلى الرغم من أنّ حركة الهجرة لم تتوقف، فإنّ أعدادًا كثيرةً من المهاجرين، وخصوصًا العائلات منها، فضّلت تأجيل رحلاتها البحرية إلى أشهر فصل الصيف، على غرار ما يحصل حاليًّا.

---

٦ "تركيا تحتضن ٤٥٪ من إجمالي عدد اللاجئين السوريين في الخارج"، **ترك برس**، ١٠/ ٧/ ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.turkpress.co/node/10344

التداعيات

يشكّل اللجوء إلى أوروبا بالنسبة إلى أغلبيّة المهجرين حلًّا لمعاناتهم المستمرّة منذ سنوات؛ إذ يُؤمّن لهم الوصول إليها الاستقرار المادي والنفسي، والتعليم، وفرص العمل، وغير ذلك من المنافع على الصعيد الفردي. وفي المقابل تبرز آثار سلبية عديدة على المستوى الوطنيّ. فعلى خلاف دول اللجوء المجاورة أو الدول العربية الأخرى، تقوم الدول الأوروبية بدمج المهاجرين وتوطينهم، وتمنحهم جنسيتها بعد مضيّ فترة زمنية (٥ سنوات)، وهو ما يعوق عودتهم مستقبلًا.

يشكّل اللجوء إلى أوروبا بالنسبة إلى أغلبيّة المهجرين حلًّا لمعاناتهم المستمرّة منذ سنوات؛ إذ يُؤمّن لهم الوصول إليها الاستقرار المادي والنفسي، والتعليم، وفرص العمل، وغير ذلك من المنافع على الصعيد الفردي

من أجل ذلك، من المرجح أن تفقد سورية - في حال استمرار وتيرة الهجرة على ما هي عليه أو زيادتها - مئات الآلاف من مواطنيها سنويًّا. وتعزّز تصريحات المسؤولين الغربيين، وبرامجهم الهادفة إلى تنظيم استقبال المهاجرين السوريين خلال السنوات الخمس المقبلة، مخاوفَ من وجود توجُّه غربي لإطالة عمر الأزمة، وحصرها في أحد جوانبها (اللجوء). فمن شأن ذلك أن يُحدث خللًا في التركيبة السكانية والديمغرافية لسورية لا يقلّ أثره عن سياسات التجهير الممنهجة التي يتبعها النظام وحلفائه.

وتساهم الهجرة الحالية في اضمحلال الطبقة الوسطى في سورية؛ إذ تشير عدّة دلائل إلى أنّ المهاجرين إلى أوروبا ليسوا من المعدمين داخل المخيمات أو الفقراء العاجزين عن تأمين تكاليف الهجرة المقدرة بنحو ٣ آلاف يورو للشخص الواحد، بل إنهم من أبناء الطبقة الوسطى الباحثين عن استقرار دائمٍ وأوضاع معيشية أفضل (منهم المثقفون، والجامعيون، والمهنيون، والحرفيين).

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى دراسة أجراها التلفزيون السويدي متعلّقة بمستويات تعليم الوافدين حديثًا إلى السويد خلال عام ٢٠١٤، استنادًا إلى إحصائيات مكتب العمل السويدي ومجلس الهجرة، فقد خلصت إلى أنّ اللاجئين السوريين هم الأكثر تعليمًا من بين اللاجئين الحاصلين على إقامة دائمة في هذا البلد، وأنّ ٣٧ ٪ منهم حاصل على شهادات جامعية أو شهادات فوق الثانوية[٧].

فضلًا عن ذلك، يُعدّ فقدان عنصر الشباب أحد أبرز الآثار السلبية للهجرة الحالية؛ لأنه عنصر ضروري ومهمّ في عمليّة إعادة الإعمار وسيرورة تعافي البلاد مستقبلًا، بعد انتهاء الحرب. ومن المرجح أن تخسر سورية أيضًا أعدادًا كبيرة من الجيل الجديد الذي سوف ينشأ في بلاد بعيدة على ثقافة مختلفة تسلخه بالتدريج عن وطنه الأصليّ، وتغيّر اهتماماته وأولوياته.

٧ "نسبة الحاصلين على شهادة أكاديمية من اللاجئين السوريين هي الأعلى بالسويد"، **السورية. نت**، ٢٠١٥/٦/٤، على الرابط:
http://bit.ly/1IZC4j1

وحدة التحليل السياسي*

الانتخابات المحلية في المغرب

مسارات التنافس وانعكاساتها على المشهد السياسي العام

* وحدة التحليل السياسي في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

أُسدل الستار بالمغرب على أوّل تجربة انتخابات محلية تجري في عهد حكومة يقودها الإسلاميون، وفي ظلّ دستور جديد. وقد اتسمت هذه الانتخابات بمنافسة قوية بين أحزاب التحالف الحكومي، بزعامة حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية، وباقي أقطاب المعارضة التي تتشكّل من أحزاب تقليدية، يسارية ويمينية محافظة، إضافة إلى حزب الأصالة والمعاصرة المقرّب من القصر، والجديد نسبيًا مقارنة بها. ومثّلت استحقاقات ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥ رهانًا تقاسمته الدولة من جهة، تحدوها الرغبة في مشاركة انتخابية قياسية، وحزب العدالة والتنمية، الباحث عن زخم جديد يكرّس نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٠١١، والتي جاءت به إلى رئاسة الحكومة، من جهة أخرى.

وبقدر ما كانت نتائج الانتخابات المحلية والجهوية مفاجأة سارة لقادة حزب العدالة والتنمية الذي أعلن اكتساحه لكبريات المدن المغربية، فقد كانت في المقابل صدمة لأحزاب تقليدية ظلّت تعدّ نفسها ندًا قويًا لحزب العدالة والتنمية. فعدد الأصوات التي حصل عليها الإسلاميون قاربت المليون ونصف المليون صوت، مقابل مليون و٣٣٣ ألف صوت لحزب الأصالة والمعاصرة الذي تصدر نتائج هذه الانتخابات.

ونظرًا لحالة التفكّك التي تعيشها أحزاب تقليدية تناوبت على إدارة الشأن العام منذ سنوات، انحصر التنافس في الانتخابات الأخيرة بين أحزاب ثلاثة: العدالة والتنمية، والاستقلال، والأصالة والمعاصرة. فيما كان حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (حزب يساري قاد معارضة قوية ضدّ الملك الراحل الحسن الثاني، وترأّس الحكومة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٣)، الخاسر الأكبر في هذه الاستحقاقات المحلية من بين كلّ الأحزاب التقليدية التي شاركت في اقتراع ٤ أيلول / سبتمبر.

أولًا: اكتساح حزب العدالة والتنمية وصدمة الأحزاب التقليدية

تشير البيانات الرسمية التي أعلنتها وزارة الداخلية المغربية إلى حصول حزب العدالة والتنمية على ٥٠٢١ مقعدًا، وبنسبة ١٥,٩٤ بالمئة من أصوات المقترعين. وفيما تضع هذه النتيجة الحزب في المرتبة الثالثة ضمن قائمة الأحزاب التي تنافست في الانتخابات المحلية بالمغرب، إلّا أنّ الأرقام وحدها لا تفي بالغرض لجهة تقديم صورة حقيقية عن النصر الذي حقّقه الحزب، فالحزب الذي جاء ثالثًا في الترتيب العام لجهة المقاعد، حصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين، كما حصد الحزب الإسلامي الأغلبية في كبريات المدن المغربية، ومنها فاس (المعقل الانتخابي لحزب الاستقلال المعارض)، والدار البيضاء والرباط وطنجة ومراكش وأغادير (معقل الاتحاد الاشتراكي المعارض)، وهي كلها مدن كان حضور ناخبي حزب العدالة والتنمية فيها محدودًا في العموم.

> قدرة رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، على التواصل الانتخابي واستعمال خطاب وسطي يشجع على تحقيق انفراج سياسي، كان من بين الأسباب التي رفعت شعبية الحزب وجعلته أكثر قربًا من الناخبين غير المنتمين حزبيًا

وقد مثّلت الانتخابات التي أشرف عليها رئيس "الحكومة الملتحية"، على حد تعبير عبد الكبير العلوي المدغري، أحد مهندسي احتواء الإسلاميين في إطار حزبي بالمغرب، لحظةً فارقة في حياة الحزب الذي رفع شعار مواصلة الإصلاح في حملاته الانتخابية، واستخدم خطابًا سياسيًا عمليًا يخلو من الشعارات الدينية؛ مترافقًا مع اتهامات لخصومه بالفساد والعرقلة. ويمكن القول إنّ قدرة رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، على التواصل الانتخابي واستعمال خطاب وسطي يشجع على تحقيق انفراج سياسي، كان من بين الأسباب التي رفعت شعبية الحزب وجعلته أكثر قربًا من الناخبين غير المنتمين حزبيًا، ما ساعده على استقطاب أصوات هذه الفئة في المدن التي حسم بها المعارك الانتخابية لمصلحته بأغلبية عددية تسمح له بالترشّح لرئاسة المدن الكبرى مثل الدار البيضاء وفاس وطنجة.

وفي المقابل، تحمل نتائج التصويت القياسي لمرشحي حزب العدالة والتنمية على الاعتقاد بأنّ الناخبين المغاربة مستمرّون في معاقبة الأحزاب التقليدية التي تولّت تسيير الشأن العام المحلي والوطني منذ سنوات، وراغبون في مواصلة الإصلاحات التي باشرها الحزب من موقعه الحكومي على محدوديتها. وهي قراءة تتقاطع مع شعار "من أجل مواصلة الإصلاح" الذي رفعه الحزب طوال الحملة الانتخابية.

أمّا الأحزاب التي تشاركه المسؤولية في السلطة التنفيذية، وهي على التوالي: التجمع الوطني للأحرار (حزب يضمّ رجال الأعمال، وهو مقرّب من القصر)، والحركة الشعبية (حزب قومي محافظ)، وحزب التقدم والاشتراكية (تنظيم يساري ذو مرجعية شيوعية)، فقد تقاسمت على التوالي الرتب الرابعة والخامسة والسابعة، وهو معطى يحمل مؤشّرات تفيد أنّ الناخبين ينظرون إلى التحالف الحكومي من خلال حزب العدالة والتنمية.

ثانيًا: في نتائج الانتخابات، مقاربة كمّية

تتكشف بلغة الأرقام التنافسية القوية للأحزاب التقليدية التي شاركت في الانتخابات المحلية والجهوية. وعمومًا، يمكن حصر القوى السياسية التي تنافست على مقاعد المجالس الانتخابية بالمدن والقرى في أحزاب العدالة والتنمية، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والحركة الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار، والتقدم والاشتراكية. وهي سبعة تنظيمات سياسية رفعت سقف مشاركتها في هذه الانتخابات، وغطّت عددًا من الدوائر الانتخابية؛ إذ وصل حجم التغطية بالنسبة إلى أحزاب الأصالة والمعاصرة، والاستقلال، والعدالة والتنمية، نسبةً قاربت المئة بالمئة.

وقد بلغ عدد الترشيحات المودعة بالنسبة إلى انتخابات المجالس المحلية ما مجموعه ١٣٠ ألفًا و٢٩٥ ترشيحًا (وفقًا لإحصائيات وزارة الداخلية)، تنافست لشغل ٣١ ألفًا و٥٠٣ مقاعد، أي بمعدّل أربعة ترشيحات لكلّ مقعد؛ فيما بلغ العدد الإجمالي للترشيحات المقدّمة بالنسبة إلى مجالس الجهات نحو ٧ آلاف و٥٨٨ ترشيحًا، توزّعت على ٨٩٥ لائحة ترشّح تنافست لملء ٦٧٨ مقعدًا، وهي موزّعة على الجهات الاثنتي عشرة بالمملكة. وهكذا قدّم حزب الأصالة والمعاصرة ١٨ ألفًا و٢٧٧ ترشيحًا ورشح حزب الاستقلال ١٧ ألفًا و٢١٤ مرشحًا، وترشح ١٦ ألفًا و٣١٠ أشخاص باسم العدالة والتنمية، بينما تقاسم ١٩ حزبًا سياسيًا شاركت في هذه الانتخابات ١٥ ألفًا و٨٧٩ ترشيحًا، وهو رقم يكشف حجم التنافس القوي بين الأحزاب الثلاثة الأولى قبل الانتخابات وبعدها.

وفي المقاربة الكمية أيضًا حصل حزب العدالة والتنمية على مليون و٥٠٠ ألف صوت انتخابي، متبوعًا بمنافسه التقليدي حزب الأصالة والمعاصرة بمليون و٣٣٣ ألف صوت، يليهما حزب الاستقلال الذي دخل هو الآخر ضمن قائمة الأحـزاب التي تعدّت المليون صوت انتخابي بتسجيله مليونًا وسبعين ألف صوت. كما استفاد حزب العدالة والتنمية من نظام التصويت اللائحي المزدوج الذي اعتمده المغرب في الانتخابات الأخيرة؛ ذاك أنّ الحزب الذي حلّ ثالثًا في الانتخابات المحلية بـ ٥٠٢١ مقعدًا، سوف يتصدّر نتائج الانتخابات الجهوية (المناطقية) بـ ١٧٤ مقعدًا من أصل ٦٧٨ مقعدًا؛ ما يعني أنّ بعض الفئات التي صوّتت لأحزاب أخرى في اللوائح المحلية ذهبت أصواتها إلى حزب العدالة والتنمية في اللوائح الجهوية. وحلّ حزب الأصالة والمعاصرة ثانيًا بحصوله على ١٣٢ مقعدًا، ثمّ حزب الاستقلال بـ ١١٩ مقعدًا، فيما تراجع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى المرتبة السادسة بـ ٤٨ مقعدًا.

وفيما تقدّم العدالة والتنمية في الجهات (المناطق) النائية، مثل جهات الدار البيضاء (٣٠ مقعدًا)، وفاس - مكناس (٢٢ مقعدًا)، والرباط - سلا - القنيطرة (٢٦ مقعدًا)، وطنجة - تطوان - الحسيمة (١٨ مقعدًا)، تخلّف الحزب عن منافسيه في باقي الجهات التي تضمّ عددًا كبيرًا من التجمعات القروية؛ وهو الأمر نفسه الذي يمكن تسجيله في قراءة النتائج التي حصّل عليها في الانتخابات الخاصّة بالبلديات، إذ أحرز اكتساحًا في المدن وتراجعًا في البوادي.

لقد بيّنت الأرقام المتعلّقة بسير العملية الانتخابية أنّ الأحزاب الثلاثة التي تقاسمت المراتب المتقدمة في هذه الاستحقاقات الجماعية قد استفادت من نسبة تغطيتها العالية للدوائر الانتخابية. وفي المقابل، حافظ حزب الأصالة والمعاصرة على موقعه في صدارة الانتخابات المحلية، كما كان الأمر في انتخابات عام ٢٠٠٩، مستفيدًا من قوة تنظيمية واستقطاب كبير لعدد من الأعيان النافذين انتخابيًا في مناطقهم، وهو ما يفسّر استمرار هيمنة الحزب على المجالس الجماعية في البوادي.

ثالثًا: في سياق ما بعد تجربة العدالة والتنمية

في التجربة السياسية المغربية، يمثّل "البديل السياسي" مخرجًا للنظام من أزماته السياسية، ومتنفّسًا لمواجهة الحراك الاجتماعي. فبعد أن ساورت الشكوك الكثير من المغاربة عام ١٩٩٨ في شأن البديل الممكن لوقف ما اصطلح عليه آنذاك بـ "السكتة القلبية"، استدعى الملك الحسن الثاني أحزاب المعارضة (الاتحاد الاشتراكي للقوات

الشعبية، وحزب الاستقلال تحديدًا)، لتشكيل حكومة للتناوب في سابقة من نوعها، في العالم العربي، تُدمج أحزاب المعارضة في تسيير الشأن العام. غير أنّ الآمال الشعبية المنعقدة على التحالف الحزبي الذي انتقل إلى الحكم بعد أربعة عقود في المعارضة، تبخرت بالتدريج ومعها الرأسمال الشعبي لحزب الاتحاد الاشتراكي الذي قاد الحكومة بداية، ثم اكتفى بالمشاركة فيها بوزراء معدودين في مرحلة لاحقة، وصولًا إلى انسحابه وعودته إلى المعارضة، بعد تراجعه الكبير في انتخابات ٢٠١١.

ووفق المنطق نفسه، يمثّل حزب العدالة والتنمية اليوم بديلًا شعبيًا وسياسيًا، في ظلّ استمرار التوترات الإقليمية وعدم تشكّل الصورة كاملة حول مآلات الانتقال الديمقراطي في بلدان الربيع العربي التي تتقاسم جغرافيا المغرب المغربي. وفي تتبّع أثر مشاركة هذا الحزب في ترسيخ الاستقرار السياسي بعد الحراك الاجتماعي والسياسي الذي طال المغرب في العشرين من شباط / فبراير ٢٠١١، يتّضح أنّ الحزب اضطلع بدور مفصلي في هذه المرحلة الانتقالية، لكن من دون أن يصل هذا الدور إلى تحقيق إصلاحات سياسية كبيرة تسرّع وتيرة الانتقال الديمقراطي في المغرب.

وبمحدّد السياق السياسي العام، يمكن قراءة نتائج الانتخابات على أنها تصويت لخطاب الاستقرار السياسي والإصلاح الذي روّج له حزب العدالة والتنمية طوال الحملة الانتخابية، من دون أن يغفل هذا المحدّد تشكّل حالة من الوعي مكّنت من تسجيل نسبة مشاركة بلغت ٥٣,٦٧ بالمئة، مقارنةً بالانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٩ التي سجلت ٥٢,٤ بالمئة.

وقد تقاطع شعار "من أجل مواصلة الإصلاح" الذي رفعه حزب رئيس الحكومة مع فكرة الاستقرار التي روّج لها، ما يفيد أنّ العدالة والتنمية نجح في تسويق نفسه بوصفه بديلًا سياسيا قادرًا على إنجاز الإصلاح في المرحلة الراهنة. ولأنّ الحزب حسم خياره منذ التأسيس لمصلحة نظام ملكية تسود وتحكم بصفتها ضامنةً لاستقرار الحياة السياسية واستمرار تطبيعها، فإنّ الظاهر أنّ قادة الحزب يراهنون على حسنات المشاركة السياسية التي تجعل منه فاعلًا من الداخل.

هذا، وقد أثبتت الانتخابات أنّ شعبية الحزب حتى في أوساط الطبقة الوسطى المدنية فاقت شعبية النخب المؤثرة وتأثيرها في الإعلام التي بدت في غالبيتها سلبية، بل معادية لهذه التجربة الإسلامية الوسطية التي تمكنت من التعايش مع هامش الحرية في ظل النظام الملكي، والذي وسعه الحراك الشعبي إبان موجة الثورات العربية عام ٢٠١١.

خاتمة

سمحت تجربة الانتخابات المحلية والجهوية الاخيرة بتحديد موقع حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة منذ تصدّر نتائج الاستحقاقات التشريعية لعام ٢٠١١، ووسط دعوات لمقاطعة الانتخابات رفعتها أحزاب سياسية يسارية وقوى مدنية، ترى أنّ سقف الإصلاحات الدستورية لا يفي بإعادة توزيع السلطات بين المؤسسة الملكية وباقي المؤسسات الدستورية في البلاد، وهو ما يجعل الانتخابات في نظر هذه القوى مسرحية أبطالها أحزاب قبلت الصعود فوق الخشبة.

وعلى الرغم من دعوات المقاطعة، فإنّ حجم المشاركة الذي أنجزته هذه الانتخابات مثّل جزءًا من الحدث الانتخابي نفسه، ومعه بدأت ترتسم ملامح عودة الثقة في الحياة السياسية، وإن صاحب "الجدل" السياسي العقيم بعض الحملات التواصلية للأمناء العامين لأحزاب من المعارضة والحكومة، وما رافقه من تنابز بالألقاب وتراشق كلامي، وإطلاق اتهامات بالفساد السياسي.

وتفتح هذه التجربة المغرب أمام مرحلة جديدة في تسيير الشأن المحلي، يخيّم عليها الحضور المكثّف لمرشحي حزب العدالة والتنمية الذين أعلنوا نيّاتهم الترشّح لرئاسة عدد من المدن التي حصدوا فيها أغلبية مطلقة أو تكاد. وبما أنّ نظام الاقتراع النسبي باللائحة الذي يعتمده المغرب في المدن لا يسمح بتشكيل أغلبية عددية مريحة في بعض المجالس المحلية أو الجهوية، فإنّ مسألة التحالفات "غير الطبيعية" سوف تطغى على ما تبقّى من سيناريوهات تشكيل هذه المجالس المنتخبة. ومع التنافس حول مناصب المسؤولية، قد تتأجّل الخلافات الحزبية، إذ يحصل أن يتحالف الاشتراكي المعارض مع الإسلامي الحاكم، أو الشيوعي المشارك في حكومة الإسلاميين مع اليميني المحافظ، لأجل توزيع مناصب المسؤولية.

وقد أنهت الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت في المغرب في الرابع من أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، حقبة الأغلبية التي تعوّدت أن تتناوب عليها الأحزاب التقليدية في المغرب. ودخل حزب العدالة والتنمية من بوّابة المدن الكبرى، بوصفه فاعلًا أساسيًا في إدارة الشأن المحلي، فاتحًا بذلك الطريق أمام الحزب للدخول في مفاصل المجالس المحلية بوصفها وحدات إدارية قريبة من هموم المواطنين ومشاغلهم؛ وهو قرب سيكون له تأثير كبير على الأرجح في الانتخابات البرلمانية المقررة العام المقبل.

دراسات مترجمة

أنتوني كوردسمان*

الاستقرار في العراق و"الحرب على داعش"

تمثّل الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" مصلحة أميركية فائقة الأهمية، ذلك أنّ داعش لا يهدد بتكوين مركز كبير للإرهاب والتطرف في منطقة حرجة من الشرق الأوسط قد يمتد ليهدد تدفق صادرات الطاقة والاقتصاد العالمي فحسب، بل إنّ هذه المنطقة قد تصبح مركزًا للإرهاب الدولي. إلّا أنه من المهم أن نفهم أنّ داعش هو أحد أسباب عدم الاستقرار في المنطقة، كما أنه أحد التهديدات الناجمة عن تفشي العنف الطائفي والإثني. يعدّ العراق حالة أساسية بهذا المعنى، إذ أن هزيمة داعش لن تجلب للعراق الأمن والاستقرار أو تمنحه الوحدة والقوة المستقلة الكفيلة بمقاومة الضغط الإيراني والتهديدات القادمة من سورية وتركيا. لا يمكن لأي عمل عسكري أن يؤدي – في حد ذاته – إلى إيجاد نظام واقتصاد مستقرين، وأن يخفف إلى حد مقبول التوتر بين السنّة والشيعة والعرب والأكراد العراقيين. وكما هي الحال في سورية، وليبيا، واليمن كذلك، فإنّ العمل العسكري يجب أن يكون مقرونًا بعمل سياسي واقتصادي وبإيجاد نوع من الحوكمة القابلة للحياة.

* خبير إستراتيجي أميركي، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS – واشنطن.

القوة العسكرية لا تستطيع تحقيق أمن العراق واستقراره

على السياسة الأميركية أن تفهم أيضًا أنه ما من شيء يمكن أن يكون أكثر إضرارًا أو أقل جدوى، في مجال خدمة المصالح الأميركية في اللحظة الراهنة، من الدخول في جدال حزبي حول مسؤولية الرئيس بوش أو الرئيس أوباما عن "خسارة العراق" بسبب سوء إدارة الجهد العسكري الأميركي.

> ما من شيء يمكن أن يكون أكثر إضرارًا أو أقل جدوى، في مجال خدمة المصالح الأميركية في اللحظة الراهنة، من الدخول في جدال حزبي حول مسؤولية الرئيس بوش أو الرئيس أوباما عن "خسارة العراق"

من المهم أن نتذكر أنّ اتفاقية وضعية القوات(SOFA) الأصلية التي وقّعها الرئيس جورج دبليو بوش عام ٢٠٠٨، هي الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق حول انسحاب القوات الأميركية من العراق، وتنظيم نشاطاتها أثناء وجودها المؤقت في العراق. وقد نصّت الاتفاقية على أنّ القوات المقاتلة الأميركية ستنسحب من المدن العراقية بحلول ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٩، وأنّ جميع هذه القوات ستكون خارج العراق بالكامل بحلول ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، وأنّ المقاولين العاملين لحساب القوات الأميركية الذين يبقون في العراق سيخضعون للقانون الجنائي العراقي، ولم تنص الاتفاقية بوضوح على حماية أفراد القوات الأميركية المتهمين بارتكاب "جرائم كبرى متعمدة" خارج أوقات الدوام وخارج قواعدهم.

والأهم هو أنّ الاتفاقية لم تتوقع مسبقًا مستوى النشاط الأميركي في مجالات الاستشارة والتدريب والمساعدة الذي سيظل ضروريا لتقديم العون للجيش العراقي والشرطة العراقية بعد الموعد النهائي في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١. ولم يكن من الممكن للاتفاقية أن تتوقع الكابوس السياسي الذي تسببت به النتيجة غير المؤكدة لانتخابات ٢٠١٠، والدرجة التي سيمضي إليها المالكي في سعيه المتزايد إلى تشكيل بنية حكم مستقلة عن الوجود الأميركي، أو المدى الذي سيبلغه في زيادة سلطته وسيطرته على القوات العراقية.

ويمكن المجادلة بأنّ إدارة أوباما كان بمقدورها أن تفعل أكثر مما فعلت للضغط من أجل وجود مستمر لقوات أميركية. ومن الواضح أنّ عددًا من كبار الضباط الأميركيين والوزير غيتس قد دعوا إلى بقاء قوة مستمرة، وكان ذلك طبعًا بتأييد من الوزيرة كلينتون. غير أنّ شخصيات بارزة مثل آية الله العظمى [علي السيستاني] وعددًا من القادة السياسيين العراقيين عارضوا هذه الفكرة. ومع ذلك فإنّ دور المالكي وإيران وآخرين في ضمان عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق، يستدعي بذل جهد جدي للحصول على سجل كامل بدءًا من عام ٢٠٠٧، فلاحقًا مع أقل قدر ممكن من التصنيف.

سيظهر ذلك السجل أنّ الإدارات الأميركية - وكذلك عددًا من الدبلوماسيين الأميركيين الأساسيين الموجودين في المكان - قد ارتكبوا أخطاء جسيمة، ولكنه سيظهر أيضًا أنّ مشكلات العراق نشأت بقدر أكبر على أيدي العراقيين وإيران، وأنه على العراق أن يبدأ بالتعامل مع جميع مشكلاته العسكرية والمدنية الحرجة، إذا أريد لهزيمة داعش أن تكون فاتحة لأي نجاح إستراتيجي ذي مغزى في العراق.

الحاجة إلى حلول مدنية - عسكرية

إنّ أي تحليل للضغوط الكلية على استقرار العراق يجب أن يبدأ بالإقرار بأنّ داعش يمثّل تهديدًا حقيقيًا بأتمّ معنى الكلمة. وفي الوقت نفسه، فإنّ اهتمام الولايات المتحدة وقوى خارجية أخرى يتوقف أحيانًا عند داعش، كما لو أنّ شكلًا ما من "النصر" العسكري على داعش سيمكنه القضاء على مجموعة التهديدات الأوسع التي يمثّلها التطرف الإسلامي، وتخفيف التوترات والنزاعات المدنية بين السنّة والشيعة والعلويين، وحل المشكلة الكردية، وإعطاء العراق وسورية الاستقرار الضروري لطمأنة جيرانهما وردعهم في الوقت نفسه.

إنّ الوضع المدني - العسكري الأوسع نطاقًا في العراق أقل فظاعة مما هو في سورية. إلّا أنّه من الواضح تمامًا، مع ذلك، أنّ العراق لا يستطيع انتظار مثل هذا "النصر" للتعامل مع مشكلاته الداخلية. وأنّ أي "نصر" كهذا قد يجعل التوترات بين السنّة والشيعة، والعرب والأكراد، أكثر سوءً، حتى إذا تحقق النصر بطرق لا تمنح السنّة العراقيين مستقبلًا واضحًا وتجعل من هزيمة داعش عملية تحرير حقيقية تؤدي بدلًا من ذلك إلى مزيد من سوء معاملة الشيعة للسنّة، وتكون بداية لصراع على الأراضي حول حجم مناطق السيطرة الكردية وصلاحيات حكومة إقليم كردستان.

كما أنّ العراق لا يستطيع تشكيل قوات أمنية فعالة أو نوع حقيقي من حكم القانون من دون التصدي للانقسامات الطائفية والإثنية التي تمزق البلاد. لن تستطيع أي حملة جوية أميركية، أو مهمة تدريب ومساعدة، أو مجموعة مختلطة من المستشارين القتاليين، تحقيق نجاح دائم إذا ظل العراق منقسمًا إلى قوات عسكرية وشرطة يهيمن عليها الشيعة، وميليشيات شيعية، وقوات كردية منفصلة، وخليط ضعيف من القوات القبلية السنّية ينحصر نشاطها في غرب العراق.

على إدارتي بوش وأوباما أن تتشاطرا تحمل اللوم عن جزء من العملية السياسية التي قسّمت العراق على أساس خطوط طائفية وإثنية، ما دفع العراقيين إلى مقاومة استمرار وجود محدود لمستشارين أميركيين وقوات أميركية. وقد أدى ذلك إلى تمكين المالكي من تسييس القوات العراقية، وتقسيم البلاد، وإيصالها إلى حالة متدنية المستوى من الحرب الأهلية بحلول عام ٢٠١٣، وإيجاد الأوضاع التي سمحت لداعش بأن يغزو ويجتاح. ومع ذلك، فإنّ التاريخ الكامل لهذه الحوادث سيظهر أنّ مشكلات العراق قد بدأت منذ وقت طويل قبل الغزو الأميركي، وأنّ دوافعها كانت بفعل الانقسامات العراقية أكثر مما كانت بفعل الأخطاء الأميركية، وأنها على أقل تقدير قد كانت نتاج الأسباب المدنية الكامنة خلف عدم استقرار العراق بقدر ما كانت نتاج أي خطأ أميركي.

كما أنّ الاستقرار في العراق ضرورة ملحة لأنه من الواضح بالقدر نفسه أنّ عراقًا يكون أكثر استقرارًا بكثير مما هو عليه الآن، يستطيع الحد من دور إيران، وتشكيل نوع من الحاجز في وجه ما يبدو على الأرجح استمرارًا لعدم الاستقرار في سورية، وإخراج المنطقة الكردية في العراق من دائرة المخاوف التركية بشأن الأكراد، وبناء علاقات مؤاتية مع الدول العربية الأخرى، وإنهاء الصراعات الدائمة على السلطة بخصوص السيطرة على موارده البترولية وعائدات التصدير. ويحتاج العراقيون إلى أن تكون لهم "الهيمنة" على العراق وإلى توحيده بالكامل، إذا أريد للعراق أن يصبح قوة للاستقرار الإقليمي بدلًا من أن يكون تهديدًا لذلك الاستقرار.

لقد اتضح تمامًا في الأسابيع الأخيرة أنّ التحدي الحقيقي في العراق ليس طرد داعش من الأنبار ونينوى، بل مساعدة العراق على تحقيق نوع من الأمن الأوسع نطاقًا والاستقرار السياسي والاقتصادي. من المؤكد أنّ طرد داعش من المناطق السنّية في غرب العراق ضرورة حيوية، لكن مجرد هزيمة داعش لن يحدث فرقًا، إذا لم يكن ذلك جزءًا من جهد أوسع للتوصل إلى علاقة سياسية واقتصادية مستقرة بين السنّة والشيعة والعرب والأكراد، وتوفير الأمن لهم جميعًا، وإيجاد بنية من الحوكمة يشعر العراقيون جميعًا أنها تخدم اهتماماتهم الأساسية، ووضع العراق على سكة التعافي الاقتصادي الأوسع نطاقًا، ثم السير في اتجاه التنمية الشاملة.

فهم كامل نطاق مشكلات الاستقرار وتاريخه في العراق

إنّ نسيان الماضي يؤدي إلى تحويله إلى مستقبل مستمر، ويبدو أنّ العراقيين والأميركيين لا يرغبون فعلًا في أن يفهموا إلى أي حدّ بدأت به مشكلات العراق الأمنية قبل عقد من الغزو الأميركي للعراق ورحيل القوات الأميركية.

لم يكن في العراق في أي وقت من الأوقات نوع من الحوكمة ساعده فعلًا على استغلال ما يملك من إمكانيات التنمية أو على تلبية احتياجات نموه السكاني المتسارع بعد عام ١٩٥٠. أعقبت نهاية النظام الملكي الدموية عام ١٩٥٨ عقود من التقاتل الداخلي السياسي الدموي أيضًا بين فصائل عراقية من السنّة العرب عمومًا، وتحول التركيز إلى الصناعات المملوكة للدولة والتنافس العسكري مع إيران الذي أدى إلى تشويه منهجي للاقتصاد العراقي والحد من قدرات التنمية العراقية على المستوى الوطني.

وبينما لا يزال العديد من العراقيين ينكرون مدى التمييز ضد الشيعة الناشطين دينيًا ومدى المشكلات مع أكراد العراق، كانت هذه المسائل عاملًا أساسيًا في التطورات التي شهدها العراق خلال المدة من عام ١٩٥٨ حتى آخر السبعينيات، وفي حرب أهلية مع الأكراد بدأت عام ١٩٦١ واستمرت على مستويات مختلفة خلال النصف الأول من السبعينيات. وبلغت هذه الصراعات ذروتها في حملات التطهير القاسية التي شنها صدام حسين على جميع خصومه عام ١٩٧٩، مع إقامة ديكتاتورية قمعية لا ترحم، تستند إلى قاعدة قوة تتألف من أقلية سنّية عربية، وقد استمرت هذه الديكتاتورية حتى غزو العراق عام ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة.

شهد العراق طفرة وجيزة من الثراء عام ١٩٧٩ إثر سقوط الشاه وما نتج عن ذلك من اضطراب في أسواق النفط العالمية، وقد أهدر معظم هذه الأموال بفعل تشويه إضافي للاقتصاد في استثمارات غير منتجة في القطاع العام. ومع ذلك فقد حاول صدام حسين استغلال الغليان الثوري في إيران لاجتياح مناطق غنية بالنفط في جنوب

غرب إيران وضمها بحجة أنّ سكان تلك المناطق العرب قد طلبوا المساعدة من العراق.

بحلول عام ١٩٨٤ كان الغزو العراقي قد أدى إلى إفلاس العراق تقريبًا وإلى تجنيد إلزامي شامل مع تدهور حاد في نوعية التعليم، وأصبح معظم الخدمات الحكومية العراقية معتمدًا على القروض السعودية والكويتية والمساعدات في صادرات النفط. ودخل العراق مرحلة من التقاتل الداخلي الدائم وأزمة ما تزال مستمرة حتى الآن. لم يشهد العراق أبدًا بعد عام ١٩٨٠ مرحلة من التعافي الكامل للخدمات الحكومية وقطاع التعليم، وتلاشت خطط طموحة واحدة تلو الأخرى لتتحول إلى ملفات على رفوف الأرشيف كما أصبحت الحوكمة المدنية أقل فاعلية.

خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى نهاية الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٨، بدأت فصائل كبرى من أكراد العراق تسعى مجددًا إلى الاستقلال، وشن صدام حسين عام ١٩٨٦ حملة الأنفال الدموية التي خلفت ضحايا يقدر عددها ما بين ٥٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ ضحية. ساندت أعداد لا يستهان بها من الشيعة العراقيين إيران في محاولة لإسقاط صدام، ونمت حركة معارضة شيعية في المناطق الحدودية والعتبات المقدسة في الجنوب، ما أدى إلى قمع لا رحمة فيه لأي قادة دينيين أو سياسيين شيعة بدا أنهم يمثّلون تهديدًا للنظام.

أعقبت غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ هزيمة كارثية للعراق إضافة إلى ثورات جديدة كبرى من جانب الأكراد والشيعة. كانت الثورات الشيعية في بداية الأمر مصاحبة لاحتجاجات سنّية، ولكنها أنشأت لاحقًا علاقات مهمة مع الشيعة في إيران وأخمدت بسرعة في الجنوب، وتبع ذلك المزيد من قمع أي تحد شيعي للنظام حتى عام ٢٠٠٣ وإعدام عدة قادة دينيين بارزين.

مهّد تاريخ طويل من التوتر المتنامي بين السنّة والشيعة، بين أول الثمانينيات وعام ٢٠٠٣، السبيل أمام إنشاء حركات شيعية في المنفى وإقامة علاقات مع إيران، وكذلك سعي الشيعة إلى الهيمنة على الحكم في العراق بعد الغزو الأميركي من أجل الأخذ بالثأر وضمان الإمساك الدائم بزمام السلطة من خلال تدابير مثل التخلص من البعثيين في الجيش العراقي وحله، وكذلك إقامة سيطرة شيعية على المؤسسات الأمنية وبنية الحكم التي كانت الأقلية السنّية تسيطر عليها في الماضي.

كانت النتيجة مختلفة في الشمال، حيث قادت الولايات المتحدة مجهودًا أدى إلى إنشاء منطقة أمنية كردية أثناء الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، ومهد السبيل أمام تأسيس حكومة إقليمية كردية على الرغم من التقاتل الداخلي بين الفصيلين الكرديين الرئيسين - الحزب الديمقراطي الكردي وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني - ونشوب حرب أهلية بينهما أثناء أواسط التسعينيات استمرت حتى عام ١٩٩٧. وكانت النتيجة إنشاء منطقة كردية يسودها عدم الاستقرار والفساد، أصبحت فيما بعد حكومة إقليم كردستان التي تمكنت من السيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي المتنازع عليها بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، إضافة إلى مزيد من الأراضي في نينوى وكركوك أثناء القتال ضد داعش عام ٢٠١٤.

> سعي الشيعة إلى الهيمنة على الحكم في العراق بعد الغزو الأميركي من أجل الأخذ بالثأر وضمان الإمساك الدائم بزمام السلطة من خلال تدابير مثل التخلص من البعثيين في الجيش العراقي وحله، وكذلك إقامة سيطرة شيعية على المؤسسات الأمنية

غزت الولايات المتحدة العراق وأطاحت صدام عام ٢٠٠٣، وكان المفترض أنّ العراق لم يكن بحاجة إلى الولايات المتحدة في التخطيط لعمليات تحقيق الاستقرار وإعادة تأطير الحكومة والقوات الأمنية العراقية، وأنّ الوحدات القتالية الأميركية يمكن أن تبدأ بالانسحاب بعد ٩٠ يومًا من سقوط صدام حسين. لكنّ مزيجًا من هذا القصور في التخطيط والصعود المفاجئ إلى السلطة لقادة شيعة منقسمين بعمق وغير مجربين، مع اقتران ذلك بعلاقة خرقاء وغير مستقرة مع حكومة إقليم كردستان، ساعد على منع العراق من تطوير أي صورة من الاستقرار، وأطلق شرارة حرب أهلية بين الشيعة والسنّة استمرت من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠، ثم أعادت أعمال المالكي إحياءها خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣.

أدى سعي صدام حسين الرامي إلى تقوية سلطته، وإخفاء حقيقة التدمير المتزايد لما تبقى لديه من أسلحة دمار شامل وبرامج صاروخية، إلى تشويه نمو العراق وعرقلته على نحو حاد خلال المدة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٣. وتبنّى مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٦١ الذي أدى إلى فرض عقوبات كبيرة قبل جولة القتال عام ١٩٩١، وعقوبات أشد من التي سبقتها بعد جولة القتال عام ١٩٩١ بصفته جزءًا من القرار رقم ٦٨٧ الذي دعا إلى القضاء على قدرة العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها.

كان لهذه العقوبات تأثير طال كافة النواحي التجارية والمالية باستثناء الأدوية وعدد من المواد الغذائية. وقد فرضت أولًا قيودًا على صادرات العراق من النفط، ثم أدّت إلى فرض رقابة الأمم المتحدة على إيرادات الصادرات النفطية التي تمكن صدام من التلاعب بها - وذلك جزئيًا بسبب فساد أحد كبار المسؤولين الإداريين التابعين للأمم المتحدة. أدّت العقوبات إلى الحد بصفة كبيرة من كافة عمليات الاستثمار والتنمية، إلى جانب فرض نظام حصص غذائية، وتقييد محاولات العراق لزيادة ناتجه الزراعي، ما زاد من أعاقة تنمية العراق.

بعد المركزية المبالغ فيها والتسلطية المفرطة اللتين فرضهما صدام حسين حتى عام ٢٠٠٣، أعقب مسلسل من الانتخابات، والأزمات السياسية، وخطط غير مكتملة الصوغ والتطبيق، فشلت في إنتاج حوكمة أو تنمية مستقرة، وبددت معظم ما تبقى من مساعدات خارجية لم تستهلكها الحرب، وثبت فشلها في إيجاد أي حل سياسي لـضرورة استيعاب السنّة في بنية الحكم العراقية الجديدة، أو للانقسامات بين العرب والأكراد، أو للتوصل إلى تخصيص فاعل لدخل العراق من صادرات النفط.

لم تكن الخطط والمشاريع المتعلقة بالاقتصاد والميزانية والمساعدات والقطاع البترولي تؤدي في غالب الأحيان إلى أكثر من مزيد تشويه اقتصاد العراق. كما أنّ المساعي الرامية إلى محاربة الفساد لم تسفر عن أكثر من معاقبة عدد قليل من "أكباش الفداء"، بينما تشكّلت حكومة أصبحت واحدة من أكثر الحكومات فسادًا في العالم.

وإن يكن الجهد الرامي إلى محاربة الفساد قد أسفر عن شيء، فقد أدى إلى إيجاد بيروقراطية عراقية تخاف اتخاذ أي إجراء في ظل التعديلات الوزارية المستمرة، كما تحد بنيتها من قدرتها على العمل. كان هذا الوضع والقتال المستمر يمنعان التعافي الفعال، والإصلاح، وتنمية العناصر الأساسية من الاقتصاد العراقي، بما في ذلك الخدمات الأساسية مثل الكهرباء وتطوير قطاع النفط العراقي وزيادة إيراداته من التصدير.

الإصلاح الفعال يتطلب وقتًا ومواجهة تحديات كبرى

لا يتطرق الجهد الإصلاحي الجديد الذي تبذله حكومة العبادي سوى إلى أعراض معظم هذه المشكلات. تزايدت لأسباب عدة، خلال شهري تموز / يوليو وآب / أغسطس، الضغوطات على الحكومة المركزية والوحدة الوطنية العراقية. وكان أحد المسببات الرئيسة درجات الحرارة التي بلغت ١٢٠ درجة (سلزيوس) من دون وجود توليد مركزي للطاقة الكهربائية، على الرغم من الوعود طوال سنوات. ليس العراقيون محصنين إزاء الحر أكثر من الأميركيين، وقد دفع هذا العبء المضاف إلى الأعباء الأخرى التي يواجهها العراقيون حاليًا، بالعديد إلى أبعد من حد الاحتمال.

واجهت الحكومة تظاهرات شعبية متنامية، تسببت فيها جزئيًا موجة حر وإخفاق على مدى عقد من الزمن في توليد ما يكفي من الطاقة الكهربائية. وهي مشكلة يعتقد الكثيرون أنّ اللوم فيها يقع على الفساد وانعدام الكفاءة. أدى انتشار الاحتجاجات ضد الحكومة ودعوة "آية الله العظمى" إلى محاربة الفساد "بقبضة من حديد" إلى استقالة بهاء الأعرجي، نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، من بين تغييرات أخرى أجراها رئيس الوزراء حيدر العبادي بوصفها جزءًا من حزمة إصلاحات شاملة أعلنت في آب / أغسطس ٢٠١٥.

لا توجد تقديرات موثوقة للكهرباء التي يستطيع العراق حاليًا توليدها وتوزيعها على أساس مستدام وفعال. لكن، لوضع هذا الأمر في منظوره الصحيح، فقد كانت طاقة العراق حوالى ٤،٣٠٠ ميغاواط زمن صدام حسين، وقد أدى رفع الرقابة على الواردات والفشل في تطبيق خطط تنموية منذ ٢٠٠٣ فصاعدًا إلى زيادة كبيرة في الطلب. ويحتاج العراق الآن، وفق تقديرات وزير الكهرباء العراقي قاسم الفهداوي، إلى ٣٠،٠٠٠ ميغاواط.

ومع ذلك، فإنّ النطاق الكامل لأسباب هذه الجولة من الاحتجاجات هو التأثير التراكمي لخليط أوسع بكثير من المشكلات، يعود بعضها إلى الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠٣، لكنّ الكثير منها يعود إلى الخليط الكامل من المشكلات الأمنية والاقتصادية ومشكلات الحوكمة التي تقدم وصفها، والتي نشأت أثناء زمن صدام حسين وقبل ذلك بعدة عقود من الزمن. كانت هذه المشكلات تتضمن التوترات الإثنية والطائفية، وعدم وجود طابع مؤكد وفاعلية لمختلف قوات العراق الأمنية، والمصاعب الاقتصادية المتزايدة على مدى سنوات، والقدر الكبير من عدم الكفاءة الحكومية والفساد في كل ناحية تقريبًا من نواحي النشاط الحكومي.

من الصعب وضع العديد من هذه الضغوط ضمن أي منظور كمي مهما كان نوعه، وذلك بسبب عدم وجود تقديرات موثوقة للبيانات العراقية الرئيسة بشأن السكان، والناتج المحلي الخام، والاستثمار، والفقر، والبطالة، ذلك أنّ مصادر كثيرة تبني استنتاجات على أساس بيانات ماضية وتتجاهل تأثير الحرب. ومع ذلك، فإنّ عددًا من المشكلات والتوجهات الرئيسة يظل شديد الوضوح.

القــوى السياســية والطائفية والخارجية

- بنية سلطة سياسية تقودها قوائم وطنية، بدلًا من تمثيل مباشر، ووساطات على أعلى مستويات السلطة تعكس الصراعات الطائفية والإثنية بين السنّة والشيعة والعرب والأكراد.
- تدخّل إيراني على المستويات السياسية والأمنية كافة في المناطق الشيعية والكردية، مع دعم ونشاط بحد أدنى من جانب الدول العربية المجاورة، مقرونًا بخليط غير واضح من الدعم التركي لحكومة إقليم كردستان، وعلاقات تركية سيئة مع الحكومة المركزية وتركيز تركي على الأسد وسورية.
- الحاجة إلى تمويل الكثير من خليط متزايد من القوى في القتال ضد داعش، من أجل توفير الأمن المحلي، وإنشاء قوات ميليشيا شيعية وكردية وسنّية.
- تجدد التوترات الحادة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان (KRG)، وذلك جزئيًا بسبب انهيار اتفاق بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان كان يفترض بموجبه إعطاؤها ١٧٪ من إيرادات الصادرات النفطية العراقية، وأيضًا بسبب التوترات السياسية المتزايدة داخل حكومة إقليم كردستان، والنزاعات حول تخصيص باقي إيرادات الصادرات النفطية للأجزاء الشيعية من العراق. تواجه حكومة إقليم كردستان مشكلات في تصدير النفط مباشرة عبر تركيا، كما تمّ تخريب أنبوب النفط القادم من حقول النفط في كركوك. لكن حكومة إقليم كردستان تقول إنها قد صدّرت ١٦٠١٩٠٩٠ برميلًا من النفط الخام، أو ما يبلغ في المتوسط ٦١٦٧٤٥ برميلًا في اليوم عبر شبكة أنابيب كردستان إلى ميناء سيهان التركي في تموز/ يوليو ٢٠١٥.
- الجهد الذي بذله المالكي لاستغلال هذه المشكلات والعودة إلى السلطة بطرق كان يركز بموجبها على روابطه مع الشيعة، مفاقمًا حقيقة أنّ الميليشيات الشيعية المختلفة تصبح قوة سياسية وعسكرية متزايدة، وتشمل فصائل تحبذ بوضوح مصالح العرب الشيعة و/أو الروابط مع إيران.

الطابع السياسي للقوات الأمنية

- توترات بين البشمركة الكردية وقوات الحكومة العراقية والميليشيات الشيعية، ومشكلات ناشئة عن استيلاء البشمركة على مناطق غير كردية ومتنازع عليها أثناء القتال ضد داعش، بما في ذلك كركوك وحقول النفط المحيطة بها، وانهيار وقف إطلاق النار بين تركيا وحزب العمال الكردي وقيام تركيا بقصف مناطق حزب العمال الكردي في العراق.
- تزايد القلق العراقي والعربي بسبب محاباة الجهد الأميركي في التدريب والدعم الأكراد.
- تتفاعل هذه المشكلات مع حقيقة أنّ العراق لم يحقق إلّا نجاحًا محدودًا في تجنيد قوات سنّية، ولم يتمكن من إقرار قانون الحرس الوطني الذي أيدته الولايات المتحدة بقوة، والذي كان سيوجد قوات حرس وطني إقليمية تتألف من عناصر سنّية وكردية قوية مرتبطة بالحكومة المركزية.
- في الوقت نفسه، ما يزال من غير الواضح كيف سيمكن إعادة بناء العديد من عناصر القوات المسلحة التابعة للحكومة المركزية العراقية لكي تعمل بوصفها قوات وطنية حقيقية، ولا تصبح قوات من الشيعة العرب منغمسة في أزمة طائفية أو إثنية، أو تكون خاضعة لنفوذ إيراني مؤثر. تقوم شخصيات مثل قاسم سليمان، قائد فيلق القدس الإيراني، وغيره من مستشاري الحرس الثوري الإيراني، بدور مهم في عدد من وحدات الحكومة العراقية وعناصر الميليشيا.
- أنشأ العراق قوات متزايدة من الميليشيات الشيعية نتيجة للدعوة التي أطلقها المرجع الديني الأعلى "آية الله العظمى" لمساعدة الحكومة في القتال ضد داعش. وبينما انضم الكثيرون من الشيعة إلى وحدات التعبئة الشعبية الجديدة التي تساند الحكومة عمومًا، فقد أسس البعض منهم هويته السياسية الخاصة أو أظهر قليلًا من الاكتراث بالسكان السنّة في المناطق التي يقاتل فيها أو بالحاجة إلى التعافي السنّي في المناطق التي يحررها.
- يتواصل نمو المزيد من الميليشيات المستقلة، وقد هدد مقتدى الصدر بإعادة بناء ميليشيته الخاصة. وشكلت أحزاب سياسية البعض من هذه الميليشيات، أو هي كانت أصلًا الجناح العسكري لتلك الأحزاب، وهي تشمل سرايا عاشوراء التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى في العراق، وسرايا السلام التابعة للحركة الصدرية، وقوات بدر التابعة لمنظمة بدر. لهذه المجموعات جذور سياسية وهي تتبع مراجع دينية مختلفة.

- هنالك ميليشيات أخرى أكثر راديكالية، وجدت في العراق منذ سنوات، قاتلت الولايات المتحدة في الماضي كما قاتلت أيضًا في سورية مؤخّرًا. تشمل هذه الميليشيات عصائب الحق، وسرايا حزب الله، ولواء أبو الفضل العباس، وسرايا الخرساني وغيرها. لهذه الفصائل أهدافها السياسية الخاصة، وقد ترشح البعض من قادتها في انتخابات ٢٠١٤، وما زال عدد منها يعادي الولايات المتحدة. هدد قائد حركة نجابى المتشددة بشن هجمات على القوات الأميركية في العراق، كما قال قيس الخزعلي- قائد عصائب الحق - إنّ الولايات المتحدة موجودة في العراق من أجل مصالحها فقط ولا يمكن الوثوق بها.
- تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّ ٣ ملايين عراقي على الأقل قد هُجِّروا داخل العراق في إطار القتال الذي دار مؤخّرًا، وأنهم فقدوا بيوتهم وأعمالهم التجارية أو وظائفهم، أو مصادر التعليم الآمنة، أو الخدمات الطبية، وأنهم أحيانًا لا يملكون الطعام. يتألف هؤلاء أساسًا من السنّة، وتخفي هذه الأعداد الحقيقة المشمولة لأنّ السنّة العراقيين يواجهون مشكلات كبيرة في الانتقال إلى المناطق الشيعية والكردية وفي التنافس على الخدمات مع اللاجئين السوريين، إذا استطاعوا مغادرة العراق.
- على نحو أوسع، لا يمكن للنصر العسكري أن يجلب الاستقرار للمناطق المحررة من دون قوات شرطة فعالة ومن دون حكم القانون. فلم يكن الجهد الأميركي لإصلاح الشرطة العراقية والنظام القضائي العراقي أبدًا متكاملًا مع المشكلات القائمة، قبل أن ينتهي فعليًا مع انسحاب القوات الأميركية عام ٢٠١١، وتحويل برنامج تطوير الشرطة إلى وزارة الخارجية الأميركية التي لم تتمكن من إدارته أو تزويده بالعاملين.

المشكلات الاقتصادية المتزايدة باستمرار بسبب إيرادات الصادرات النفطية المحدودة

- يواجه العراق تحديات حرجة بسبب تعاظم النمو السكاني. لا توجد أعداد موثوقة، لكن مكتب الإحصاء الأميركي يبدو مصيبًا تقريبًا في تقديره القائل إنّ سكان العراق قد ازدادوا من ٥،١٦ مليون نسمة فقط عام ١٩٥٠ إلى ١٣،٢٣ مليون عام ١٩٨٠ حين بدأت الحرب العراقية - الإيرانية، وإلى ١٨،١٤ مليون عام ١٩٩٠ عندما غزا صدام الكويت، وكان هذا العدد ٢٩،٦٧ عام ٢٠١٠ عندما كانت الولايات المتحدة تنهي وجدها على مراحل. حتى إذا افترضنا أنّ نسبة المواليد ستتدنى، فإنه يقدر لهذا الضغط السكاني أن يستمر لعدة عقود قادمة على الأقل وأن يصل عدد السكان إلى ٥٠،٤٦ مليونًا عام ٢٠٤٠.
- أدى هذا إلى إيجاد عدد كبير جدًّا من صغار السن بين أوساط السكان، وأعداد كبيرة من الشبان والشابات الباحثين بيأس عن مهن ووظائف وسكن وتكوين أسرة. تشير تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) إلى واقع خارج عن المألوف، هو أنّ ٣٦،٧٪ من سكان العراق تتراوح أعمارهم بين الصفر و١٤ سنة، وأنّ أعمار ١٩،٦٪ تراوح بين ١٥ و٢٤ سنة، وأنّ نحو ٧٠٪ من العراقيين هم من سكان المدن. سيكون اقتصاد العراق وسياساته وتوتراته الاجتماعية تحت وطأة ضغط سكاني حاد طوال عقدين آخرين على الأقل.
- وضع العراق بصفته دولة نفطية - أو ما يدعى أحيانا المرض الهولندي أو النفطي - كان قليل التأثير في إعداده للتعامل مع هذا النمو السكاني، أو في الطرق العديدة التي اجتمعت بها الحروب، والقمع، والنزاعات المدنية، والأيدولوجية السابقة، لتشلّ نموّه. يشمل هذا أكثر من ٣٥ سنة من الضغط المتواصل وقد ترك، كما في أفغانستان، إرثًا يؤثر في كلّ مظهر من مظاهر الحياة العراقية.
- اقترن تأثير الحرب الحالية بالمشكلات المتزايدة الناجمة عن تأثير التدني الكبير في إيرادات النفط. كانت الإيرادات في عام ٢٠١٤ أقل بنسبة ١١٪ مما توقعته الحكومة أصلًا، وذلك على الرغم من ازدياد الحجم الإجمالي للصادرات النفطية. وتوقعت التقديرات العراقية الرسمية في نيسان / أبريل ٢٠١٥ عجزًا بـ ٢٢ مليار دولار على الأقل في ميزانية ٢٠١٥ البالغة ١٠٥ مليارات دولار.
- ثروة العراق النفطية محدودة أيضًا في أفضل الأحوال. وقد أشارت تقديرات وكالة معلومات الطاقة الأميركية، حتى في عام ٢٠١٤، أنّ دخل الفرد السنوي من النفط بالنسبة إلى العراق كان ٢،٦٨٢ دولار فقط، مقابل ٢٥،٣٦٢ دولارًا للكويت، و٣٦،٠١٢ دولارًا لقطر، و٧،٩٠٠ دولارات للسعودية، و٩،٤٣٥ دولارات للإمارات العربية المتحدة.
- في الوقت نفسه، فإنّ هذه الأرقام هي بمنزلة إنذار لمقدار محدودية ثروة العراق الاقتصادية الكلية في حقيقة الأمر.

تقديرات حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق غير مؤكدة في أفضل الأحوال، لكن وكالة الاستخبارات المركزية تقول إنها تبلغ ١٤،٤٠٠ دولارًا. وفي المقابل، تبلغ هذه الحصة ١٤٣،٤٠٠ دولارًا بالنسبة لقطر، و٧١،٠٠٠ دولارًا للكويت، و٦٤،٥٠٠ دولارًا للإمارات العربية المتحدة، و٥٢،٥٠٠ دولارًا للملكة العربية السعودية. إيران - بـ ١٧،١٠ دولارًا - هي الدولة النفطية الخليجية الوحيدة التي يقارب دخل الفرد فيها دخل الفرد في العراق، كما أنّ إيران أيضًا، بعد سنوات من العقوبات الدولية التي شلّت اقتصادها، لم يعد بالإمكان القول عنها إنّها دولة غنية.

- لتدني إيرادات النفط أهمية حرجة في اقتصاد لا يبذل سوى حد أدنى من الجهد لتحصيل الإيـرادات الضريبية، وتصنّفه وكالة الاستخبارات المركزية على أنه يتلقى ٩٠٪ من دخله الحكومي و٨٠٪ من دخله من الصادرات من قطاع النفط. وهو قطاع يُعدّ من أكثر القطاعات في البلاد تدنّيًا من حيث نسبة التوظيف الضروري المتعلق برأس المال والاعتماد على المعدات والتكنولوجيا المصنعة محليًّا.
- تأثير "المرض النفطي" تُفاقمه حقيقة أنّ تخصيص الحصص الرئيسة من دخل العراق الوطني ليس مدفوعًا بقوى السوق، وأنّ الحكومة العراقية لا تستطيع عمل تخصيص فعّال لأموال الصادرات النفطية التي تستلمها. كما أنّ الـوزارات الرئيسة لا تخصص مبالغ كبيرة. هنالك فشل دخلي واسع النطاق في السيطرة على الهدر والفساد في قطاع النفط، وفي مختلف الهيئات الحكومية التي تتلقى مداخيل نفطية على المستويات الحكومية من مركزية إلى محلية.

مشكلات أوسع نطاقًا في الحوكمة

- بعض السياسيين، داخل أغنى المحافظات أو الأقاليم المصدرة للنفط في الجنوب، يحبذون نوعًا من الاستقلالية السياسية المتزايدة أو "الفيدرالية" التي تسمح لهم بأن يحتفظوا بالمزيد من ثرواتهم النفطية.
- تراكم ثابت لتأثير الحروب والأزمات في تقليص التوظيف المباشر والمستتر، ونقص حاد في وظائف ملائمة للشبان والشابات، وتدهور نوعية التعليم.
- يستمر انخفاض الاستثمار والنشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط بسبب الحرب والأزمة، ما يؤدي إلى تقليص الناتج المحلي الخام عمومًا وحصة الفرد من الناتج المحلي الخام. عدم وجود إنصاف كبير في مستوى الدخل وتوزيعه في محافظات أو أقاليم معينة.
- تتفاعل مشكلات العراق الاقتصادية مع أزمة بنيوية زراعية طويلة الأمد، وصناعات حكومية غير منتجة وغير ذات كفاءة، ومتخمة بأعداد فائضة من العاملين، تفاقمها وظائف حكومية مفرطة العدد وفاسدة.
- كانت قيمة الدينار غير ثابتة بالنسبة إلى الدولار. ازداد باستمرار عدم المساواة في توزيع الدخل على نطاق واسع، وعانى القطاع المصرفي من مشكلات متزايدة وقلّص عدد من البنوك المدفوعات بصفة حادة.
- ما زال العراق يتعامل مع مستوى من الفساد أكثر اتساعًا وقائم منذ مدة أطول بكثير، وفق تصنيف البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية التي تصنف العراق في المرتبة ١٧٠ من بين الدول الـ ١٧٥ الأكثر فسادًا في تصنيفها المسمى مؤشر ملاحظات الفساد (Corruption Perceptions Index).

> ما زال العراق يتعامل مع مستوى من الفساد أكثر اتساعًا وقائم منذ مدة أطول بكثير، وفق تصنيف البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية التي تصنف العراق في المرتبة ١٧٠ من بين الدول الـ ١٧٥ الأكثر فسادًا

تصريحات العبادي الإصلاحية

بذل رئيس الوزراء حيدر العبادي جهدًا جديدًا كبيرًا من أجل التصدي لعدد من هذه المشكلات، وذلك بإصدار برنامج إصلاح من سبع نقاط في التاسع من آب / أغسطس، وقد كان مصيبًا في التركيز على الناحية التي يستطيع فيها إحداث أكبر تأثير على المدى القريب، وعمل أكثر ما يمكن لتهدئة احتجاجات الجماهير.

كان العبادي متمتعًا بدعم آية الله السيستاني، وقد نسّق مقترحاته مع أبرز شخصية سياسية سنّية في الحكومة العراقية الحالية: رئيس مجلس النواب سالم الجبوري. كانت النتيجة النهائية موافقة البرلمان العراقي في ١١ آب / أغسطس ٢٠١٥ بالإجماع تقريبًا على الإصلاحات، وذلك من دون نقاش تقريبًا. إلّا أنّه يتعيّن على المرء، مع ذلك، أن يكون شديد الحذر بخصوص البرنامج الناتج عن ذلك، لأنّ العراق لم يسبق له أبدًا في الماضي أن تمكن من تحويل الأهداف الواسعة إلى عمل فعلي، وقد اتسم الفحوى الفعلي لبرنامج حزمة إصلاحات العبادي بتركيز كبير على السياسة.

وتضمنّت إحدى الخطوات الرئيسة الدعوة إلى التخلص من نواب الرئيس الثلاثة إضافة إلى نائب رئيس وزراء فاسد هو بهاء الجبوري. كان من بين نواب الرئيس رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وهو شخصية تقسيمية جائعة إلى السلطة كانت قد أوصلت العراق مجددًا إلى حافة الحرب الأهلية في عام ٢٠١٣، وشلّت قواته الأمنية، وجعلت السنّة العراقيين في موقف ضعيف في وجه غزوات داعش. لكنّ هذه الخطوة شملت أيضًا إياد علاوي، وهو شيعي كانت كتلته تحظى بتأييد سنّي كبير وفازت بمعظم المقاعد في الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٠، والزعيم العربي السنّي البارز أسامة النجيفي.

إضافة إلى ذلك، دعا البرنامج إلى إنهاء المحاصصة الإثنية والطائفية والحزبية. ستكون هذه الخطوة، مثل العديد من الخطوات التي تضمنها البرنامج، مفيدة إذا أدت إلى نوع من التطبيق يحقق الوحدة الطائفية والإثنية. إلّا أنّ جهدًا من دون مهلة زمنية محددة قد يؤدي ببساطة إلى تحول ميزان المال والنفوذ، وقد يزيد في الواقع محاباة الشيعة والفساد. أمّا تقليص التوظيف الحكومي فهو من جهة مهم في اقتصاد نام، ولكنه من جهة أخرى أمر مغاير تمامًا إذا أدى إلى مزيد من البطالة والاستياء.

كما أنّ العديد من اقتراحات العبادي عبارة عن تأكيد نيات عامة لا يتضمن أي نمط عمل واضح. وقد سعى بدلًا من ذلك إلى تقديم برنامج واسع للبرلمان قال إنه "رزمة التدابير الأولى على درب الإصلاح الذي نسعى إليه، والحرب على الفساد. ومع إقرار هذه المجموعة من الإصلاحات، فإننا سنتخذ التدابير اللازمة لتنفيذها".

لا يتطرق العبادي، في مبادرته الإصلاحية، إلى معظم التحديات التي سبق لنا ذكرها، كما أنه لا يتناول القتال ضد داعش، وموضوع القوى الأمنية، أو أيًّا من مظاهر الانقسامات الطائفية والإثنية في العراق باستثناء إقالة عدد من المسؤولين الكبار، والقول إنه سينهي العمل بنظام المحاصصة. كان الجهد الرامي إلى تقليل الامتيازات المفرطة التي يتمتع بها المسؤولون الحكوميون محددًا بعبارات أوضح من باقي المسائل، ولكنه لا يتضمن خططًا واضحة لوضعه موضع التنفيذ.

يتضمن برنامج الإصلاح المالي عدة أهداف جيدة، لكن من دون تحديد التفاصيل. جاء برنامج الإصلاح الاقتصادي محددًا بموجب عدد قليل من الخطوات لتلبية الاحتياجات الآنية، ولا يتضمن أي أهداف أو أولويات واضحة. أمّا الجزء المتعلق بالخدمات فلا يرقى سوى إلى ما هو أكثر بقليل من وعد مبهم متسم بنيات حسنة، مثل الجزء المتعلق بالفساد.

وباختصار، فإنها بداية قد تكون جيدة في عدد من النواحي - إذا طبقت بصفة فعالة ومنصفة -لكنها تكاد لا ترقى سوى إلى خطة العمل الضرورية للتعامل مع معظم مشكلات العراق الأساسية. كما أنه ليس من الواضح أنّ رئيس الوزراء العبادي سيحصل على الدعم الذي يحتاج إليه لإحراز تقدم، حتى في النواحي التي أوردها في خطته مع ذكر تفاصيل فعلية.

قد تكون خطة الإصلاح مناسبة لصيف الاستياء العراقي، لكنها لن تمكّن الحكومة من عبور فصل الشتاء. كما أنّ العراق يحتاج بالتأكيد إلى مساعدة كبيرة وعون في التخطيط للتصدي لمجموعة المسائل الأوسع نطاقًا التي ستشكّل مستقبله بغض النظر عن مستقبل داعش.

ومن الناحية العملية، فإنّ العراق لا يستطيع، من دون إصلاح أوسع نطاقًا بكثير، أن يلحق هزيمة حقيقية بداعش وبالتهديد الإسلاموي في الغرب، أو يوجد علاقة عمل دائمة بين الشيعة والسنّة أو بين العرب والأكراد، أو يتعامل مع الانقسام داخل كل طائفة ومجموعة إثنية، أو يتعامل مع الحاجة إلى تلبية احتياجات شعبه الأوسع نطاقًا. لا تستطيع الولايات المتحدة والقوى الخارجية الأخرى أن تأمل بتحقيق المستوى من الاستقرار والأمن الذي يحتاجه العراق، من دون القيام بأكثر بكثير من مجرد توفير قوة جوية وتدريب القوات ومساعدتها، ومن دون مساعدة العراق على التصدي لهذا النطاق الأوسع من المسائل.

التعامل مع مشكلة السنة والأكراد في العراق: تأثيـــر داعش المحدود في العراق

من المهم أيضًا إبقاء التأثير الحقيقي للقتال ضد داعش ضمن المنظور الأوسع للتحديات التي يواجهها العراق في التعامل مع السنّة والأكراد

العراقيين. لا ترقى هزيمة داعش إلى أي صيغة عملية من "الفيدرالية" في التعامل مع هذه المشكلات، كما أنّ التحدث عن الانفصال بعبارات مرسلة أسهل بكثير من التعامل مع حقيقة أي تصرف من هذا القبيل. إنّ أهم مشكلات العراق ليست داعش، بل إنّها إيجاد قاعدة يمكن العمل على أساسها للتوصل إلى وحدة طائفية وإثنية.

لا توجد، كما تظهر ذلك عقود من المحاولات الماضية، أجوبة سريعة وسهلة عن هذه المشكلات. يمكن لهزيمة داعش أن تكون عاملًا مساعدًا، إذا تمكنت الحكومة العراقية المركزية فعلًا من تنفيذ قانون الحرس الوطني، وإنشاء قوات أمنية سنّية وكردية تبني درجة جديدة من الثقة.

لا يحتل داعش جزءًا كبيرًا من المحافظتين الغربيتين البالغتين الأهمية في العراق: الأنبار ونينوى. وهو يحتل أكبر مدينتين في الأنبار، الرمادي والفلوجة، وثاني أكبر مدن العراق، الموصل، في نينوى.

كما أنّ الأنبار ونينوى محافظتان سنّيتان في الغالب، تكتسب روابطهما مع الحكومة المركزية أهمية حيوية، إذا كان للعراق أن ينعم يومًا بدرجة كافية من الأمن والاستقرار والتنمية بمحاذاة حدوده الغربية مع سورية، وتركيا، وجيرانه العرب في الجنوب، مع إيجاد توازن ثابت بين إيران الشيعية والدول العربية السنّية.

> "من المهم مع ذلك وضع دور داعش في تشكيل مستقبل العراق ضمن المنظور الصحيح، فالخرائط التي تظهر احتلال داعش مناطق شاسعة ليست أكثر من هراء بياني، فالأنبار في معظمها صحراء غير مسكونة باستثناء الجزء الشمالي الشرقي بمحاذاة نهر الفرات"

إلّا أنّه من المهم مع ذلك وضع دور داعش في تشكيل مستقبل العراق ضمن المنظور الصحيح، فالخرائط التي تظهر احتلال داعش مناطق شاسعة ليست أكثر من هراء بياني، فالأنبار في معظمها صحراء غير مسكونة باستثناء الجزء الشمالي الشرقي بمحا ذاة نهر الفرات، وقد عانت في الماضي من جفاف خطير ومشكلات مناخية. كما كانت الأنبار، وفق استطلاعات الأمم المتحدة وجهات أخرى، تعاني من مشكلات بطالة حادة قبل قيام داعش بغزو العراق، كما كانت مسرحًا لعدد من أسوأ الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة العراقية في استخدام قواتها الأمنية لقمع احتجاجات سلمية ومحاولة فرض سيطرة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي على البلاد.

وبالعودة إلى التقرير السنوي في مطلع عام ٢٠١١ الصادر عن "وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين الوكالات" التابعة للأمم المتحدة، فإنّ مجموع سكان الأنبار كان حوالى ١،٤ مليون نسمة فقط، وكان عدد كبير منهم في الشرق وعلى ارتباط غير وثيق مع بغداد.

كان في نينوى مركز حضري حديث هو الموصل، ولكنها كانت أيضًا مصدرًا للعنف الطائفي، كما كانت مناطقها الزراعية تشهد تراجعًا منذ وقت طويل قبل قيام داعش باحتلال جزء كبير من هذه المحافظة. كانت مناطق نينوى الريفية فقيرة عمومًا وكانت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة متدنية بصفة استثنائية خارج المناطق الحضرية. وكانت حدودها الإثنية مع إقليم كردستان موضع نزاع وقد وصل الأمر في عدة حالات إلى حوادث مسلحة قبل أن يجتاحها داعش. وكان عدد سكان نينوى نحو ٢،٨ مليون نسمة في آخر عام ٢٠١١، طبقًا لتقديرات الأمم المتحدة.

لا توجد تقديرات موثوقة للسكان وللتأثيرات الاقتصادية الناجمة عن الحوادث والقتال الذي تسببت به محاولات المالكي القمعية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، أو لما تسبب به داعش بعد أن ادعى إنشاء خلافة إسلامية. إلّا أنّه يبدو من المرجح، مع ذلك، أنّ التأثير الناجم عن الدخل المحلي الخام قد كان إنقاص دخل المحافظة بحوالى ٥٠٪ على الأقل، وأنّ الكثيرين من المهجرين العراقيين داخل البلاد البالغ عددهم ثلاثة ملايين شخص، وكذلك من اللاجئين العراقيين، ينحدرون من محافظتي الأنبار ونينوى.

ويبدو من المرجح أيضًا أنّ عدد المهجرين داخل البلاد كان سيكون أعلى بكثير، لو كان السنّة موضع ترحيب في بغداد التي تصبح شيعية وخاضعة للفصل الطائفي بصفة متزايدة أو في أجزاء البلاد ذات الكثافة السكانية الأعلى. كما يبدو من المرجح أيضًا أنّ أفراد الطبقة الوسطى والمتعلمين وسكان المدن من السنّة هم أكثر من عانى من تأثير تركة المالكي وداعش. كما أنّ نسبة البطالة والتشغيل الجزئي والناقص للعمالة (underemployment) أكثر من التقديرات الصادرة في عام ٢٠١١ التي تضعها عند ٣٠٪ إلى ٤٠٪، وأنّ التدهور في نظام التعليم يدخل عامه الثالث على أقل تقدير وسيكون له تأثير طويل الأمد في المكون السنّي من السكان.

الأمر الأقل وضوحًا بكثير هو مستوى الحوكمة والنشاط الاقتصادي الذي استطاع داعش المحافظة عليه، ومقدار الإيرادات الحكومية التي تدفقت فعلًا إلى إي من المحافظتين، وأبقت بعض عناصر الحوكمة تؤدي وظائفها، وكيف تغيرت بنية اقتصاد المناطق "المحتلة"، وكيف يجب أن تكون عملية التعافي من حيث الاستثمار، والإنفاق الفوري العاجل والنشاط، وإيجاد مزيج من التوظيف والخدمات لتحقيق الاستقرار في المناطق التي أرغمت داعش على مغادرتها. قد يبدو الجواب إمكانية وجود خطط لعمليات عسكرية في المستقبل، إلّا أنّه لا توجد خطط ذات مغزى لمرحلة الصمود والبناء، والأيام التي تلي أي نجاح عسكري كبير.

داعش وحقائق التقسيم الطائفي وآفاق الفيدرالية

من المهم في الوقت نفسه أن نفهم أنّ العراق لا يستطيع حل مشكلاته الطائفية من خلال التركيز على الأنبار ونينوى أو المناطق التي تسيطر عليها داعش حاليًا، وأنّ المعطيات الديمغرافية الحالية في العراق تعني عدم وجود مقاربة واضحة للـ "فيدرالية" أو لتقسيم العراق إلى مناطق سنّية وشيعية، من دون أن يستتبع ذلك عملية هائلة الحجم وغير ممكنة عمليًا لإعادة إسكان المتأثرين بذلك. إنّ التحدي الذي تواجهه الحكومة العراقية ليس ببساطة استرداد غرب العراق أو "تحريره"، بل إيجاد طريقة لإنهاء الفصل الطائفي والتقسيم في البلاد.

من غير المرجح أن يكون مجموع السكان في المحافظتين معًا أكثر من ٤ ملايين في الوقت الحالي، أو ١١٪ تقريبًا من أصل ٣٧ مليون نسمة، هم حاليًا مجمل سكان العراق وفق تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية. وهنالك في المحافظتين مناطق كبيرة مأهولة لا تخضع لسيطرة داعش (هنالك تقديرات أدنى عمومًا لعدد السكان، إلّا أنّها تبدو أقل صدقية بالنظر إلى نسبة المواليد في العراق).

وفي الوقت نفسه، فإنّ حقيقية كون نينوى والأنبار محافظتين سنّيتين في الغالب لا تعني إمكانية أن تكونا قاعدة لكيان سنّي فيدرالي. لا توجد لسوء الحظ تقديرات موثوقة لإجمالي المجموعات الطائفية والإثنية في العراق، لكن "التقدير التخميني" لوكالة الاستخبارات المركزية يقول إنّ نسبة السنّة تراوح بين ٣٢٪ إلى ٣٧٪ أي بين ١١،٨ إلى ١٣،٧ مليونًا، كثيرون منهم في بغداد.

بالنظر إلى حقيقة وجود شيعة وطوائف أخرى في الأنبار ونينوى، فإنّ هذا يعني أنّ ٨ ملايين سنّي على الأقل ليسوا في الأنبار ونينوى، وليسوا تحت سيطرة داعش، ولن يكونوا مشمولين بأي صيغة من "الفيدرالية" تكون مركّزة على المحافظتين الغربيتين، وتتجاهل المشكلة الحرجة المتمثلة بتقسيم ثروة العراق النفطية (التي تساهم الآن بنسبة ٩٠٪ من الدخل الحكومي، وتمثّل ما يصل إلى ٨٠٪ من الإيرادات بالعملات الأجنبية)، وتتجاهل جغرافية مياه العراق وبنيته التحتية، وتتجاهل تكلفة إعادة إسكان مكونات كبيرة من السكان وما سيصاحب ذلك من عنف لا يمكن تفاديه.

وفي واقع الأمر، فإنّ ديالى، وهي إحدى محافظات العراق الأكثر تطرفًا في اتجاه الشرق، كان بها أغلبية سنية عندما غزت الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣، مع أنّ عددًا من التقديرات يشير إلى أنّ نحو ٥٠٪ منهم قد غادروا المحافظة منذ ذلك الحين. ما يزال هنالك أيضًا أعداد كبيرة من السنّة في صلاح الدين، وكركوك، وبابل، إضافة إلى منطقة سنّية بمحاذاة الحدود الكويتية إلى الجنوب الشرقي من البصرة. وقد تعذّر في الماضي نقل هؤلاء السكان إلى منطقة صحراوية بمحاذاة الفرات يوجد بها اقتصاد عامل، وستؤدي أي عملية إعادة إسكان كهذه في وقتنا الحاضر إلى ترك السنّة من دون حقول نفط مطورة أو مصدر أساسي للدخل بالعملة الصعبة.

كما أنّ الحل العملي لإنهاء التوترات والعنف بين السنّة والشيعة يجب أن يضع في الحسبان الدور الحيوي للتمدن ودخل النفط في اقتصاد العراق وتنميته، علمًا أنّ المدينة الكبيرة الوحيدة في الأنبار أو نينوى هي الموصل. تقدّر وكالة الاستخبارات المركزية عدد سكان المدن العراقية الكبرى كما يلي: بغداد: ٦،٦٤٣ ملايين، الموصل: ١،٦٩٤ مليون، أربيل: ١،١٦٦ مليون، البصرة: ١،٠١٩ مليون، السليمانية: ١،٠٠٤ مليون، النجف: ٨٨٩٠٠٠ ألفًا (تقديرات ٢٠١٥)، ما يعني بعبارة أخرى أنّ نسبة سكان المدن والحواضر من بين سكان العراق بحسب تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية هي ٦٩،٥ ٪ أو ما يساوي ٢٥،٧ مليون نسمة. ويبدو من المشكوك فيه أن يكون عدد سكان المدن أو السكان "العصريين" في الأنبار ونينوى في الوقت الحالي أكثر من ٢،٣ مليون أو ما يساوي نحو ٩٪ من مجموع سكان العراق.

كما تتزايد أيضًا أهمية مسألة المياه. لم يكن لتنمية الأرياف في العراق سوى أولوية هامشية منذ سقوط الملكية عام ١٩٥٨، بينما كان للمناخ تأثير متزايد في نسبة هطول الأمطار، كما تأثر تدفق مياه دجلة والفرات بالسدود وتزايد استهلاك المياه في تركيا وسورية وإيران.

يجرى بموجب مشروع الأناضول وحده، في جنوب شرق تركيا، بناء ٢٢ سدًا وثمانية سدود وأحواض كبيرة، وقد ساعدت إدارة القطاع الزراعي في ظل حكم صدام حسين على زيادة التصحر وملوحة المياه، كما أضرت بالأهوار في العراق. وبينما دفع جفاف كبير عام ٢٠٠٨ كلًا من تركيا والعراق وسورية إلى تشكيل لجنة ثلاثية مشتركة في شأن استخدام مياه النهرين، فقد أدى القتال الدائر في سورية والعراق إلى تعطيل أي تخطيط مشترك جدي للمستقبل. من غير الواضح مدى خطورة المشكلات التي سيواجهها العراق في المستقبل، لكنّ الأيام التي كان العراق يستفيد فيها من موارد مائية أكثر من كافية، ربما تكون قد أوشكت على نهايتها. ويجب بالتأكيد لأي خطة تعامل مع احتياجات السنّة والشيعة أن تولي مسائل المياه اهتمامًا، إضافة إلى جميع المسائل الأخرى التي تمس بنية النقل التحتية، والسدود، وتوليد الطاقة الكهربائية في العراق.

إنّ هزيمة داعش وكسر شوكته أولوية حيوية، إلّا أنّ ذلك لن يحقق أمن العراق طالما ظلت سورية غير مستقرة. وقد تمتد إلى العراق الحرب الأهلية السورية مع عناصرها الإسلامية المتطرفة والقتال الدائر في سورية بين السنّة من جهة، والعلويين والشيعة من جهة ثانية. كما أنّ ذلك لن يكون حلًا لأي من التوترات بين الأكراد والعرب العراقيين، وفي واقع الأمر، وفي اللحظة التي ستخرج فيها داعش من نينوى، فإنّ توسّع حكومة إقليم كردستان إلى كركوك ومناطق عربية أخرى سيصبح مشكلة كبيرة وسببًا محتملًا لنزاع أهلي.

> المزيد من الوعود التي لا تنفّذ واستمرار الانتهاكات الشيعية بحق السنّة، والسعي إلى الثأر منهم، سوف يجعل الانتصار على داعش مسألة وقتية لا فائدة منها

الأكثر أهمية من ذلك هو أنّ الأنبار ونينوى يمكنهما القيام بدور مهم في إقناع سنّة العراق بأنهم يستطيعون البقاء في بلد موحد، لكن هذا الأمر سيتطلب جهدًا مدنيًا بقدر ما يتطلبه من جهد عسكري. توضح جغرافية العراق، ومياهه، وبنيته التحتية، ومعطياته الاقتصادية والديمغرافية، عدم إمكانية نجاح أي نوع من الانفصال السياسي أو أي نوع من الفيدرالية لا يتم بموجبه التركيز على الأنبار ونينوى، ولا يجد حلًا أوسع نطاقًا بكثير للانقسامات الطائفية والإثنية في العراق.

من هذا المنطلق، فإنّ أعمال الحكومة المركزية وصدقيتها في ضمان حماية وتعافي وإنماء كل منطقة سنية تحررها، سيكون لها أهمية مطلقة. أمّا المزيد من الوعود التي لا تنفّذ واستمرار الانتهاكات الشيعية بحق السنّة، والسعي إلى الثأر منهم، سوف يجعل الانتصار على داعش مسالة وقتية لا فائدة منها، تماثل إخفاق الحكومة المركزية في البناء على نجاحات "أبناء العراق". وإذا لم تقم حكومة العبادي بعمل ما تقدم ذكره، فإنّها ستخذل العراق خذلانًا مبينًا وشائنا كما فعل المالكي.

المسألة الكردية

قد تكون المسألة الكردية أو قد لا تكون أقل إلحاحًا. ولكي نذكر عددًا قليلًا فقط من نواحي عدم اليقين التي تحيط بهذه المسألة، فإنّنا نشير إلى امتداد تأثير الحرب الأهلية السورية في إنشاء علاقات قوية بين حكومة إقليم كردستان والأكراد السوريين. يضاف إلى ذلك، الروابط بين هؤلاء وأكراد تركيا، وتجدد القتال بين تركيا وحزب العمال الكردي. كما أن هناك انهيار مجموعة أخرى من الاتفاقيات بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان في شأن صادرات النفط وتقاسم الإيرادات. أيضًا، هناك تفاهم غير مستقر بين الحكومة المركزية العراقية وتركيا من أجل ممارسة النفوذ على حكومة إقليم كردستان وصادراتها النفطية.

تشمل هذه النواحي أيضًا النفوذ الإيراني المتزايد والتنافس مع الولايات المتحدة في إقليم كردستان وحول البشمركة، وتزايد عدم استقرار سياسات حزب العمال الكردي والحزب الديمقراطي الكردي وقادتهما، وحقيقة أنّ حكومة إقليم كردستان لم تعد تتلقى المستوى من المساعدات الخارجية الذي كانت تتلقاه في الماضي، وأنها لا تستطيع الاعتماد على إيراداتها النفطية الحالية للمحافظة على مستواها الحالي من النشاط الاقتصادي والتنمية. وهي مشكلة تفاقمت بفعل الفساد وسوء توزيع ما يتوافر لها من موارد.

أظهر العقد الماضي أنّ انتظار استفتاء عام لتقرير الحدود غير المؤكدة بين حكومة إقليم كردستان وما يخضع لسيطرة الحكومة المركزية مفيد بقدر "انتظار غودو". وفي الوقت نفسه، فإنّ النجاح الذي أحرزته مؤخّرًا حكومة إقليم كردستان والبشمركة في القتال ضد داعش قد أعطاها الآن سيطرة أمر واقع على كركوك وحقول كركوك النفطية، كما أوجد نواحي عدم يقين جديدة بخصوص الأراضي التي ستحصل عليها حكومة إقليم كردستان في نينوى إذا هُزم داعش.

وأدى ذلك أيضًا إلى وضع متسم بعدم اليقين فيما يتعلق بمجموعات السكان الإثنية والطائفية داخل منطقة سيطرة حكومة إقليم كردستان. لا يوجد على ما يبدو أي تقدير يقارب ولو من بعيد تقديرًا موثوقًا لخليط المقيمين الدائمين واللاجئين على أساس كل مجموعة إثنية، بل حتى أنّ توزع السكان في العراق ككل مثير للجدل ومتسم بعدم اليقين إلى أقصى حد. يتألف السكان وفق تقديرات وكالة المخابرات المركزية من ٧٥٪ إلى ٨٠٪ من العرب، و١٥٪ إلى ٢٠٪ من الأكراد، و٥٪ من التركمان والسريان وغيرهم. لكن أقليات عراقية كثيرة قد أجبرت على مغادرة البلاد، وقد قبلت حكومة إقليم كردستان عددًا من اللاجئين لكنها سعت إلى إخراج العرب من مناطق أخرى. تختلف ادعاءات القادة العرب عن ادعاءات الأكراد، كما يدعي التركمان أنهم أقلية أكبر بكثير.

لن يؤدي القتال ضد داعش إلى حل أي من هذه المشكلات، وليس واضحًا ما هو الحل الكفيل بذلك، لكن هنالك خطوة أساسية هي جعل المقترحات الحالية في شأن تقاسم إيرادات النفط والسيطرة على الصادرات قابلة للتنفيذ، إذ أنّ ذلك سيؤدي على الأقل إلى نزع فتيل أهم مشكلة متعلقة بالسياسة والمال. ثمة خطوة أخرى هي عدم المساس بالبشمركة بصفتها قوة منفصلة إلى أن يصبح من الممكن التوصل إلى حل سياسي ما، بينما يتمّ في الوقت نفسه استيعابها وإن اسميًا في القوات الأمنية التابعة للحكومة المركزية. ذلك أنّه يكون من الأفضل أحيانًا ترك عدد من المسائل حتى اللحظة الأخيرة. أمّا الخطوة الثالثة فهي جعل حكومة إقليم كردستان تنسحب إلى خطوطها السابقة بالقرب من كركوك، وعدم القيام بأي عمليات تقدم دائمة في نينوى، بل السماح لحكومة مدينة كركوك أن تظل كردية في الغالب وجعل السيطرة على حقول كركوك جزءًا واضحًا وصريحًا من اتفاقية التصدير وتقاسم الإيرادات.

سيتعيّن على الجانبين، عند نقطة ما، عمل أكثر من ذلك. لكن الجواب قد لا يكون استحداث خطوط سيطرة جديدة، بل قد يكون، كما هو الحال بخصوص التعامل مع المسألة الشيعية - السنّية، إيجاد مستويات أقوى بكثير من الحكم على صعيد الدوائر المحلية والمحافظات، وقوات شرطة وأمن محلية تطابق تشكيلتها الطائفية والإثنية تشكيلة السكان، ومأسسة الحرس الوطني بوصفه جزءًا من تلك البنية، والاستعاضة عن القوائم الوطنية في انتخاب البرلمان بمرشحين منتخبين محليًا يمثّلون احتياجات ناخبيهم الحقيقية وتشكيلتهم الطائفية والإثنية.

أما بخصوص المسألة الكردية الأوسع نطاقًا - وتركيا وسورية وإيران - فإنّ العراق بأمس الحاجة لجعل أي تدخل محدودًا قدر ما يستطيع. ليس من الواضح كيف أنّ البحث عن أي استقلال كردي أوسع نطاقًا أو دولة كردية يمكن أن يؤدي إلى أي شيء حاليًا باستثناء إيجاد حالة دائمة من النزاع الإثني الإقليمي بدلًا من القتال ضد داعش، أو كيف أنّ خليطًا من عناصر كردية توجد بينها انقسامات عميقة يستطيع إنشاء كيان سياسي وعسكري واقتصادي يكون قابلًا للحياة.

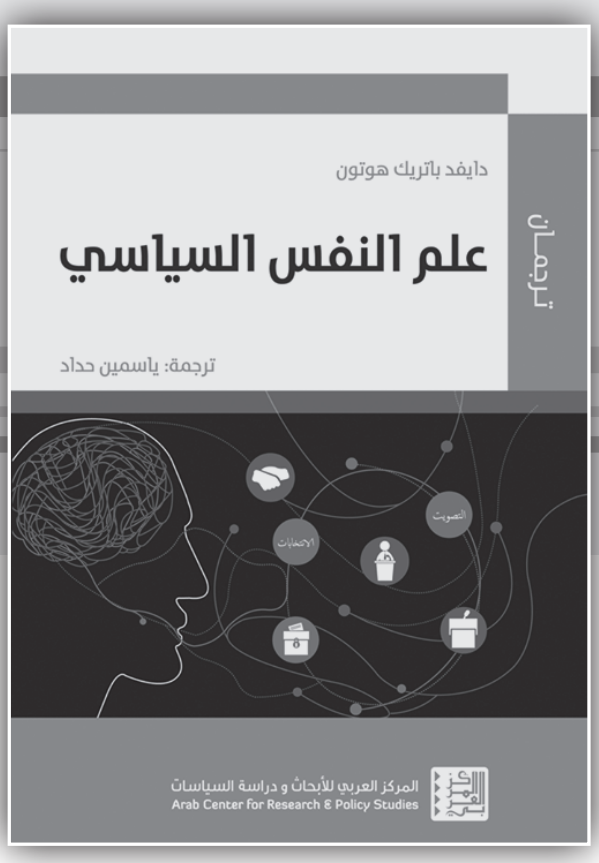

صـدر حديـثًا

تأليف: دايفد باتريك هوتون.
تـرجمة: ياسمين حدّاد.

علم النفس السياسي

كتاب مهم آخر يضعه المركز بين يدي القارئ باللغة العربية ضمن سلسلة ترجمان، وهو كتاب "علم النفس السياسي"، للكاتب دايفد باتريك هوتون. وقد ترجمت الكتاب إلى العربية المترجمة ياسمين حدّاد، وراجعها سامي الخصاونة. يحاول هذا الكتاب أن يقدّم تعريفًا عريضًا لعلم النفس السياسي متضمنًا أعمالًا لعلماء نفس وباحثين ممّن يتناولون موضوعات سياسية في الأصل، سواء عدّوا أنفسهم "علماء نفس سياسي" أم لا.

يخلص هذا الكتاب إلى أنّ ثمة نمطين أساسيين من المقاربات لفهم السلوك السياسي الإنساني: أوّلهما مقاربة موقفية تعدّ البيئة أو الموقف المحيط بالفرد، أكثر أهمية في تشكيل سلوك الفرد أو دوره في المجال العام من نزعاته أو خصائصه الشخصية أو انتمائه الحزبي؛ أمّا الأخرى فهي المقاربة النزوعية التي ترى أنّ شخصية الفرد وما لديه من اعتقادات وقيم أو حتى موروثات جينية، أكثر تأثيرًا في هذا المضمار. بل يمكن، على العموم، النظر إلى السلوك السياسي على أنّه حدث مدفوع بأسباب داخلية أو مؤثرات خارجية، أو بمزيج من هذين النوعين.

المؤشر العربي

وحدة استطلاع الرأي العام هي أحد برامج المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وتعنى بالمسوح الاجتماعية والسياسية ودراسة تحولات الرأي العام في المنطقة العربية من خلال استطلاعات الرأي الممثّلة للمجتمعات المدروسة وفق المعايير العلمية. وتعمل هذه الوحدة على إنجاز المؤشر العربي؛ وهو استطلاعٌ سنويٌ ينفُذه المركز في البلدان العربيّة؛ بهدف الوقوف على اتّجاهات الرّأي العامّ العربيّ نحو مجموعةٍ من المواضيع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، بما في ذلك اتّجاهات الرّأي العامّ نحو قضايا الديمقراطيّة وقيم المواطنة والمساواة والمشاركة المدنيّة والسياسيّة. كما يتضمّن تقييم المواطنين أوضاعهم العامّة، والأوضاع العامّة لبلدانهم، وتقييمهم المؤسّسات الرسميّة الرئيسة في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثّقة بهذه المؤسّسات، واتّجاهات الرأي العامّ نحو القطاع الخاصّ، ونحو المحيط العربيّ، والصّراع العربيّ – الإسرائيليّ.

أنجز المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات استطلاع المؤشّر العربيّ لعام ٢٠١٤، في ١٤ بلدًا من بلدان المنطقة العربيّة، خلال الفترة الممتدّة من كانون الثاني / يناير – أيار / مايو ٢٠١٤. وقد نُفّذ هذا الاستطلاع ميدانيًا، من خلال إجراء مقابلاتٍ وجاهيّة مع ٢١٣٢٠ مستجيبًا، موزّعين على عيّناتٍ ممثّلة لمجتمعات ١٤ بلدًا عربيًا، هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسّودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعوديّة، واليمن، والكويت، وليبيا. وقد نفّذته فرقٌ بحثيّةٌ مؤهّلةٌ ومدرّبةٌ، تابعةٌ لمراكزَ ومؤسّساتٍ بحثيّةٍ في البلدان المذكورة، تحت الإشراف الميدانيّ لفريق المؤشّر العربيّ في المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات.

يعتمد المؤشّر العربيّ العيّنة العنقوديّة الطبقيّة (في المستويات) المتعدّدة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيًّا والمتلائمة مع الحجم، في جميع الاستطلاعات التي نُفّذت في البلدان الأربع عشرة. وجرى الأخذ في الاعتبار المستويات (الطبقات) التّالية: الحضر والرّيف، والتّقسيمات الإداريّة الرّئيسة في كلّ بلدٍ مستطلَعَة آراء مواطنيه بحسب الوزن النّسبيّ الخاصّ بكلّ مستوًى من مستويات جميع سكّان البلد؛ بحيث يكون لكلّ فردٍ في كلّ بلدٍ مستطلَع، احتماليّة متساوية في أن يكون واحدًا من أفراد العيّنة، وبهامشِ خطأ يتراوح بين ±٢ و٣٪ في جميع البلدان التي نُفّذ الاستطلاع فيها. وقد صُمّمت العيّنة بطريقةٍ يمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتّقسيمات الإداريّة الرئيسة في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات التي شملها الاستطلاع.

محمد المصري*

اتجاهات الرأي العام العربي نحو الاتفاق النووي الإيـراني

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

يعدّ الاتفاق النووي الإيراني الذي جرى توقيعه في تموز/ يوليو الماضي حدثًا مهمًا في إطار العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وستكون له انعكاسات عديدة؛ إذ يُنظر إلى هذا الاتفاق على أنه يفتح بوابةً متعددةَ الاحتمالات في إطار علاقة إيران مع الغرب بصفة عامة، وفي إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة بصفة خاصة. وبطبيعة الحال، فإنّ لمثل هذه الاحتمالات عددًا من الأسس والمسوغات أهمها أنّ الاتفاق لم يرفع العقوبات الاقتصادية التي عانتها إيران على مدى أكثر من عشر سنوات فحسب، بل أسّس أيضًا لعملية تطبيعٍ للعلاقات بين إيران والدول الغربية، ومن ثمّ، فإنّ النجاح في توقيع الاتفاق بحد ذاته يضع حدًا لعلاقة العداء والريبة وعدم الثقة بين إيران والولايات المتحدة، والتي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود.

سيكون توقيع الاتفاق بمنزلة نجاحٍ للدبلوماسية، كما أنّه يعدّ دليلًا على إمكانية تحقيق تفاهمات ثنائية أو تفاهمات على قضايا إقليمية. كما يكسر هذا الاتفاق خطابًا إيرانيًا رسميًا معادٍ للولايات المتحدة، ويبرهن على أنّ إيران تتمتع بسياسة خارجية براغماتية عالية تؤدي إلى تقديم تنازلات كبرى في سياق تحقيق مصالحها. وهو الأمر الذي لم يكن جديدًا في سياق سياسات إيران في المنطقة بصفة عامة أو في إطار الوصول إلى تفاهمات غير مكتوبة، وأحيانًا التعاون مع الولايات المتحدة في بعض الجوانب في قضايا مهمة مثل أفغانستان والعراق. إلا أنّ الاتفاق بحدّ ذاته يمثل تطورًا مهمًا وجديدًا في علاقة البلدين؛ إذ إنه يمثل أساسًا لإمكانية تحوّلٍ جوهري في طبيعة العلاقات الإيرانية - الأميركية تحلّ محلّ تلك التي كانت سائدة منذ الثورة الإسلامية الإيرانية وأزمة رهائن السفارة الأميركية في طهران عام ١٩٧٩. إنّ توقيع الاتفاق النووي يعكس أيضًا إصرار إدارة باراك أوباما على القطيعة مع مبادئ سلفه جورج بوش الابن القائمة على المواجهة والتدخل المباشر واستخدام الآلة العسكرية الأميركية بإفراط. ومن الواضح أنّ إدارة أوباما أصرّت من خلال الجهد الذي وضعته في إطار التوصّل إلى الاتفاق النووي وتوقيعه على أن يكون إنجازها في الشرق الأوسط في الملف الإيراني على حساب ملفات أخرى تمثل بؤرًا ساخنة ومهمة مثل القضية الفلسطينية أو الأزمة السوريّة. ومن الواضح أنّ اهتمام الولايات المتحدة بهذا الملف أثار صدمةً لدى حلفائها من الدول العربية الذين عبّروا بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ عن أنّ الولايات المتحدة أنجزت هذا الاتفاق في ظل أزمات مشتعلة في المنطقة العربية، والتي تقوم إيران فيها بدورٍ تدخلي عسكري مباشر؛ الأمر الذي يشجع بالضرورة إيران على الاستمرار بهذه السياسات. ومما لا شك فيه أنّ الرأي العام العربي استقبل هذا الاتفاق أيضًا وهو يتابع انغماس إيران في الشؤون الداخلية لعدة بلدان عربية وتحوّلها إلى المقرر الأساسي في مصيرها، وفي مصير بقاء أنظمة سياسية فيها أو تغييرها. إنّ نظرة المواطنين العرب تجاه إيران قد تغيّرت في أعقاب ثورات الربيع العربي من نظرةٍ قائمةٍ على التفاعل مع خطاب سياسي ودعم إيراني مساند للفلسطينيين إلى النظر إلى ايران بوصفها دولةً تدّخليةً تدفع بثقلها العسكري والمالي والسياسي في دعم نظام بشار الأسد في سورية وحكومة نوري المالكي في العراق والحوثيين في اليمن.

وفي إطار أهمية إيران في المنطقة العربية وأهمية اتفاقها النووي وما احتله من نقاشٍ عامٍ فيها حول دوافعه وتداعياته وتأثيراته المستقبلية، فقد خصص المؤشر العربيّ لعام ٢٠١٥ قسمًا خاصًا يتضمن أسئلةً يمكن من خلالها التعرّف على اتجاهات الرأي العام العربيّ نحو هذا الاتفاق. وجدير بالذكر أنّ المؤشر العربي منذ إطلاقه عام ٢٠١١ عكف - في الأقسام المخصصة للتعرف على آراء المواطنين نحو القضايا الإقليمية - على سؤال المستجيبين حول مدى موافقتهم أو معارضتهم لانتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط.

وتتضمن هذه الورقة نتائج استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١٥ حول مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى التعرّف على آراء المواطنين نحو الاتفاق النووي الإيراني. لقد طُرح على المستجيبين مجموعة من الأسئلة التي تقيس مدى معرفتهم بالاتفاق النووي، ومدى تأييدهم له، وما هي دوافع هذا الاتفاق من وجهة نظرهم؟ وما انعكاساته على المنطقة العربية؟ إنّ النتائج المعروضة في هذه الورقة هي نتائج لاستطلاع الرأي العام الذي نُفِّذ في عشرة بلدان عربية وهي العراق، والكويت، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والسودان، وتونس، والجزائر، وموريتانيا. وبلغ حجم العينة ١٥٦١١ مستجيبًا، وبهامش خطأ ±٢٪.

مدى تأيّيد المواطنين العرب للاتّفاق النّوويّ

قُبيل تناول مستويات التأييد والمعارضة للاتفاق؛ فإنّه من المُهم قياس مدى معرفة المواطنين بالاتّفاق النّوويّ؛ إذ أظهرت نتائج المؤشّر العربيّ أنّ أغلبيّة مواطني المنطقة العربيّة لديها اطّلاع أو عرفت أو سَمعت

- بشكلٍ أو آخر - بالاتّفاق النوويّ؛ فقد أفاد ٥٢٪ من المستجيبين بمعرفتهم بهذا الاتّفاق، مقابل ٤٧٪ قالوا إنّهم لم يطّلعوا عليه.

وتتباين مدى معرفة المواطنين في المنطقة العربية من بلدٍ إلى آخر؛ إذ وصلت نسبة الّذين أفادوا أنّهم على معرفة بالاتفاق إلى ٨٠٪ في لبنان، و٦٧٪ في العراق، و٦٢٪ في الكويت، ونحو نصف المستجيبين في كلٍّ من: الأردن وفلسطين. ومقابل هذه النسب، كانت المعرفة بالاتّفاق النّوويّ متدنّية في كلٍّ من: مصر ٢٦٪، فالجزائر ٣٤٪، وتونس ٣٧٪. وتُظهر هذه التّباينات - بشكلٍ جليٍّ - أنّ الاهتمام بالاتّفاق النووي يتركّز في الشطر الآسيويّ من المنطقة العربيّة؛ أي في المشّرق العربي والخليج.

في إطار التعرُّف على آراء المواطنين في المنطقة العربيّة تجاه الاتّفاق النّوويّ الإيرانيّ، فقد سُئل المستجيبون إن كانوا يؤيّدون الاتّفاق النوويّ مع إيـران أو يعارضونه بعد تقديم شرحٍ مختصرٍ حول الاتّفاق يكثف نقاطه الأساسيّة: (الحدّ الأعلى لتخصيب اليورانيوم، وفتح المنشآت النّوويّة الإيرانيّة لرقابةٍ دوليّةٍ دوريّةٍ مفاجئة، ورفع العقوبات الاقتصاديّة عن إيران، وغيرها). وقد انتهج المؤشّر العربيّ هذا الأسلوب من أجل إتاحة الفرصة للمستجيبين الّذين لم يطّلعوا على الاتّفاق لإبداء آرائهم حول تأييد الاتّفاق أو معارضته من ناحية، إضافةً إلى تقديم معلوماتٍ أساسيّةٍ عن الاتفاق تُتيح للمواطنين أنْ يشكّلوا مواقفهم من الاتّفاق بناءً على معرفة بأهم بنوده؛ أي استخدام أسلوب سَبْر الآراء بناءً على معرفة مسبقة بالموضوع.

وتشير النتائج إلى أنّ الرّأيّ العامّ العربيّ منقسمٌ نحو تأييد الاتّفاق النوويّ؛ إذ عبّر ٤٢٪ من المستجيبين عن تأييدهم للاتّفاق، مقابل ٣٣٪ عبّروا عن معارضتهم له. وعلى الرّغم من أنّ نسبة المؤيّدين للاتّفاق هي أعلى بتسع نقاطٍ مئويّةٍ من نسبة المعارضين، فإنّ هذا لا يُغيّر من أنّ الرّأيّ العامّ منقسم. ويظهر هذا - بشكلٍ جليٍّ - من كتلتين شبه متساويتين من الرّأيّ العامّ العربيّ متمرستين تجاه هذا الموضوع؛ فقد عبّر ١٩٪ عن أنّهم يؤيّدون بشدّةٍ الاتّفاق النوويّ، مقابل ١٧٪ عارضوا هذا الاتّفاق بشدّة. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ ٢٦٪ أفادوا أنّه ليس لديهم موقف تجاه الاتّفاق، وتصل النّسبة إلى: ٤١٪ في الجزائر، و٣٧٪ في مصر، و٣٥٪ في السودان. وكما أنّه يوجد هناك انقسام في الرّأيّ العامّ العربيّ بصفةٍ عامّة حول الاتّفاق النّوويّ، فإنّ مواقف المستجيبين بحسب بلدانهم تتباين؛ إذ يتركّز التأييد للاتّفاق في: لبنان، والكويت، والعراق؛ وقد تراوحت نسبته بين ٥٠٪ و٦٥٪. إنّ ٣٩٪ من اللبنانيّين أيّدوا بشدّة الاتّفاق، في حين أيّد ٢٩٪ من الكويتيّين الاتّفاق بشدّة. وتوزّع المؤيّدون في العراق على: ١٩٪ أيدوه بشدّة، و٣٣٪ أيدوه إلى حدٍّ ما. وتركّزت نسبة أكبر معارضة للاتّفاق بين المستجيبين من: الأردن وتونس؛ إذ عارضه ٤٨٪ و٤٣٪ على التّوالي، وانقسم الرّأيّ العامّ الفلسطينيّ بين مؤيّد ٣٦٪ ومعارض ٣٧٪.

وعلى الرّغم من أهمّية النتائج التي عكست مدى معرفة مواطني المنطقة العربيّة بالاتّفاق النّوويّ وانقسامهم تجاهه، فإنّها تبقى قاصرةً من دون التعرّف على أسبابها ودوافعها. إنّ التّباين في الاطلاع على الاتّفاق النووي بين البلدان العربيّة من ناحية إضافةً إلى تباين التأيّيد والمعارضة من بلدٍ إلى آخر يساهمان - بشكلٍ جزئيٍّ - في فهم دوافع هذه المواقف، لكنّ فهمًا أفضل لمحدّدات آراء المواطنين في المنطقة العربية يجب أنْ ينطلق من تحليل مجموعةٍ من العوامل، ولعلّ أهمّها هو إن كانت هنالك علاقة سببيّة بين مواقف المواطنين تجاه إيران، ومواقفهم تجاه الاتّفاق النوويّ، إضافةً إلى التعرُّف على الأسباب التي أوردها مؤيّدو الاتّفاق ومعارضوه باعتبارها عوامل مفسِّرة لمواقفهم.

ومن أجل التعمُّق حول أسباب المستجيبين ودوافعهم، سواءً أكانوا مؤيّدين أم معارضين للاتّفاق؛ فقد طُرح على المستجيبين، ومن خلال صيغة السّؤال المفتوح، سؤالٌ عن أهمّ سببٍ يدفعهم لتأييد الاتّفاق النوويّ أو معارضته؛ ما أتاح مراجعة الإجابات التي طرحها المستجيبون وتحليلها بحسب مفرداتهم باعتبارها عوامل لموقفهم. ولقد أورد المستجيبون المؤيّدون للاتّفاق العديد من الأسباب لهذا الموقف، بعضها يعكس موقفًا إيجابيًا نحو إيران، مثل أنّ هذا الاتّفاق موجّه ضدّ إسرائيل، أو أنّه سيؤدّي إلى رفع العقوبات الاقتصاديّة عن إيران، فيما تعكس الأسباب موقفًا سلبيًّا من إيران، مثل أنّ الاتّفاق سيقلّل من إمكانية قيام إيران بتطوير أسلحةٍ نوويّةٍ والتي تشكّل بدورها خطرًا على أمن البلدان العربيّة بصفةٍ عامّةٍ أو بلاد المستجيبين بصفةٍ خاصّة، أو أنّه سيؤدّي إلى تقليل الخطر الإيرانيّ ضد البلدان العربيّة. إضافةً إلى ذلك، هناك أسباب أخرى تعدُّ أقرب إلى الدوافع المحايدة مثل تأييد الاتفاق لكونه سيحول دون انتشار الأسلحة النووية أو أنه سيؤدى إلى مزيدٍ من الاستقرار في المنطقة.

عند تحليل الإجابات التي أوردها المستجيبون المعارضون لأسباب معارضتهم الاتّفاق النوويّ الإيرانيّ؛ فقد تنوّعت هذه الأسباب، ويمكن تصنيفها ضمن ثلاثة اتّجاهات أساسيّة: **الاتّجاه الأوّل؛** ينطلق من رأي أساسٍ بأنّ إيران تمثل خطرًا على المنطقة العربيّة. وبناء عليه، فإنّ الاتّفاق يعني، بالضّرورة، اتساع نفوذ إيران في المنطقة، أو

الشكل ١: مدى معرفة الرّأيّ العامّ العربيّ بالاتّفاق النّوويّ

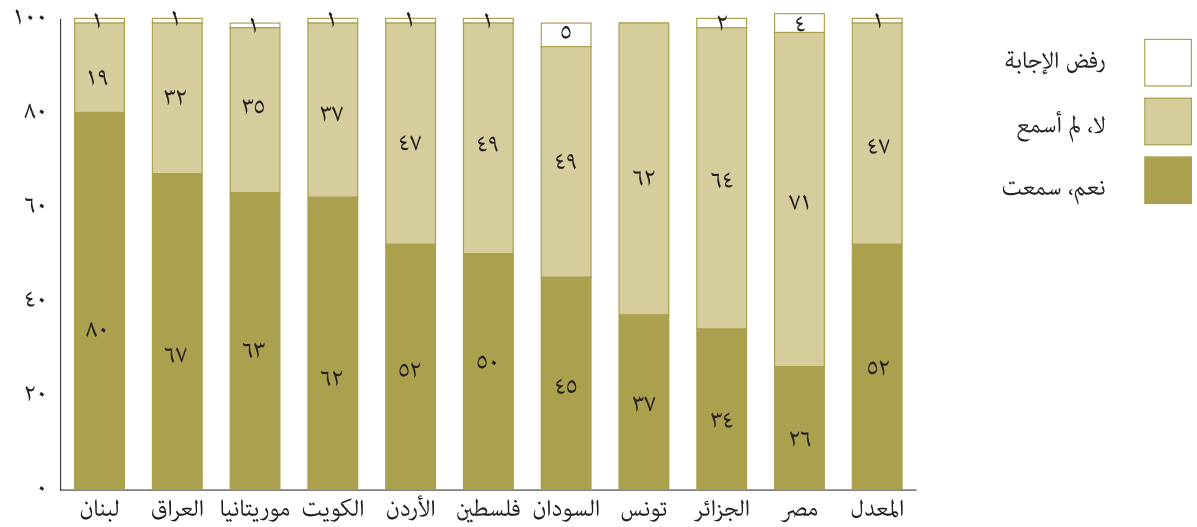

الشكل ٢: المؤيّدون والمعارضون للاتّفاق النّوويّ بحسب بلدان المستجيبين

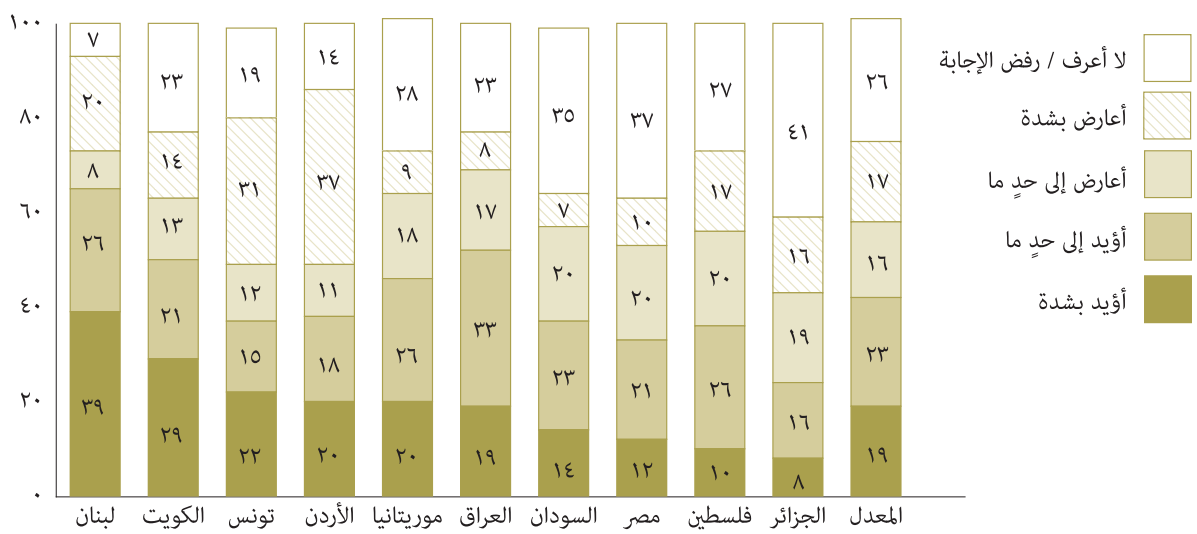

الجدول ١: أهمّ الأسباب التي أوردها المستجيبون المؤيّدون للاتّفاق النوويّ الإيرانيّ لتفسير موقفهم تجاه هذا الاتّفاق

أسباب التأييد	الاتجاه العام للمؤيدين
الاتفاق يحول دون تطوير إيران للأسلحة النوويّة لتهدد أمن البلدان العربيّة	موقف سلبيّ تجاه إيران
يقلل من الخطر الإيراني على البلدان العربية	موقف سلبيّ تجاه إيران
رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران	موقف إيجابيّ تجاه إيران
لأنّ هذا الاتفاق ضدّ إسرائيل	موقف إيجابيّ تجاه إيران
سيحول دون انتشار الأسلحة النووية في المنطقة	موقف محايد
يساهم في استقرار المنطقة	موقف محايد

استمرار سياساتها السلبيّة في المنطقة، أو أنّه سيقوّيها أمام البلدان العربيّة. أمّا **الاتّجاه الثاني**؛ فإنّ أصحابه يرفضون هذا الاتّفاق من منطلق أنّه يعبّر عن رضوخ إيران للولايات المتحدة، وحرمانها من حقّها في تطوير سلاحٍ نووي أسوةً ببقيّة الدّول في العالم، أو أنّ موافقة إيران على هذا الاتّفاق هي تعبيرٌ عن تغيّر سياساتها. أمّا **الاتّجاه الثالث**؛ فينطلق أصحابه في معارضتهم للاتّفاق من موقفهم بوصفهم ضدّ الولايات المتّحدة، ولأنّ الاتفاق يصبّ في مصلحة إسرائيل التي تحتكر السّلاح النوويّ، أو أنّ الاتّفاق تعبيرٌ عن تدخّل القوى الكبرى، والولايات المتّحدة بالذات، في الشّؤون الداخليّة للبلدان الأخرى ويعد اختراقًا لسيادتها. بطبيعة الحال، كان جزء من المستجيبين يرفضون الاتّفاق انطلاقًا من موقفٍ مبدئيٍّ ضدّ الطّاقة النوويّة على اختلاف استخداماتها.

أمّا على صعيد مدى تأثّير اتّجاهات الرّأيّ العامّ العربيّ نحو إيران بصفةٍ عامّةٍ باعتباره عاملًا محدّدًا لمواقفهم من الاتّفاق النوويّ، فإنّ تحليل آراء المواطنين - تأييدًا أو معارضةً للاتّفاق بالتّقاطع مع نتائج سؤالٍ آخر تضمّنه المؤشّر العربيّ والذي يهدف إلى تقييم سياسة إيران في المنطقة العربيّة - يُظهر نتائج مهمّة بين هذيْن المتغيرَيْن؛ إذ يزداد التأييد للاتّفاق النوويّ بين المستجيبين الّذين قيّموا السّياسة الإيرانيّة بالمنطقة العربيّة إيجابيًا. وبالمقابل، تنخفض المعارضة للاتّفاق بينهم. وكما يبيّن الجدول (٣)، فإنّ ٦٩٪ من الّذين قيّموا السّياسة الإيرانيّة بأنها إيجابية أيّدوا هذا الاتّفاق، مقابل معارضة ٣١٪. ويعكس هذا التّحليل اتّجاهيْن؛ إذ يشير **الأول** إلى أنّ الّذين يقيّمون إيران إيجابيًا في المنطقة العربية هم الأكثر احتماليّة لتأييد الاتّفاق النوويّ. في حين يشير الاتّجاه **الثاني** إلى أنّ نحو ثلث من يُقيّمون إيران إيجابيًا هم من المعارضين للاتّفاق النوويّ، بل إنّ ١٤٪ من الّذين ينظرون لسياسة إيران بإيجابية يعارضون الاتّفاق. إنّ هذا - بحدّ ذاته - يُدلّ على أنّ جزءًا من الّذين يقيّمون السّياسات الإيرانية بإيجابية ينطلقون بآرائهم من انحيازهم لبرنامج إيران النوويّ بصيغته التي كانت قائمة قبيل الاتفاق، أو اعتمادًا على حالة عدم التّوافق مع الغرب والولايات المتحدة. ويعتمد جزءٌ من المنحازين لسياسة إيران في المنطقة على خطابها العدائيّ تّجاه الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال، فإنّ بعضهم ينطلق من أنّ هذا الاتّفاق سيكون مُضرًّا بإيران وسياساتها الخارجية. بالمحصلة النهائية، فإنّ جزءًا من الرّأيّ العامّ العربيّ الذي يُقيّم إيران إيجابيًا مرشحٌ لتغيّير موقفه من السّياسات الإيرانيّة في ضوء الاتّفاق وتداعياته.

وإذا كان الموقف الإيجابيّ من السّياسة الإيرانيّة في المنطقة عاملًا محدّدًا في تأييد الاتّفاق، فإنّ النّمط بين المستجيبين الّذين يُقيّمون سياسات إيران في المنطقة سلبيًا مختلفٌ؛ إذ يؤيّد الاتّفاق نصف الذين قالوا إنّ سياسات إيران سلبيّة، مقابل معارضة أقلّ من النّصف.

ويُظهر هذا النّمط نتيجة مفادها أنّ الذين يقيّمون إيران سلبيًا منقسمون على اتّجاهات عدّة، منها مَنْ يرى أنّ هذا الاتّفاق يُمثّل فرصةً لاحتواء تطوّر البرنامج النووي الإيراني إلى برنامجٍ عسكريّ أو يقُود إلى تفاهماتٍ تؤدّي إلى تغيّر سياسات إيران في المنطقة

الجدول ٢: الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاتّفاق بوصفها مبرّرات لعدم تأييده

أسباب المعارضة	الاتجاه العام للمعارضين
الاتّفاق يشكل خطرًا على البلدان العربيّة	موقف سلبيّ من إيران
الاتّفاق يقوّي نفوذ إيران في المنطقة	موقف سلبيّ من إيران
إيران لن تلتزم الاتّفاق وسوف تصنع أسلحة نوويّة	موقف سلبيّ من إيران
الاتّفاق يصبّ في مصلحة إسرائيل	العامل الإسرائيلي
احتكار إسرائيل والغرب للسّلاح النوويّ	العامل الإسرائيلي
رضوخ إيران لإرادة الولايات المتّحدة	موقف سلبي من الولايات المتّحدة
اختراق لسيادة إيران	موقف سلبي من الولايات المتّحدة (والميل الى موقف إيجابيّ من إيران)

العربيّة، ومنها مَنْ يرى أنّ هذا الاتّفاق سيؤدّي إلى مزيدٍ من النفوذ الإيرانيّ في المنطقة العربيّة ومن اتّباع السّياسات التي يرونها سلبيّة. وبالمحصّلة، فإنّ الذين يرون أنّ سياسة إيران سلبيّة غير قادرين على حسم موقفهم إن كان الاتّفاق يُمثّل تطوّرًا إيجابيًّا أو سلبيًّا. ولعلّ هذا يعود إلى أنّهم لا يرون أنّ سياسات إيران اليوم مقتصرة على برنامجها النوويّ، وما يُمكن أنْ يُمثّله هذا البرنامج من خطر على بلدانهم، أو لأنّه أداة لزيادة نفوذ إيران في المنطقة العربيّة، بل يتعدى الأمر إلى سياسات إيران في بلدان الجوار، وبالذات في سورية والعراق واليمن.

تقييم الاتفاق النووي

تضمن المؤشّر العربي مجموعةً من الأسئلة التي تقيّم بعض الجوانب التفصيلية التي قادت إلى الاتفاق. وقد اعتمد المؤشّر في ذلك على النقاش الذي دار خلال المراحل الأخيرة من المفاوضات، وبخاصة بُعيد الإعلان عن الإطار العام للاتفاق في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ والذي طبّق فعليًا في تموز/ يوليو عند الإعلان بشكل نهائي عن الاتفاق. لقد رافق الإعلان عن الاتفاق الأولي وصولًا إلى توقيع الاتفاق النهائي العديد من المقولات التي استخدمت في النقاش العام؛ بعضها اعتمد على تحليلات قُدمت لتفسير توصّل إيران والأطراف الدولية إلى صيغة اتفاق، مثل التغيّرات الداخلية التي طرأت في إيران كانتخاب حسن روحاني - أحد ممثلي التيارات الإصلاحية - رئيسًا للجمهورية، وأثر العقوبات الدولية على إيران في الأوضاع الاقتصادية الداخلية، فضلًا عن الأعباء المالية للسياسة التدخلية الإيرانية في العراق وسورية. وارتبطت تلك التحليلات أيضًا بتوجّهات سياسة أوباما الخارجية للوصول إلى خطوات تاريخية في السياسة الخارجية الأميركية من دون تدخل عسكري مباشر. بطبيعة الحال، رافق هذه التحليلات مقولات كانت أقرب إلى الترويج لهذا الاتفاق أو مقولات كانت تتنبأ بطبيعة علاقات إيران الدولية والإقليمية وتحولات سياساتها في المنطقة.

وبناءً على ما طرح في هذا النقاش، فقد عمل المؤشر العربي على اختبار اتجاهات الرأي العام تجاه ثماني مقولات تردّدت وراجت أثناء التحضير للإعلان عن الاتفاق؛ باعتبار أنّ آراء المواطنين نحو هذه الموضوعات تساهم في فهمٍ أعمق لتقييم الرأي العام العربي للاتفاق بصفة عامة. وفي صوغ هذه المقولات، تم توخّي أن تعبّر المقولات عن الآراء المختلفة تجاه الاتفاق في قضايا تهم المواطنين القادرين على اتخاذ آراء نحوها؛ أي الابتعاد عن المقولات التقنية أو المغرقة في التفاصيل التي عادةً لا تهمّ المواطنين، كما أنها تجمع نسب عالية من الإجابة بـ "لا أعرف". وبناء عليه، فإنّ المقولتين الأولى والثانية تمثل الرأي العام الذي يرى أنّ إيران هي التي انتصرت بتوقيع هذا الاتفاق أو أنّ هذا الاتفاق لن يقود إلى تخلّي إيران عن طموحها في تطوير أسلحة نووية. في حين أنّ المقولات الثالثة والرابعة والخامسة تمثل الرأي العام الذي يقول إنّ إيران لم يكن أمامها خيارٌ سوى التوقيع على الاتفاق نتيجة لفاعلية برنامج العقوبات الاقتصادية؛ الأمر الذي

الجدول ٣: المؤيّدون والمعارضون للاتّفاق النوويّ بالتّقاطع مع تقييمهم للسّياسات الإيرانيّة في المنطقة

المؤيّدون والمعارضون للاتفاق النوويّ تقييم سياسة إيران في المنطقة العربية	أؤيّد بشدّة	أؤيّد إلى حدٍ ما	أعارض إلى حدٍ ما	أعارض بشدّة	المجموع
إيجابيّة	٣٥	٣٤	١٧	١٤	١٠٠
إيجابيّة إلى حدٍ ما	٢٤	٣٦	٢٤	١٦	١٠٠
سلبيّة إلى حدٍ ما	٢٢	٣٤	٢٧	١٦	١٠٠
سلبيّة	٢٧	٢٥	١٨	٣٠	١٠٠

قادها إلى القبول ببرنامج نووي محدود والقبول بنظام تفتيشي دولي صارم سيفتح المجال لاختراق سيادتها. في حين أنّ المقولات السادسة والسابعة والثامنة تعبّر عن رأي يتنبأ بتحولات إقليمية سوف يقود هذا الاتفاق إليها؛ مثل أنّ الاتفاق سيفتح المجال إلى تفاهمات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية أو أنه بداية لتحالفٍ إيراني أميركي أو أنّ سياسة إيران تجاه القضية الفلسطينية سوف تتغير نتيجةً لتوقيعها الاتفاق.

وهذه المقولات الثماني، هي:

أولًا: إنّ توقيع الاتفاق يعتبر انتصارًا لإيران.

ثانيًا: لن تلتزم إيران بنود الاتفاق والاكتفاء ببرنامج نووي محدد.

ثالثًا: يمثل توقيع الاتفاق تنازلًا إيرانيًا عن برنامجها النووي.

رابعًا: اضطرت إيران للتوقيع على الاتفاق لأنّ اقتصادها لم يعد يحتمل العقوبات الاقتصادية الدولية.

خامسًا: إنّ توقيع الاتفاق سيفتح المجال لاختراق الدول الغربية للسيادة الإيرانية.

سادسًا: إنّ توقيع الاتفاق سيقود إلى تفاهمات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية.

سابعًا: إنّ توقيع الاتفاق سيؤدي إلى بداية تحالفٍ بين إيران والولايات المتحدة.

ثامنًا: إنّ توقيع الاتفاق سيؤدي إلى تغييرٍ في مواقف إيران تجاه القضية الفلسطينية.

عند تحليل اتجاهات الرأي العام نحو هذه المقولات، يتبيّن أنّ هنالك انقسامًا في الرأي العام العربي حول إن كان الاتفاق النووي يمثل انتصارًا لإيران أم لا؛ إذ إنّ ٤٨٪ وافقوا على أنّ الاتفاق يمثل انتصارًا لإيران، في حين أنّ ٣٨٪ عارضوا هذه المقولة. إنّ أكثرية المستجيبين في كلٍ من لبنان والأردن وافقت على أنّ الاتفاق يعتبر انتصارًا لإيران بنسبة ٦٣٪، و٦٥٪ على التوالي. وبنسبة أقل وافق الكويتيون (٥٣٪) على أنّ هذا الاتفاق يعتبر انتصارًا لإيران، مقابل معارضة ٤١٪، في حين انقسم الرأي العام العراقي بشكل شبه متساوٍ حول هذا الموضوع. بالمقابل، فإنّ أغلبية الفلسطينيين والتونسيين والسودانيين والموريتانيين عارضت عبارة أنّ الاتفاق يعتبر انتصارًا لإيران. وفي السياق نفسه، فقد انقسم الرأي العام في المنطقة العربية حول عدم التزام إيران بنود الاتفاق وتخليها عن تحولها إلى دولة تمتلك السلاح النووي. فقد وافق على هذه العبارة ٤٣٪، مقابل معارضة ٤٦٪. ولم يبدِ نحو ٢١٪ من المستجيبين رأيًا في هذا الموضوع. إنّ الأكثرية في كلٍ من الأردن، وتونس، والكويت، وموريتانيا، تعتقد أنّ إيران لن تلتزم بنود الاتفاق، في حين عبّرت أغلبية اللبنانيين وأكثرية مستجيبي الجزائر والعراق عن أنّ إيران سوف تلتزم بنود هذا الاتفاق. أما على صعيد اتجاهات الرأي العام العربي نحو المقولات التي تفيد أنّ توقيع إيران للاتفاق النووي هو ليس في مصلحتها بل يعتبر تنازلًا عن برنامجها النووي أو أنها اضطرت إلى قبول هذا الاتفاق نتيجة لأوضاعها الاقتصادية، أو أنّ توقيع الاتفاق سيفتح المجال أمام اختراق السيادة الإيرانية، فإنّ الرأي العام يعبّر عن ذلك باتجاهين:

الاتجاه الأول، يرى أنّ إيران اضطرت إلى توقيع الاتفاق نتيجة تضررها من العقوبات الاقتصادية الدولية؛ ووافق على ذلك ٦١٪ من المستجيبين، مقابل معارضة ٢٥٪ منهم. وتتوافق على هذا أكثرية المستجيبين في كل بلدٍ من البلدان المستطلعة آراؤها، وبخاصة أغلبية اللبنانيين ٦٥٪، والتونسيين ٦٨٪، والكويتيين ٧١٪.

أما **الاتجاه الثاني**، وحظي باتفاقٍ أقلّ من الأول، فيرى أنّ إيران تنازلت عن برنامجها النووي أو أنّ الاتفاق سيفتح المجال أمام اختراق السيادة الإيرانية. فقد وافق ما نسبته ٤٤٪ من الرأي العام العربي على أنّ إيران بتوقيعها للاتفاق قد تنازلت عن برنامجها النووي، مقابل معارضة ٤٠٪ لهذه المقولة. إنّ الموريتانيين والتونسيين والكويتيين والفلسطينيين والسودانيين هم الأكثر موافقةً على هذه العبارة من غيرهم؛ إذ كان الرأي العام العراقي والمصري والأردني منقسمًا تجاه هذه المقولة مقابل معارضة أكثرية الجزائريين. وفي السياق نفسه، انقسم الرأي العام العربي نحو مقولة أنّ توقيع الاتفاق سيفتح المجال أمام الدول الغربية لاختراق السيادة الإيرانية؛ إذ وافق على هذه العبارة ٤٤٪ مقابل معارضة ٣٩٪. وكان الأكثر موافقةً هم الموريتانيون ٥٧٪، والأردنيون ٥٧٪، والكويتيون ٥٥٪، والفلسطينيون ٥١٪، أما الأكثر معارضةً فهم اللبنانيون ٥٦٪، والجزائريون ٥٧٪، والعراقيون ٥٠٪.

ويبدو جليًا أنّ الرأي العام العربيّ منحازٌ إلى أنّ دافع إيران في إبرام الاتفاق النووي هو رفع العقوبات الاقتصادية، وأنها اضطرت إلى ذلك. كما أنّ الرأي العام العربي يميل إلى الاعتقاد أنّ (من دون حالة توافق) إيران قد قدمت تنازلات على صعيد برنامجها النووي، وأنّ هذا الاتفاق قد تكون له عواقب على صعيد تهديد السيادة الإيرانية.

أما على صعيد اتجاهات الرأي العام نحو تداعيات هذا الاتفاق من تحولات في العلاقات الإقليمية والدولية أو تغيّر في سياسات إيران نحو القضية الفلسطينية، فإنّ نصف الرأي العام العربي يرى أنّ هذا الاتفاق سيقود إلى تفاهمات إيرانية - أميركية على حساب البلدان العربية، مقابل معارضة ٣٣٪ لهذه المقولة، في حين أنّ ١٧٪ من المستجيبين لم يبدِ رأيًا في هذا الموضوع. إنّ الرأي العام الأكثر تأييدًا لهذه المقولة هم اللبنانيون ٦٣٪، والأردنيون ٧٣٪، والكويتيون ٥٦٪، والفلسطينيون ٥٦٪، والسودانيون ٥٠٪. أما الأقل تأييدًا فقد كانوا الجزائريون والعراقيون. وبالمحصلة النهائية، فإنّ هنالك تيارًا تتراوح نسبته ما بين ٣٦٪ في العراق و٧٢٪ في الأردن، يعتقد أنّ هذا الاتفاق سيكون مقدمةً لتفاهمات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية. ويعتقد نصف الرأي العام العربي أنّ توقيع الاتفاق سيؤدي إلى بداية تحالفٍ ما بين الولايات المتحدة وإيران، مقابل معارضة ٣٤٪ من المستجيبين لذلك. وهناك نسبةٌ جديرةٌ بالملاحظة وتتراوح بين ٣٤٪ في حدودها الدنيا كما هو الحال في مصر، و٧١٪ في حدها الأقصى في الأردن، ترى أنّ هذا الاتفاق سيؤدي إلى تحالفٍ ما بين إيران وأميركا. إنّ الرأي العام في كلٍ من لبنان والأردن والكويت وموريتانيا والسودان هو الأكثر توقعًا بأن تؤول الأمور إلى تحالفٍ بين الدولتين.

أما على صعيد أثر توقيع هذا الاتفاق في تغيّر مواقف إيران تجاه القضية الفلسطينية - وهو الموضوع الأكثر أهمية بالنسبة إلى الرأي العام العربي كما تشير نتائج المؤشر منذ عام ٢٠١١ والموضوع الأكثر استخدامًا في سياسة إيران وخطابها في المنطقة العربية - فالرأي العام العربي منقسمٌ حيال ذلك؛ إذ إنّ ٣٩٪ من المستجيبين يرون أنّ إيران سوف تغيّر موقفها تجاه القضية الفلسطينية، مقابل ٤٠٪ يعارضون ذلك. إنّ الآراء الأكثر معارضةً تتركز في لبنان ٥١٪، والجزائر ٥٧٪، والعراق ٤٨٪. أما الأكثر توقعًا لمثل هذا التغيّر فتتركز في موريتانيا والكويت والأردن. ومن الجدير بالملاحظة أنّ ٤١٪ من الفلسطينيين يعتقدون أنّ إيران سوف تغيّر مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، مقابل معارضة ٤٠٪ لذلك. وفي كل الأحوال، فإنّ هنالك تيارًا يتراوح ما بين ٢٥٪ كما هو الأمر في العراق و٥٥٪ في موريتانيا، يعتقدون أنّ إيران ستغيّر من مواقفها تجاه القضية الفلسطينية. إنّ الرأي العام في المنطقة العربية يميل إلى الاعتقاد بأنّ الاتفاق النووي سيقود إلى تحولات في خارطة العلاقات الدولية في الشرق الأوسط بالاتجاه الذي سيعزز العلاقات الأميركية - الإيرانية على حساب البلدان العربية، وقد يقود إلى تغيّرٍ في الخطاب والمواقف الإيرانية نحو القضية الفلسطينية.

إنّ اتجاهات الرأي العام العربي نحو بعض المقولات المتعلقة بالتوصل إلى الاتفاق النووي تشير إلى أنّ الاتفاق قد تم التوصل إليه في إطار ما حققته العقوبات الاقتصادية من أثرٍ في الاقتصاد الإيراني؛ الأمر الذي اضطر إيران إلى تقديم تنازلات على صعيد برنامجها النووي حتى لو كان الرأي العام يميل إلى حدٍ ما إلى أنّ إيران قد حققت انتصارًا جزئيًا في عقد هذا الاتفاق. إنّ الرأي العام أكثر انحيازًا إلى التوقع بأنّ هذا الاتفاق سيؤدي إلى تغيّرات في هيكل العلاقات الدولية في الشرق الأوسط لمصلحة تفاهمات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية ومصالحها.

وفي الإطار نفسه، وللوقوف على معرفةٍ أكثر تفصيلًا لاتجاهات الرأي العام نحو الاتفاق النووي، فقد سُئل المستجيبون عن المستفيد الأكبر من الاتفاق النووي. وقد أظهرت النتائج أنّ ٣١٪ من الرأي العام العربي ترى أنّ الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر من الاتفاق، وبنسبة متقاربة (٣٠٪) جاءت إيران في المرتبة الثانية كأكبر مستفيد، وحلت إسرائيل في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧٪ من المستجيبين. بالمقابل أفاد ٧٪ فقط من المستجيبين أنّ البلدان العربية هي المستفيدة من هذا الاتفاق، في حين كانت نسبة الذين لم يبدوا رأيًا ١١٪. وتتباين اتجاهات الرأي العام في البلدان المستطلعة حول أكبر المستفيدين، فقد ركز الرأي العام في كلٍ من لبنان، والأردن، والعراق، وبنسب

الشكل ٤: المؤيدون والمعارضون لبعض المقولات حول الاتفاق النووي الإيراني

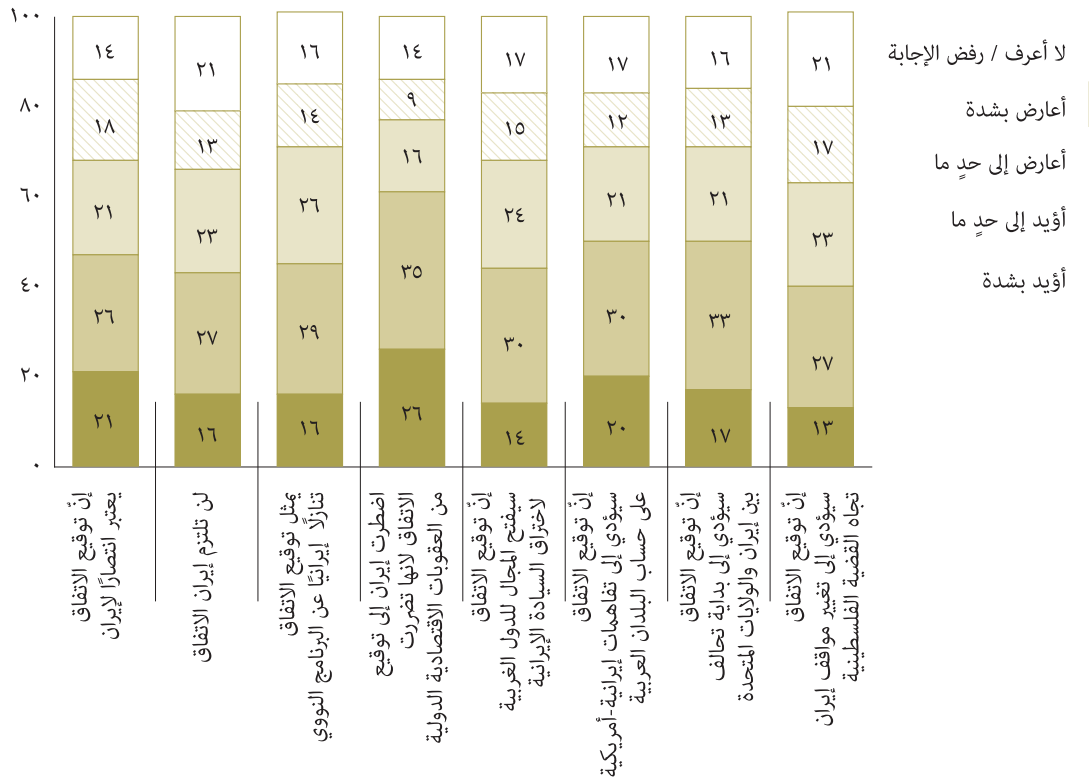

الجدول ٤: اتجاهات الرأي العام العربي للمستفيد الأكبر من الاتفاق النووي الإيراني

البلد المستفيد / بلد الدراسة	إيران	الولايات المتحدة	روسيا	البلدان العربية	إسرائيل	تركيا	أخرى	لا أعرف / رفض الإجابة	المجموع
لبنان	٦٣	١٩	١	٤	١٠	٠,٢	٠,١	٣	١٠٠
الأردن	٤٦	٢٨	١	٥	١٢	٠,٢	٠,٤	٧	١٠٠
العراق	٤١	٢٦	١	١١	١٣	٠,١	--	٨	١٠٠
مصر	٢٧	١٧	٣	٦	١٣	١	٠	٣٤	١٠٠
الكويت	٢٥	٣٤	٧	١٢	١٦	٠,٣	٠,٥	٥	١٠٠
السودان	٢٤	٣٢	٣	٧	٢٠	١	٠,٨	١٣	١٠٠
فلسطين	٢٣	٤٠	٣	٤	٢١	١	٠,٤	٨	١٠٠
موريتانيا	٢٠	٣٢	١	١١	٢٥	١	--	١١	١٠٠
الجزائر	١٦	٤٤	١١	٦	١٩	١	--	٤	١٠٠
تونس	١١	٤٢	١	٧	٢٢	١	٠,٥	١٦	١٠٠
المعدل	**٣٠**	**٣١**	**٣**	**٧**	**١٧**	**١**	**٠,٣**	**١١**	**١٠٠**

الجدول ٥: اتجاهات الرأي العام العربي للمتضرر الأكبر من الاتفاق النووي الإيراني

البلد المتضرر / بلد الدراسة	إيران	الولايات المتحدة	روسيا	البلدان العربية	إسرائيل	تركيا	أخرى	لا أعرف / رفض الإجابة	المجموع
موريتانيا	٤٤	٩	٣	٢١	١١	١	٠,١	١٣	١٠٠
العراق	٣٩	٩	٦	١٦	١٤	٢	٠,٢	١٤	١٠٠
تونس	٣٥	٢	٢	٣٥	٤	١	١	١٩	١٠٠
فلسطين	٣٤	٥	٣	٣٤	١١	١	١	١٠	١٠٠
السودان	٣٢	٧	٣	٣١	١٠	٣	٠,٣	١٤	١٠٠
الكويت	٣٠	٢	٦	٤٢	٦	٤	٠,٣	٩	١٠٠
الجزائر	٢٩	٧	٧	٤٠	١٠	٤	--	٤	١٠٠
مصر	١٥	٧	٣	٢٨	٧	٥	٠,٣	٣٦	١٠٠
لبنان	١٢	٥	١	٤٢	٣٢	١	١	٥	١٠٠
الأردن	١١	٣	٠	٧١	٤	٠,٢	١	٨	١٠٠
المعدل	٢٨	٦	٣	٣٦	١١	٢	١	١٣	١٠٠

تتجاوز المعدل العام، على أنّ إيران هي المستفيد الأكبر، فيما كان الرأي العام في تونس، وفلسطين، والجزائر، والكويت، يركز على أنّ الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق. كما أنّ أكثر من خُمس الفلسطينيين، والموريتانيين، والجزائريين، والتونسيين أفادوا أنّ إسرائيل هي المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق. إنّ أعلى النسب التي أفادت أنّ البلدان العربية هي المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق كانت في الكويت وبنسبة ١٢٪، وفي العراق وموريتانيا بنسبة ١١٪ لكلٍ منهما. إنّ تحليل اتجاهات الرأي العام العربيّ نحو المستفيد الأكبر من الاتفاق النووي الإيراني يعكس بشكلٍ جلي أنّ نحو نصفه يعتقد أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل هما الأكثر استفادة من هذا الاتفاق. وفي سياق معرفة إن كانت إسرائيل والولايات المتحدة تمثلان مصدر الخطر الأساسي على أمن الوطن العربي، وذلك منذ انطلاق المؤشر العربي عـام ٢٠١١، فإنّ مواطني المنطقة العربية يرون في الاتفاق تحقيقًا لمصالح من يمثلون خطرًا عليهم. فضلًا عن ذلك، فإنّ نحو ثلث الرأي العام يرى أنّ المستفيد الأكبر من الاتفاق هو إيران في ظل تزايد نسبة الذين يقيّمون السياسة الإيجابية بشكل أساسي.

وعند تحليل ردود المستجيبين وإجاباتهم حول المتضرر الأكبر من الاتفاق، فإنّ الرأي العام العربيّ يرى أنّ البلدان العربية هي المتضررة من هذا الاتفاق؛ إذ توافق على ذلك ٣٦٪ من المستجيبين وبخاصة مستجيبي الأردن ٧١٪، ولبنان ٤٢٪، والكويت ٤٢٪، والجزائر ٤٠٪. وقد حلت إيران في المرتبة الثانية كأكبر متضرر من الاتفاق بعد البلدان العربية وبنسبة ٢٨٪. وركز نحو ثلث المستجيبين أو أكثر في كلٍ من موريتانيا، والعراق، وتونس، وفلسطين، والكويت على أنّ إيران هي المتضرر الأكبر. ومما لا شك فيه أنّ انحياز ٢٨٪ من الرأي العام العربيّ إلى أنّ إيران هي المتضرر الأكبر من الاتفاق له مبررات عديدة أهمها أنّ نسبة معتبرة من الذين عارضوا الاتفاق النووي انطلقوا من مبدأ ازدواجية المعايير التي تطبق في شأن البرامج النووية بالسماح لإسرائيل بتطوير أسلحة نووية من دون رقيب أو حسيب، ومعاقبة بلدان أخرى في المنطقة. إضافة إلى أنّ الرأي العام العربيّ أكثر ميلًا إلى الاعتقاد بأنّ الاتفاق سيقود إلى اختراق مبدأ السيادة الإيرانية، ويتوافق ذلك مع جزءٍ من الرأي العام الذي يرفض الاتفاق لأنه يمثل تنازلًا من إيران من ناحية، وبوصفه مقدمة للنفوذ الأميركي على إيران من ناحية أخرى. وبالنتيجة، لا يرى الرأي العام العربيّ أنّ للبلدان العربية حصة أو فائدة من هذا الاتفاق؛ فالبلدان العربية مجتمعة هي الأقل استفادة من الاتفاق، وهي مجتمعة المتضرر الأساسي.

خلاصة

يعدّ الرأي العام في المنطقة العربية إجمالًا على معرفةٍ ودرايةٍ بالاتفاق النووي الإيراني. ونتيجة للقرب الجغرافي، فإنّ اطّلاع البلدان العربية عليه في المشرق أعلى منه في بلدان المغرب العربي.

وفي ظل انخراط إيران المباشر في التطورات السياسية والعسكرية في أكثر من بلدٍ في المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية، فإنّ الرأي العام في المنطقة العربية منقسمٌ على نفسه تجاه الاتفاق النووي بين مؤيدٍ للاتفاق ومعارضٍ له. إنّ تحليل أكثر من ثلاثة عشر ألف إجابة، عبّر المستجيبون من خلالها وبمفرداتهم الخاصة بصيغة السؤال المفتوح عن الأسباب التي تدعوهم إلى تأييد الاتفاق النووي أو معارضته، يظهر أنّ هنالك مجموعةً من العوامل الأساسية التي تحدّد اتجاهات الرأي العام نحو الاتفاق. وأهم هذه العوامل هي:

أولًا: رؤية تيارٍ من مواطني المنطقة العربية بأنّ إيران تمثل تهديدًا لأمن بلدانهم أو أمن الوطن العربي بصفة عامة، فضلًا عن تقييمهم السلبي لسياسات إيران في المنطقة العربية، وبخاصة من خلال تدّخلها المباشر القتالي والأمني والسياسي والمالي في سورية منذ اندلاع الثورة السورية وتطورها إلى أزمة مفتوحة، بالإضافة إلى دورها المباشر في العراق واليمن ولبنان؛ ما يولّد انطباعًا لدى جزءٍ من الرأي العام العربي بأنّ لإيران أطماعًا في بلدانهم أو توجهات توسعية وليست تعاونية. لقد أيد جزءٌ من هذا التيار الاتفاق بوصف الاتفاق سيحول دون امتلاك إيران السلاح النووي الذي يمكن استخدامه كأداة ضغط على المنطقة العربية. في حين أنّ جزءًا آخر من هذا التيار عارض الاتفاق بوصفه يمثل مكافأةً لإيران ويرفع عنها العقوبات ويشجعها على الاستمرار في سياساتها التدّخلية في البلدان العربية مثل سورية والعراق، بل إنه يمثل بالنسبة إلى بعضهم مقدمةً لتفاهمات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية ومصالحها.

ثانيًا: يرى تيارٌ من مواطني المنطقة العربية أنّ سياسات إيران في المنطقة ودورها إيجابي. ويتعاطف هذا التيار مع سياسات إيران أو يؤيدها في المنطقة. إنّ الجزء الأكبر من هذا التيار يؤيد الاتفاق النووي ويعتبر أنّ إيران حققت انتصارًا بتوقيعه. إلا أنّ نحو ثلث هذا التيار يعارض الاتفاق انطلاقًا من اعتباره تنازلًا من إيران عن طموحات التحول إلى قوة نووية يمكن أن توازن قوة إسرائيل النووية، وأنّ هذا يمثل رضوخ إيران للضغوط الأميركية.

ثالثًا: هناك من يرفض هذا الاتفاق ويعارضه انطلاقًا من أنه يعني فرض وصاية غربية على مشاريع الدول وخططها في المنطقة، وأنّ هذا الاتفاق جاء لمصلحة إسرائيل لإبقائها الدولة الوحيدة المحتكرة للسلاح النووي. باختصار، إنّ هذا العامل الذي يمكن تسميته بـ "عامل إسرائيل/ أميركا" هو الذي ينطلق من معارضة الاتفاق النووي من أنّ هناك منطلقًا للهيمنة الأميركية التي تعمل لمصلحة المحافظة على قوة إسرائيل ونفوذها واحتكارها السلاح النووي كأداة سيطرة وردع. وفي إطار هذا العامل، تندرج آراء المواطنين بأنّ التعامل مع الملف النووي الإيراني هو تعامل مبني على ازدواجية المعايير والنفاق الأميركي وبما يخدم المصالح الإسرائيلية.

وفضلًا عن هذه العوامل الرئيسة، فإنّ الرأي العام العربيّ يرى أنّ هذا الاتفاق لا يصبّ بالدرجة الأساسية في مصلحة البلدان العربية، بل على العكس من ذلك، إنّ البلدان العربية هي الأكثر تضررًا من هذا الاتفاق. بالمقابل، فإنّ المستفيد الأكبر هو إسرائيل والولايات المتحدة؛ وهما من يمثل مصادر التهديد الأساسية على أمن الوطن العربي وفق استطلاعات المؤشر المتتالية.

يرى الرأي العام أنّ البلدان العربية ليست لها حصة أو أي فائدة من هذا الاتفاق، وترى الأغلبية أنّ العقوبات الاقتصادية قادت إيران إلى إبرام هذا لاتفاق. ويميل الرأي العام إلى أنّ هذا الاتفاق قد يكون مقدمةً لتفاهمات أميركية - إيرانية على حساب البلدان العربية، كما يميل إلى توقع تغيّر موقف إيران تجاه فلسطين.

إنّ المواقف السلبية تجاه الاتفاق والتوقعات السلبية لتداعياته ترتكز أساسًا على دور إيران التدّخلي في بعض الدول العربية، والذي أصبح واضحًا وجليًا منذ عام ٢٠١١. إنّ استمرار إيران في سياساتها في سورية والعراق بالتحديد سوف يساهم في اتساع التقييم السلبي لسياستها عمومًا، وفي النظر إليها بوصفها إحدى مصادر تهديد أمن الدول العربية.

صـدر حديـثًا

تأليف: محمود مراد.

النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي

يشتمل كتاب النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي للكاتب محمود مراد على ١٢٠ صفحةً من القطع الكبير، وهو يدرس واقع السكان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوزيعهم، والقوة العاملة، والبطالة ولاسيما البطالة الجندرية، وعلاقة ذلك كلّه بمستويات التعليم.

وقد أظهرت الدراسة نموًا ملحوظًا في السلاسل المتعلقة بالحراك السكاني كلّها، وخصوصًا في أمد الحياة عند الولادة بالنسبة إلى المرأة، وبيّنت وجود فجوة جندرية في القوة العاملة من جهة، وتأثّر البطالة بالمستوى التعليمي لكلا الجنسين في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى. كما بحثت الدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في القوة العاملة، ومعدلات النمو السنوي لكليهما. وأكد الكتاب أنّ القوة العاملة ستبلغ نحو ٣١ مليون عامل عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت نحو ٢٢ مليونًا عام ٢٠١٢. أمّا الناتج المحلي، فهو سيترفع إلى أكثر من ثلاثة تريليونات دولار؛ ما يجعل نصيب الفرد من هذا الناتج يصل إلى ١٠٥ آلاف دولار، في حين ستستقر البطالة على معدل ٣ في المئة تقريبًا، وهذه الأرقام شديدة الأهمية؛ فحتى أكثر المجتمعات الصناعية الغربية تقدُّمًا لم تصل إليها.

التوثيق

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي

في الفترة ١/ ٧/ ٢٠١٥ - ٣١/ ٨/ ٢٠١٥

تموز / يوليو ٢٠١٥

٢٠١٥/٠٧/١ أفاد بيان لمجلس الوزراء المصري أن الحكومة أقرت مشروعي قانوني مكافحة الإرهاب والانتخابات. ويتعين أن يصدق الرئيس عبد الفتاح السيسي على مشروعي القانونين ليصبحا نافذين.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٧/١)

٢٠١٥/٠٧/١ قال المستشار إبراهيم الهنيدي، وزير العدالة الانتقالية في مصر، عقب اجتماع مجلس الوزراء، إن المجلس وافق على حزمة مشروعات قوانين منها قانون مكافحة الإرهاب وقوانين الانتخابات الثلاثة "تقسيم الدوائر، وانتخابات مجلس النواب، ومباشرة الحقوق السياسية"، وكذلك طالب المحكمة الدستورية بتقليل مدة النقض.

(المصري اليوم، ٢٠١٥/٠٧/١)

٢٠١٥/٠٧/٢ رفض نظام الأسد، قرارًا لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يستنكر سجلّه في تكتيكات القصف الجوي، موضحًا إن استخدام البراميل المتفجرة مسألة "فنية" لا شأن للمجلس بها. وكانت الولايات المتحدة وعشر دول أوروبية وعربية ساندت القرار الذي يستنكر استخدام الأسلحة الكيماوية مثل غاز الكلور، واستخدام السلطات السورية الزخائر العنقودية والصواريخ البالستية والبراميل المتفجرة. وصدر القرار بموافقة ٢٩ صوتًا واعتراض ستة أصوات وامتناع ١٢ عضوًا عن التصويت.

(الحياة، ٢٠١٥/٠٧/٣)

٢٠١٥/٠٧/٤ أعلنت الحكومة التونسية حالة الطوارئ في أنحاء البلاد. وقال الرئيس التونسي إنّ البلاد "في حالة حرب". وحذّر من أنّها ليست بمأمن من مزيد من الهجمات. وجاء ذلك بعد أسبوع من هجوم مسلح على منتجع سياحي في مدينة سوسة الساحلية قُتل فيه ٣٨ سائحًا. ومن شأن حالة الطوارئ منح أجهزة الأمن سلطات أوسع في التعامل مع الوضع الأمني، وتقييد الحق في التجمع.

(بي. بي. سي العربية، ٢٠١٥/٠٧/٤)

٢٠١٥/٠٧/٦ تعهد الرئيس الأميركي باراك أوباما بزيادة دعم بلاده للمعارضة المعتدلة في سوريا وقال إنّ الولايات المتحدة تحتاج إلى فعل المزيد لمنع هجمات تنظيم الدولة الإسلامية وإجهاض مساعيه لتجنيد أتباع.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٧/٦)

٢٠١٥/٠٧/٦ ألقت السلطات المصرية القبض على ١٣ عضوا في جماعة الإخوان المسلمين المحظورة بتهمة ما سمته "التآمر" لزرع عبوات ناسفة قرب قناة السويس، بهدف تعطيل الملاحة.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٧/٦)

٢٠١٥/٠٧/٧ قال رئيس الوزراء التونسي الحبيب الصيد إن بلاده بدأت في بناء جدار وخندق على طول الحدود مع ليبيا لوقف تسلل الجهاديين من هناك، حيث أعلنت السلطات أن منفذ هجوم سوسة الذي أسفر عن مقتل عشرات القتلى من السياح الأجانب، تلقى تدريبه في ليبيا. وأضاف الصيد "بدأنا في بناء جدار رملي وحفر خندق على الحدود مع ليبيا، الجدار سيكون على طول ١٦٨ كيلومترًا وسيكون جاهزًا في نهاية ٢٠١٥".

(سي. ان. ان، ٢٠١٥/٠٧/٨)

٢٠١٥/٠٧/٧ رفض عدد من القوى السياسية والحزبية، وخبراء القانون في مصر قانون مكافحة الإرهاب، والذي وافق عليه المجلس الأعلى للقضاء بشرط تعديل أربعة بنود من أبوابه. ومن بين تلك المواد التي اعترض عليها، تخصيص محاكم إرهاب لقضايا اعتبر أنه من الممكن أن تنظر فيها محاكم الجنايات العادية، إضافة إلى نص يجيز أن يحضر المحامون فقط، وليس المتهمون جلسات المحاكمة، ودفع تطبيق القانون نقابة الصحافيين في مصر إلى رفضه، مؤكدة، أن القانون يعد تقييدًا لحرية الرأي والتعبير، ويحرّض على العنف والتمييز بين المواطنين، ويعيد من جديد عقوبة حبس الصحافي، ومصادرة حقه في الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، الأمر الذي يمثل ارتدادًا واضحًا على حرية الرأي والنشر والتعبير. وأعلنت ١٧ منظمة حقوقية مصرية، رفضها التام مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي أعدته الحكومة المصرية، مؤكدة أنه "يعزز دوافع التطرّف والإرهاب ويسهم في انهيار ركائز الدولة ومؤسساتها".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٧/٧)

٢٠١٥/٠٧/٩ قضت محكمة جنايات المنصورة المصرية، بإحالة أوراق ١٠ متهمين من رافضي الانقلاب العسكري إلى مفتي الجمهورية لأخذ رأيه الشرعي في إعدامهم على خلفية اتهامهم في قضية مقتل رقيب الشرطة عبد الله متولي، حارس منزل المستشار حسين قنديل، عضو اليمين في محاكمة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي بقضية أحداث الاتحادية والتي حكم فيها بالسجن ٢٠ عامًا على "مرسي" وباقي المتهمين بتهمة استعراض القوة، وحددت المحكمة جلسة ٧ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، للنطق بالحكم في القضية التي تضمنت ١٤ متهمًا آخرين. كما أحالت المحكمة نفسها قبل ذلك أوراق ٤ متهمين آخرين تمت متابعتهم في قضية أخرى منفصلة.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٧/٩)

٢٠١٥/٠٧/١١ تبنى تنظيم الدولة الإسلامية التفجير الذي استهدف مقر القنصلية الإيطالية وسط القاهرة وأسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة عشرة آخرين.

(الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٠٧/١١)

٢٠١٥/٠٧/١٢ اعتقلت السلطات البحرينية المعارض إبراهيم شريف الرئيس السابق لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) بعد أن كانت قد أطلقت سراحه قبل ٣ أسابيع بعد إلقاء القبض عليه بتهمة محاولة قلب نظام الحكم. واعتقل شريف بتهمتي التحريض على إطاحة الحكومة والترويج "لكراهية النظام" في خطاب ألقاه في العاشر من تموز / يوليو ٢٠١٥ حسبما أفاد بيان لوزارة الداخلية.

(بي. بي. سي، ٢٠١٥/٠٧/١٢)

٢٠١٥/٠٧/١٢ وقّعت عدة فصائل ليبية بالأحرف الأولى اتفاقًا مبدئيًا لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنهاء القتال فيما بينها وذلك في غياب المؤتمر الوطني العام الذي يعد شريكًا رئيسًا في العملية السياسية في ليبيا. وجرى توقيع الاتفاق في مدينة الصخيرات المغربية بحضور وفد مجلس النواب والحكومة الليبية في طبرق، وهي الحكومة المعترف بها دوليًا، ووفد يمثل النواب المقاطعين لجلساته، وآخر يمثل المستقلين، وممثلين عن عدد من البلديات، والمبعوث الأممي إلى ليبيا برناردينو ليون، إضافةً إلى وزير الخارجية المغربي صلاح الدين مزوار، كما حضره السفراء والمبعوثون الخاصون إلى ليبيا، إضافةً إلى ممثل الاتحاد الأوروبي لديها. وبموجب الاتفاق الموقّع يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا تستمر عامًا واحدًا تمهيدًا لانتخاباتٍ عامة جديدة، كما سيعتبر برلمان طبرق الهيئة التشريعية للبلاد، ويتم تأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن.

(بي. بي. سي، ٢٠١٥/٠٧/١٢)

٢٠١٥/٠٧/١٥ قالت منظمة العفو الدولية إن قانون مكافحة الإرهاب الصارم الذي يُوسِّع القبضة الحديدية للسلطات المصرية على مقاليد الأمور من شأنه أن يصيب الحريات الأساسية ومبادئ حقوق الإنسان في مقتل؛ ولهذا، يجب إلغاؤه فورًا أو إدخال تعديلات جوهرية عليه. يُمثِّل مشروع القانون هجومًا صارخًا على الحقوق المرتبطة بحرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات. كما يُضعف الضمانات المتعلقة بالمحاكمات العادلة، ويُوسِّع مجال إصدار المحاكم المصرية عقوبة الإعدام على المدانين. وقال سعيد بومدوحة، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية إن "قانون مكافحة الإرهاب المقترح يُوسِّع على نحو كبير الصلاحيات الممنوحة للسلطات المصرية، ويهدد في الصميم الحقوق الجوهرية المتعلقة بحرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. وإذا اعتُمد مشروع قانون الإرهاب، فإنه سيكون أداة أخرى في يد السلطات يتيح لها سحق جميع أشكال الآراء المخالفة".

(منظمة العفو الدولية، ٢٠١٥/٠٧/١٥)

٢٠١٥/٠٧/١٧ أعلنت الحكومة اليمنية، تحرير عدن، جنوبي اليمن، بعد سيطرة "المقاومة الشعبية" الموالية للشرعية على معظم مناطق المحافظة. ووعد نائب رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء خالد بحاح، في بيان باسم الحكومة بـ"تأهيل مطار عدن والموانئ البحرية، لتكون منطقة مركزية لاستقبال الإغاثة، وسنجتهد لاستئناف العملية الدراسية المنقطعة بعد تأهيل المدارس والجامعات". وأوضح بحاح أنّ ما تحقق في عدن "ما هو إلا خطوة أولى لتحرير واستعادة كافة المحافظات وتخليصها من مليشيا الحوثي والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، التي أدخلت البلاد في ظروف صعبة على كافة المستويات، ووقفت عائقًا أمام كل التسويات السياسية في مراحل مختلفة". وجاء بيان بحاح، بعد أن باتت أغلب مدن عدن تحت سيطرة "المقاومة" والقوات الموالية للشرعية، فيما سلّم العشرات من الموالين للحوثيين والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح أنفسهم.

(يمن٢٤، ٢٠١٥/٠٧/١٧)

٢٠١٥/٠٧/١٧ قتل ستة أشخاص وأصيب ثلاثة آخرون في مواجهات دامية بين قوات الأمن المصرية ومحتجين مؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين، وفقًا لوزارة الصحة المصرية. وشهدت العاصمة المصرية القاهرة ومدن أخرى عدة مسيرات لأنصار الرئيس المعزول محمد مرسي.

(بي. بي. سي، ٢٠١٥/٠٧/١٧)

٢٠١٥/٠٧/١٨ قالت مصادر أمنية إن خمسة أفراد من قوات الأمن المصرية قتلوا في هجوم نفذه من يشتبه بأنهم إسلاميون متشددون على نقاط تفتيش في شمال سيناء. وأضافت المصادر أن الجنود قتلوا عندما سقطت عدة قذائف مورتر على نقاط التفتيش. وأعلنت جماعة ولاية سيناء جناح تنظيم الدولة الإسلامية في مصر في بيان على تويتر مسؤوليتها عن الهجوم.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٧/١٨)

٢٠١٥/٠٧/١٩ قالت وزارة الصحة التابعة للحكومة اليمنية التي تمارس عملها من الخارج إن ٤٣ شخصًا قتلوا وأصيب ١٧٣ عندما قصفت جماعة الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح مدينة عدن؛ وذلك بعد يومين من الإعلان عن تحرير المدينة.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٧/١٩)

٢٠١٥/٠٧/٢٤ شنت طائرات حربية تركية لأول مرة غارات على مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية داخل الأراضي السورية، وفقًا لما

أعلنته رئاسة الوزراء التركية. وجاءت الغارات بعد ساعات من تبادل الجيش التركي ومسلحي التنظيم النيران عبر الحدود، ما أدى لمقتل جندي وإصابة اثنين من الجيش التركي.

(بي. بي. سي، ٢٠١٥/٠٧/٢٤)

٢٠١٥/٠٧/٢٤ قالت مصادر في وزارة الخارجية التونسية إنه تم تعيين قنصل عام لتونس في العاصمة السورية دمشق، مؤكدةً أنّ العلاقات الدبلوماسية مع دمشق استؤنفت وأن فريقًا دبلوماسيًا تونسيًا باشر عمله في العاصمة السورية قبل بضعة أشهر. وعينت إبراهيم الفواري قنصلًا عامًا في العاصمة دمشق بعد ثلاث سنوات من قطعها.

(الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٠٧/٢٤)

٢٠١٥/٠٧/٢٥ أعلنت قيادة التحالف العربي، عن هدنة إنسانية في اليمن لمدة خمسة أيام تبدأ منتصف الليل استجابةً لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بهدف "إدخال وتوزيع أكبر قدر من المساعدات الإنسانية والطبية للشعب اليمني".

(الاتحاد، ٢٠١٥/٠٧/٢٦)

٢٠١٥/٠٧/٢٥ أقرّ مجلس نواب الشعب التونسي (البرلمان)، ليل الجمعة - السبت، قانونًا جديدًا لـ"مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال"، بأغلبية ١٧٤ نائبًا مع احتفاظ ١٠ بأصواتهم، ومن دون معارضة أي نائب. ينص قانون "مكافحة الإرهاب" الجديد، بحسب ما نقلته وكالة "الأناضول"، على عقوبات تصل إلى الإعدام، وتنص المادة ٢٦ في القانون على أنه "يعدّ مرتكبًا لجريمة إرهابية ويعاقب بالإعدام كل من يتعمد قتل شخص يتمتع بحماية دولية". فيما تنص المادة ٢٧ على "الإعدام لكل من قبض على شخص أو أوقفه أو سجنه أو حجزه دون إذن قانوني وهدد بقتله أو إيذائه أو استمرار احتجازه من أجل إكراه طرف ثالث" إذا نتج من ذلك الموت. وتنص المادة ٢٨ على عقوبة "الإعدام إذا تسبب الاعتداء بفعل الفاحشة في موت المجني عليه، كما يعاقب بالإعدام كل من يتعمد في سياق جريمة إرهابية مواقعة أنثى دون رضاها". ويلغي القانون الجديد القانون عدد ٧٥ لعام ٢٠٠٣ والمؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣، والمتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال الذي أصدره نظام الرئيس الأسبق بن علي، وأودع بمقتضاه آلاف الشبان وخصومه السياسيين في السجون بتهمة الانتماء إلى "مجموعات إرهابية". ويبقى بعد تجاوز هذه المواد أن يشرع مجلس نواب الشعب، فورًا في النظر في قانون المحكمة الدستورية بعد قانون المجلس الأعلى للقضاء، الذي أعادت الهيئة الدستورية الوقتية بعض فصوله إلى مجلس نواب الشعب لإعادة صوغها بسبب تعارضها مع الدستور، في صراع مفتوح بين القضاة والمحامين حول هذا القانون.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٧/٢٥)

٢٠١٥/٠٧/٢٥ أعلنت تركيا نيتها إقامة "مناطق آمنة" شمالي سوريا، بعد طرد عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية" منها. وقال وزير الخارجية، مولود جاويش أوغلو، إن المقاتلات التركية التي تقصف مواقع لتنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا، ستمهد الطريق لإنشاء "مناطق آمنة" هناك.

(بي. بي. سي، ٢٠١٥/٠٧/٢٥)

٢٠١٥/٠٧/٢٦ مددت السلطات المصرية حال الطوارئ في بعض مناطق شمال سيناء لثلاثة أشهر أخرى بعد تسعة أشهر من فرضها لأول مرة لمواجهة هجمات دامية تستهدف أفراد الأمن. وأصيب ١٨ جنديًا في انفجار عبوة ناسفة بمدينة العريش، شمال شرقي سيناء، وفقًا لمسؤولين أمنيين. وتفيد التقارير بأن الهجوم استهدف حافلة كانت تقلّ المجندين الذين لم يصب أي منهم بجروح مهددة للحياة.

(بي. بي. سي، ٢٠١٥/٠٧/٢٦)

٢٠١٥/٠٧/٢٦ اعترف الرئيس السوري، بشار الأسد، أنّ "الجيش يواجه نقصًا في الطاقة البشرية وقد يضطر للتخلي عن مواقع بهدف الاحتفاظ بمناطق أخرى أكثر أهمية". وأضاف أنّ "الجيش قادر وكل شيء متوفر، لكن هناك نقص في الطاقة البشرية". ولفت إلى أنّ "الجماعات التي تقاتل ضدنا تلقّت دعمًا متزايدًا من الدول الراعية لها". واتهم الغرب بـ"النفاق في ما يخص التعامل مع الإرهاب، فهو إرهاب عندما يصيبهم وثورة وحرية وديمقراطية وحقوق إنسان عندما يصيبنا".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٧/٢٦)

٢٠١٥/٠٧/٢٧ قال رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو إنه ليس لدى تركيا خطط لإرسال قوات برية إلى سوريا ولكنها اتفقت مع الولايات المتحدة على ضرورة توفير غطاء جوي للمعارضة السورية المعتدلة التي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية هناك.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٧/٢٧)

٢٠١٥/٠٧/٢٨ علّقت تونس نشاط ٨٠ جمعية تحوم حولها شبهة "الإرهاب"، وعلاقات مع "جماعات متشددة" في حملتها للتضييق على المتشددين الذين يهددون أمن البلاد. وقال كمال الجندوبي الوزير المكلف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني "تم إحصاء ١٥٧ جمعية تحوم حولها شبهة الإرهاب والعلاقات مع الجماعات المتشددة، وتعليق نشاط ٨٠ جمعية والتنبيه على ٨٣ جمعية أخرى بتسوية وضعيتها القانونية، إضافةً إلى حل عدد آخر من الجمعيات بقرار قضائي". وأضاف الجندوبي "تعامل الحكومة التونسية مع الجمعيات التي تحوم حولها شبهة الإرهاب، أو ثبت تورطها في أعمال إرهابية، أو تربطها علاقات مع جماعات تكفيرية تهدد أمن البلاد ينظمه القانون". وأضاف "يقع في مرحلة التنبيه على

الجمعية بتسوية الوضعية، ثم مرحلة تعليق النشاط في غضون شهر من التنبيه الأول، وبعد ذلك حلها نهائيًا بمقتضى قرار قضائي".

(الشرق، ٢٠١٥/٠٧/٢٨)

٢٠١٥/٠٧/٢٨ قضت محكمة استئناف العاصمة الليبية طرابلس في جلسة الحكم على ٣٧ متهمًا من رموز نظام معمر القذافي، بإعدام رئيس مخابرات القذافي عبد الله السنوسي ورئيس وزرائه البغدادي المحمودي ونجله سيف الإسلام القذافي رميًا بالرصاص. وأصدرت هيئة المحكمة حكمًا غيابيًا على سيف الإسلام القذافي وأربعة متهمين آخرين لم يلتزموا بحضور جلسات المرافعات السابقة. كما برّأت المحكمة عبد العاطي العبيدي الذي كان وزير خارجية معمر القذافي. وواجه هؤلاء تهمًا من بينها التحريض على إثارة الحرب الأهلية والإبادة الجماعية وإساءة استخدام السلطة وإصدار أوامر بقتل المتظاهرين والإضرار بالمال العام وجلب مرتزقة لقمع ثورة السابع عشر من فبراير.

(الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٠٧/٢٨)

٢٠١٥/٠٧/٢٩ دعا مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستيفان دي ميستورا إلى اعتماد مقاربة جديدة لحل الأزمة في سوريا تجمع بين إجراء "محادثات بشأن مواضيع محددة" بين السوريين من ضمنها مسألة مكافحة "الإرهاب" وإنشاء "مجموعة اتصال" دولية. وعرض دي ميستورا، للمرة الأولى أمام مجلس الأمن، نتائج أشهرٍ من المشاورات مع الأطراف الأساسية بالأزمة السورية بينهم عدد من دول المنطقة قائلًا إنّه "لا يوجد بعدُ توافقٌ" على انتقال سياسي في سوريا، إلا أنّ الأمم المتحدة "مجبرة" على مواصلة جهودها. وخلص إلى أنّ "العديد منهم أبلغونا بعدم الدعوة إلى مؤتمر جنيف٣ /لأن الأوضاع لم تنضج بعد "وأنه ليس هناك حتى الآن توافقٌ على كيفية تطبيق بيان جنيف الذي تبنته الدول الكبرى وحدد تفاصيل الانتقال السياسي في سوريا "أو على تفاوض رسمي".

(الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٠٧/٢٩)

٢٠١٥/٠٧/٢٩ قالت منظمة هيومن رايتس ووتش في بيان لها إنّ "قوات موالية للحوثيين أطلقت قذائف الهاون والصواريخ العشوائية بشكل متكرر على مناطق مأهولة في مدينة عدن الساحلية الجنوبية، في انتهاك لقوانين الحرب. في أكثر الهجمات دموية، قتلت نيران الهاون في منطقة دار سعد في ١٩ يوليو / تموز ٢٠١٥ ما لا يقل عن عشرات من المدنيين بينهم أطفال. على قادة الحوثيين المعروفين أيضًا باسم أنصار الله، التوقف فورًا عن الهجمات العشوائية واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتقليل الإضرار بالمدنيين، بحسب هيومن رايتس ووتش. على قوات الحوثيين ألا تستخدم الأسلحة الانفجارية ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق المأهولة بسبب الضرر الحتمي الذي تلحقه بالمدنيين".

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٥/٠٧/٢٩)

٢٠١٥/٠٧/٣١ أقر الاتحاد الأوروبي منح تونس دعما ماليا بقيمة ١١٦،٨ مليون يورو من أجل تعزيز قدراتها الأمنية في مواجهة التهديدات مع تصاعد خطر الجماعات الإسلامية المسلحة. وقالت المفوضة الأوروبية "أقر الاتحاد الأوروبي الجزء الأول من برنامج مساعداته السنوية لتونس بمبلغ إجمالي قدره ١١٦،٨ مليون يورو". وأضافت "الدعم يهدف لتعزيز الأمن ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهوية في البلاد".

(رويترز، ٢٠١٥/٠٧/٣١)

آب / أغسطس ٢٠١٥

٢٠١٥/٠٨/١ حكمت دائرة الإرهاب في محكمة الجنايات بمحافظة الشرقية المصرية، بالسجن المشدد بين ثلاث وعشر سنوات على ٣٠٠ من مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين. وأعلنت المصادر القضائية إن النيابة العامة قدمتهم للمحاكمة بتهم "الانضمام لجماعة إرهابية وارتكاب أعمال عنف والتحريض عليها وحيازة أسلحة وألعاب نارية ومقاومة السلطات وخرق قانون التظاهر وقطع الطرق وتعطيل الحركة المرورية وإتلاف منشآت عامة وخاصة".

(رويترز، ٢٠١٥/٠٨/١)

٢٠١٥/٠٨/٢ أعلن وزير العدالة الانتقالية وشؤون مجلس النواب، المستشار إبراهيم الهندي، عن إصدار الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، قرارًا بتعديل بعض أحكام قانوني تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، ومجلس النواب. لكن الإعلان عن هذه التعديلات التشريعية الجديدة لم يكن عن طريق رئاسة الجمهورية، بل جاء ضمن قرار يحمل رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٥، ضمن جهود تمهيد الطريق أمام انتخاب أول مجلس للنواب في مصر.

(سي. ان. ان، ٢٠١٥/٠٨/٢)

٢٠١٥/٠٨/٣ أكد البنتاغون، أن الولايات المتحدة نفّذت أول غارة جوية لها في سوريا للدفاع عن مجموعة من المقاتلين المعارضين الذين دربتهم.

(سكاي نيوز العربية، ٢٠١٥/٠٨/٣)

٢٠١٥/٠٨/٦ دشنت مصر، بعرض جوي وبحري يقوده الرئيس عبد الفتاح السيسي قناة السويس الجديدة. وتأمل مصر من وراء مشروع قناة السويس الجديدة وهي فرع جديد بمحاذاة القناة الأصلية التي افتتحت عام ١٨٦٩، إنعاش الاقتصاد المصري وتعزيز عائدات حركة الملاحة التي تمثل نسبة كبيرة من مدخولها من العملات الأجنبية.

وأثار مشروع تطوير قناة السويس جدلًا كبيرًا حول الاستثمار في مصر ودور الجيش في اقتصاد البلاد الذي يتهمه البعض بمحاولة فرض سيطرته المطلقة عليه.

(فرانس٢٤، ٢٠١٥/٠٨/٦)

٢٠١٥/٠٨/٧ قرر مجلس الأمن الدولي، بالإجماع تشكيل لجنة خبراء لتحديد المسؤولين عن الهجمات الكيميائية بغاز الكلور التي شهدتها سوريا في الفترة الأخيرة. وصوتت روسيا حليفة سوريا لفائدة القرار الذي قدمته واشنطن. وينص القرار على إنشاء آلية مشتركة للتحقيق، مؤلفة من خبراء في الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المفترض تشكيل فريق الخبراء خلال ٢٠ يومًا، ويستمر عمله عامًا كاملًا مع إمكانية التمديد بعد موافقة مجلس الأمن الدولي في قرار جديد. وبحسب القرار فإن مهمة الفريق "تحديد قدر الإمكان الأشخاص والكيانات والمجموعات أو الحكومات الذين قد يكونون من المنفذين أو المنظمين أو الداعمين أو المتورطين في استخدام المواد الكيميائية كسلاح" في سوريا. وعلى الفريق أن يسلم أول تقاريره خلال ٩٠ يومًا من بدء التحقيق. وعلى الحكومة السورية التعاون مع الخبراء عبر تقديم كل المعلومات المطلوبة والسماح لهم بالوصول إلى أماكن حدوث هجمات الأسلحة الكيميائية.

(سويس أنفو، ٢٠١٥/٠٨/٧)

٢٠١٥/٠٨/٩ صرّح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أنّ موسكو تصر على ضرورة التخلي عن ازدواجية المعايير، وتدعو إلى تشكيل تحالف واسع ضد داعش، وتشجيع العملية السياسية في سوريا. وقال لافروف إنّه بحث مع جون كيري المسائل المتعلقة بمبادرة الرئيس بوتين الخاصة بتشكيل جبهة موحدة لمحاربة داعش، ومنعه من فرصة لتحقيق "فكرته الشريرة في إنشاء الخلافة".

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٨/٩)

٢٠١٥/٠٨/١١ قدّم رئيس الحكومة الليبية المؤقتة عبد الله الثني استقالته، بعد إلقاء اللوم على حكومته لانعدام الخدمات الأساسية، والوضع الأمني المربك في المناطق التي تسيطر عليها. وقال الثني خلال المقابلة "إذا كان خروجنا هو الحل فأعلنها على الهواء، أنا أتقدم باستقالتي". وأكّد المتحدث باسم الحكومة، حاتم العريبي، أنّ "رئيس الوزراء لم يستقل، إنما قال في حال طلب الشارع ذلك سأستقيل". في حين بدأت محادثات السلام في أجواء مشحونة لليوم الثاني على التوالي، حيث تلتقي الفصائل المتناحرة لليوم الثاني في محادثات سلام ترعاها الأمم المتحدة في جنيف.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٨/١٢)

٢٠١٥/٠٨/١٤ نص بيان هيومن رايتس ووتش بشأن أحداث رابعة العدوية بعنوان "ينبغي إقرار تحقيق دولي في مذبحة رابعة":

السلطات المصرية لم تحتجز أي مسؤول حكومي أو أي فرد من قوات الأمن المسؤولة عن القتل الجماعي للمتظاهرين في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة منذ عامين. وكانت قوات الأمن قد قامت في ١٤ آب / أغسطس ٢٠١٣ بقتل ما لا يقل عن ٨١٧ شخصًا، وأكثر من ألف على الأرجح، في اعتصام حاشد، في ما يرجح أن يرقى إلى مصافّ الجرائم ضد الإنسانية.

وبالنظر إلى رفض الحكومة المصرية إجراء تحقيق جدي في وقائع القتل أو تقديم أي تعويض للضحايا، فإنّ على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إقرار لجنة دولية للتحقيق في الفض الوحشي لاعتصام رابعة العدوية وغيره من وقائع القتل الجماعي للمتظاهرين في تموز / يوليو وآب / أغسطس ٢٠١٣. وعلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إقرار تحقيق مماثل.

قال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "لقد عادت واشنطن وأوروبا إلى التعامل مع الحكومة التي تحتفل بما لعلّه كان أسوأ جريمة قتل في يوم واحد للمتظاهرين في التاريخ الحديث، بدلًا من التحقيق فيها. ويمثل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي لم يتصدّ بعد للوضع الحقوقي الخطير والمتدهور في مصر، أحد المسارات القليلة الباقية للمحاسبة في هذه المذبحة الوحشية".

وتتعلل الولايات المتحدة وحلفاء مصر في أوروبا، بدلًا من التعامل الجدي مع إفلات حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي الصارخ من العقاب، بأنّ استئناف علاقاتها مع مصر من أولويات أمنها القومي، بما في ذلك تزويد مصر بالمعونة والمعدات العسكرية.

وقد وقع فض اعتصام رابعة العدوية في ١٤ آب / أغسطس ٢٠١٣، بعد ما يزيد قليلًا على شهر من عزل الجيش المصري - بقيادة السيسي، وزير الدفاع آنذاك - محمد مرسي، أول رئيس مصري ينتخب بحرية، والمسؤول الرفيع المستوى السابق في الإخوان المسلمين. جاء عزل مرسي عقب احتجاجات جماعية على حكمه، وبعد هذا قام مؤيدو مرسي وغيرهم من معارضي تحركات الجيش بمظاهرات في أنحاء مصر. وقد تصدت قوات الأمن للمظاهرات بالقوة المميتة على نحو ممنهج، فبين عزل مرسي في ٣ تموز / يوليو ٢٠١٣، ويوم ١٦ آب / أغسطس ٢٠١٣، وثّقت هيومن رايتس ووتش ست حوادث

قامت فيها قوات الأمن بقتل المتظاهرين دون وجه حق، تاركةً ما لا يقل عن ١١٨٥ من القتلى.

وكان أسوأ تلك الحوادث هو فض اعتصام رابعة العدوية، حيث بلغت الحشود ٨٥ ألفًا في ذروة الاعتصام. وقد أعلنت الحكومة عن نية فض الاعتصام لكنها لم تحدد موعدًا له. ومع أول أضواء ١٤ آب / أغسطس، قامت قوات الأمن باستخدام حاملات الأفراد المدرعة والقناصة، بإطلاق الذخيرة الحية على الحشود بعد قليل من إذاعة نداء مسجّل بإخلاء الميدان عبر مكبرات الصوت. لم توفر الشرطة مخرجًا آمنًا وأطلقت النار على كثيرين ممّن حاولوا الفرار.

وكانت السلطات قد توقعت عددًا كبيرًا من الخسائر؛ إذ صرح وزير الداخلية محمد إبراهيم، ورئيس الوزراء حازم الببلاوي، على السواء وفي العلن، إنّهما كانا يتوقعان مقتل أعداد أكبر من المتظاهرين. وبعد عام نُقل عن الببلاوي قوله في مقابلة مع "المصري اليوم"، وهي صحيفة مستقلة، إنّ "جميع الخيارات كانت سيئة" لفض الاعتصام، وإنّ كلّ من "أخطأ" يجب إرساله إلى المحكمة.

وكان الجيش والشرطة المصريان قد قاما في وقت أسبق بقتل ٦١ متظاهرًا أمام مقر الحرس الجمهوري في ٨ تموز / يوليو، و٩٥ متظاهرًا عند نصب المنصة التذكاري في ٢٧ تموز / يوليو. وفي يوم فض رابعة، قتلت الشرطة ما لا يقل عن ٨٧ متظاهرًا عند فض اعتصام آخر بميدان النهضة. وفي ١٦ آب / أغسطس قتلت الشرطة ١٢٠ آخرين من الأشخاص الذين استمروا في الاحتجاج على عزل مرسي في ميدان رمسيس بوسط القاهرة.

وتوحي الطبيعة المنهجة والواسعة النطاق لعمليات القتل هذه، وما جمعته هيومن رايتس ووتش من أدلة، بأنّ وقائع القتل كانت جزءًا من سياسة تقضي باستخدام القوة المميتة ضد متظاهرين عزّل في غالبيتهم، مما يجعل منها جرائم محتملة ضد الإنسانية.

وفي كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، شكّلت الحكومة المصرية لجنة تقصي الحقائق حول أحداث ٣٠ يونيو، المنسوبة إلى تاريخ بدء المظاهرات ضد حكم مرسي، للنظر في حوادث القتل والأحداث التي سببتها وأعقبتها. ونشرت الحكومة ملخصًا تنفيذيًا لنتائج اللجنة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، ولم يوص الملخص بتوجيه الاتهام إلى أي مسؤول حكومي أو فرد من أفراد قوات الأمن.

لم تنشر الحكومة النص الكامل للتقرير، كما لم تشر إلى نية القيام بهذا. ولم يعلن مكتب النائب العام، صاحب امتياز ومسؤولية فتح التحقيقات الجنائية، عن أي اتهامات. وفي ١٦ تموز / يوليو وافقت حكومة السيسي على تسمية ميدان رابعة باسم هشام بركات، النائب العام الذي قدّم الموافقة القانونية على الفض في ٢٠١٣، والذي اغتيل في حزيران / يونيو.

وكانت الملاحقة الوحيدة التي أسفرت عنها حوادث القتل الجماعي في تموز / يوليو وآب / أغسطس ٢٠١٣ تتعلق بالاختناق حتى الموت لـ٣٧ متظاهرًا في ١٨ آب / أغسطس ٢٠١٣. وقد توفي الرجال الذين اعتقلوا في فض رابعة، بعد أن أطلق أحد رجال الشرطة الغاز المسيل للدموع داخل عربة الترحيلات المكتظة التي تمّ احتجازهم المؤقت فيها. وفي ١٣ آب / أغسطس ٢٠١٥، قامت إحدى المحاكم بتخفيف حكم سابق بالسجن لمدة ١٠ سنوات على نقيب شرطة متورط في الوفيات إلى ٥ سنوات في أعقاب إعادة محاكمته. وما زال من الممكن إحالة القضية إلى أرفع محاكم الاستئناف المصرية. وقد تلقّى ٣ من رجال الشرطة الأدنى رتبة أحكامًا بالسجن لمدة عام واحد مع وقف التنفيذ.

وقد اعتقلت الشرطة مئات المتظاهرين أثناء فض اعتصام رابعة واحتجزتهم احتياطيًا لما يقرب من عامين. وفي ١٢ آب / أغسطس أحالت النيابة القضية إلى المحاكمة، متهمة المتظاهرين بقطع الطرق والإضرار بالوحدة الوطنية. وأفادت صحيفة "الشروق" المستقلة بأنّ النيابة لم تكشف عن أعداد المتظاهرين المحالين إلى المحاكمة، على الرغم من اعتقاد المحامين باحتجاز ما يزيد على ٤٠٠.

وقد امتنع المسؤولون الأمريكيون عن وصف عزل مرسي بالانقلاب، وهو ما كان من شأنه الوقف الفوري للمعونة العسكرية. لكن بعد وقائع القتل في رابعة، ألغت الولايات المتحدة مناورات عسكرية مشتركة كانت مقررة مع مصر، وأعلنت عن مراجعة "الخطوات الإضافية التي قد نتخذها بحسب الضرورة فيما يخص العلاقة الأمريكية - المصرية".

وفي تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣، علّقت الولايات المتحدة تسليم أربعة من نظم الأسلحة الكبرى إلى مصر. وفي آب / أغسطس ٢٠١٤ رفعت هذا التعليق وقامت بتسليم ١٠ من مروحيات "آباتشي" الهجومية. وفي آذار / مـارس ٢٠١٥ رفعت الإدارة جميع أشكال التعليق، مما أتاح تسليم ١٢ من مقاتلات "إف-١٦" وما يصل إلى ١٢٥ من معدات دبابات "إم١ إيه١"، مع الإعلان أيضًا عن خطط لإحكام القيود على القدرة الشرائية للمعونة العسكرية المصرية. وفي آب / أغسطس ذهب وزير الخارجية جون كيري إلى القاهرة لقيادة أولى جولات الحوار الإستراتيجي مع مصر منذ ٢٠٠٩.

كما رحبت الحكومات الأوروبية - وخاصة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - بحكومة السيسي، فالتقى السيسي بالرئيس فرانسوا أولاند في فرنسا في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، وقامت فرنسا عقب هذا ببيع ٢٤ من مقاتلات "رافال" لمصر وتسليم الثلاثة الأوائل في ٢١ تموز / يوليو. وفي حزيران / يونيو التقى السيسي بالمستشارة أنغيلا ميركل في برلين في يوم قيام شركة "سيمنز" الصناعية الألمانية بتوقيع صفقة تبلغ قيمتها ٨ مليار يورو لتوريد محطات طاقة تعمل بالغاز والرياح لمصر. كما قامت حكومة رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون بدعوة السيسي إلى لقاء.

وقال جو ستورك: "إنّ غياب العدالة لضحايا مذبحة رابعة وغيرها من وقائع القتل الجماعي هو جرح مفتوح في التاريخ المصري. والتعامل مع هذه الجريمة ضروري قبل أن يتسنى لمصر البدء في التحرك إلى الأمام".

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٥/٠٨/١٤)

٢٠١٥/٠٨/١٥ عبّر المستشار أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية، عن استنكار مصر الشديد عن التقرير الذي أصدرته منظمة هيومن رايتس واتش، والتي تذكر فيه نتائج التحقيق الذي أجرته حول ملابسات فض اعتصام رابعة. حيث نشرت المنظمة أنّ قوات الأمن قامت في ١٤ آب / أغسطس ٢٠١٣ بقتل ما لا يقل عن ٨١٧ شخصًا، وأنّ الأعداد قد تصل إلى أكثر من ألف على الأرجح، فيما يرجح أن يرقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية. وقال المستشار إنّ التقرير مسيّس وغير موضوعي ويفتقر إلى أدنى معايير الصدقية والحيادية، معتبرًا أنّه "صدر عن جهة غير ذات صفة ومشهود لها دوليًا بالانتقائية وعدم الصدقية" على حد زعمه.

(شبكة رصد الإخبارية، ٢٠١٥/٠٨/١٥)

٢٠١٥/٠٨/١٦ أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قانون مكافحة الإرهاب بعد ما أثار جدلًا كبيرًا بعد نشر مسودته قبل أشهر. وجاء هذا القانون بوصفه مكملًا لقانون "الكيانات الإرهابية" الذي أقر في شباط / فبراير الماضي ليعرف الكيان الإرهابي، ويعرّف القانون الجماعة الإرهابية والعمل الإرهابي وتمويل الإرهاب، ويحدد دوائر خاصة بمحكمة الجنايات والجنح لنظر المتهمين بموجب هذا القانون، وتصل عقوبة من يشارك في عمل إرهابي إلى الإعدام أو السجن المؤبد لمدة ٢٥ عامًا. كما ينص القانون على حماية من يقومون على تنفيذ هذا القانون من الجيش والشرطة من أي تبعات قانونية إذا ما استخدموا القوة أثناء تنفيذ هذا القانون. وقد أسرعت السلطات المصرية بإصدار القانون بعد ما وعد السيسي بعد اغتيال النائب العام هشام بركات في نهاية حزيران / يونيو بتشديد القوانين لمكافحة الإرهاب وتسريع المحاكمات.

قانون مكافحة الإرهاب في نقاط:

- لا يسأل جنائيًا القائمون على تنفيذ أحكام هذا القانون (الجيش والشرطة) إذا استعملوا القوة لأداء واجباتهم، أو لحماية أنفسهم من خطر محدق.
- يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من أنشأ أو أسّس أو نظّم أو أدار جماعة إرهابية.
- يغرم كل من بثّ متعمدًا بأي وسيلة بيانات غير حقيقية عن عمليات إرهابية بالمخالفة للبيانات الرسمية ما بين ٢٠٠ ألف و٥٠٠ ألف جنيه، ويمكن منعه من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على عام.
- يحظر نشر جلسات المحاكمة في الجرائم الإرهابية وتصويرها إلا بإذن من المحكمة.
- تخصص دوائر بمحاكم الجنايات للنظر في الجرائم الإرهابية.
- يمكن لرئيس البلاد اتخاذ التدابير اللازمة في حالات الخطر الإرهابي بما في ذلك: حظر التجوّل وعزل بعض المناطق أو إخلاؤها لمدة لا تزيد على ستة أشهر.

(بي . بي . سي، ٢٠١٥/٠٨/١٧)

٢٠١٥/٠٨/١٨ تبنّى مجلس الأمن الدولي بالإجماع، وللمرة الأولى خطة سلام تفصيلية بشأن سوريا تقود إلى مرحلة انتقال سياسي من المفترض أن تضع حدًا للنزاع المستمر في البلاد، وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، ومن المفترض أن يبدأ تطبيق الخطة في أيلول / سبتمبر. وتتضمن خطة السلام المقترحة من مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستافان دي ميستورا، تشكيل أربعة فرق عمل تبحث عناوين "السلامة والحماية، ومكافحة الإرهاب، والقضايا السياسية والقانونية، وإعادة الإعمار".

(النهار، ٢٠١٥/٠٨/١٨)

٢٠١٥/٠٨/١٩ عدّت هيومن رايتس ووتش قانون مكافحة الإرهاب الجديد في مصر، الذي صدّق عليه الرئيس عبد الفتاح السيسي في ١٥ آب / أغسطس ٢٠١٥، يمنح السلطات مزيدًا من الصلاحيات لفرض عقوبات قاسية، منها عقوبة الإعدام، على الجرائم المنصوص عليها في تعريف الإرهاب الذي ورد في صياغة فضفاضة، قد تشمل العصيان المدني. ويعطي القانون الجديد للنيابة العامة سلطة أكبر لاحتجاز

المشتبه بهم دون مراجعة قضائية، ويسمح بفرض مراقبة واسعة النطاق وبشكل غير محدود على المشتبه بهم في أعمال إرهابية دون إذن من المحكمة.

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٥/٠٨/١٩)

٢٠١٥/٠٨/٢٣ أعلنت مصادر في وزارة الداخلية عن استعداد اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات التشريعية المقبلة في مصر لتحديد موعد فتح باب الترشح، حيث إنّه من المتوقع فتح باب الترشح في الأسبوع الأول من شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، على أن تُجرى عملية الاقتراع خلال شهري تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥. ولا يزال يبحث النظام الحالي برئاسة عبد الفتاح السيسي عن شخصية ملائمة لرئاسة مجلس النواب المقبل، والذي تتوقع الدوائر الأمنية أن يسيطر عليه فلول الحزب الوطني المنحل. وأضافت المصادر نفسها، أنّ اللجنة العليا لإنجاز الانتخابات تنسّق مع وزارة المالية لتحديد القيمة المالية والمبلغ المطلوب لإجراء الانتخابات. كما تجري الحكومة المصرية حاليًا محاولات لتأمين دعم مالي أجنبي للانتخابات من اليابان والاتحاد الأوروبي ودولة الإمارات.

(العربي الجديد،٢٠١٥/٠٨/٢٣)

٢٠١٥/٠٨/٢٤ طالب الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، رئيس الجمهورية والحكومة المصرية، بإرجاء العمل بقانون الخدمة المدنية إلى حين انعقاد البرلمان الجديد، بدعوى أنّ القانون يمثل أهمية كبرى بالنسبة إلى أحوال ملايين الموظفين وعائلاتهم، ولما له من تأثير مباشر في موازنة الدولة والاقتصاد القومي والسلم الاجتماعي.

(الشروق، ٢٠١٥/٠٨/٢٤)

٢٠١٥/٠٨/٢٧ صرح المبعوث الأممي إلى ليبيا، برناردينو ليون، خلال الحوار السياسي الليبي، بمدينة الصخيرات المغربية، إنّ إيجاد حل للأزمة الليبية قبل منتصف أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، خصوصًا أنّ اقتراح أسماء لشغل رئيس حكومة وحدة وطنية، سيتمّ خلال الأسبوع المقبل. وترأّس برناردينو ليون الاجتماع الخاص بليبيا الذي تشرف عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم، بحضور جميع أطراف الحوار، باستثناء المؤتمر الوطني الليبي العام، حيث حضر أعضاء عن وفد برلمان طبرق، شرق ليبيا، ووفد يمثل النواب المقاطعين لجلساته، وآخر يمثل المستقلين. وأعلن المسؤول الأممي أنّ اللقاء تطرّق إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، معتبرًا أنّ الاجتماع سيتطرق لملاحق الاتفاق السياسي، وملحق تشكيل الحكومة، والترتيبات الأمنية، والمجلس الأعلى للدولة. كما أصدرت بعثة الأمم إلى ليبيا بيانًا يفيد بأنّ المؤتمر الوطني العام، أبلغ البعثة أنّ فريقه لن يحضر جلسة المباحثات وذلك لإعادة ترتيب الفريق المفاوض التابع له، بعد استقالة عضوين من فريقه.

(أخبار ليبيا، ٢٠١٥/٠٨/٢٨)

٢٠١٥/٠٨/٣١ دعت منظمة الشفافية الدولية البرلمان التونسي إلى عدم المصادقة على مشروع قانون المصالحة الذي اقترحه الرئيس الباجي قائد السبسي، محذرة من أنه سيشجع على الفساد واختلاس المال العام في حال تمريره. ويقضي مشروع القانون بـ"وقف محاكمة رجال أعمال وموظفين كبار في الدولة متورطين في جرائم فساد مالي شرط أن يعيد هؤلاء الأموال المستولى عليها". كما أعلنت منظمة الشفافية الدولية ومنظمة "أنا يقظ" التونسية لمكافحة الفساد، في بيان مشترك أنّ مشروع القانون يقضي بالعفو عن الجرائم السابقة للأشخاص المورطين في اختلاس المال العمومي. وأضافت المنظمتان أنّه على البرلمان رفض هذا المشروع بصيغته الحالية لأنّه يشكّل تدخّلًا في عمل السلطة القضائية وانتهاكًا لقيم المساءلة والشفافية المكرّسة في الدستور التونسي.

(النهار، ٢٠١٥/٠٨/٣١)

الوقائع الفلسطينيّة

توثيق لأهم أحداث القضية الفلسطينيّة والصراع العربيّ الإسرائيلي
في الفترة ٢٠١٥/٧/١ – ٢٠١٥/٨/٣٠

تموز / يوليو ٢٠١٥

٢٠١٥/٠٧/١ اعتبرت حركة حماس قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتكليف رئيس الوزراء رامي الحمد الله بإجراء تعديل وزاري على حكومة الوفاق بمنزلة "انقلاب" على اتفاق المصالحة.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٧/١)

٢٠١٥/٠٧/١ رفضت الإدارة الأميركية محاولة، من خلال قانون أقرّه الكونغرس، لجعل مقاطعة المستوطنات مساوية لمقاطعة إسرائيل. وقالت الإدارة الأميركية، إنّ بندًا في قانون يلزم الولايات المتحدة بالعمل ضد مقاطعة المستوطنات لن يغيّر سياسة واشنطن تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وبحسب هذا البند الوارد في قرار الكونغرس بخصوص التجارة الحرة مع أوروبا، الموجه ضد مقاطعة إسرائيل، يُلزم المسؤولون الأميركيون بالاحتجاج على محاولات فرض مقاطعة على إسرائيل وعلى إسرائيليين ينشطون في الأراضي الفلسطينية، في اتصالاتهم مع الدول الأوروبية.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٧/٢)

٢٠١٥/٠٧/٢ أقرت اللجنة القانونية في الكنيست الإسرائيلي اقتراح ما يسمى وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد اردان، بمنع الأسرى السياسيين من التحدث بالهاتف مع عائلاتهم، على الرغم من أنّه يحقّ لكلّ معتقل التحدث بالهاتف. وادعى الوزير في اقتراحه أنّ منع الأسرى من استعمال التلفون جاء "لمنع تنفيذ عمليات أو إصدار تعليمات من الأسرى إلى نشطاء في الخارج".

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٠٧/٣)

٢٠١٥/٠٧/٣ دان منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيقولاي ملادينوف، قتل قوات الاحتلال الإسرائيلي الفتى محمد كسبة بالقرب من حاجز قلنديا، خلال محاولته الدخول إلى القدس للصلاة. وقال المبعوث الأممي "إنني أدين إطلاق النار المميت اليوم من قبل القوات الإسرائيلية على فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عامًا خلال حادث مزعوم للرشق بالحجارة".

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٧/٣)

٢٠١٥/٠٧/٣ اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرار فلسطين بشأن ضمان المساءلة والعدالة لجميع الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وصوتت الدول الأعضاء ضمن الدورة الـ٢٩ للمجلس التي انعقدت في جنيف بأغلبية ساحقة؛ إذ أقرت ٤١ دولة من مجموع ٤٧ دولة عضوًا في المجلس بـ"نعم"، فيما امتنعت ٥ دول هي الهند وأثيوبيا ومقدونيا وكينيا وبارغواي عن التصويت، وصوتت الولايات المتحدة الأميركية ضد القرار. ويدعو هذا القرار جميع الجهات، وهيئات الأمم المتحدة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة، كما يدعو جميع الدول للامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وجميع الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لاحترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقًا للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، والوفاء بالتزاماتها بموجب المواد ١٤٦ و١٤٧ و١٤٨ من الاتفاقية المذكورة في ما يتعلق بالعقوبات الجزائية للدول التي تنتهك هذه الاتفاقية، ومسؤوليات الأطراف السامية المتعاقدة.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٧/٣)

٢٠١٥/٠٧/٦ قال مصدر سياسي إسرائيلي، إنّ المبادرة الفرنسية لمجلس الأمن لم تعد اليوم على جدول الأعمال، وأنّ التهديد السياسي على إسرائيل تمّت إزالته في هذه المرحلة. وأضاف أنّ هذا التقدير يأتي استمرارًا لتقييم الأروقة السياسية في واشنطن وإسرائيل، والتي تشير إلى أنّ احتمالية نجاح المبادرة الفرنسية في مجلس الأمن ضئيلة جدًا، وخلصت الدبلوماسية الإسرائيلية لتراجع المبادرة الفرنسية بعد التصريحات التي صدرت عن وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس في نيويورك، في لقائه مع مجموعة من الصحافيين في مقر الأمم المتحدة، والتي قال فيها، "نحن في حاجة إلى جسم داعم لهذه المبادرة أوسع من الرباعية الدولية، في حاجة إلى دعم أوروبا والدول العربية". وأضاف أنّ قضية ثانية أثّرت في المبادرة الفرنسية وتراجعها تتمثل بموقف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون اللذين رفضا هذه المبادرة، ويبدو أنّ الموقف الألماني والبريطاني الرافض كونهما قدّرا بأنّ دور فرنسا يسعى من خلال هذه المبادرة لزيادة نفوذها في الشرق الأوسط أكثر من سعيها للتوصل إلى سلام.

(وكالة معا الإخبارية، ٢٠١٥/٠٧/٦)

٢٠١٥/٠٧/٩ الاحتلال الإسرائيلي يعترف بوجود أسيرين لدى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة، بينما امتنعت حماس عن التعليق على هذه المعلومات. ووفق معلومات إسرائيلية، فإنّ الأسير الأول إثيوبي الأصل يدعى إفرام مانغيستو وهو بالـ٢٨ من عمره. وقد وقع في الأسر في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ بعد أن عبر إلى قطاع غزة بنفسه بحرًا. أما بالنسبة إلى الأسير الثاني فهو من عرب ٤٨، وأشارت المعلومات إلى أنّه من البدو، غير أنّه لم يُعلن عن اسمه أو تاريخ أسره. وأقرت وزارة الحرب الإسرائيلية أنّ إسرائيليين اثنين

أحدهما عربي مفقودان بغزة. وقالت الوزارة في بيان "وفقًا لمعلومات استخباراتية موثوقة" فإنّ الإسرائيلي الإثيوبي "تحتجزه حركة حماس رغم إرادته في غزة".

(الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٠٧/٩)

٢٠١٥/٠٧/١٢ أفرج الاحتلال الإسرائيلي عن الأسير الشيخ خضر عدنان، بعد إضراب عن الطعام دام ٥٥ يومًا، رفضًا للاعتقال الإداري.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٧/١٢)

٢٠١٥/٠٧/١٢ قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تشكيل لجنة وزارية مصغرة لبحث مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين قبل المصادقة عليه في لجنة التشريعات الحكومية التي كان من المفروض أن تلتئم للتصويت على القانون الذي بادر إلى طرحه عضو الكنيست، شارون غال من حزب "يسرائيل بيتينو" المعارض، الذي يتزعمه أفيغدور ليبرمان، ويحظى بتأييد وزراء في الحكومة. وجاء تدخل نتنياهو عقب إعلان ستة وزراء من أصل عشرة أعضاء في اللجنة الوزارية دعمهم للقانون وأنّهم سيصوتون لفائدته، إذ أعلن وزراء حزب الليكود في اللجنة الوزارية للتشريعات ميري رغيف، أوفير أكونيس، داني دانون، زاف الكيان دعمهم لهذا القانون، كذلك بالنسبة إلى وزيري حزب "البيت اليهودي" في اللجنة أعلنا دعمهما للقانون، وهذا ما دفع نتنياهو للإسراع لتشكيل لجنة خاصة لدراسة هذا القانون قبل التصويت عليه. وينص القانون القائم في إسرائيل على سريانه في المحاكم العسكرية فقط، وفي حال قرار صادر بإجماع هيئة قضاة عسكريين، ويسمح لضابط برتبة لواء بإلغائه. بينما ينص التعديل الجديد الذي يطرح تحت عنوان "عقوبة الإعدام على مدانين بالقتل لدوافع قومية" أنّه بالإمكان فرض عقوبة الإعدام بقرار يصدر عن أغلبية عادية من هيئة قضاة وليس بإجماعها، ويسمح بصدور حكم كهذا عن محكمة مركزية ولا يكون بالإمكان إلغاؤه.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٧/١٣)

٢٠١٥/٠٧/١٣ أبلغت إسرائيل الاتحاد الأوروبي استعدادها لإجراء محادثات حول الأوضاع في الضفة الغربية، شريطة عدم مناقشة "الاستيطان الإسرائيلي" فيها، وأن لا تتطرق إلى قضايا الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وأنّها ستكون مستعدة لبحث طرق لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٧/١٣)

٢٠١٥/٠٧/١٥ وصل وفد من حركة حماس يترأسه خالد مشعل إلى الأراضي المقدسة لأداء مناسك العمرة، وإجراء سلسلة من اللقاءات الرسمية، ومقابلة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود. ويرافق رئيس المكتب السياسي للحركة وفد رفيع يضم عزت الرشق ومحمد نصر المكلف بالشؤون العربية وأعضاء قياديين في الحركة. وذلك لتأدية مناسك العمرة ثم مقابلة المسؤولين السعوديين.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٧/١٦)

٢٠١٥/٠٧/١٥ رفض الكنيست الإسرائيلي(البرلمان) وبالقراءة التمهيدية قانون "إعدام المسلحين الفلسطينيين" الذي قدّمه عضو الكنيست شارون غال من حزب "إسرائيل بيتنا"، والقاضي بفرض عقوبة الإعدام دون غيرها على النشطاء الفلسطينيين الذين ينفذون عمليات مسلحة تؤدي لمقتل إسرائيليين دون حاجة إلى اجتماع القضاة الذين يشكّلون هيئة المحكمة التي تبحث القضية. وصوّت ٩٤ عضو كنيست ضد هذا القانون مقابل ٦ أعضاء صوتوا لمصلحته؛ ما يعني أنّ حزب "إسرائيل بيتنا" لم ينجح في تجنيد عضو كنيست واحد من خارج صفوفه لتأييد هذا القانون.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٧/١٦)

٢٠١٥/٠٧/١٥ قال مصدر أمني إسرائيلي إنّ حركة المقاومة الإسلامية (حماس) طالبت بثمن مقابل الكشف عن مصير الإسرائيلي من أصول إثيوبية أبراهام مانغيستو وشخص آخر لم يُكشف عن اسمه، وهما اللذان تتهم إسرائيل حماس باحتجازهما في قطاع غزة. وأنّ إسرائيل كانت عرضت على حماس، خلال المحادثات غير المباشرة في القاهرة ٢٠١٤، أن تعيد جثث عشرين فلسطينيًا استشهدوا خلال الحرب الأخيرة على غزة صيف ٢٠١٤، مقابل جثتين بحوزة حماس تعودان لجنديين هما أورون شاؤول وهدار غولدين. وأضاف "هذا الاقتراح ما زال مطروحًا على الطاولة اليوم"، مؤكدًا أنّ قضية الإسرائيليين الاثنين المفقودين في غزة يتم التعامل معها على نحو منفصل عن قضية جثتي الجنديين، مؤكدًا أنّ إسرائيل لم تتلقَّ بعد معلومات عن المحتجزين.

(الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٠٧/١٦)

٢٠١٥/٠٧/١٦ طائرات حربية إسرائيلية من نوع إف١٦ قصفت بصاروخين على الأقل الموقع المعروف باسم الإدارة المدنية شمال شرق بلدة جباليا شمال القطاع، مما أدى إلى وقوع أضرار مادية في المكان دون أن يبلغ عن وقوع إصابات في صفوف المواطنين. وفي مخيم البريج وسط القطاع، استهدفت الطائرات الحربية موقعًا، مما أدى إلى تدميره، وإلحاق أضرار بالمنازل المجاورة. وزعم جيش الاحتلال أنّ صاروخين أطلقا فجرًا من القطاع باتجاه المستوطنات الإسرائيلية المتاخمة لغزة.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/٠٧/١٦)

٢٠١٥/٠٧/١٦ كشف مسؤول العلاقات الدولية في حركة "حماس" أسامة حمدان، عن تسلّم حركته لأفكار "مكتوبة" تتعلق بملف التهدئة مع إسرائيل. وقال حمدان إنّ "قيادة حركة حماس تدرس تلك الأفكار المطروحة، متوقعًا أن يكون الرد على الجهة المرسلة (لم يكشف عنها)". وأوضح أنّ الأفكار تتعلق بموضوع استكمال "ملف التهدئة" مع إسرائيل، والذي أنهى حربًا استمرت ٥١ يومًا على قطاع غزة صيف عام ٢٠١٤، مؤكدًا أنّ رد حركته على أيّ جهة "لا يخرج عن خدمة العمل الجاد لإنهاء الحصار عن غزة، وفتح المعابر جميعها، بما فيها ميناء غزة البحري". في حين قال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، خليل الحية، إنّ "كثرة الحديث عن اتفاق جديد للتهدئة مع إسرائيل في قطاع غزة، هو لإشغال الرأي العام، وإيهام الفلسطينيين بأنّ مشاكل وأزمات القطاع ستحلّ بهذا الاتفاق".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٧/١٦)

٢٠١٥/٠٧/١٩ في تقرير لها قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إنّ قوات "الأمن الإسرائيلية استخدمت القوة غير المبررة لاعتقال أطفال فلسطينيين تصل أعمار بعضهم إلى ١١ عامًا، فقامت بخنق الأطفال، وإلقاء القنابل الصاعقة عليهم، وضربهم أثناء الاحتجاز، وتهديدهم واستجوابهم في غياب آبائهم أو محاميهم، كما أخفقت في إخطار آبائهم بمكانهم". وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "إنّ قيام القوات الإسرائيلية بإساءة معاملة أطفال فلسطينيين هو أمر مروع، يتعارض مع مزاعمها باحترام حقوق الأطفال. وعلى الولايات المتحدة، بصفتها أكبر المانحين العسكريين لإسرائيل، أن تتشدد في الضغط من أجل إنهاء تلك الممارسات المسيئة، وفي سبيل إجراء إصلاحات".

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٥/٠٧/١٩)

٢٠١٥/٠٧/٢٠ طالب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بعد اجتماع عقد في بروكسل، إسرائيل "بـوقف الخطة لتنفيذ ترانسفير قسري للسكان وهدم البيوت والبنى التحتية" في قرية سوسيا جنوب جبال الخليل. في المقابل، نقل عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إنّ إسرائيل تنظر بخطورة كبيرة إلى استخدام مصطلح مثل "ترانسفير" من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (٢٨ دولة). كما ضمنت مسودة اقتراح القرار الأولية انتقادات حادة لسياسة الحكومة الإسرائيلية، حيث طالبت دول مثل فرنسا والسويد ومالطا وإيرلندا بتوجيه انتقادات حادة لتجميد "عملية السلام" وللبناء في المستوطنات، والعمليات التي تقوم بها إسرائيل في مناطق "ج/سي" في الضفة الغربية. كما شدد وزراء خارجية الاتحاد في قرارهم على الحفاظ على إمكانية تطبيق حل الدولتين في أعلى سلّم الأولويات، وعدّ البناء في المستوطنات يهدد حل الدولتين بشكل خطير. وفي هذا السياق شدد القرار على أنّ كلّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة ببلورة تعليمات لوضع علامات على منتجات المستوطنات في شبكات التسويق الأوروبية، وعلى أنّ أيّ اتفاق مع إسرائيل لا يسري على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٧/٢١)

٢٠١٥/٠٧/٢٠ عاد المستوطنون الإسرائيليون لاقتحام المسجد الأقصى وسط دعوات لاقتحامات جماعية للمسجد بمناسبة ذكرى خراب الهيكل المزعوم. وكانت الشرطة الإسرائيلية أوقفت اقتحامات المستوطنين في فترة العشر الأواخر من شهر رمضان وعطلة عيد الفطر. وسمحت الشرطة الإسرائيلية للمستوطنين باقتحام المسجد عبر باب المغاربة وبحراسة أفرادها، مع وجود العشرات من المصلين المسلمين في ساحات المسجد والذين اعتقلت الشرطة الإسرائيلية اثنين منهم بحجة محاولة عرقلة الاقتحامات. من جانب آخر جدّدت منظمات وجماعات الهيكل المزعوم دعواتها لأنصارها للمشاركة الواسعة في فعاليات خاصة تستهدف المسجد الأقصى تنظّمها تزامنًا مع ما يسمى "ذكرى خراب الهيكل".

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/٠٧/٢١)

٢٠١٥/٠٧/٢١ وافق البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) على تشديد العقوبة على من يلقون الحجارة على العربات والطرق لتصل إلى السجن ٢٠ عامًا في خطوة وصفها مسؤول فلسطيني بأنّها عنصرية ومغالى فيها. ووافق الكنيست بأغلبية ٦٩ صوتًا ضد ١٧ صوتًا على تشديد العقوبة بناءً على تشريع طرح عقب سلسلة من الاحتجاجات الفلسطينية في القدس الشرقية العام الماضي. وقالت وزيرة العدل الإسرائيلية ايليت شاكيد وهي من حزب البيت اليهودي من أقصى اليمين في بيان: "التسامح مع الإرهاب ينتهي اليوم. من يلقي حجرًا هو إرهابي والعقوبة المناسبة ستكون رادعة وهي عقوبة عادلة".

(رويترز، ٢٠١٥/٠٧/٢١)

٢٠١٥/٠٧/٢٣ قالت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية السابقة إنّ حل الدولتين هو الحل الوحيد للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين. وإنّ الحل القائم على الدولتين سيكون "أفضل نتيجة" لكلٍ من الإسرائيليين والفلسطينيين.

(رويترز، ٢٠١٥/٠٧/٢٣)

٢٠١٥/٠٧/٢٧ اغتالت قوات الاحتلال، الشاب محمد أبو لطيفة (١٨ عامًا)، من مخيم قلنديا شمال القدس المحتلة، خلال مداهمة عناصرها المخيم بحثًا عن مطلوبين، حيث قامت بمطاردة عدد من الشبان، مما أدى إلى اندلاع مواجهات بين شبان المخيم وعناصر الاحتلال. وكان جيش الاحتلال، اعتقل أبو لطيفة بعد إصابته، وسقوطه عن سطح أحد المنازل في المخيم، حيث احتجزته ساعات عدة قبل أن تسلّمه لـ"الارتباط الفلسطيني"، ومن ثم إلى الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث تسود أنباء عن أنّ جيش الاحتلال أعدم أبو لطيفة بعد اعتقاله.

(العربي الجديد،٢٠١٥/٠٧/٢٧)

٢٠١٥/٠٧/٣٠ أقر الكنيست الإسرائيلي، في آخر يوم لدورته الصيفية، بالقراءتين الثانية والثالثة، قانون فرض التغذية القسرية على الأسرى المضربين عن الطعام، لكسر إضرابهم، ومنع الترويج الإعلامي الناجم عن إضراب الأسرى، كما حصل في حالة الأسير، خضر عدنان. وقد صدّق على القانون ٤٦ عضوًا في الكنيست، في حين عارضه ٤٠. ويسمح القانون الجديد لسلطات الاحتلال، بعد الحصول على إذن من المحكمة، بتغذية الأسرى المضربين عن الطعام رغمًا عنهم، بحجة الحفاظ على حياتهم، ومنع الأضرار الناجمة عن الإضراب. وجاء إقرار القانون منسجمًا مع تشريعات عنصرية تصعيدية، لمواجهة مختلف أنواع مقاومة الاحتلال، إذ أقر الكنيست أيضًا قانون تشديد العقوبة المفروضة على راشقي الجيش بالحجارة، وتحديد عقوبة بالسجن الفعلي لغاية ٢٠ عامًا، حتى دون الحاجة إلى إثبات وجود النية المسبقة عند راشقي الحجارة.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٧/٣٠)

آب / أغسطس ٢٠١٥

٢٠١٥/٠٨/١ صرّح إبراهيم خريشة سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة بجنيف، إنّ وزير الخارجية رياض المالكي سيقدم شكوى ضد إسرائيل على قيام المستوطنين بحرق عائلة دوابشة، والذي يصنّف في القانون الدولي جريمة ضد الإنسانية. وأضاف أنّ المالكي سيقدم ملفًا كاملًا إلى المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية يوم الإثنين عن تفاصيل جريمة دوما بنابلس، والمطالبة بفتح تحقيق شامل ومحاسبة الفاعلين.

(وكالة معا، ٢٠١٥/٠٨/١)

٢٠١٥/٠٨/٢ أذن وزير الحرب الإسرائيلي موشيه يعالون، باستخدام الاعتقال الإداري، ضد المتطرفين اليهود الذين أحرقوا الرضيع علي دوابشة البالغ من العمر ١٨ شهرًا حيًا الجمعة الماضي، بعدما أضرموا النار في منزل عائلته. وأعلن متحدث باسم وزارة الحرب الإسرائيلية، إنّه "يجب التعامل مع الإرهاب اليهودي بالوسائل ذاتها التي يتمّ التعامل فيها مع الإرهاب العربي، بما في ذلك أساليب الاستجواب الملائمة والاعتقال الإداري". وبحسب القانون الإسرائيلي الموروث من الانتداب البريطاني، يمكن اعتقال مشتبه فيه لستة أشهر من دون توجيه تهمة إليه، بموجب اعتقال إداري قابل للتجديد لفترة غير محددة زمنيًا من جانب السلطات العسكرية.

(السفير، ٢٠١٥/٠٨/٢)

٢٠١٥/٠٨/٢ دانت جامعة الدول العربية إقرار الكنيست (البرلمان الإسرائيلي)، قانون "الإطعام القسري" للمعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٨/٢)

٢٠١٥/٠٨/٨ أطلقت حركة حماس صاروخًا على جنوب النقب. وردّ الجيش الإسرائيلي بغارة على أحد مواقع حركة حماس في القطاع. وأصدر الجيش الإسرائيلي بيانًا يؤكد أنّ الصاروخ الذي أطلق من قطاع غزة سقط من دون وقوع إصابات. كما أكّد مسؤولون أمنيون في حركة "حماس" إنّ "الجيش الإسرائيلي رد خلال ساعات على عملية إطلاق الصاروخين بغارة على موقع تدريب لكتائب عز الدين القسام قرب مخيم البريج للاجئين في وسط قطاع غزة".

(الحياة، ٢٠١٥/٠٨/٨)

٢٠١٥/٠٨/١٠ أفرجت السلطات الإسرائيلية عن عدد من المستوطنين المتطرفين، اعتقلوا في الضفة الغربية المحتلة. لكن السلطات الإسرائيلية لم تقبض بعد على أيّ شخص على صلة مباشرة بالهجوم. وألقي القبض على سبعة من المتشددين في مداهمات قامت بها السلطات الإسرائيلية داخل مناطق استيطانية في الضفة الغربية المحتلة. كما وضعت إسرائيل ثلاثة يهود رهن الاعتقال الإداري منذ حادث إحراق منزل عائلة دوابشة في دوما قرب نابلس. وكان الهجوم على المنزل مشابهًا لاعتداءات سابقة قام بها المتطرفون ردًا على إجراءات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد المستوطنات غير المرخص لها في الضفة الغربية. وترى الولايات المتحدة والدول الكبرى المستوطنات غير القانونية بموجب القانون الدولي عقبة رئيسة أمام التوصّل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

(بي. بي. سي، ٢٠١٥/٠٨/١٠)

٢٠١٥/٠٨/١١ كشف بيان صادر عن المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى عن نية الحكومة الإسرائيلية، طرح مناقصة لبناء كنيس

يهودي، قرب المسجد الأقصى. وأشار البيان، أنّ الخرائط التي حصل عليها المركز تبين أنّ الحكومة الإسرائيلية ستطرح قريبًا مناقصة لبناء كنيس "جوهرة إسرائيل". وأضاف المصدر أنّ الحكومة الإسرائيلية، "أتمّت إجراءات المصادقة على ميزانية البناء والمخططات ذات الصلة من قبل الجهات المعنيّة، ولم يتبقَّ سوى الإعلان عن المناقصة، للبدء في تنفيذ المشروع".

(الغد، ٢٠١٥/٠٨/١١)

٢٠١٥/٠٨/١٦ أكّدت وزارة الخارجية الفلسطينية سعيها السياسي والدبلوماسي تحت عنوان "إسقاط الاعتقال الإداري"، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف عدوانها المتواصل على حقوق الأسرى في السجون الإسرائيلية، وضرورة توفير حماية دولية لهم.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٨/١٦)

٢٠١٥/٠٨/١٧ أعلن إسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خلال احتفال الحركة بتخريج مخيمات صيفية، أنّ حركته لن تقيم دولة في قطاع غزة، وأنّها تعمل على تحرير كلّ فلسطين وإقامة الدولة عليها وعاصمتها القدس، ردًا على الاتهامات التي توجّهها حركة فتح والرئيس محمود عباس لحركته، بأنّها تسعى إلى إقامة تهدئة مع إسرائيل في غزة بعيدًا عن الضفة والكلّ الفلسطيني تمهيدًا لفصلها عن باقي الوطن. وأكّد هنية في كلمته إنّ حماس لن تقبل "بدولة على ٢٪ اسمها غزة على أرض فلسطين، ففلسطين كلّ فلسطين لنا، وبوصلتنا ثابتة نحو القدس". وتشهد الحركة استعدادات كبيرة على مستوى القيادة في قطاع غزة، لخروج وفد رفيع إلى مصر من معبر رفح، للمشاركة في اجتماع موسع لقيادة الحركة في الداخل والخارج، لبحث عدة ملفات، منها مناقشة أفكار "التهدئة طويلة الأمد" مع إسرائيل بشكل موسع.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٠٨/١٧)

٢٠١٥/٠٨/١٩ أعلن جيفري فيلتمان نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية أثناء اجتماع لمجلس الأمن الدولي الخاص بالوضع في الشرق الأوسط، أنّ تسوية الصراع في الشرق الأوسط تتطلب تغيير تل أبيب سياستها إزاء فلسطين. وقال النائب إنّ "عشرين عامًا من المفاوضات التي لم تتكلل بنجاح ولدت عدم الثقة، بل واجتثت آمال الناس. في هذه الأجواء يجب إعادة الثقة قبل الرجوع إلى المفاوضات الواقعية". وأشار فيلتمان إلى ضرورة العمل الشامل من أجل التغيير التام للسير السلبي الجاري، والبدء في إنشاء "سبيل واضح وإيجابي نحو السلام". ويرى فيلتمان أنّه يتعين على إسرائيل إجراء "تغيرات ملموسة في سياستها من أجل السماح بتطور الاقتصاد والأمن والسيادة الفلسطينية"، وأمّا بالنسبة إلى فلسطين، فأكّد فيلتمان ضرورة توصّلها إلى وحدة الصف، وأنّ "سلطة شرعية يجب أن تمثّل فلسطين بأسرها، وجميع الفلسطينيين".

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٨/١٩)

٢٠١٥/٠٨/٢٠ أعلن الأسير محمد علان قراره بفك إضرابه المفتوح عن الطعام، والذي استمر ٦٤ يومًا، احتجاجًا على اعتقاله الإداري. وذلك بعد إعلان المحكمة العليا الإسرائيلية تعليق اعتقاله الإداري.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٠٨/٢٠)

٢٠١٥/٠٨/٢٢ دعت بلقيس جراح، المستشارة الرئيسة في برنامج العدالة الدولية، مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية إلى النظر بعناية في عمليات الهدم غير القانونية الإسرائيلية، كجزء من الفحص الأولي في الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في فلسطين أو انطلاقًا منها. وجاء هذا التصريح بعد هدم الجيش الإسرائيلي بصورة غير مشروعة ما لا يقل عن ٣٩ مبنى في المجتمعات البدوية الفلسطينية في الضفة الغربية يومي ١٧ و١٨ آب / أغسطس ٢٠١٥. وأسفرت عمليات الهدم عن ١٢٦ شخصًا بلا مأوى، بينهم ٨٠ طفلًا. تستهدف خطة الحكومة الإسرائيلية "إعادة التوطين" القسري لـ ٧٠٠٠ بدوي من ٤ تجمعات حيث جرى الهدم. ويعدّ هذا التدمير للممتلكات الفلسطينية الخاصة وإعادة التوطين القسري للفلسطينيين انتهاكًا واضحًا لالتزامات إسرائيل بحقوق الإنسان وقوانين الاحتلال. وتحظر اتفاقية جنيف الرابعة على سلطة الاحتلال تدمير الممتلكات الخاصة أو إعادة التوطين القسري للسكان المحميين.

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٥/٠٨/٢٢)

٢٠١٥/٠٨/٢٦ أصدر الجيش الإسرائيلي بيانًا يفيد بأنّه وجّه ضربة جوية لمنشأة تابعة لحركة حماس في غزة، واستهدف الجيش منشأة لتصنيع الأسلحة تابعة لحماس وسط قطاع غزة ردًا على إطلاق صاروخ على حدود إسرائيل مع قطاع غزة. ولم تعلن أيّ جهة فلسطينية بعد مسؤوليتها عن إطلاق الصاروخ، كما لم ترد أيّ تقارير فورية من القطاع عن وقوع إصابات أو خسائر بالأرواح في القصف الإسرائيلي. وأضاف البيان أنّ هذا الحادث هو الثامن من حوادث إطلاق الصواريخ من غزة منذ مطلع عام ٢٠١٥.

(بي. بي. سي، ٢٠١٥/٠٨/٢٧)

٢٠١٥/٠٨/٢٨ حذّر مسؤولون وناشطون سياسيون في الضفة الغربية من إجراءات إسرائيلية تهدف إلى تعميق فصل الفلسطينيين عن المستوطنين

في استعمال الطرق العامة، وذلك بذريعة حماية المستوطنين. ويرجع الحديث في إسرائيل إلى التركيز على ضرورة تطبيق ممنهج لنظام فصل عنصري شامل يتيح للمستوطنين استعمال الطرق بشكل منفرد من خلال شبكة طرق تضمن سيطرتهم على قرابة ٦٠ في المئة من مساحة الضفة. وخصصت ١٤٠٠ كيلومتر من الشوارع في الضفة الغربية وبشكل حصري للمستوطنين، وحظر استخدامها على الفلسطينيين، وبذلك تجبر إسرائيل الفلسطينيين على سلوك طرق بديلة أطول وأضيق، والتحكم في حركة الفلسطينيين على الطرق من خلال ٣٤ حاجزًا عسكريًا تضيق عليهم من خلالها وتحوّل مسارات طرقهم.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٠٨/٢٨)

٢٠١٥/٠٨/٢٩ قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين إنّ خمسة أسرى فلسطينيين في سجن النقب الصحراوي، يواصلون إضرابهم المفتوح عن الطعام، لليوم التاسع على التوالي، احتجاجًا على اعتقالهم الإداري. وأضافت الهيئة أنّ الأسرى المضربين أمهلوا إدارة سجون الاحتلال، حتى الأول من شهر سبتمبر المقبل، للرد على مطالبهم بإنهاء الاعتقال الاداري. ونقل عن الأسير المضرب نضال أبو عكر، والمعتقل إداريًا منذ شهر حزيران / يونيو ٢٠١٤، ما مفاده بأنّه وبقية الأسرى المضربين يقاطعون محاكم الاعتقال الإداري بوصفها "صورية وغير عادلة". وطالب بدعم خطواتهم وفضح سياسة الاعتقال الإداري والمحاكمات الصورية التي تجري بحقهم.

(فلسطين أونلاين، ٢٠١٥/٠٨/٢٩)

٢٠١٥/٠٨/٣٠ وجّهت محكمة دينية يهودية، مكوّنة من ٧١ حاخامًا، وامتدادًا للمحكمة الدينية العليا التي أدارت شؤون اليهود في حقبات تاريخية، رسالة إلى البابا فرنسيس، بابا الفاتيكان بالاعتذار عن اعترافه بالدولة الفلسطينية خلال أسبوعين، وإلا ستتمّ مقاضاته أمام هذه المحكمة في العشرين من الشهر المقبل، وإن لم يحضر فستتمّ محاكمته غيابيًا.

(الدستور، ٢٠١٥/٠٨/٣٠)

مراجعات وعروض كتب

إبراهيم غرايبة*

مراجعة كتاب

الرواية المفقودة

عنوان الكتاب: الرواية المفقودة.

المؤلف: فاروق الشرع.

الطبعة: الأولى.

سنة النشر: ٢٠١٥.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة/ بيروت.

عدد الصفحات: ٤٩٥ صفحة.

* باحث وصحافي أردني نشر مؤلفات ودراسات عديدة.

يستمد كتاب فاروق الشرع "الرواية المفقودة" تسميته من أنّه يمثّل الجانب السوري الذي التزم الصمت ولم يعرض روايته للمفاوضات السورية الإسرائيلية والأحداث المصاحبة والمؤثّرة، في حين كتب دبلوماسيون وعسكريون إسرائيليون الرواية الإسرائيلية، مثل أوري ساغي، وإيتمار رابينوفيش، وكتب مسؤولون أميركان الرواية الأميركية، مثل دنيس روس، ومادلين أولبرايت، وبيل كلينتون.

عمل فاروق الشرع قبل أن يتولى موقعه الأخير نائبًا للرئيس السوري، وزيرًا للخارجية نحو عشرين سنة، كان في أثنائها شاهدًا وفاعلًا في كثير من الأحداث المهمة التي مرت بالشرق العربي، مثل الحرب الأهلية اللبنانية وتداعياتها: الدور السوري في لبنان، والاحتلال الإسرائيلي، والمقاومة الفلسطينية، والتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي بدءًا بزيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى إسرائيل ثم توقيع معاهدة كامب ديفيد، والثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، وانهيار الشيوعية والاتحاد السوفييتي، ومؤتمر مدريد والمفاوضات السورية الإسرائيلية، والغزو العراقي للكويت وما تبعه، واتفاق أوسلو، ومعاهدة وادي عربة، وصعود الليكود ونتنياهو في إسرائيل...

وفي تقديمه للكتاب، يرى الشرع أنّ الكتاب يمثّل تجربته ومشاهداته التي عايشها وزيرًا للخارجية السورية، مبتعدًا عن الاستطراد أو الدخول في التفاصيل، بما في ذلك من إهدار للتلوين في وصف الوقائع، وحجب بعض الأضواء عن تطوراتٍ ما، أو التعتيم على حياة بعض الشخصيات. واستثمر المؤلف اهتماماته الأدبية والثقافية ورحلاته في العالم في الوصف والتحليل كما كانت من قبل جزءًا من تكوينه السياسي (١١ - ١٤).

يتكوّن الكتاب من مقدمتين، إحداهما للناشر، والأخرى للمؤلف، وتسعة عشر فصلًا، تدور حول الأحداث الرئيسة التي عاصرها المؤلف فاروق الشرع، وخصصت المساحة العظمى منها للمفاوضات السورية الإسرائيلية التي انطلقت عام ١٩٩١ وتوقفت في عام ٢٠٠٠.

في الفصل الأول "بين النكبتين: ١٩٤٨ و١٩٦٧"، يعرض المؤلف سيرته وتكوينه الذاتي منذ ولد في ريف حماة عام ١٩٣٨ في أسرة من مدينة درعا، حيث كان يعمل والده موظفًا في قرية محردة، ولكنّه عاد إلى مدينته درعا عندما بلغ التاسعة ليعيش فيها ويدرس في مدارسها، ويتعرف هناك على حزب البعث. وكانت نكبة ١٩٤٨ واحدة من المحطات التي شكّلت وعيه السياسي وذكرياته وتجاربه في التظاهرات والتعرّف إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين قدموا إلى درعا. كما يتذكر سلسلة من الانقلابات العسكرية التي حدثت في سورية، بدءًا بحسني الزعيم ثم سامي الحناوي وأديب الشيشيكلي، والثورة المصرية ١٩٥٢، وثورة محمد مصدق في إيران ١٩٥٣، وحلف بغداد ١٩٥٥، وتأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٧، والوحدة السورية المصرية ١٩٥٨ - ١٩٦١. وانخرط الشرع مبكرًا في السياسة والعمل؛ فقد التحق بكلية الآداب في جامعة دمشق. وفي الوقت نفسه، كان يعمل في البنك العربي، ثم شركة الكرنك في فرعها في مطار المزة. وبعد تخرّجه في الجامعة، عمل في شركة الطيران السورية.

تعرّف الشرع إلى حافظ الأسد في الجدل السياسي الذي رافق الانفصال وانتهاء الوحدة بين مصر وسورية، وكان الأسد قد سرّح من عمله طيارًا ليعمل في وظيفة مدنية في النقل البحري. وقد ساعده عمله في شركة الطيران على التواصل فيما بعد مع حافظ الأسد الذي عمل وزيرًا للدفاع، وكانت الشركة تابعة للوزارة.

وفي عمله مع الشركة في مدن أوروبية عدة وثقافته الإنكليزية، تشكّلت لدى الشرع رؤية أكثر واقعية وهدوءًا في غمرة من التطرف الذي هيمن على الساحة السياسية السورية، يصفها الشرع بأنّها "يسار طفولي". وقد توافق في ذلك مع حافظ الأسد الذي اتخذ مسافة من النزاع الحزبي الداخلي، والذي اتخذ مواقف أكثر اعتدالًا، وظهر وحيدًا في رؤيته للأمور، وخصوصًا عندما قررت القيادة السياسية دعم عرفات في أحداث أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٠. وكان الشرع في تلك الأثناء مديرًا إقليميًا لشركة الطيران السورية في لندن. ولكنّه شارك بصفة مراقب في المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي لحزب البعث في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠، وكان حافظ الأسد كما يقول معزولًا في ذلك المؤتمر لدرجة أنّه كان يحضر ويغادر القاعة دون أن يثير اهتمام الكثير من المؤتمرين. ولكن حافظ الأسد فاجأ الرفاق بالحركة التصحيحية، وألقى صلاح جديد الرجل القوي في الحزب والدولة وقادةً آخرين، في السجن.

سنوات الاختبار

عيّن الشرع في عام ١٩٧٦ سفيرًا في روما. واستمر في موقعه هذا حتى عام ١٩٨٠. وصاحب ذلك دخول القوات السورية إلى لبنان، واقتحام السفارة السورية في روما، واختطاف رئيس الوزراء الإيطالي ألدو مورو على يد جماعة الألوية الحمراء، وخروج المطران كابوتشي مطران القدس من السجن لينتقل إلى روما.

ومن أهمّ الأحداث التي وقعت في تلك المرحلة، والتي يصفها الشرع بالزلازل، هي الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وتبع ذلك انتقال القيادة السياسية في العراق من أحمد حسن البكر إلى صدام حسين، ثم الحرب العراقية الإيرانية، والنزاع العراقي السوري الذي أدى إلى إغلاق الحدود وسفارتي البلدين. كما وقعت أحداث عسكرية دامية في سورية على يد الطليعة المقاتلة أو الجناح العسكري للإخوان المسلمين، مثل حادثة المدفعية التي قُتل فيها العشرات من تلاميذ الكلية العسكرية في حلب، ومحاولة اغتيال حافظ الأسد.

> من أهمّ الأحداث التي وقعت في تلك المرحلة، والتي يصفها الشرع بالزلازل، هي الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وتبع ذلك انتقال القيادة السياسية في العراق من أحمد حسن البكر إلى صدام حسين، ثم الحرب العراقية الإيرانية، والنزاع العراقي السوري

وعيّن الشرع في عام ١٩٨٠ وزير دولة للشؤون الخارجية. وكانت العلاقات السورية السوفييتية تتطور، وتوّجت بمعاهدة الصداقة والتعاون. كما شغلت السياسة الخارجية بمحاولة إنهاء الحرب العراقية الإيرانية، والتي كان الأسد يراها مغامرة تورّط فيها صدام حسين وسوف تطول حتى يستنزف كلٌ من إيران والعراق.

وجاء ريغان الجمهوري المحافظ رئيسًا للولايات المتحدة خلفًا للديمقراطي جيمي كارتر. كما جاءت مارغريت تاتشر رئيسة لوزراء بريطانيا. وتطورت الأحداث في لبنان على مستوى الصراعات الطائفية الداخلية والصراع مع إسرائيل والدور السوري في لبنان؛ فدخلت القوات الإسرائيلية بقيادة أرئيل شارون إلى لبنان، وانتخب بشير الجميل رئيسًا للبنان في ظل حماية إسرائيلية، كما أغارت إسرائيل على المفاعل النووي العراقي ودمّرته. ويشير الشرع هنا إلى معركة "السلطان يعقوب" التي وقعت على طريق دمشق بيروت بين القوات السورية والإسرائيلية. وتكبّدت فيها القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة. وفشلت في محاولة السيطرة على منطقة حيوية بالنسبة إلى سورية.

وأطلق ريغان في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ "مشروع ريغان" للتسوية السياسية، لم يأت فيه ذكر للجولان ولا لسورية. ودخلت قوات متعددة الجنسيات إلى بيروت. وقتل بشير الجميل في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢. وبعد يومين من اغتياله، هاجمت ميليشيات الجيش اللبناني مخيمَي صبرا وشاتيلا. وارتكبت مذابح مروعة بحق الفلسطينيين.

انتخب أمين الجميل رئيسًا للبنان خلفًا لأخيه بشير. وفي هذه الفترة، توفي الرئيس السوفييتي بريجينيف ليخلفه أندروبوف. وتطورت بمجيئه العلاقات السورية السوفييتية؛ ما شجّع الأسد على القيام بدور إقليمي واسع أو ما كان يسمّيه الأسد "التوازن الإستراتيجي"؛ فأفشلت المفاوضات الإسرائيلية للبنان، وأسقط اتفاق ١٧ أيار بين إسرائيل ولبنان. وتوّج هذا الصراع بالهجوم الذي تعرّض له مقر مشاة البحرية الأميركية والقوات الفرنسية في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣، والذي قُتل فيه أكثر من ٣٠٠ جندي أميركي وفرنسي. وبعد ذلك بشهرين، أسقطت القوات السورية طائرة أميركية، وأسرت طيّارها بوبي غودمان.

التحديات المنتظرة وقصة رفعت

يروي الشرع في هذا الفصل مجموعة من الأحداث والتطورات؛ منها الانشقاق في حركة فتح، وإبعاد عرفات من دمشق بطريقة مهينة، ويقول إنّه لم يكن موافقًا على ذلك، وأنّ الإبعاد دبّره عبد الحليم خدام وزير الخارجية في ذلك الوقت بكثير من الشخصنة والمبالغة في التقدير في أنّ عرفات اندمج في المشروع الأميركي، ثم عاد عرفات سرًا إلى طرابلس الشام، ولكن الأسد تدخّل مباشرةً ضد عرفات ووجوده في لبنان، ما اضطره إلى الانسحاب بوساطة عربية، ليبدأ فصل آخر في العلاقة المرّة بين سورية وعرفات.

ويخصص الشرع الجزء الأكبر من هذا الفصل وكما يبدو من العنوان، لصراع مراكز القوى في سورية؛ إذ كان رفعت الأسد قائد سرايا الدفاع يقود جناحًا في السلطة والتأثير، ويتعاون معه في ذلك عددٌ من الوزراء والقادة العسكريين وأعضاء القيادة القطرية لحزب البعث. وتجلّى هذا الصراع أو الانشقاق في أثناء مرض حافظ الأسد ودخوله إلى العناية المركزة، ثم النقاهة لفترة من الزمن. وفي أثناء ذلك، شكّل الأسد لجنة مصغّرة لتسيير شؤون الدولة في مرحلة مرضه مكوّنة من الأمين العام المساعد للقيادة القومية عبد الله الأحمر، والأمين القطري المساعد محمد زهير مشارقة، ورئيس مجلس الوزراء عبد الرؤوف الكسم، ووزير الخارجية عبد الحليم خدام، ووزير الدفاع مصطفى طلاس، ورئيس الأركان حكمت الشهابي.

وفي ظل هذ الصراع، كان رفعت الأسد يقود مراكز مؤثّرة في الدولة والجيش والعلاقات الخارجية. وبدأ العمل ليخلف أخاه في الحكم. ولكن حافظ بعد شفائه من المرض وما تحقق له من انتصارات سياسية وعسكرية، أجرى إعادة هيكلة في مراكز القوى في حكمه؛ فصدرت مراسيم تعيين ثلاثة نواب للرئيس، هم عبد الحليم خدام، وزهير مشارقة، ورفعت الأسد، وكلّف الكسم بإعادة تشكيل الحكومة، وأصبح الشرع فيها وزيرًا للخارجية، ثم أبعد رفعت خارج البلاد.

الشأن اللبناني وصداع الرأس

كان التقدّم السوري في لبنان بفضل التحالف مع حزب الله وقوى سياسية وطنية وإسلامية، مثل حركة أمل والحزب القومي السوري والحزب الشيوعي. وشعرت سورية بقلقٍ بالغ تجاه الخلاف بين حركة أمل وحزب الله. ودخل الشرع في مفاوضات شاقة بمعونة وزير الخارجية الإيراني علي ولايتي لترتيب حالة من التعاون بين الحزبين بدلًا من الخلاف والقتال. وأعادت سورية لمصلحتها ترتيب الأوضاع الفلسطينية في لبنان. كما حدث انقلاب في القوات اللبنانية بقيادة إيلي حبيقة صديق سورية.

يقول الشرع إنّ تجربته مع الملف اللبناني جعلته ينفر من الغوص في الشأن اللبناني الذي كما يقول لا تنفع فيه "الذمم" واحترام "العهود"؛ فكلّ شيء قابل للانقلاب عليه والنكوص عنه، وهذا ليس عمل وزير خارجية بل عمل رجال أمن يجيدون العمل مع الميليشيات. وفي المحصلة، فقد توّجت الجهود السياسية والدبلوماسية والأمنية في لبنان باتفاق الطائف، والذي قام بدور مؤثّر في صوغه وإقراره كلٌّ من رفيق الحريري وسعود الفيصل وزير الخارجية السعودي.

غورباتشوف: الأول والأخير

جاء غورباتشوف سكرتيرًا للحزب الشيوعي السوفييتي بعد سلسلة وفيات في قيادة الاتحاد السوفييتي، بريجينيف، وأندروبوف، وتشيرننكو. وكان أندروبوف هو الذي دفع به إلى القيادة السياسية. وقد لقي غورباتشوف ترحيبًا غربيًا بدأته تاتشر، ثم تبعها في ذلك الرئيس الأميركي ريغان وقادة أوروبيون آخرون.

كانت سورية مشغولة جدًا بالحصول على أسلحة روسيّة متقدمة، لتقليل الفجوة في مجال التسلح مع إسرائيل. واعترف غورباتشوف في لقاءٍ منفرد مع حافظ الأسد بأنّ القدرات العسكرية السوريّة تعاني نقاط ضعف بعد خسائرها في حرب عام ١٩٨٢. وكان غورباتشوف مطّلعًا على هذه المعلومة بحكم قربه من أندروبوف، وأبدى استعداده للدعم الفني لتجاوز الثغرات وتطوير القدرات في السلاح السوري. ولكنّه اعتذر عن تقديم أسلحة جديدة بسبب أنّ الحل الشامل والعادل للصراع في الشرق الأوسط سياسي وليس عسكريًا. وقال: نرى اتجاه العمل السياسي طريقًا إستراتيجيًا لحلّ هذا النزاع، وأنّ الاتحاد السوفييتي يأمل أن يجري التركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية مع سورية، وعلى الاستعانة بالدول العربية معًا.

وبعد هذه الزيارة، طلب وزير الخارجية السوفييتي إدوارد شيفاردنادزه لقاء ثنائيًا مع فاروق الشرع، بعيدًا عن الإعلام في أثناء عودته من زيارة له إلى طوكيو جرت في الأول من حزيران / يونيو ١٩٨٨ حيث يمر بموسكو في طريقه، وهناك جرى بينهما لقاء في غياب السفير السوري في موسكو عصام النائب، قال شيفاردنادزه بعد ترحيب قصير إنّه رغب في هذا اللقاء لدعوة سورية للتفكير في السلام والكفّ عن طلب مزيد من الأسلحة السوفييتية، وطلب أيضًا من سورية الانسحاب من لبنان.

وكان هذا اللقاء كما يقول الشرع، مؤشرًا واضحًا على الاتجاه الجديد للقيادة السوفييتية الجديدة. وأبدى الرئيس الأسد انزعاجه الشديد ممّا قال شيفاردنادزه. وقال إنّه تغيّرٌ خطير في موقف القيادة السوفييتية.

وفي لقاءٍ جرى في نيويورك في أيلول / سبتمبر ١٩٨٩ بين الشرع وشيفاردنادزه، قال الأخير إنّ جمهوريات بحر البلطيق ستحصل على استقلالها الوطني قريبًا، وسيصدر دستور سوفييتي جديد يعطي حرية الانفصال لجميع الجمهوريات السوفييتية. وكان ذلك خبرًا صاعقًا للقيادة السوريّة، إضافةً إلى أنّ خالد بدكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري والخبير في الشؤون السوفييتية كان يبدي موقفًا متحفظًا من البيروسترويكا. ونقل الشرع رسالة إلى غورباتشوف تتضمن سؤالًا محددًا عن انفصال جمهوريات البلطيق. ولكن غورباتشوف ردّ بطريقة عصبية إنّ هذا الأمر ليس صحيحًا، وليس من الوارد أن تستقل جمهوريات البلطيق، ونسبة كبيرة من شعوبها وقوّاتها تصل إلى ٤٠ في المئة من الروس.

وجرى لقاء رسمي بين الأسد وغورباتشوف في نيسان / أبريل ١٩٩٠. وعاد الأسد مثقلًا بالقلق؛ فقد علم بأنّ موجة هجرة يهودية سوفييتية واسعة سوف تبدأ إلى إسرائيل. وكان واضحًا أنّ الاتحاد السوفييتي قد

دخل في مرحلة التراجع، وأنّ الحرب الباردة قد حسمت لمصلحة الولايات المتحدة، وأنّه لم يعد بإمكاننا الاعتماد على موقف الحليف السوفييتي.

الإخوة الأعداء: نحن والعراق

يتحدث الشرع في هذا الفصل عن الفكر العروبي الاتحادي الذي يراود الحركة القومية العربية، وعن الجهود التي بُذلت للوحدة والتنسيق بين العراق وسورية؛ ومنها جهود مكثفة وخارقة قادها الملك حسين. وقد نظّم الملك الأردني لقاء طويلًا بين الرئيسين صدام حسين وحافظ الأسد. واستمر اللقاء المنفرد بينهما ١١ ساعة. ولكنّهما لم يتوصلا إلى اتفاق. ثم جرت لقاءات بين الشرع وطارق عزيز في قاعدة جوية أردنية على الحدود العراقية الأردنية، تحمل اسم H٤. وشارك في هذه اللقاءات الملك حسين ورئيس الوزراء زيد الرفاعي. وكان ثمة أملٌ كبير في الوصول إلى صيغة اتحاد عراقي - سوري - أردني. ولكنّها انتهت بالفشل.

> كان ثمة أمــلٌ كبير في الوصول إلــى صيغة اتحاد عراقي - سوري - أردني. ولكنّها انتهت بالفشل

وبعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، جرت لقاءات بين الشرع وطارق عزيز في موسكو. وكان السوفييت حريصين على قيام اتحاد عراقي - سوري، وعلى تطوير العلاقات السوفييتية مع البلدين. ولكنّها محاولات باءت بالفشل.

كان العراق يعتبر نفسه قد خرج من الحرب منتصرًا. يقول الشرع لم يكن هناك مشكلة كبيرة لنا في هذا "الاعتبار"، فمن الطبيعي أن يسوّق العراق أمام الرأي العام وقف الحرب بوصفه انتصارًا له، بينما كان وقف الحرب في حقيقته انتصارًا مرًا للشعبين العراقي والإيراني، لكنّه انتصار المنهكين واليائسين والمدمّرين، وبدلًا من أن يستخدم الرئيس العراقي صدام حسين نهاية الحرب لتصحيح العلاقات مع سورية، واستخدام نفوذها لدى إيران في عودة العلاقات الطبيعية بينهما، وترميم تصدعات النظام العربي وإعادة الاعتبار للتناقض الأساسي بين الأمة العربية وإسرائيل، فإنّه أخذ يطرح نفسه بوصفه زعيم الأمة العربية، ويعمل لإحكام السيطرة على النظام العربي وأيّ دولة يمكن أن تبلغها يداه.

استدارة صدام حسين نحو سورية ولبنان

بعد انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل، جاء الجنرال ميشال عون رئيسًا بدعم من صدام وعرفات. ويقول الشرع إنّ عون أعلن رسميًا عن بدء ما سماه "حرب التحرير"، وأطلق تصريحات "حربجية" "متطرفة" و"غير مسؤولة" ضد سورية والرئيس الأسد.

في مؤتمر القمة الذي عقد في المغرب، كان لبنان هو الموضوع الرئيس للمؤتمر، وقد حدثت مشادة بين الرئيسين صدام حسين وحافظ الأسد. وأكّد البيان الختامي للمؤتمر عروبة لبنان، وأنّ استمرار الأزمة يهدد لبنان بالتقسيم ويهدد الأمن القومي العربي، وأكّد التضامن العربي مع لبنان ومساعدة الشرعية على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على كامل التراب اللبناني، وانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة وفاق وطني تلتزم وثيقة الإصلاحات وتعمل على تطبيقها.

وساهمت سورية في صوغ وثيقة الوفاق الوطني التي أقرّها مؤتمر الطائف. ودخل لبنان في مرحلة تطور جديدة في تاريخه الحديث. كما دخلت العلاقات السورية اللبنانية طورًا جديدًا كان عنوانه الأبرز هو إبرام "معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق".

الانتفاضة الكبرى

حرّكت الانتفاضة عام ١٩٨٧ على نحو غير مباشر جهود التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي. وقد التقى ريتشارد مورفي معاون وزير الخارجية الأميركي الرئيس الأسد في ٧ شباط / فبراير ١٩٨٨، وكانت الخارجية الأميركية قد أعادت قبل هذا اللقاء السفير الأميركي وليام إيغلتون إلى دمشق. وعرض الرئيس الأسد الموقف السوري للمشاركة في عملية السلام على أساس حلٍ شامل في المنطقة في إطار مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة.

وفي ٢٧ شباط / فبراير، التقى الأسد وشولتز وزير الخارجية الأميركي. وقبل ذلك بأسبوع، التقى الأسد بوفدٍ من جبهة الإنقاذ الفلسطيني

برئاسة خالد الفاهوم، وكانت الجبهة قلقة من اتصالات سرّية تجري بين أميركا وبعض أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في محيط عرفات.

وأطلق شولتز في ٤ آذار / مارس ١٩٨٨ ما عُرف بـ "مبادرة شولتز". ولم تكن هذه المبادرة سوى خطة معدّلة بعض الشيء عن كامب ديفيد. وتشتمل على التوصل إلى حكم ذاتي فلسطيني مشترك لا تمثيل فيه لمنظمة التحرير الفلسطينية. وردّت القيادة الموحدة للانتفاضة بالرفض. ودعت القيادة الفلسطينية ممثلي الضفة الغربية في مجلس النواب الأردني إلى الاستقالة والوقوف إلى جانب الشعب.

> جرى لقاء بين عرفات والأسد عقب استشهاد أبو جهاد خليل الوزير. واتفقا على أنّ خطة شولتز تمثّل استمرارًا لكامب ديفيد. ولكن عرفات كان يدفع في السر باتجاه التعاطي مع مشروع شولتز

وجرى لقاء بين عرفات والأسد عقب استشهاد أبو جهاد خليل الوزير. واتفقا على أنّ خطة شولتز تمثّل استمرارًا لكامب ديفيد. ولكن عرفات كان يدفع في السر باتجاه التعاطي مع مشروع شولتز. كما جرى لقاء آخر في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨٨ في أثناء مؤتمر القمة العربية في الجزائر. وكان للانتفاضة تأثيرٌ واضح في قرارات المؤتمر التي أكدت ضرورة دعم المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. والتقى شولتز بالأسد في ٦ تموز / يوليو ١٩٨٨. وأعلن الأردن في ٣١ تموز / يوليو ١٩٨٨ رسميًا عن فكّ الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، وحلّ مجلس النواب، وإلغاء وزارة الأراضي المحتلة. وكانت هذه الخطوة بمنزلة اعتراف رسمي أردني بالواقع الجديد الذي فرضته الانتفاضة الفلسطينية.

الانهيار الكبير

عقدت القمة العربية في بغداد في حزيران / يونيو ١٩٩٠، وكانت مسبوقة ومصحوبة أيضًا بأجواء استثنائية؛ فقد توترت العلاقات العراقية الخليجية وخصوصًا مع الكويت، وكانت الهجرة اليهودية السوفييتية تلقي بظلالها على المنطقة والقضية الفلسطينية، ثم توتّر الخلاف العراقي الكويتي ووصل إلى مستوياتٍ خطيرة، وهاجم صدام حسين الكويت والإمارات واتهمهما بالغدر وطعن ظهر العراق، كما وجّه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز شكوى رسمية ضد الإمارات والكويت إلى جامعة الدول العربية. وفي الثاني من آب / أغسطس ١٩٩٠، اجتاح الجيش العراقي الكويت واحتلّها. وفي ٨ آب / أغسطس ١٩٩٠ أعلن الرئيس العراقي صدام حسين ضمّ الكويت إلى العراق.

يقول الشرع: كان صدام متيقنًا أنّ الأميركيين سوف يتغاضون عن احتلاله الكويت، وكان ينظر إلى بوش بوصفه صديقًا شرسًا أكثر منه عدوًا. وكان يظن أنّه بتعهده بالمحافظة على سعر ٢٥ دولار لبرميل النفط سوف يهدّئ الأميركان. ثم فيما بعد عندما أعلنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب، وصف صدام بوش بالخائن، يقول الشرع "ولا أحد يصف عدوّه بالخائن، فالخيانة تحصل بين الإخوة والأزواج، وليس بين الأعداء (٢٢١).

جولات بيكر المكوكية حتى مؤتمر مدريد

دخلت المنطقة بعد حرب الكويت مرحلة جديدة. وقد أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش في ٦ آذار / مارس ١٩٩١ التزام الولايات المتحدة العمل من أجل سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط على أساس قرارَي مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ويقول الشرع في شرح المرحلة الجديدة التي يسميها "ما بعد حرب الخليج" إنّها تطرح أسئلة عديدة سيبقى معظمها دون أجوبة نهائية ولكن سيظل السؤال الأهم هو أن تمتلك دولنا قبل الآخرين زمام المبادرة في إرساء قواعد الأمن والاستقرار في منطقتنا (٢٢٦).

وتمخّضت الاتصالات العربية بعد الحرب عن إعلان دمشق الذي شاركت فيه دول الخليج الستّ إضافةً إلى مصر وسورية. وصدر البيان الختامي بتاريخ ١٠ آذار / مارس ١٩٩١ وسمّي "إعلان دمشق". وانضم في اليوم الثاني للمؤتمر وزراء خارجية إيطاليا وهولندا ولكسمبرغ. وفي المساء، حضر وفد إيراني برئاسة علي ولايتي وزير الخارجية الإيراني.

وبدأ التحضير فورًا لمؤتمر إقليمي للسلام في الشرق الأوسط. وعُقد المؤتمر في العاصمة الإسبانية مدريد بعد سلسلة طويلة من المشاورات والخلافات. وقدّم اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي

في المؤتمر كلمة متخطرسة. وقال إنّ العرب يملكون نحو ١٤ مليون كيلومتر مربع من الأرض في حين لا تملك إسرائيل إلا ٢٨ ألف كيلومتر مربع، وهذا يعني أنّه يملك كلّ فلسطين من النهر إلى البحر. ثم ألقى الشرع كلمته وأكّد فيها أنّ نجاح عملية السلام يتطلب انسحابًا إسرائيليًا كاملًا من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

وفي اليوم الثاني، انتقد شامير سورية وفلسطين، واتهم رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي بتزوير التاريخ، ووصف سورية بأنّها دولة إرهابية. وردّ الشرع بأنّ رئيس حكومة إسرائيل لم يذكر في خطابه أبدًا قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وهذا يعني عدم قبوله الأساس الذي عقد هذا المؤتمر بناءً عليه، وأنّ شامير آخر شخص يحق له التحدث عن الإرهاب. وأبرز صورة قديمة من صحيفة بريطانية يظهر فيها شامير بوصفه مطلوبًا بتهمة الإرهاب، وأنّه ساهم في اغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت عام ١٩٤٨، فهو يقتل وسطاء السلام أيضًا.

> جرت سلسلة طويلة من اللقاءات في جولة وراء جولة تستمر أيامًا طويلة في واشنطن، وكأنّها استنزاف نفسي. وفي الوقت نفسه كانت تتسرب معلومات عن لقاءات سرية تجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مسار مستقل عمّا يجري بين الإسرائيليين والوفد الفلسطيني

جولات واشنطن: المراوحة في المكان

استؤنفت المفاوضات في واشنطن، وجرت انتخابات إسرائيلية فاز فيها حزب العمل بقيادة اسحق رابين. وكان سقوط شامير في الانتخابات بمنزلة عقبة أزيحت أمام الوفود العربية المفاوضة لأنّ سياساته السابقة وضعت عملية السلام في طريقٍ مسدود. وقد تقدمت المفاوضات بالفعل بمجيء رابين إلى السلطة وتولّي رابينوفيش رئاسة الوفد الإسرائيلي. وأعدّ الوفد السوري مذكرة من ستّ صفحات كمبادئ للسلام تقوم على السلام التام مقابل الانسحاب التام من الأراضي العربية المحتلة. وقدّم الوفد الإسرائيلي مذكرة مقابلة للمذكرة السوريّة. وكانت تشتمل على أفكار إيجابية نسبيًا، لكنّها تحاشت العبارة السوريّة "الانسحاب التام".

وجرت سلسلة طويلة من اللقاءات في جولة وراء جولة تستمر أيامًا طويلة في واشنطن، وكأنّها استنزاف نفسي. وفي الوقت نفسه كانت تتسرب معلومات عن لقاءات سرية تجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مسار مستقل عمّا يجري بين الإسرائيليين والوفد الفلسطيني المعلن للتفاوض، وكان عرفات يؤكد دائمًا عدم صحة المعلومات المتسربة عن هذه اللقاءات.

وفي ١١ تموز / يوليو، حضر دنيس روس إلى دمشق حاملًا رسالة إلى الأسد من كلينتون، وأسرّ له على انفراد أنّ رابين موافق على الانسحاب الكامل من الجولان، إذا لُبّيت الحاجات الأمنية لإسرائيل. ومثّل ذلك أول طرح غامض لما سيطلق عليه لاحقًا "وديعة رابين". وفي الوقت نفسه، فإنّ رابين كان يتلاعب بمسارات التفاوض وفصلها فعليًا عن بعضها. وتسربت على نطاق واسع أنباء المفاوضات السرية مع الفلسطينيين من وراء ظهر الوفود العربية، بما فيها الوفد الفلسطيني. ويقول الشرع إنّه سأل عددًا من كبار المسؤولين الأميركيين المختصين بالشرق الأوسط منهم أدوارد دجرجيان، ودنيس روس، ومارتن إنديك إن كان لديهم علم بالمفاوضات التي كانت تجري في أوسلو/ النرويج خلال ربيع ١٩٩٣ وصيفه، بين أحمد قريع أبو علاء بمتابعة محمود عباس أبو مازن ووفد إسرائيلي لعدة أشهر، فأجابوا بالنفي. وعندما أبديت استغرابي من أن تخفى هذه اللقاءات عن أعين الولايات المتحدة، أجاب إنديك إنّ وفودًا متنوعة من الإسرائيليين والفلسطينيين كانت تجري فعلًا مفاوضات سرية رسمية وغير رسمية في عدد من العواصم الأوروبية، ولم نكن نعرف من سيخرج منها بنتيجة. ومن بين هذه اللقاءات العديدة نجحت قناة أوسلو. لم يكن روس مرتاحًا لإيضاحات إنديك التي كانت أيضًا مفاجئة لدجرجيان (٢٩٠).

يفسر الشرع دبلوماسية أوسلو بأنّها تهدف إلى كسر التنسيق القائم بين دول الطوق، ومن ثم إلغاء شمولية الحل السياسي كأمر واقع على جميع الجبهات. وقد نجحوا في فصل المسار الأهم وهو المسار الفلسطيني (٢٩٠). ويعتقد أنّ السلوك الأميركي والإسرائيلي في المفاوضات كان مسرحيًا للتغطية على القناة السرية، وأنّه لم يكن ثمة هدف فعلي تسعى إليه إسرائيل سوى الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي. كما أنّ المصريين كانوا يعرفون عن الاتفاق ويدعمونه، وكانوا يخفون معرفتهم بما يجري عن السوريين.

وجاء عرفات إلى دمشق في ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ ليعرض نص الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (أوسلو) على الرئيس الأسد قبل الاحتفال بإعلانه. وقال له الأسد: كلّ بند من هذا الاتفاق يحتاج إلى مفاوضات واتفاق جديد بينكم وبين الإسرائيليين (٢٩١).

وبعد أوسلو، جرى لقاء في جنيف بين كلينتون والأسد في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤، ولم يكن في اللقاء اهتمام بالعلاقات السورية الأميركية؛ فقد بحثا في الاجتماع الذي استمر أربع ساعات مسألتين، هما: مصير الطيار آراد، ونشاط حزب العمال الكردستاني في سورية. ومن جهته، فقد طرح الأسد مع كلينتون مسألتين، تتمثل الأولى بأنّ إيران دولة مهمة وذات صدقية، ولم تقف مع العراق في الحرب بعد احتلال الكويت عام ١٩٩٠، أما الثانية فهي إمكانيات التوصل إلى حل في مسألة لوكربي.

وبعد أيام قليلة (٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤) من لقاء كلينتون والأسـد، توفي باسل الأسد ابن الرئيس حافظ الأسد، واستؤنفت المفاوضات في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ في مبنى وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن، ولم يكن في عدادها الوفد الفلسطيني.

اتفاق وادي عربة

تحوّل جو المفاوضات إلى الكآبة؛ فقد ظلت سورية مصرّة على الانسحاب الكامل من الجولان، وأنّ القدس جزء من الأراضي العربية المحتلة، ذلك على الرغم من أنّ رابين كما نشر في الصحافة على لسان كلينتون مستعد لإجراءات مؤلمة لتحقيق السلام مع سورية. وقد اتصل كلينتون بالأسد ليضعه في صورة أفكار رابين، وتتابعت زيارات وزير الخارجية الأميركية كريستوفر إلى دمشق وتل أبيب. وكانت جولات مكوكية من الزيارات مثيرة للانتباه.

وفي ١٩ تموز / يوليو ١٩٩٤، التقى كريستوفر بالرئيس الأسد وعرض استعداد رابين للانسحاب الكامل من الجولان والعودة إلى حالة ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧. وانتهى اللقاء بصيغة أعدّها الجانب السوري نصّها: "مقابل التزام إسرائيل بالانسحاب الكامل إلى خطوط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ فإنّ سورية مستعدة للاستجابة للمقترحات الإسرائيلية التي تتضمن إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وترتيبات أمنية متفق عليها، ورفع المقاطعة، ومشاركة سورية في المحادثات المتعددة الأطراف، وجدولًا زمنيًا لتحقيق ذلك" (٣١٢).

ثم دخلت إسرائيل من جديد في موجة استطرادات ومطالبات جديدة لا علاقة لها بجوهر التفاوض، مثل طلب إدانة عمليات حماس التي تصاعدت بعد حادثة الحرم الإبراهيمي في الخليل، يقول الشرع إنّ ذلك كان أبعد من الإدانة، ولكن لكسب الوقت للمساومة على تفسير بنود اتفاق أوسلو، وعدّ انسحاب القوات الإسرائيلية من نسبة ضئيلة من أراضي الضفة الغربية كأنّه إنجاز ضخم (٣١٥).

وتوجّه ثقل الحكومة الإسرائيلية عسكريًا وأمنيًا لإبرام اتفاق منفرد مع الأردن على غرار اتفاق أوسلو؛ فقد أعلن الجانبان الأردني والإسرائيلي في ٢٥ تموز / يوليو ١٩٩٤ عن التوصّل إلى إطار اتفاق. وعقد بعد الاتفاق اجتماع قمة بين كلينتون والأسد في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر في دمشق، وهي ثاني زيارة لرئيس أميركي بعد زيارة نيكسون عام ١٩٧٤. وسجّل كلينتون في هذا الاجتماع ولأول مرة أنّه حصل من اسحق رابين على إقرار باستعداد إسرائيل للانسحاب إلى خط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧. وتواصلت اللقاءات تنعقد وتدور في النقطة نفسها، وعلى مستويات وفي تخصصات عسكرية وأمنية مختلفة.

عناقيد الغضب وتفاهم نيسان وصعود نتنياهو

اغتيل رابين في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ بعد اغتيال فتحي الشقاقي على يد الموساد بأيام قليلة، وخلفه شمعون بيريز الذي قرر إجراء انتخابات مبكرة. وفي هذه الأثناء اغتالت المخابرات الإسرائيلية يحيى عياش أحد قادة حماس. وردّت حماس بسلسلة عمليات ضد إسرائيل. وتدهور الوضع أيضًا في جنوب لبنان. وبدأ بيريز يدق طبول الحرب. وشنّت إسرائيل في الفترة الواقعة بين ١١ و٢٦ نيسان / أبريل ١٩٩٦ ما أسمته عملية "عناقيد الغضب"، وقصفت مقر الأمم المتحدة وكلّ من استظل به من المدنيين، وكان عددهم أكثر من مئة إنسان، ودمّر أكثر من ٧ آلاف منزل ومئات المشافي والمدارس والطرق ومحطات توليد الكهرباء في لبنان (٣٤٩).

وبذلت فرنسا من خلال وزير خارجيتها دو شاريت جهودًا مضنية لوقف الحرب. وحضر كريستوفر عدة مرات حتى جرى التوصّل إلى "تفاهم نيسان"، وكان ذلك تطويرًا مهمًا لما حدث عام ١٩٩٣. وقد نصّ الاتفاق على التزام إسرائيل والمتعاونين معها في الحزام الأمني عدم إطلاق أيّ نوع من نيران الأسلحة على المدنيين، مقابل التزام "المجموعات المسلحة" عدم إطلاق صواريخ الكاتيوشا أو أيّ نوع من النيران على شمالي إسرائيل. وسقط بيريز في الانتخابات كما هو متوقّع، وصعد نتنياهو إلى واجهة السياسة الإسرائيلية.

أوراق المفاوضات على الطاولة وتواصل الاجتماعات

استؤنفت المفاوضات مع إسرائيل بعد مجيء إيهود باراك رئيسًا للوزراء في إسرائيل. ولكنّها عقدت بصورة غير مباشرة، وكان دنيس روس ومساعدوه يتنقلون بين الوفدين لعرض وجهات النظر. واستمرت هذه المفاوضات خمسة أيام. والتقى الشرع لقاءات عدة مع كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت، والتي يصفها بالمهنية والوضوح. وتواصلت اللقاءات والمفاوضات على جميع المستويات. ولكن كما هو معلوم لم يحدث تقدّم يذكر في عملية السلام. ولكن حدث تطوّر مهم عندما انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان.

ويختم فاروق الشرع الكتاب بوقفة قصيرة عند وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في ١٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٠.

الكتاب

الكتاب وثيقة مهمة وتاريخية وأدبية أيضًا، تمثّل المفاوضات مع إسرائيل الجزء الأكبر منه، وإن تحدّث المؤلف عن قضايا أخرى تاريخية، وبعضها ذكريات وأحداث تبدو استطرادًا، مثل التطورات السياسية في تركيا، وتشكيل مجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي. وفي عرض الأحداث بتواريخها وأسمائها وكثير من التفاصيل يمثّل بالتأكيد مصدرًا أوليًا للتعرّف إلى مرحلة في التاريخ العربي وتفاعلاتها التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية.

وجاء الكتاب بلغةٍ أدبية متقنة، يبدو أنّها مزيج من مهارات المؤلف ومواهبه اللغوية والأدبية وثقافته الواسعة إضافةً إلى اللغة والمهارات التحريرية والمعرفية المتقدمة لمحرر الكتاب الأستاذ محمد جمال باروت. وربما لا تُظهر عناوين الكتاب تنظيمه الفعلي، ولكن ذلك لا ينقص من مستواه وأهميته.

وبالطبع، فإنّ القارئ ينتظر من الكتاب أكثر ممّا جاء فيه؛ فتاريخ سورية والدول العربية في تلك المرحلة حافل بالأحداث الكبرى التي يتطلع لمعرفتها ويتوقّع من فاروق الشرع أن يعالجها. ولكنّه التزم بكونه وزيرًا للخارجية السورية ورؤيته لهدف الكتاب والمذكرات والشهادات التي قدّمها بوصفه وزيرًا لخارجية سورية، وشارك على نحو رئيس وفعّال في المفاوضات السورية الإسرائيلية. ويعدّ الكتاب بهذا المنظور أو من هذه الزاوية كتابًا مهمًا وضروريًا للثقافة العربية.

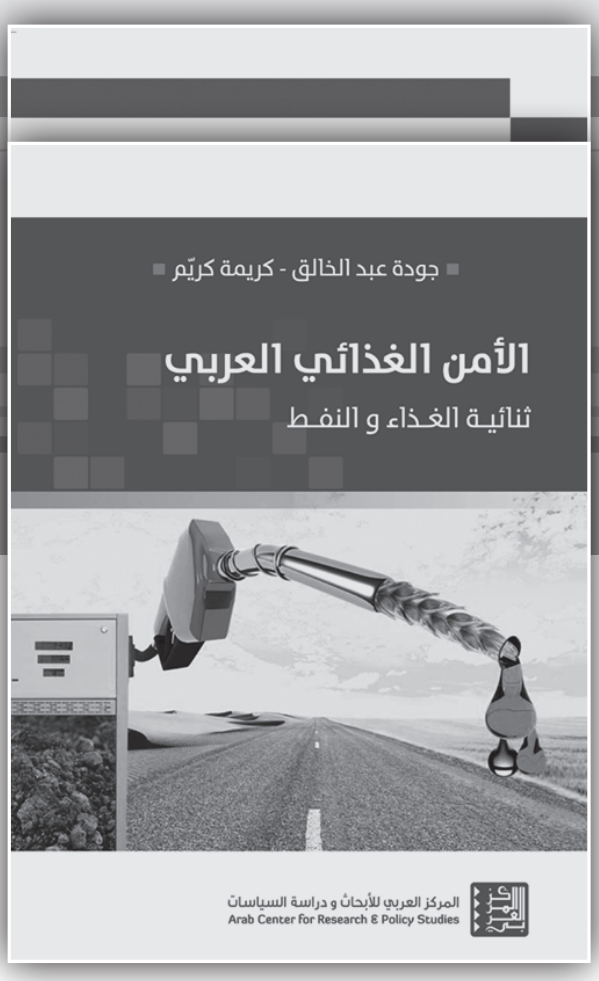

صـدر حديـثًا

تحريـــر: جودة عبد الخالق - كريمة كريّم.

الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط

يناقش كتاب "الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط"، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحديات الأمن الغذائي العربي، ويحاول كاتباه – جودة عبد الخالق وكريمة كريّم– اقتراح سياسات ملائمة للتغلب عليها. ويقوم المنهج المتّبع في الكتاب على تكامل معطيات الموارد العربية بالمزاوجة بين الموارد الزراعية والموارد النفطية.

النور حمد*

مراجعة كتاب

داعش: صورة من داخل جيش الرعب.

عنوان الكتاب في لغته: ISIS: Inside the Army of Terror.

عنوان الكتاب: داعش: صورة من داخل جيش الرعب.

المؤلفان: مايكل ويس، وحسن حسن Michael Weiss & Hassan Hassan.

سنة النشر: ٢٠١٥.

الناشر: Regan Arts, New York.

عدد الصفحات: ٢٧٠ صفحة، من القطع المتوسط.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

أحد مؤلفَي هذا الكتاب مواطن سوري، من مدينة البوكمال الحدودية التي أصبحت منذ فترة طويلة، نقطة تمركز للدخول إلى العراق، والآن إلى خارج العراق. أمّا المؤلف الآخر فهو مراسل صحفي أجنبي، ظل يراسل وسائط الإعلام الغربية من ضاحية الباب في مدينة حلب التي يصفها المؤلفان بأنّها مهد المجتمع المدني المستقل الداعم للتوجه الديمقراطي، وأنّها أصبحت الآن واحدةً من المناطق التعيسة التي يحكمها تنظيم الدولة الإسلامية، بما يعدّه الشريعة الإسلامية. يقول المؤلفان إنّهما نذرا نفسيهما للتصدي للإجابة عن السؤال الذي ظل يتردد بصورة متكررة في القنوات الفضائية، منذ صيف ٢٠١٤ وخريفه، وهو: من أين جاء داعش؟ وكيف أمكنه أن يحدث هذا الخراب الضخم، في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة (ص xiii)؟

بدأ المؤلفان كتابهما بسرد قصة شابٍ من أسرة سورية تعيش في البحرين، يدعى عبد العزيز كوان. يقول المؤلفان إنّ أسرة عبد العزيز التي هاجرت إلى البحرين من شرق سورية في ثمانينيات القرن الماضي، هيّأت له تنشئة حسنة، وأتاحت له حياة طيبة، وأرادت له أن يحقق في حياته نجاحًا مهنيًا، ومكانة اجتماعية مرموقة. غير أنّ عبد العزيز ترك الدراسة وذهب إلى المدينة المنورة ليدرس العلوم الدينية الإسلامية. ويروي المؤلفان أنّه ظل يحرص، في تلك الفترة، على البقاء في صحبة الدارسين الأكثر تشددًا. في نهاية عام ٢٠١١ أخذ هذا الشاب الذي كان عمره حينها ستة عشر عامًا، يراسل عمّه، (أو ربما خاله، his uncle)، المسمى رياض الأسعد، وهو أحد الضباط السابقين في الجيش الحكومي السوري الذين انشقوا وانضموا إلى قوى المعارضة. ذهب عبد العزيز في بداية عام ٢٠١٢، إلى إسطنبول، ومنها إلى مدينة ريحانلي على الحدود الجنوبية لتركيا، ومن ثم عبر إلى محافظة حلب التي كانت قد سقطت حينها في أيدي المقاتلين المعارضين لنظام الأسد. قاتل عبد العزيز مع بعض الجماعات المقاتلة المعتدلة لبضعة أسابيع، ليكتشف، وفقًا لروايته، أنّهم غارقون في الفساد، وغير فعّالين. أخذ عبد العزيز يتنقل بين ألوية المقاتلين؛ فبدأ بأحرار الشام، ثم جبهة النصرة التي اتضح أنّها الممثل لتنظيم القاعدة في سورية. ونتيجة لما اكتسبه عبد العزيز من شهرة بوصفه مقاتلًا لا يعرف الخوف ولا يهاب الموت، وبوصفه مسلمًا شديد الالتزام، أصبح انتقاده لزملائه من المقاتلين يزداد، وأخذت علاقته بهم تتعقد وتسوء؛ فعاد إلى البحرين، بسبب تلازم تناقضه مع زملائه من المقاتلين، مع ازدياد ضغط أسرته عليه. ولدى عودته، قامت أمه بأخذ جواز سفره منه وإخفائه. وفي مقابلة له مع مؤلفَي الكتاب، بعد عام من عودته، ذكر لهما أنّه يمضي أيامه متسكعًا في شوارع البحرين، يكتنفه إحساس بأنّه مسجون، وأنّ هناك من يراقبه طوال الوقت. أكّد عبد العزيز لمؤلفَي الكتاب، أنّه لا يزال يحنّ إلى أيام القتال في سورية، وأنّ الحياة لا تعني بالنسبة إليه شيئًا، والحياة الشريفة في نظره، هي أن يقدّم المرء نفسه في سبيل ما يؤمن به (ص ix).

نجح عبد العزيز في إقناع والدته أن تعيد إليه جواز سفره. ومن ثم رجع، مرةً أخرى، إلى سورية. وهناك، التحق بداعش، بعد أن أجرى محادثاتٍ، عبر "سكايب"، مع من أسماهم "إخوته". وبحكم تجربته السابقة وسمعته، تدرّج عبد العزيز في سلّم القيادة بسرعة كبيرة، وأصبح مقرّبًا من قادة داعش؛ ينسّق بينهم، وينقل الرسائل الشفاهية بينهم. وعندما استولى داعش في عام ٢٠١٤، على قطاع كبير من الأراضي في سورية والعراق، جرت ترقيته إلى مسؤول أمني، وأُوكل إليه الإشراف على ثلاث بلدات بالقرب من البوكمال (ص x).

> يقول المؤلفان إنّ عبد العزيز اكتشف في نفسه أمورًا لم يكن يدركها؛ فقد لمس من خلال هذه التجربة أنّه عنيفٌ ومتوحشٌ، وذو تصميم استثنائي. فقد قام بقطع بعض الرؤوس، كما احتفظ في منزله بفتاة إيزيدية تحت سن العشرين، من أجل متعته الجنسية، بوصفها سبية

يقول المؤلفان إنّ عبد العزيز اكتشف في نفسه أمورًا لم يكن يدركها؛ فقد لمس من خلال هذه التجربة أنّه عنيفٌ ومتوحشٌ، وذو تصميم استثنائي. فقد قام بقطع بعض الرؤوس، كما احتفظ في منزله بفتاة إيزيدية تحت سن العشرين، من أجل متعته الجنسية، بوصفها سبية. وقد مُنحت له هذه الفتاة مكافأة له على بلائه في المعارك مع البشمركة، ومع بعض الميليشيات الكردية الأخرى بالقرب من بلدة سنجار العراقية، بالقرب من الحدود السورية. يقول المؤلفان، لم يؤثّر كون عبد العزيز مغتصبًا للنساء في فكرته عن نفسه بوصفه مسلمًا تقيًا مستقيمًا. ظل عبد العزيز يردد أنّ إخوانه من المسلمين وأخواته من المسلمات يهانون وتنتهك حرماتهم، وأنّه يتمنى أن يصبح مثل الخليفة المعتصم الذي جرّد جيشًا ليقتص لامرأة مسلمة، استجارت به من الرومان الذين أهانوها.

ظل عبد العزيز يبحث عن الشهادة، وفقًا لمنظوره، حتى وجدها على يد قناص من الجيش الحكومي في بلدة الحويجة من أعمال دير الزور، في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤. ولإظهار مدى التغيرات التي ألمّت بعبد العزيز الذي كان يُعرف في البحرين بالهدوء ودماثة الخلق، يورد المؤلفان رواية عن أحد أصدقائه له، حين سأله ماذا سيصنع إن التقى بوالده في ساحة القتال، وكان والده مقاتلًا في صف جبهة النصرة، فرد عليه عبد العزيز، دون أدنى تردد، بأنّه سوف يقتله. وذكر في دعم ذلك الخيار، أنّ الصحابي أبا عبيدة قتل والده حين التقاه في المعركة ضمن جيش المشركين (ص xii).

> يقول المؤلفان إنّ السؤال الذي ظل يتردد في وسائط الإعلام: من أين جاء داعش؟ سؤالٌ مفهومٌ ومبرر، بخاصة إذا استحضرنا الصور الكثيرة، وأفلام الفيديو التي ظلت تنتشر ويتداولها الناس عبر مختلف الوسائط، في كلّ أرجاء العالم، ولكنه يبقى، مع ذلك، سؤالًا غريبًا.

المحور الرئيس للكتاب

يقول المؤلفان إنّ السؤال الذي ظل يتردد في وسائط الإعلام: من أين جاء داعش؟ سؤالٌ مفهومٌ ومبرر، بخاصة إذا استحضرنا الصور الكثيرة، وأفلام الفيديو التي ظلت تنتشر ويتداولها الناس عبر مختلف الوسائط، في كلّ أرجاء العالم، حاملةً الدعاية المرعبة التي تصوّر قطع رؤوس الرهائن الغربيين الذي بدأ بقطع رأس الصحفي الأميركي جيمس فولي. غير أنّ المؤلفَين يقولان، ومع أنّ السؤال مفهوم جدًا، فهو في الوقت نفسه يبدو غريبًا بعض الشيء؛ فالولايات المتحدة الأميركية ظلت في حرب مع داعش، في تخلُّقاتها المختلفة، لمدةٍ تجاوزت العقد من الزمان. كانت حربها في البداية مع القاعدة في العراق، ثم مع مجلس شورى المجاهدين، ثم مع تنظيم دولة العراق الإسلامية. يقول المؤلفان إنّ هذه الحالة من الاستغراب حول نشوء تنظيم داعش، تشبه كما لو أنّ الفياتكونج بدّلت واجهتها القديمة، وعادت عام ١٩٨٥ فاحتلت ثلث مساحة جنوب شرق آسيا، وبدأ النظر إليها كجماعة غوريلا محاربة ظهرت فجأة، ونظرت إليها كلّ الأطراف الأميركية، من إدارة ريغان إلى قناة سي إن إن، بوصفها ظاهرة غير معروفة المنشأ (ص xiii).

ذكر المؤلفان أنّهما بحثا تنظيم داعش كما يبدو اليوم، وفي الوقت نفسه بحثا أيضًا مراحله التي تحكي تطوراته، وتبدلاته، عبر العقد الماضي. وقد ناقش المؤلفان في الفصول الأولى من الكتاب مراحل تخلُّق داعش المختلفة، مقلّبَين صفحات التاريخ المعقد لنشأته ومراحل تحولاته. اعتمد المؤلفان في تجميع المعلومات التي تعين على رسم صورة واضحة لتطورات هذا التنظيم، على عشرات المقابلات الشخصية الأصلية مع ضباط سابقين في المخابرات، وفي وحدات مكافحة الإرهاب التابعة للجيش الأميركي. كما أجريا مقابلات مع دبلوماسيين غربيين، تعقبوا تنظيم القاعدة في العراق، وقاموا بسجن أفراده؛ فداعش، من وجهة نظر المؤلفَين، ليس سوى تتويج دامٍ أخير لنزاعٍ طويلٍ جرى داخل الجهادية الإسلامية العالمية نفسها. والسؤال المركزي الذي كان يشغل بال الجهاديين هو: على من يشنّون الحرب المقدسة؟ على الشيعة، أم على العلويين، وغيرهم من الأقليات الطائفية والإثنية؟ أم ينبغي تأجيل الحرب على هؤلاء كلّهم، وحصر الحرب في البداية ضد الأميركيين وحلفائهم من الصليبيين والصهاينة؟ وكان أكبر من جسّد الجانب المتشدد من هذا النزاع هو الأردني، أبو مصعب الزرقاوي الذي أسّس تنظيم القاعدة في العراق؛ إذ ظل يؤمن بشنّ الحرب على الجميع. هذا، في حين مثّل الجانب المعتدل منه، معلّم الزرقاوي ورئيسه في التنظيم، أسامة بن لادن. ويرى الكاتبان أنّ تجنّب انفصال داعش عن القاعدة أصبح غير ممكن منذ اللحظة التي التقت فيها عينا الزرقاوي وأسامة بن لادن، في أفغانستان عام ١٩٩٩ (ص xiv).

يتكوّن هذا الكتاب من أربعة عشر فصلًا. يناقش كلّ فصلٍ منها جانبًا من جوانب الأحداث، والسياسات، والعوامل القطرية، والإقليمية والدولية التي أثّرت في المسار الطويل الذي تحوّر عبره تنظيم داعش، حتى أضحى بالصورة التي هو عليها الآن. والكتاب بهذه الصفة من الكتب التي يصعب تلخيصها. وبطبيعة الحال، لا يغني تلخيص أيّ كتاب، ولا مراجعته، عن قراءته، بغض النظر عمّا يكون ذلك الكتاب. غير أنّ هذا الأمر ينطبق على هذا الكتاب الحافل بالتفاصيل، الغنيّ بالمعلومات، أكثر ممّا ينطبق على كتب أخرى كثيرة. فهو كتاب يغطّي حقبة تجاوزت العقد من الزمان، يتنقل فيها بين باكستان وأفغانستان وإيران والعراق وسورية، متتبعًا تحركات الجهاديين الإسلاميين، ويفحص خريطة سياسية عراقية شديدة التعقيد، كثيرة التداخلات،

مليئة بالتناقضات، وبالأحلاف التكتيكية القصيرة الأجل. كما يفحص الصراع السوري، وخريطته التي لا تقلّ تعقيدًا عن الخريطة العراقية.

الفصول الأولى

في الفصل الأول تحت عنوان "الأب المؤسس"، تحدّث المؤلفان عن الغزو الروسي لأفغانستان وبداية ظهور المجاهدين الأفغان، وتقاطر من اصطُلح على تسميتهم بـ "الأفغان العرب"، على بلدة حياة أباد في ضواحي بيشاور عند مدخل ممر خيبر، في باكستان، وتركُّزهم هناك، من أجل العبور إلى أفغانستان، لمقاومة الاحتلال السوفييتي. في تلك الفترة، لمع نجم عبد الله عزام، الفلسطيني الأصل، بعد أن أصبح كتابه الذي أصدره عام ١٩٨٤، مانفيستو للمجاهدين الأفغان. كان عزام يرى أنّ أفغانستان أصلح من الدول المشرقية لإقامة دولة إسلامية، عقب إخراج السوفييت منها. بوصول عبد الله عزام وأسامة بن لادن، أخذ المجاهدون العرب يتوافدون على حياة أباد. يرى المؤلفان أنّ وجهة نظر عزام التي لا تقرّ قتال المسلم للمسلم، قد اصطدمت بوجهة نظر الظواهري التكفيرية المتطرفة. وبعد أن أصبح الظواهري مقرّبًا من بن لادن أحس عزام بالخطر، ومن ثم بدأ التنافس بين الإثنين على بن لادن، بخاصة أمواله (ص٥).

ركّز المؤلفان في الفصل الأول على شخصية الزرقاوي. وتحدّثا عن بداياته تلميذًا فاشلًا في دراسته، ما جعله يترك المدرسة بمستوى في كتابة اللغة العربية، أقرب ما يكون إلى مستوى شبه الأمّي. يقول المؤلفان، على الرغم من أنّه ابن لمختار القرية، ومن عشيرة مرموقة هي عشيرة بني حسن المعروفة بولائها للأسرة الهاشمية الأردنية، كان الزرقاوي منغمسًا في الجريمة. وقد روى عنه بعض أقربائه وأقرانه شربه الخمر، وممارسته القوادة. وكان أوّل دخول له إلى السجن بسبب حيازة المخدرات والاعتداء الجنسي. ولتعديل سلوكه قامت والدته بدفعه للالتحاق بدورات في الدروس الدينية، في مسجد الحسين بن علي في عمان. في هذا المسجد تعرّف الزرقاوي على السلفية الجهادية، وعلى ضرورة محاربة ما وُصف بالأنظمة العربية المرتدة في المشرق العربي. ذهب الزرقاوي إلى أفغانستان ولدى عودته في عام ١٩٩٢ وضعته قوى الأمن الأردنية تحت المراقبة. وفي عام ١٩٩٤، ألقى الأمن الأردني عليه القبض. ولدى مداهمتهم منزله، وجدوا في حوزته أسلحة وذخائر ومتفجرات، ما قاد إلى سجنه. ويرى المؤلفان أنّ فترة السجن مثّلت بالنسبة إليه الجامعة التي تخرّج فيها؛ إذ تمكّن الزرقاوي في تلك الفترة من فرض زعامته داخل السجن.

أُطلق سراح الزرقاوي عقب موت الملك حسين، واعتلاء الملك عبد الله الثاني العرش، وإصداره عفوًا عامًا، من أجل المصالحة مع الإسلاميين الذين يشكّلون التنظيم السياسي الأقوى في الأردن.

عاد الزرقاوي إلى أفغانستان والتقى بأسامة بن لادن. وكان رأي بن لادن فيه سلبيًا؛ إذ شكّ في أنّه ربما يكون من أفراد جهاز الأمن الأردني، كما أزعجته بشدة، الوشوم التي رسمها الزرقاوي على جسده في الفترة التي سبقت تديّنه، وفشل في محوها مستخدمًا الأحماض الكيماوية. يرصد المؤلفان تنقّل الزرقاوي بين الأردن وأفغانستان إلى أن يصلا إلى إقامته مرتكزًا له في العراق، عقب سقوط دولة طالبان في أفغانستان. ويسرد المؤلفان هنا تأسيس أبي عبد الرحمن الشامي تنظيم "جند الإسلام" في جبال المنطقة الكردية، حين كان إقليم كردستان واقعًا تحت الحظر الجوي من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وكان دخوله محظورًا على القوات العراقية.

اندمج تنظيم جند الإسلام مع تنظيمات جهادية أخرى تكوّن منها ما سمّي "تنظيم أنصار الإسلام"، والتي ربطها كولن باول كذبًا، بنظام صدام حسين، قبيل غزو العراق، وزعم أنّها تعمل على تصنيع أسلحة كيماوية في مساحة خمسمائة كيلومتر مربع في إقليم كردستان. ويورد المؤلفان عديد الأدلة على أنّه لا علاقة للزرقاوي بصدام حسين. كما يوردان أنّ إيران دعمت الزرقاوي تكتيكيًا، وليس إستراتيجيًا؛ فقد أمضى الزرقاوي في طريق هروبه من أفغانستان إلى شمال العراق قرابة العام في إيران. وقد يسّرت له ذلك علاقته السابقة بغلب الدين حكمتيار، القائد الأفغاني البشتوني المرتبط بإيران. وينسب المؤلفان، جزئيًا، ظهور الزرقاوي في العراق واهتمامه بمدينة الموصل، إلى تأثّره بقصة القائد نور الدين زنكي الذي كانت الموصل منصة انطلاقه.

دور البعث وعزت الدوري

في الفصل الثاني، يركّز المؤلفان على دور البعث وعزت إبراهيم الدوري الذي هرب إلى سورية فاحتضنه بشار الأسد، على الرغم من العداوة القديمة بين حافظ الأسد وصدام حسين. يوضح هذا الفصل انتماء الدوري إلى الطريقة النقشبندية، والسيطرة على طرق التهريب بين العراق وسورية، والجسور التي مدّها البعثيون إلى رجال الدين، أمثال حارث الضاري، وعبد الله الجنابي، وغيرهما. كما يوضح وصول بعض رجال جيش صدام حسين القدامى إلى مناصب قيادية في الوضع الجديد، مكّنتهم من العمل على زعزعة الأوضاع، على الرغم من ظهورهم بمظهر الداعم للأميركيين. ويورد الفصل شهادات

مفصّلة، في غاية الأهمية توضح أنّ فقدان الأوضاع المرموقة، عقب سقوط نظام صدام حسين، وسياسة بول بريمر في تسريح الجيش والشرطة والأمن العراقي، إضافةً إلى سياسة اجتثاث البعث، قد خلقت تحالفًا عريضًا من معارضين، جمعهم الضرر المشترك. يقول المؤلفان في عبارات لافتة للنظر، إنّ ما فهمه كلٌ من الأسد والزرقاوي وبن لادن، وفهمته الولايات المتحدة بعد خسائر كبيرة في الدماء والأموال، أنّ الخطر الأكبر الذي يهدد جهود إقامة نظام ديمقراطي في العراق، ليس بالضرورة الجهادية الإسلامية، أو البعثيين المبعدين، وإنما هو دافعية السنّة الشديدة لاستعادة مكانتهم التي فقدوها بسقوط نظام صدام.

> فقدان الأوضاع المرموقة، عقب سقوط نظام صدام حسين، وسياسة بول بريمر في تسريح الجيش والشرطة والأمن العراقي، إضافةً إلى سياسة اجتثاث البعث، قد خلقت تحالفًا عريضًا من معارضين، جمعهم الضرر المشترك

أورد المؤلفان ملاحظة لافتة للنظر أيضًا، وهي أنّه لا أحد قطّ نهض لحرب الأميركيين، عندما اجتاحوا العراق؛ لا البعث، ولا ضباط الجيش، ولا العشائر. ولكن عندما شكّل الأميركيون مجلسًا من ثلاثة عشر شخصًا غالبيته من الشيعة، وليس فيه سوى قلة قليلة من السنّة، شرع كلّ هؤلاء يقولون إنّ الأميركيين يريدون تسليم العراق إلى الشيعة. ومن ثم، بدأ البعثيون وضباط الجيش المسرّحون في المقاومة، كما بدأ رجال القبائل في التغاضي عن دخول رجال القاعدة إلى العراق (ص ٢٦). ويرى المؤلفان أنّ محاولة جورج بوش الابن دمقرطة العراق عن طريق القوة، أدّت إلى ضرب مراكز القوى المتشكلة في العراق، منذ وقت ليس بالقصير، ما أدّى إلى سلب السنّة ما يرونه حقوقًا لهم بالميلاد.

يروي المؤلفان أنّ الزرقاوي تسلل إلى العراق في آب / أغسطس ٢٠٠٣، في الوقت الذي ظهر فيه "تنظيم التوحيد والجهاد" في الساحة العراقية. وقام من توّه بتدبير تفجير السفارة الأردنية في بغداد، واغتيال آية الله محمد باقر الحكيم، وتفجير مبنى الأمم المتحدة. يورد الكتاب أنّ تنظيم البعث قدّم مساعدات للزرقاوي في عملية تفجير مبنى الأمم المتحدة. ومن الحقائق الصادمة التي يعرضها هذا الكتاب، أنّ القوات العراقية الخاصة، كانت على صلة بالزرقاوي؛ فهي التي تؤمّن له السيارات التي يجري تحويلها إلى سيارات مفخخة. كما أنّها تتولى نقل الانتحاريين، وتأمينهم، بل إنّ الانتحاريين الذين يقومون بالتفجيرات، ظلوا يسكنون في أبنية بالقرب من ثكنات ضباط هذه القوات العراقية الخاصة. ولقد اتضحت كلّ هذه الحقائق من خلال تحقيقات أجريت مع انتحاري فشل في عملية التفجير، وأُلقي القبض عليه (ص ٢٧). كانت خطة الزرقاوي من استهداف الشيعة، كما يرى المؤلفان، هي إشعال حربٍ طائفية لإيقاظ السلبيين من السنّة وتحريكهم، وجرّهم إلى أتون الصراع. ويرى المؤلفان أنّ داعش اتبع أسلوب الزرقاوي نفسه باستهداف الشيعة، حتى تتصاعد ردات أفعالهم ضد السنّة، ما يجعل السنّة يضطرون إلى الانخراط، بصورة من الصور، أو بقدر من المقادير، في صفوف داعش.

يرى المؤلفان أنّ الفظائع التي ارتكبتها القوات الأميركية في الفلوجة، والتي ارتكبتها قوات الشركة الأمنية بلاكووتر، خلقت جوًا ساعد على تنامي التعاطف السنّي مع القاعدة، وغيرها ممّن حملوا السلاح في وجه الأوضاع القائمة. ولقد أدى خروج المقاتلين من الفلوجة عقب الحرب الشرسة التي دارت رحاها داخلها، إلى انتشارهم في أجزاء مختلفة من العراق. وبذلك انقدحت بالفعل الشرارة التي طالما ودّ الزرقاوي إشعالها.

تحالف القاعدة والبعث والعشائر

يرى المؤلفان أنّ هناك تحالفًا بين البعثيين ورجال العشائر وتنظيم القاعدة في العراق. ويورد المؤلفان أنّ بن لادن في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣، أخذ يدعو المجاهدين من كلّ أنحاء العالم إلى التوجّه إلى العراق. فقام البعثيون بتيسير الممرات التي مكّنت هؤلاء المقاتلين من دخول العراق. ويروي المؤلفان أنّ هناك جنرالًا يدعى محمد خيري البحراوي، يعمل في القوات الخاصة العراقية، أشرف على تدريب رجال القاعدة. وقد قام الجنرال الأميركي باتريوس، في وقتٍ لاحق، بتعيين البحراوي هذا مسؤولًا عن مدينة الموصل. ويربط المؤلفان بين سقوط الموصل في المرة الأولى في يد تنظيم القاعدة في العراق، ووجود الجنرال محمد خيري البحراوي مسؤولًا عنها؛ فالرجل وفقًا للشواهد التي أوردها المؤلفان، كان يلعب على الحبلين. ويقول المؤلفان إنّ التاريخ أعاد نفسه؛ إذ سقطت الموصل مرةً أخرى على

أيدي قوات داعش، غير أنّه لم تكن هناك في هذه المرة قوات أميركية لتستعيدها. فبقيت، حتى هذه اللحظة، في أيدي داعش (ص ٣٩).

إدارة التوحش

في الفصل الثالث، تحدّث المؤلفان عن كتاب صدر على شبكة الإنترنت عام ٢٠٠٤ بعنوان "إدارة التوحش" ألّفه شخص يدعى أبا بكر ناجي. ويعدّ المؤلفان الكتاب المانفيستو الرئيس للجماعات الجهادية الإسلامية، في سعيها لتأسيس دولة الخلافة، ويريان أنّ إستراتيجية الزرقاوي تأثّرت بما طرحه الكتاب، موردين شهادات تقول إنّ كلّ الجماعات التي كانت تحارب في سورية والعراق، تقرأ هذا الكتاب وتسترشد بهديه؛ فالكتاب يطرح الجهاد بوصفه نشرًا للرعب بالاستخدام الأقصى للقسوة (ص ٤٠-٤١).

تعرّض هذا الفصل أيضًا، إلى مقاطعة انتخابات عام ٢٠٠٥ التي تضافرت فيها جهود الزرقاوي مع جهود البعث. ويعرض الكتاب إلى تصعيد التفجيرات ضد مساجد الشيعة ومواقعهم المقدسة، وهو أمر يرى الكاتبان أنّ بعض القيادات الشيعية، وعلى رأسها آية الله السيستاني، دعت إزاءه جمهور الشيعة إلى ضبط النفس. غير أنّ الصدريين وقوات جيش المهدي التابعة لهم انخرطوا في عمليات عنف ثأرية وتصفيات واسعة النطاق استهدفت مجتمع السنّة. كما يعرض الكتاب إلى توجيهات المالكي بحرمان مناطق السنّة من الخدمات، وأثّر ذلك في تقوية شعور السنّة بأنّهم مستهدفون من جانب السلطة (ص ٤١-٤٢).

يشير الفصل الثالث أيضًا إلى التحالف الذي قام بين القبائل وجماعة القاعدة. غير أنّ المؤلفيْن يريان أنّ تطبيق الشريعة الإسلامية وفقًا لنموذج القرن السابع، وتصرّف الجهاديين على نسق يشبه نسق المحتلين، إضافةً إلى تضرر أعمال رجال القبائل، وتكالب بعض رجال القاعدة على جمع الأموال، واحتكار نشاط التهريب، كلّ ذلك خلق شروخًا داخل هذا الحلف.

ما يميز هذا الكتاب، أنّه بحَث في مختلف العوامل المعقدة التي ظلت تؤثّر في خرائط التحالفات المعقدة، ومختلف الأوضاع الميدانية العسكرية، والمناورات السياسية. ولقد عرض الكتاب بعدد وافٍ من الشواهد براغماتية رجال العشائر، واستعدادهم للعمل مع مختلف الجهات، بلا استثناء، ما دام تعاونهم مع الجهة المُعَّينة، يخدم مصالحهم. فقد قبل رجال العشائر التقارب مع الأميركيين، ما أدى إلى قيام مجلس الأنبار، ومن ثم، إلى انخراط مستجدين من السنّة في القوات الأمنية. وكان المنتظر من هذا التنسيق أن تقوم العشائر عن طريق منتسبيها في القوات الأمنية، بتأمين الصحراء بعد القضاء على تنظيم القاعدة في العراق. وإقبال أبناء العشائر على التسجيل للانخراط في القوات الأمنية، جعل الزرقاوي وجماعته يستهدفون بالتفجير صفوفهم التي انتظمت للتسجيل. ويورد المؤلفان شهادات بعض الأميركيين الذين ذكروا أنّ لرجال القبائل شبكات دينية وشبكات رسمية هي التي تشكّل نظامًا من التراتبيات غير الرسمية التي تؤثّر في كلّ شيء يحدث في العراق؛ فقائد الجماعة أو زعيم العشيرة ربما لا تجد لديه ما تبحث عنه، في حين تجده عند الرجل الثاني. ووفقًا لبعض الأميركيين، تكمن الصعوبة في معرفة من هو الموكل بفعل ماذا. وينطبق ذلك على رجال العشائر، كما ينطبق على داعش (ص ٤٧).

> ما يميز هذا الكتاب، أنّه بحَث في مختلف العوامل المعقدة التي ظلت تؤثّر في خرائط التحالفات المعقدة، ومختلف الأوضاع الميدانية العسكرية، والمناورات السياسية

في الفصل الرابع "عوامل الفوضى"، تحدّث المؤلفان عن تأثير إيران وتنظيم القاعدة في العراق في مجريات الأمور في العراق، واستمرار حالة الفوضى. ركّز الفصل على حرب الوكالة التي شنتها إيران بواسطة جهاز مخابراتها والقوات المؤتمرة بأوامرها داخل العراق ضد الولايات المتحدة الأميركية، للتعجيل بخروجها. ويرى المؤلفان أنّ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ليس سوى صنيعة للإيرانيين ولمحمد باقر الحكيم؛ فالجناح العسكري وفيلق بدر ليسا، في حقيقة الأمر، سوى الطابور الخامس الإيراني داخل العراق. وينقل المؤلفان عن بعض القادة الأميركيين الذين عملوا في العراق أنّ تأثير الملالي الإيرانيين في الأوضاع داخل العراق، قد كان قائمًا منذ فترة حكم صدام حسين (ص ٥١).

أورد المؤلفان في هذا الفصل، تعلّم السنّة من خطأ مقاطعة الانتخابات في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، وحرصهم من ثم، على دخولهم انتخابات كانون الأول / ديسمبر من السنة نفسها؛ إذ تعدّت

نسبة التصويت في أوساطهم ٨٠٪ مقارنة بـ ٢٪ في انتخابات كانون الثاني / يناير التي سبقتها. كانت نتيجة كانون الأول / ديسمبر مخيّبة لآمال السنّة؛ فقد جاء الشيعة في المقدمة، ما جعل الانتخابات لا تؤثّر كثيرًا في إحساسهم المستمر بالتآمر الشيعي ضدهم. وهو أمر ظل يروّج له الزرقاوي محاولًا قطع الطريق لكلّ احتمالات الاتفاق بين السنّة والشيعة. فقد أحس السنّة من الصورة التي سارت بها الأمور، أنّ هناك تحالفًا أميركيا - إيرانيًا يعمل على الدوام على حرمانهم من حقهم الطبيعي بوصفهم أهل مدينة بغداد وسدنتها.

الصدر وجيش المهدي

تعرّض هذا الفصل أيضًا لدور مقتدى الصدر وجيش المهدي الذي أخذ من خلال الدعم الإيراني يسير في وجهة أن يصبح مثل حزب الله في لبنان. وأشار الفصل إلى تحكّم أفراد جيش المهدي في الناقل الجوي الوطني، وفي العمليات في مطار بغداد، ما جعل الصدريين ملمّين بكلّ التحركات، وجعلهم أيضًا قادرين على تهريب الأسلحة من العراق وإليه لمصلحة جيشهم. كما تحدّث الفصل عن قاسم سليماني ودور القنصلية الإيرانية في بغداد. ومما لاحظه الأميركيون العاملون في العراق أنّ هناك تعاونًا وثيقًا بين قاسم سليمان وتنظيم القاعدة في العراق. بل إنّ قاسم سليمان أكّد للقاعدة أنّ لهم حق حرية التنقل بين إيران والعراق متى ما احتاجوا. ويقول الكتاب إنّ السبب وراء ذلك هو أنّ الإيرانيين كانوا يرون أنّ نشاط القاعدة ضد الأميركيين في العراق، سوف يسهم في التعجيل بخروجهم (ص ٥٤). وتحدّث هذا الفصل أيضًا عن تمويل تنظيم القاعدة في العراق من خلال مختلف الأنشطة الإجرامية، بل اتخذ المؤلفان لهذه الفقرات التي تحدثت عن تمويل تنظيم القاعدة في العراق، عنوانًا فرعيًا هو "أغنى من بن لادن".

من أهمّ ما ورد في هذا الفصل الشهادات التي أكّدت ضلوع الإيرانيين في تسهيلات لنقل الأموال والرجال إلى تنظيم القاعدة في العراق، من باكستان، عن طريق إيران. وكما تقدّم، فإنّ رؤية قاسم سليماني لاستخدام تنظيم القاعدة في العراق تتلخص في أنّ كلّ ما يسهم في التعجيل برحيل الأميركيين، يصب في مصلحة طهران. وهكذا اكتشف الأميركيون أنّ إثنين من أعدائهم داخل العراق بينهما نوع من التنسيق. وواضح من مجريات الأمور أنّ كلًا من الإيرانيين وتنظيم القاعدة في العراق قد ظلا ينسقان ويتربصان ببعضهما البعض، في الوقت نفسه؛ فالتحالفات التكتيكية بينهما لم تحجب الأهداف الإستراتيجية القصوى.

وتعرّض هذا الفصل إلى ما قام به الزرقاوي من أجل تخفيف نفور السنّة من تنظيم القاعدة في العراق، بوصفه تنظيمًا مكوّنًا في غالبيته من الأجانب. قام الزرقاوي في عام ٢٠٠٦، بتكوين ما سُمِّي مجلس شورى المجاهدين في العراق المكوّن من ستة أفراد من الجماعات السلفية. غير أنّ السيطرة على العمليات في هذا الحلف العريض، بقيت في يد تنظيم القاعدة في العراق. ولكن في حزيران / يونيو ٢٠٠٦ قتل الزرقاوي في ضربة جوية أميركية. ويرى المؤلفان أنّ من الصعب القول إنّ موت الزرقاوي عنى نهاية تنظيم القاعدة في العراق؛ فقد قادت خلافة أبي أيوب المصري الزرقاوي إلى دفع سياسة الزرقاوي التي هدفت إلى توطين التنظيم و"عرقنته" أكثر، فنشأ ما سمّي بتنظيم دولة العراق الإسلامية.

اتسمت هذه الفترة في نظر المؤلفَين بازدياد وتيرة التفجيرات، بل وبتقسيم بغداد نفسها إلى مناطق إدارية يديرها رجال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، ويقومون بالإشراف عليها. بل أنشأوا وزارات، ومؤسسات في الظل، ما جعل دولة أخرى خفيّة، تقوم من تحت الدولة الظاهرة. وقد كشف الكتاب عن أنّ الورش التي يجري فيها تفخيخ السيارات تنتشر حول مدينة بغداد في بعض المزارع الواقعة في الأطراف.

الصحوات

في الفصل الخامس، ناقش المؤلفان ظاهرة الصحوات. واستهلّا الفصل بقولهما إنّ تاريخ صحوات الأنبار يتسم بالكثير من المرارة. وقد أخبر مسؤول عراقي كبير المؤلفَين في نهاية عام ٢٠١٤، أنّ الذين حاربوا القاعدة في الأنبار تجاهلتهم الحكومة، وأنّ كثيرين منهم اغتالتهم القاعدة، كما اعتقلت القوات الأمنية العراقية بعضهم الآخر. وأضاف هذا المسؤول الكبير، قائلًا: "ما لم تغيّر الحكومة العراقية سياساتها وطريقتها التي أضحت معروفة، فإنّني أشك جدًا، في أنّ أحدًا ما سوف ينهض في محاربة داعش".

يقول المؤلفان، مثلما هو الشأن في مناطق عراقية أخرى كثيرة، فإنّ المسؤولين المحليين في الرمادي، يحتفظون بسجلَين إداريَين مختلفين: واحد للحكومة في بغداد والآخر لتنظيم القاعدة في العراق الذي استمال القوات الأمنية والمسؤولين المحليين بالرشوة. فهناك الكثير

من براميل الزيت الخام التي يجري تهريبها من مصفاة بيجي ليجري بيعها في السوق السوداء العراقية. يقول المؤلفان، إنّ هذا هو ما ظلت تقوم به العشائر منذ أيام صدام حسين، غير أنّ المتحكّمين الجهاديين الجدد، أثبتوا أنّ مراسهم صعب، لا يسهل التعامل معهم. يضاف إلى ذلك رعونة أفراد تنظيم القاعدة، واغتصابهم النساء، ونزعتهم التكفيرية، واختطافهم كبار رجال العشائر، كلّ ذلك أزعج السكان وقاد إلى التذمر، وإلى ظهور ما سمّي بثوار الأنبار الذي أصبح تنظيم الصحوات. وقد أثبت هؤلاء الثوار أنّهم فعّالون للغاية ما اضطر القاعدة إلى محاولة التفاهم معهم. ويورد المؤلفان ما ذكره الأميركيون الذين شهدوا بقدرات رجال العشائر، ومن ضمنهم الفريق باتريوس، مقابل فساد القوات الأمنية وعدم فعاليتها؛ فكثير ممّن ينخرطون في القوات الأمنية، لا رغبة لهم في القتال. بل إنّ كثيرين منهم يهربون بالأسلحة التي جرى منحها لهم ليبيعوها في السوق. وقد أحصى الأميركيون اختفاء مئة وتسعين ألف بندقية كلاشنكوف، جرى شراؤها بأموال دافعي الضرائب الأميركيين، لتنتهي في أيدي الذين يستهدفون الجنود الأميركيين في العراق.

يخلص المؤلفان في هذا الفصل، إلى أنّ أيّ نجاح تمّ تسجيله ضد القاعدة في العراق، جرى بوجود مئة وسبعين ألف جندي أميركي. أمّا الآن فقد تغيّرت الأوضاع. لم يعد الأميركيون هناك، ولم يعد رجال العشائر يثقون بالحكومة، كما أنّ تنظيم داعش قد عمل الكثير الذي يجعل عودة الصحوات مرةً أخرى، أمرًا متعذرًا (ص ٨١).

البغدادي الغامض

في الفصل الثامن، يعرض الكتاب إلى موت أبي عمر البغدادي وأبي أيوب المصري، وتعيين أبي بكر البغدادي زعيمًا لتنظيم القاعدة في العراق، وبقائه غير معروف لدى أكثرية الناس، حتى لحظة إعلان نفسه الخليفة الأول للدولة الإسلامية عقب سقوط الموصل. يورد المؤلفان أنّ كلّ التقارير والمقابلات التي أجريت مع جيرانه ومعارفه، لم تدلّ إطلاقًا على أنّ له صفات قيادية؛ فقد كان مهتمًا بالدراسات الدينية، وبالقرآن على وجه الخصوص، وقد حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة الأعظمية في بغداد. بل أورد المؤلفان ما يدل على أنّ مبلغ طموحاته كان لا يتعدى إيجاد وظيفة حكومية في وزارة الشؤون الدينية. غير أنّ بعضهم وصفه، بعد أن ظهر بهذه الصورة مع إعلان الدولة الإسلامية، بأنّه ربما كان من المخططين الذين يتحلّون بالصمت. ويقول المؤلفان، حين غزت القوات الأميركية العراق عام ٢٠٠٣، لم يكن البغدادي قد انخرط في العمل العسكري بعد. كما أورد المؤلفان شواهد على دور البعثيين السابقين في صعود البغدادي (ص ١١٦-١٢٠).

يناقش المؤلفان في نهاية الفصل الثامن، ظاهرة انجذاب الشبان الأوروبيين إلى تنظيم داعش، ودور الميديا الغربية في الترويج لقصص تجد صدى لدى فئة الشباب الغربي، كسفر مراهقات نمساويات إلى سورية للزواج من التكفيريين. وكيف تخلق مثل هذه القصص مقلّدين يستهويهم هذا النوع من التجارب، فيسعون إلى تنفيذها. ويورد المؤلفان بعض آراء بعض علماء الاجتماع الغربيين في تحليلهم الظاهرة؛ إذ قالوا إنّها لا تختلف عن غيرها من الظواهر الرومانسية الثورية التي ولغت في الدم عبر التاريخ الإنساني. وأورد المؤلفان رأي عالم الاجتماع الأميركي سكوت أتران، في جامعة ميتشغان، والذي قال: "لا يمكن لأحد أن يقنع أحدًا بقتل الآخرين ما لم يربط لهم ذلك بفضيلة من نوع ما"؛ فمسألة داعش تشبه من بعض الوجوه ما جرى في الثورة الفرنسية، فروبيسبير استخدم الإرهاب أداةً لتحقيق الديمقراطية (ص ١٣٠).

ناقش المؤلفان في الفصل التاسع قدوم الجهاديين إلى سورية. واختارا لهذا الفصل عنوان: "خيانة الثورة". أورد المؤلفان في مقدمة هذا الفصل، مزاعم الأسد لصحيفة "وول ستريت جورنال"، في كانون الثاني / يناير ٢٠١١، أنّ سورية مستقرة، وأنّها لن تتعرض لحدوث ثورة مثلما حدث في تونس ومصر وليبيا، لأنّ قيادتها ملتصقة بشعبها. غير أنّ الثورة اشتعلت في سورية، وكانت ثورة سامية، وكانت المطالبات الشعبية حينها، لا تتعدى الإصلاح. غير أنّ المخابرات وميليشيات الأسد قابلتها بعنف وباستهتار واستهانة كبيرة بالشعب ومطالبه. كما جرى استخدام سلاح الاغتصاب على نطاق واسع بواسطة ميليشيات "الشبيبة"، إمعانًا في إهانة الثائرين، وإرهابهم لثنيهم عن مقاومة النظام، ما حوّل الحركة السلمية المطالبة بإجراء إصلاحات، إلى ثورة شعبية شاملة، تعدّت مطالبها إحداث إصلاحات، إلى إسقاط النظام (ص ١٣٠-١٣١).

يرى المؤلفان أنّ سورية والعراق واقعتان تحت الصراع الطائفي الحاد، وصيغة حكم ذات ملامح متشابهة، حيث تحكم الأقلية الغالبية؛ فالسنّة، وهم الأقلية في العراق، ظلوا هم المسيطرون. هذا، في حين أنّ الأقلية العلوية التي تمثّل إفرازًا جانبيًا صغيرًا من الجسم الشيعي، والتي تمثّل نحو ١٥٪ من عدد السكان في سورية، ظلت تتحكم في الأكثرية السنية التي تبلغ نحو ٧٥٪، من مجموع السكان (ص ١٣٥).

أورد المؤلفان في هذا الفصل، شهادة رياض حجاب، رئيس الوزراء السوري الذي انشق في آب / أغسطس ٢٠١٢، حيث قال: "إنّ سورية أضحت محتلة بواسطة النظام الإيراني". وأشار المؤلفان في هذا الفصل، إلى نموذج قوات "البيسيج" الإيرانية المختصة في قمع المعارضين في إيران، واتباع النسق نفسه في سورية عن طريق ما سمّي قوات الدفاع الوطني، إضافةً إلى ميليشيات حزب الله اللبناني. وقد أورد المؤلفان العديد من الشواهد على الانخراط الكلّي للإيرانيين في الحرب الأهلية في سورية. فقد أصاب قوات الأسد الإجهاد، كما قُتل الكثير منها، في حين فرّ منها قطاع كبير آخر. وهكذا أصبحت إيران هي المدافع الرئيس عن وجود الأسد في حكم سورية (ص ١٣٩). ويروي المؤلفان أنّ النبرة الطائفية ارتفعت، حين أخذت القوات الإيرانية والشيعية العراقية تدخل سورية، تحت دعوى الدفاع عن المقدسات الشيعية، كضريح السيدة زينب في ضواحي دمشق (ص ١٤١). كما أورد المؤلفان شواهد على إحضار إيران آلاف الأفغان للحرب إلى جانب الأسد.

> أورد المؤلفان العديد من الشواهد على الانخراط الكلّي للإيرانيين في الحرب الأهلية في سورية

ويورد الكتاب أيضًا، أنّ الأسد لم يضع الوقت كما أضاعته قوى المعارضة، في انتظار مساعدة الأميركيين لها. فقد اتجه الأسد إلى إدخال المتعصبين الدينيين في ساحة النزاع؛ ففي أيار / مايو ٢٠١١، أي بعد شهور من اندلاع الثورة، أصدر الأسد عفوًا عن السجناء، جزءًا من الحزمة الإصلاحية التي قدّمها. غير أنّ تنفيذ ذلك العفو جرى بانتقائية؛ فالناشطون والثوار لم يُطلق سراحهم، وإنّما أُطلق سراح السلفيين. ويورد المؤلفان شهادة للسفير السوري المنشقّ نواف فارس الذي ذكر أنّ رجال المخابرات السوريين كانوا ينسّقون مع رجال القاعدة. بل إنّ التفجير الذي استهدف مباني الأمن في ضاحية دمشق عام ٢٠١٢ جرى بمساعدة قوى الأمن الحكومية السورية (ص ١٤٨).

ويناقش هذا الفصل دخول مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق إلى سورية، وتسريب البغدادي لعددٍ من رجاله إلى محافظة الحسكة الشمالية، قبل شهور فقط من مغادرة الأميركيين العراق. كما يناقش قيام جبهة النصرة التي يقول عنها المؤلفان إنّها كانت أقرب إلى الاعتدال من حيث عدم الرغبة في استهداف الشيعة والإيزيديين والمسيحيين والطوائف الأخرى. ويرى المؤلفان أنّ جبهة النصرة كانت تسير على نهج أيمن الظواهري.

ليسوا متطرفين وحسب

في الفصل العاشر يقول المؤلفان، استنادًا على المقابلات التي أجرياها مع العديد من أعضاء داعش، إنّ تنظيم داعش أبعد ما يكون عن الوحدة الفكرية. بل إنّ عقائد بعض أعضائه وتوجهاتهم، تصل درجة التناقض مع أيديولوجية السلفيين الجهاديين؛ فداعش مكوّن من خلفيات متباينة جدًا؛ فمن أعضائه الانتهازيون الذين لا إلاه لهم، ومنهم مستهدفو الثراء من الحرب، ومنهم رجال عشائر براغماتيون، كما أنّ منهم تكفيريين ملتزمين (ص ١٥٣). ويورد المؤلفان شهادات مختلفة على قدرة داعش على اجتذاب أعضاء جدد. ويورد المؤلفان أيضًا أنّ قدرتهم على التجنيد اجتذبت إلى التنظيم أكرادًا وتركمانيين. وتؤكّد الشهادات التي أوردها المؤلفان أنّ تنظيم داعش لا يرى الفروق الإثنية أبدًا، ويربط عضويته بما يراه العقيدة الإسلامية الصحيحة. وقد جعله هذا يتجاوز في اجتذاب الأعضاء الخطوط الفاصلة التي تشكّلها الانتماءات الإثنية والقومية. ويختم المؤلفان الفصل العاشر بأنّ احتلال داعش الموصل وإعلان الخلافة الإسلامية، منحَا داعش جاذبية أكبر وتعاطفًا أكثر.

يناقش الفصل الحادي عشر حملات الدعاية التي يشنّها داعش عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، وعن مدينة دابق، بالقرب من حلب، والتي يُروى أنّ حديثًا نبويًا تنبّأ بحدوث معركة فاصلة فيها بين المسلمين والكفار، وكيف أنّ الاستناد على هذه الرواية، وروايات قرب قيام الساعة، يجتذب الكثيرين. وقد أسمى الجهاديون مجلتهم "دابق" تيمّنًا بهذه المدينة. ويعتمد داعش في دعايته للتجنيد على أهمية العراق والشام في التاريخ الإسلامي؛ فهما مهد الإمبراطورية الإسلامية وتضمّان مراقد كثير من صحابة الرسول. كما عاش في أرضهما الأنبياء المذكورون في القرآن. أمّا الفصل الثاني عشر، فقد خصصه المؤلفان لانفصال القاعدة عن داعش، وتعرّضا فيه لضعف موارد الجيش الحر بإزاء الجهاديين. كما تعرّضا إلى موقف الإدارة الأميركية من جبهة النصرة بوصفها ذات صلة بتنظيم القاعدة. وأشارا إلى سقوط الرقة في يد جبهة النصرة وإبعاد قوى النظام السوري منها. غير أنّ جهاديّي جبهة النصرة رفعوا عليها العلم الأسود

المكتوب عليه "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، وأعلنوا أنّ السرقة سوف تجازى بقطع اليد، وأنّ على النساء ارتداء الزيّ الشرعي.

أعلن البغدادي أنّ مجاهدي دولة العراق الإسلامية هبّوا لنصرة إخوانهم في سورية حين خذلهم الجميع. ومن هنا جاء اتحاد جبهة النصرة مع دولة العراق الإسلامية وإنشاء كيان جديد يحتل أراضيَ في كلٍ من سورية والعراق. اعترض أيمن الظواهري على هذا الدمج ما جعله يبدو مدافعًا عن اتفاقية سايكس بيكو، كما عبّر المؤلفان. وردّ البغدادي على الظواهري بأنّ هذه الحدود رسمها الغربيون ولا ينبغي أن نحافظ عليها. وتفاقم الصراع بين القاعدة وداعش، حتى أعلن داعش أن لا صلة له بالقاعدة (ص ١٩٦).

يورد المؤلفان ملاحظة مفادها أنّ النظام السوري تجنّب عبر الجزء الأكبر من عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٤ استهداف مراكز داعش بالطائرات. وبناءً على اعتراف دمشق نفسها، فإنّها تخلّت عن استهداف داعش لتركّز على الجيش السوري الحر. وأورد المؤلفان أيضًا، أنّ النظام السوري ظل يدفع إتاوات لجبهة النصرة لتأمين أنابيب النفط في المناطق التي كانت تسيطر عليها في الشمال السوري. كما أورد المؤلفان أنّ داعش ظل يتجنّب مهاجمة القوات الحكومية مُقرًا أنّه يترك التنظيمات الأخرى تقاتل النظام، وحين ينتهي القتال يزحف ليستولي على الأرض (ص ١٩٩).

ركّز الفصل الثالث عشر على احتواء داعش رجال العشائر. ويورد الفصل دور عائدات النفط في تحالفات رجال العشائر؛ فحين رفضت جبهة النصرة منح قبيلة البوعز الدين حصة من عائدات النفط، انضمت البوعز الدين إلى داعش. ويورد المؤلفان أنّ داعش خلق شروخًا بين القبائل وجعل القبيلة الواحدة تحارب بعضها. كما أخذ داعش يقوم بدور الوسيط الذي يحقق الصلح بين العشائر المتحاربة (ص ٢٠٧). أمّا الفصل الرابع عشر، وهو الأخير في هذا الكتاب، فقد تحدّث عن الدولة وعن خلاياها النائمة وحرصها على معرفة ما يجري خارج أراضيها، مما يمكن أن يكون له تأثير في مستقبلها. وناقش هذا الفصل ما أظهره داعش من قدرةٍ على ضبط الشؤون الحكومية اليومية في المناطق التي وقعت تحت سيطرته وكبحه الفساد، وترك الإدارة للأهالي حين يطمئن أنّ الأمور أخذت تسير بصورة منضبطة.

في الخاتمة، يشير المؤلفان إلى استمرار السياسة الطائفية والتطهير العرقي للسنّة، حتى بعد أن خلف العبادي نوري المالكي. ويورد المؤلفان من الشهادات ما يشير إلى انخراط الإيرانيين وحزب الله في تدريب الميليشيات الشيعية في العراق، وأنّ دبابات أبرامز الأميركية لم تقع في أيدي أفراد داعش فقط، وإنّما أصبحت أيضًا في أيدي ميليشيا حزب الله. ويركّز المؤلفان في الخاتمة على خطأ السياسة الأميركية. ويوردان من الشهادات ما يشير إلى أنّ الضربات الجوية لن تفعل شيئًا؛ فأعداد ضخمة من السنّة جرى دفعها لتصبح قوة راديكالية. والسياسة الأميركية التي تحرص على الإبقاء على الأسد ستقود إلى الفشل في مكافحة الإرهاب في سورية كما جرى في العراق (ص ٢٤٠). ويختم المؤلفان كتابهما بقولهما، بعد إحدى عشرة سنة من غزو العراق، لا تزال الجماعات المقاتلة تقاتل، ويبدو أنّ جيش الرعب هذا سوف يبقى فاعلًا إلى أجل غير مسمّى.

يتميز هذا الكتاب بالمسح الدقيق لخريطة القوى الفاعلة في الحالتين العراقية والسورية بالغتَي التعقيد. كما أنّه يسلط الضوء على العوامل الأخرى التي تحرّك المشهد السياسي، من وراء صيغ الخطاب السياسي المعلن التي غالبًا ما تتدثّر بنبل الدوافع؛ فالجري وراء الثراء والحرص على المنافع المادية خلقا تحالفات تكتيكية بين من يبدون أعداء لا يتفقون. فقد أبرزت الشهادات الثرية التي جمعها المؤلفان من مختلف الأطراف، النزعة البراغماتية والمرونة التكتيكية اللتين تحلّى بهما الجميع، ربما دون استثناء.

من الأمور التي لم يتناولها الكتاب كما ينبغي، الدور الروسي في إسناد نظام بشار الأسد، وعامل الصراع الأميركي - الروسي في المنطقة. كما لم يعرض الكتاب التأثير التركي بصورة وافية. وعلى الرغم من قيمته الكبيرة المتمثلة بكونه قد قام على بحث ميداني موسّع، ومقابلات كثيرة جدًا أجراها المؤلفان مع مختلف الأطراف، فالكتاب لم يخْل من اللغة الصحفية وكليشيهات الإثارة الصحفية. ومع ذلك يبقى هذا الكتاب من أفضل الكتب التي بيّنت المتغيرات التي تكوّن فيها داعش الذي يظن كثيرون أنّه قد ظهر فجأةً، بلا مكان، ولا تاريخ.

عبد الرحمن السراج*

مراجعة كتاب
عبد اللّه غُل وبناء تركيا الجديدة

عنوان الكتاب في لغته: Abdullah Gul and the Making of the New Turkey.

عنوان الكتاب: عبد الله غُل وبناء تركيا الجديدة.

المؤلف: جيرالد ماكلين.

سنة النشر: ٢٠١٤.

الناشر: ون وورلد One world - لندن.

عدد الصفحات: ٣٦٨ صفحة من القطع الكبير.

* باحث سوري مهتم بالتاريخ السياسي والعلاقات الدولية.

شهدت الجمهورية التركية مطلع القرن العشرين تحولات سياسية وثقافية واقتصادية، أدت إلى تبوّئها مكانة مهمة على المسرح الإقليمي والدولي. كانت هذه التحولات امتدادًا لتفاعلات سياسية، بـدأت منذ منتصف القرن العشرين مع انتهاء حكم الحزب الواحد، وظهور تيارات وأحزاب تتبنّى أفكارًا منافسة لنهج مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك. من قلب هذه التفاعلات، برز عبد الله غُل الذي ولد في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٠، السّنة التي خرج فيها حزب الشعب الجمهوري من السّلطة أول مرة منذ تأسيس الجمهورية. ويتبنّى حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه غُل شعار "تركيا الجديدة"، ومن هُنا خرجت فكرة الكتاب "عبد الله غُل وبناء تركيا الجديدة".

منهجية الكتاب

لم يكن الكتاب سيرة ذاتية للرئيس غُل، إلّا أنّه محاولة لجيرالد ماكلين مدير قسم الدراسات التركية في جامعة إكزيتير لوصف الحوادث التي شهدتها تركيا، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال تتبّع حياة الرئيس التركي الحادي عشر عبد الله غُل. اعتمد ماكلين في كتابه على لقاءات شخصية مع غُل وأفراد عائلته وأصدقائه وسياسيين أتراك، إضافة إلى منحة وفّرتها له جامعة بيلكنت العريقة في أنقرة بصفة أستاذ زائر في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، مكّنته من الوصول إلى الوثائق والمراجع التي يحتاجها. ويتكوّن الكتاب من ستة فصول تناولت حياة عبد الله غُل: طفولته وحياته في مدينة قيصري، وإسطنبول إنجلترا وبريطانيا، وسنوات الرّفاه في أنقرة، ومن الرّفاه إلى العدالة والتنمية، والعدالة والتنمية وتركيا الجديدة، والرئاسة.

برزت فكرة الكتابة عن حياة غُل في ذهن ماكلين مع الجدل الذي ظهر عام ٢٠٠٧، حول الرئيس الجديد الذي لم ينحدر من إحدى العوائل المرموقة في المدن التركية الكُبرى وامرأته التي ترتدي الحجاب. تواصل ماكلين مع الكاتب التركي الشهير محمد علي بيراند لطلب المشورة، واتفق الاثنان على أنّ أردوغان يستحق أضواء الإعلام أكثر من غُل، إلّا أنّ تطور حياة غُل على المستويين الشخصي والسياسي، ونشاطه في الحركات الطلابية القومية اليمينية كانا أقرب لتطور التاريخ السياسي التركي والتوجهات المستقبلية للبلاد. يرى الكاتب البريطاني أنّ غُل هو المصمّم الأساسي للبرنامج الذي أوصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، ففي الوقت الذي تصدّر أردوغان عناوين الصّحف، وضع غُل الأجندة السياسية والاقتصادية ووجّه تركيا إلى عالم أكبر من الاقتصادات الدولية والتحالفات الإستراتيجية. يقول بيراند: "لا تنسَ أنّ هذا الكتاب سيُباع، لأنّ هذا هو السياسي التركي الذي يتّفق الجميع على أنّه يُشبه جورج كلوني".

النشأة الفكرية لعبد الله غُل

تفاعل عبد الله غُل في حياته مع معظم التيارات الفكرية والسياسية في تركيا الحديثة، ويتناول الكاتب هذه التفاعلات، وكيف انعكست على شخصية غُل الذي أخذ الكثير عن هذه التيارات، لكنه لم يتفق مع أي منها كليًا في أي لحظة من لحظات حياته، ليخرج بمدرسته الخاصة في الفكر والممارسة السياسية.

> تفاعل عبد الله غُل في حياته مع معظم التيارات الفكرية والسياسية في تركيا الحديثة، ويتناول الكاتب هذه التفاعلات، وكيف انعكست على شخصية غُل الذي أخذ الكثير عن هذه التيارات، لكنه لم يتفق مع أي منها كليًا في أي لحظة من لحظات حياته

تشكّلت ملامح شخصية غُل في الأساس في إطار عائلته ومدينته قيصري التي تقع في وسط الأناضول. وتوصف بأنّها موطن الإسلام الكالفيني الذي يجمع الإسلام بالنيوليبرالية التي يتّسم مجتمعها بالتزام تعاليم الإسلام، وفي الوقت نفسه الحسّ القويّ تجاه الأعمال، وما يترافق معه من خصال العمل الجاد والصّبر والمهارة في عقد الصفقات، كما أنّه يحتضن التغيير والحداثة بلهفة. تعلّم غُل من والده، أحمد حمدي غُل مهندس الطّيران النّاشط في اتّحادات العُمّال، أهمية أن يكون المرء مسلمًا، ويولي في الوقت نفسه أهمية للأفكار الاشتراكية في فهم العالم الصّناعي المتحضّر. وأخذ أهمّية وجهة النّظر العلمية في التعامل عن والدته، عدويّة سات أوغلو التي تنحدر من عائلة مشهورة بطلب العلم. كان يمضي فترة الصيف في طفولته بمدينة إزمير عند أخواله، حيث تعرّف على أقرب المدن إلى الغرب في تركيا في ذلك الحين. كما ورث عن عائلته الشعور بالتفاؤل والنظر إلى المستقبل، ولم يأخذ بشعور الحنين السوداوي والاستعداء الذي

كان متفشيًا بين الشرائح المحافظة من الأتراك، بسبب العيش لعقود طويلة في مجتمع يفرض قيمه العلمانية والحداثية.

دخل عبد الله غُل حقل الفكر والسياسة منذ أيام المدرسة، إذ اهتم بقراءة الروايات الغربية ومناقشة الكتب مع زملائه. وفي هذه المرحلة تعرّف على "مجلة الشرق الكبير" ومؤسّسها، نجيب فاضل أكيوريك، والذي ذكر غُل أنّه كان أكثر المفكرين تأثيرًا فيه، على الرغم من اختلافه معه في بعض أفكاره. ركّز نجيب فاضل على وطنية الإسلام بدلًا من عالميته، الفكرة التي ناقضت فكرة حركة النور وزعيمها، بديع الزمان النورسي، العالمية الطابع. وتلخّصت أفكار مجلة الشرق الكبير في:

- أنّ المجتمع التركي المسلم فقد روابطه مع ماضيه، بخسارته اللغة والأخلاقيات والذاكرة التاريخية، نتيجة تغريب المجتمع.
- أنّ الإصلاحات الكمالية سعت بقوة إلى تدمير القوة الروحية الداخلية للأمّة التركية.
- أنّه يمكن عكس مسار مشروع اللاأسلمة بصعود نخبة حاكمة تملك ذهنية الإحياء التركية والإسلامية.

كما بثّ فاضل في الشباب قيمًا أربعًا: العاطفة، والبطولة، والتوبة من الذنوب، والفداء، ولكن غُل اكتفى من هذه الأربع بالعاطفة والتعلق بالقضية وبالبطولة، ولم تكن تشغله الذنوب والتوبة والفداء. ومن هذه المرحلة برز اهتمام غُل بالسياسة والتاريخ وانشغاله بها عن المسائل الروحية. كان تميّز غُل واضحًا في جامعة إسطنبول حيث درس الاقتصاد. لقد كان قارئًا نهمًا وناشطًا في الاتحاد الوطني للطلاب الأتراك، وهو ما نمّى قدرته على إيجاد التسويات، وحلّ الخلافات بين اليمين واليسار مع تصاعد وتيرة الاستقطاب بينهما. يقول أحد زملاء غُل في الحركة الطلابية في الجامعة: "كُنّا مُسلمين ولم نكُن إسلاميين"، وكان السؤال الأهم في ذهن غُل في تلك الفترة: كيف يكون الفرد تركيًا ومسلمًا ومواطنًا، في جمهورية علمانية، في الوقت نفسه؟

شاهد غُل في السّنتين اللتين قضاهما في بريطانيا للدراسة صورة جديدة للإسلام، إذ تعرّف إلى مسلمين من مختلف دول العالم في صلاة الجمعة خاصة. وتعرّف إلى نوعية الحياة الاجتماعية المختلفة في المسجد. وفي لندن طلب من إحدى الكنائس القريبة من سكنه السماح له بأداء صلاته فيها، ووافقت الكنيسة. يقول غُل إنّ التّنوع بين المسلمين في لندن كان صادمًا أكثر من التّنوع الذي شهده في مكة والمدينة لاحقًا، حتى أنّ تنوع مظاهر المسلمين وسلوكاتهم وأزيائهم وحتى مستواهم المعيشي في لندن دفعه إلى التشكيك في معتقداته وسلوكاته الخاصة. وكانت الصدمة الثانية في حديقة هايد بارك الشهيرة، حيث سمع خطابات الأجانب تُعارض الحكومة البريطانية وتنتقدها، على نحو لم يعهده في حياته في تركيا. تعلّم غُل من نجيب فاضل كيف يُعجب بالغرب وفي الوقت نفسه ألّا يثق به، وينظر وراء ادعاءاته المتبجّحة بحضارته وحداثته، ويعرف انحلاله ورغبته في السلطة. إلّا أنّ ماكلين يقول إنّ غُل رأى أنّ أوروبا لم تكن حضارة مُنحلّة كما وصفها نجيب فاضل، لكنها كانت نموذجًا على الحريات الديمقراطية والرأسمالية الغربية التي تمكّنت على الرغم من الأزمات الاقتصادية وتظاهرات العمّال من توفير منافع هناك، في الوقت الذي كانت الحاجة ماسّة إليها في تركيا.

> شاهد غُل في السّنتين اللتين قضاهما في بريطانيا للدراسة صورة جديدة للإسلام، إذ تعرّف إلى مسلمين من مختلف دول العالم في صلاة الجمعة خاصة. وتعرّف إلى نوعية الحياة الاجتماعية المختلفة في المسجد

ارتفعت موجة الاستقطاب في الستينيات والسبعينيات بين اليمين واليسار؛ وتمثّلت بمسيرات وخطابات من جهة، وصراعات واشتباكات مسلحة من جهة أخرى. كان عبد الله غُل معروفًا بميوله اليمينية القومية، إلّا أنه نأى بنفسه عن العمل السياسي بعد عودته من بريطانيا واتجه إلى إكمال مسيرته الأكاديمية. فأحرز شهادة الدكتوراه من جامعة إسطنبول في الاقتصاد، وكان موضوع أطروحته في العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول الإسلامية.

تزوّج غُل من "خير النّساء أوزيورت" في عام ١٩٨٠، إلّا أنّه سُجِن في الليلة التي وصل فيها إلى بيته في إسطنبول الذي وافق بالصّدفة يوم الانقلاب العسكري. كان ابتعاد غُل عن السياسة إلى جانب وضعه المادي الصعب دافعًا له ليتقدّم للعمل في البنك الإسلامي للتنمية في جدّة، الأمر الذي فتح له بابًا ليطوّر معرفته للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية، ويضيف إلى ما اكتسبه في رسالة الدكتوراه. فكان على تواصل يومي مع بنوك من دول إسلامية في مختلف أنحاء العالم، واطّلع عن قُرب على الحروب في لبنان والعراق وإيران.

تقدّم غُل بمبادرة لاستغلال اللحوم التي تنتج عن ملايين الأضحيات التي يذبحها الحُجّاج سنويًا، وكان أول من بدأ بتنفيذها، فقد أخذ إجازة من العمل وأشرف على ذبح اللحوم وتجميدها وتوزيعها للمحتاجين في أفريقيا والدول الاسلامية. انعكس نمط الحياة في جدة إيجابيًا على عائلة غُل مع تحسّن مستواه المعيشي، وكذلك على زوجته التي انتقلت إلى مجتمع محافظ أكثر تطورًا من النواحي الخدمية من تركيا في تلك الفترة، لتتأقلم مع المجتمع في جدة وتتبوّأ مكانة مهمّة بين عوائل الموظفين الأجانب في جدة، بمعرفتها بمدارس المدينة ومؤسساتها الخدمية.

الواقع السياسي التركي من مندريس إلى أوزال

نجح مندريس في الانتخابات على رأس الحزب الديمقراطي الذي انبثق عن حزب الشعب الجمهوري. تبنّى مندريس انفتاحًا اقتصاديًا بمساعدة الاستثمارات الأميركية أدّى إلى تطور البنية التحتية وتحسن المستوى المعيشي لعدد من شرائح المجتمع. وأتاح حريات دينية مثل السماح برفع الأذان باللغة العربية وإطلاق سراح عدد من المفكّرين الإسلاميين مثل بديع الزمان سعيد النورسي، ما أكسبه كذلك رضا المحافظين، وفي المقابل حرّض الطبقة العلمانية الكمالية المتغلغلة في الدولة العميقة ضدّه. وتحسّنت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة، فقد شاركتها في الحملة العسكرية على كوريا، وانضمت لحلف الناتو، وبدأ بتنفيذ البرامج المبنية على خطّة مارشال، وتماشيًا مع توجّه المعسكر الغربي حظر مندريس الأحزاب اليسارية ما أثار حفيظة اليساريين. كما حاول مدّ سلطة الدّولة وفرضها ليواجه زعامات حزب الشعب الجمهوري الذين رأوا أنّهم القادة الطبيعيون للجمهورية. لكن التقى حزب الشعب الجمهوري في النهاية مع الجيش التركي الذي سيطر على البلاد وأعدم مندريس.

برز حزب العدالة بقيادة سليمان دميريل وريثًا للحزب الديمقراطي، إلّا أنّه اختلف عنه بأنّه لم ينبثق من النّخبة الكمالية وخرج من الريف ومن بلدات أصغر، وكان رئيس فرع الحزب في قيصري عمّ عبد الله غُل. كان دميريل محافظًا وخطيبًا مفوّهًا. وصل إلى السلطة في عام ١٩٦٥، وأجرى تغييرًا دستوريًا أسّس ما سمّي في حينها الجمهورية التركية الثانية. وبموجب الدستور أُسّس مجلس الأمن القومي الذي منح الجيش التركي أول مرة قوة سياسية مباشرة. كما ارتفع المستوى المعيشي للأتراك عمومًا وللعاملين في قطاع الزراعة بنسبة ٢٠ في المئة.

ركب دميريل حسب وصف ماكلين موجة الاقتصاد، وفي الوقت نفسه قمع الحركات اليسارية، وتصاعد الاستقطاب في البلاد ليصل ذروته عام ١٩٧١، فتدخل الجيش وتولّى السلطة مرة أخرى.

> انفتح حقل الفكر السياسي التركي على مصراعيه مع ولادة عبد الله غُل وما سُمّي بـ "هزيمة العلمانية التركية"، بعد خروج حزب الشعب الجمهوري من السلطة عام ١٩٥٠.

انفتح حقل الفكر السياسي التركي على مصراعيه مع ولادة عبد الله غُل وما سُمّي بـ "هزيمة العلمانية التركية"، بعد خروج حزب الشعب الجمهوري من السلطة عام ١٩٥٠. وظهرت الحركة النّورسية نسبة إلى بديع الزمان سعيد النورسي. لقد سعى النورسي من خلال "رسائل النور" إلى إعادة تقديم السلوك الإسلامي التقليدي في العلاقات الشخصية بما يتواءم مع مجتمع الصناعة والاتصالات النّاهض. فكان أن تطورت الحركة محليًا ودوليًا لتوصف لاحقًا بأنها أقوى الحركات الاجتماعية والسياسية تأثيرًا في تركيا الحديثة. أنشأ نجم الدين أربكان بدعم من أفراد في الحركة النورسية عام ١٩٧٠ حزب النظام الوطني، وهو أول حزب تركي بخلفية إسلام سياسي، وكان يسعى لتمثيل الطبقة الوسطى الدّنيا التي كانت تعاني من نمو الشركات الكبرى والاحتكار في الأناضول، إلّا أنّ الحزب أغلق بقرار قضائي من المحكمة الدستورية بعد إنذار من قادة الجيش. أنشأ أربكان بالتعاون مع التحالف نفسه حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٢، تحت شعار "تركيا العظيمة مرة أخرى"، والذي دعا أول مرة إلى إحياء الماضي العثماني "حين كانت الدولة مسلمة وقوية في الوقت نفسه". أسّس أربكان حزب الرفاه عام ١٩٨٣، ولكن لم يتمكن الحزب من تشكيل حكومة حتى عام ١٩٩٦.

بعد تصاعد الصراع بين الأطياف السياسية في الشارع التركي ووصوله إلى اشتباكات مسلّحة، وصلت إلى درجة وصفها بأنّها حروب بالوكالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، نأى الجيش التركي بنفسه عن هذه الصراعات. ورأى محللون أنه تعمّد ترك الصراع ليتصاعد في سياقه الذي كان واضحًا في تلك الفترة، لتتشكل أرضية ترحب بتدخله لإعادة الاستقرار والأمان، ليسيطر الجيش بقيادة الجنرال

كنعان إيفرين على السلطة في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، ويغيّر الدستور ويقود البلاد من خلال مجلس الأمن القومي لثلاث سنوات. أغلقت كل الأحزاب السياسية واعتُقل قادتها، وأطلق سراحهم لاحقًا. وبعد رفع الحظر عن الأحزاب السياسية، أنشأ تورغوت أوزال الخبير الاقتصادي التركي والنائب السابق لرئيس الوزراء سليمان دميريل عام ١٩٨٣ حزب الوطن الأم، وانتصر في الانتخابات في العام نفسه ليتولى رئاسة الوزراء لدورتين انتخابيتين. شهدت مرحلة أوزال تطورًا وانفتاحًا في اقتصاد تركيا وعلاقاتها الخارجية، ويرى خبراء في السياسة التركية أنّها وضعت حجر الأساس للنّهضة التركية الحديثة. انتُخِب أوزال رئيسًا للجمهورية عام ١٩٨٩، إلّا أنّه اضطلع في الوقت نفسه بعدد من مهمات رئيس الوزراء الذي لم يُبدِ أي معارضة لذلك.

غُل يدخل الحقل السياسي

دعا قادة حزب الرّفاه عبد الله غُل للترشح للانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ بصفة مرشح للحزب عن مدينة قيصري. كان غُل قادمًا من السعودية في إجازة، واقتنع بدفع من أهله وأصدقائه لاحقًا بدخول الانتخابات. كان من بين المرشحين الأصغر سنًا، ولم يتفق مع كل أفكار زعيم الحزب أربكان الذي كان يدعو إلى سوق إسلامية مشتركة وعملة مشتركة، ما أثار هجومًا إعلاميًا تجاهه. لم يتفق غُل مع هذه الأفكار علنًا، وقال إنّ تنفيذها غير ممكن، وفي الوقت نفسه قدّم خطابًا متميزًا نمّ عن خبرة كبيرة اكتسبها من تجاربه السابقة. وفي العام نفسه، أقنع غُل رجب طيب أردوغان الذي تعود معرفته به إلى الاتحاد الوطني للطلبة الأتراك، بالترشح للانتخابات، ودخل الاثنان الانتخابات ونجحا فيها، إلّا أنّ أردوغان مُنِع من تولي منصبه. عُيِّن غُل في لجنة التخطيط والموازنة، ثم انتقل في العام التالي ليكون ممثّل تركيا في الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي، المنصب الذي شغله غُل حتى عام ٢٠٠١. مع بداية وجوده في المجلس الأوروبي، كانت النقاشات تدور حول الدول الأوروبية المتشكلة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. دعا غُل إلى تقديم الدعم للمسلمين في البوسنة مشيرًا إلى أنّ حصار الصّرب لم يكن كافيًا، وظل مهتمًا بإجراء محاكمات دولية لمرتكبي جرائم الحرب في البوسنة حتى عام ٢٠١٤. كما اقترح غُل قرارات لإدانة قيام إسرائيل بطرد فلسطينيين من أراضيهم.

في عام ١٩٩٤، فاز رجب طيب أردوغان في الانتخابات المحلية برئاسة بلدية إسطنبول، واكتسح مرشّحو حزب الرفاه بقيادة عبد الله غُل الانتخابات البلدية في مدينة قيصري ليحافظوا على مناصبهم ويصبحوا من مؤسسي حزب العدالة والتنمية. ومع صعود حزب الرّفاه بدا واضحًا أنّ تيارًا من المسلمين المحافظين بدأ يسيطر على الساحة السياسية في تركيا. لقد مثّلت انتخابات عام ١٩٩٥ تحولًا تاريخيًا لعبد الله غُل، في عشية الانتخابات في آخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر صرّح غُل لمراسل صحيفة الغارديان قائلًا: "هذه نهاية عصر الجمهورية". وأيّد غُل تحويل وضع العلمانية في الدستور من علمانية تسيطر على الدين إلى علمانية تدعم حرية الدين. نجح الحزب في الانتخابات وشكّل ائتلافًا حكوميًا مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيلر.

تولّى غُل منصب نائب رئيس الوزراء والمتحدث باسم الحكومة، ووزير الدولة بمهمة مستشار أربكان للشؤون الخارجية، كما تولى منصبًا في التلفزيون الرّسمي "تي آر تي"، واستلم ملفّات الدول الإسلامية في البلقان والجمهوريات التركية الجديدة التي تشكّلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من خلافه مع أربكان حول مسائل متعلقة بفهم الدين وبوجهة النظر تجاه أوروبا، فإنّه كان الخيار الأول لأربكان بسبب امتلاكه اللغة وخبرته وسمعته المتزايدة في الشؤون الدولية. وفي الوقت الذي كان فيه أربكان يعارض قطعيًا تقدم تركيا بطلب دخول الاتحاد الأوروبي، كان موقف غُل أقل تشدّدًا، فقد رأى أنّ الطلب لا يمكن تقديمه، ما دامت أوروبا مغلقة أبوابها على نفسها وعلى دين واحد وثقافة واحدة. كانت أولى مبادراته في الانفتاح تجاه الجمهوريات التركية تطوير النظام التعليمي في جمهورية تركمانستان، وتضمن ذلك تقديم ثلاثة ملايين كتاب باللغة التركية.

> شنّت القوات المسلحة التركية والنّخبة العلمانية في البلاد حملة ضد حزب الرفاه لادّعائهم تبنّيه توجهًا إسلاميًا رأوا فيه "تهديدًا للعلمانية"، وتوسّعت الحملة لتشمل كل المحافظين في المجتمع

انقلاب ما بعد الحداثة

شنّت القوات المسلحة التركية والنّخبة العلمانية في البلاد حملة ضد حزب الرفاه لادّعائهم تبنّيه توجهًا إسلاميًا رأوا فيه "تهديدًا للعلمانية"، وتوسّعت الحملة لتشمل كل المحافظين في المجتمع التركي. وفي

شباط / فبراير ١٩٩٧، أجبر مجلس الأمن القومي أربكان على توقيع حزمة قرارات تتعلق بالعلمانية والإسلام السياسي، ألزمت الحكومة بالحفاظ على الهوية العلمانية بالدولة، وإغلاق عدد من المدارس الإسلامية التي افتُتِحت في عهد أربكان، وإلغاء الجماعات الصوفية. تلت ذلك قضية ضد حزب الرّفاه طلب على إثرها المدّعي العام إغلاق الحزب، ليستقيل أربكان من رئاسة الوزراء في حزيران / يونيو من العام نفسه.

وُصِفت حوادث عام ١٩٩٧ بانقلاب ما بعد الحداثة، فهو لم يكن انقلابًا بالمعنى التقليدي. فحاول غُل الحيلولة دون إغلاق حزب الرفاه، وسافر إلى الولايات المتحدة ليُحاضر عن "الإسلام والديمقراطية" ويلفت الأنظار لما يحدث في تركيا، واتّهم الجيش بأنّه ارتكب أكبر الأخطاء في تاريخه، وأنّ قضية المحكمة ضد الحزب لم تكن مبنية على أساس قانوني. وفي صيف ذلك العام وُصِف عبد الله غُل بأنّه من إصلاحيي حزب الرّفاه ومن قادة جيل الشّباب الذين حمّلوا الأجيال الأكبر سنًا في الحزب مسؤولية خسارة السّلطة، وأنّه رأى "في إغلاق الحزب فرصة لبداية صحيّة أكثر للسياسيين الإسلاميين". وفي نهاية العام زار غُل مع مجموعة من الصحفيين قبر عدنان مندريس، ليُعلن من هُناك أنّه "استشهد ليُثبت سيادة الإرادة الشعبية". وفي تشرين الثاني/ نوفمبر حضر غُل اجتماعًا سريًا أميركيًا تركيًا تناول مسألة إغلاق حزب الرّفاه، واستخدامًا محتملًا لقاعدة إنجرليك الأميركية الجوية جنوب تركيا في حال الهجوم على العراق.

وعلى الرغم من قرار أربكان إنشاء حزب الفضيلة، فإنّ غُل استمر في جذب الاهتمام العالمي تجاه قضية إغلاق حزب الرفاه. وفي الوقت الذي كان الاتحاد الأوروبي يبحث طلب عضوية تركيا، يستغل غُل الموقف ويتحدث عن عدم شرعية إغلاق أكبر الأحزاب في تركيا. ولمّا سُئل غُل في لقاء إعلامي بصفته زعيم مجموعة الأعضاء الشباب من حزب الرفاه المُعارضين للنّهج القديم للقادة عن رأيه في تأسيس حزب الفضيلة، ردّ بأنّ اسم الحزب في البداية ليس مُلائمًا، لأنّه اسم إسلامي، ويجب أن يكون أكثر عالمية. أُغلق حزب الرفاه وسُجِن عدد من قادته ومن بينهم أردوغان بسبب قراءة قصيدة اتُّهِم بعدها بإذكاء الكراهية الدينية. يقول العضو البارز في حزب العدالة والتنمية بشير أطلاي إنّ غُل فكّر في التّرشّح لمنصب رئاسة بلدية إسطنبول بدلًا من أردوغان، إلّا أنّ أطلاي أقنعه بضرورة وجوده في أنقرة، إذ رأى أنّ "إسطنبول لا تلائم مواهبه".

تشكّل حزب الفضيلة من مجموعة من الحرس القديم من حزب الرّفاه وأتباع فكر "الرّؤية الوطنية" لأربكان، وطلب عدد من الأعضاء من غُل ترك الحزب وتشكيل حزب جديد إلا أنّه رفض. اتّجهت أنظار الإعلام نحو الحزب الجديد الذي كان يقوده أربكان من خلف الستار، وظهرت عناوين حول القادة السريين للحزب: رجب طيب أردوغان، وعبد الله غُل، ومليح غوكتشيك، وبولنت أرنج. ولم ينتبه الإعلام إلى ما كان يُدبّره غُل وأردوغان وأرنج وعبد اللطيف شينير في لقاءات بعيدة عن الأنظار في مركز الدراسات السياسية في أنقرة، حيث طوّروا أفكارًا لحزب سياسي مدني بالكامل "يحمي الديمقراطية وحقوق الإنسان... ليس فقط للإسلاميين، وإنما لكل أطياف المجتمع". وفي تلك الفترة بات واضحًا أنّ أردوغان يملك عقلية أكثر حداثة وانفتاحًا من نجم الدين أربكان، وأنّه هو الوريث الأمثل له.

برزت على الساحة الإعلامية العالمية في عام ١٩٩٨ قضية حُكم الإعدام بعد إعدام المواطنة الأميركية كارلا تاكر، وكان غُل في تلك الفترة يحضُر اجتماعات المجلس الأوروبي الذي ناقش الفكرة. في الوقت نفسه تقدّم أعضاء من حزب الشعب الجمهوري في البرلمان باقتراح لإلغاء حكم الإعدام بأثر رجعي عن نشطاء يساريين اعتُقِلوا منذ عقود، فاستغل غُل الفرصة وأعلن دعمه للاقتراح في إطار خطابه المتكرر عن ضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية على النّمط الأوروبي، وهو ما عزّز مكانته بوصفه خبيرًا في الإصلاحات الواجبة التّنفيذ تماشيًا مع المعايير الأوروبية، وحفظ له مكانًا في المستقبل في مشروع إصلاحي مقبل.

أُبعِد غُل وأرنج مع عدد من الإصلاحيين من المناصب التنفيذية في الحزب الجديد، وأدركوا أنّ تشكيل حزب الفضيلة كان بهدف الظهور بصورة مختلفة عن حزب الرفاه وضمان الولاء لأربكان. وفي الوقت نفسه أعرب غُل وأرنج عن رغبتهما في توسيع الرؤية الضيقة للحزب، بضمّ أعضاء من أطياف أخرى من المجتمع مثل اليسار. ترشّح أربكان في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٩ مستقلًا عن مدينة قونيا، وأحرز حزب الرفاه المرتبة الثالثة في الانتخابات التي أسفرت عن تشكيل أضعف ائتلاف حكومي شهدته البلاد بين الحزب الديمقراطي الاشتراكي بقيادة بولنت أجاويد، وحزب الحركة القومية بقيادة دولت بهتشلي، لتدخل البلاد في انهيار اقتصادي خلال ستة أشهر من تشكيل الحكومة.

من رئاسة الوزراء إلى الرئاسة

تشكّل حزب العدالة والتنمية من طيف واسع من السياسيين الأتراك على رأسهم المجموعة الإصلاحية من حزب الفضيلة، وأعضاء من

حزب الوطن الأم الاشتراكي المُحافظ، ومن حزب الطريق القويم من يمين الوسط، وسياسيين من اليسار القومي ويسار الوسط، وعدد من السياسيين الجُدد من أمثال علي باباجان ومولود جاويش أوغلو. وعلى الرغم من تناول وسائل الإعلام للحزب على أنّه إسلامي، فإنّ عددًا من أعضائه رفضوا هذا الوصف وقالوا إنّه لا يعكس الحقيقة، فالعدالة والتنمية في رأيهم حزب ديمقراطي محافظ، والمُحافظة في الحزب تقتصر على القضايا الاجتماعية والأخلاقية. كما صرّح أردوغان لاحقًا بأنّ الحزب ليس إسلاميًا ويرفض وصفه بأنّه إسلامي ديمقراطي، وأكّد وصف "ديمقراطي مُحافظ". وقد وُصِفت أيديولوجيا الحزب بأنّها نيو عُثمانية أو عُثمانية جديدة، أعادت تنشيط السياسة التركية في الامتداد الطبيعي للإمبراطورية العثمانية سابقًا، الوصف الذي رفضه أيضًا قادة الحزب.

تولّى عبد الله غُل رئاسة الوزراء بعد نجاح الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٢، لفترة وجيزة قبل رفع الحظر السياسي عن رئيس الحزب أردوغان، ليتولى رئاسة الوزراء ويكون غُل وزيرًا للخارجية. كانت أبرز معارك غُل السياسية عام ٢٠٠٧، فمع قُرب انتهاء فترة رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر عمّت أرجاء البلاد تظاهرات تحت اسم "تظاهرات الجمهورية" طالبت بمنع حزب العدالة والتنمية من اختيار رئيس جمهورية يتبنّى نفس المنحى الفكري. ترشّح غُل للرئاسة ونجح في الجولة الأولى للانتخابات لتُعلن رئاسة أركان الجيش التركي أنّها لن تقف على الحياد حيال النقاشات التي تدور حول علمانية الدولة. أُبطِلت نتائج الجولة الأولى في الانتخابات ولم يكتمل نصاب الجولة الثانية، فقررت المحكمة الدستورية إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، نجح العدالة والتنمية في الانتخابات وأقرّ تعديلات دستورية خفّضت فترة الرئاسة إلى ٥ سنوات، وأعطت الحق للرئيس بالترشح لدورتين انتخابيتين. جرت انتخابات رئاسة الجمهورية لثلاث جولات أخرى فاز فيها حزب العدالة والتنمية ليتولّى غُل الرئاسة.

تحوّلت سياسة حزب العدالة والتنمية في فترة رئاسة غُل إلى تحييد مؤسسات الدّولة من أيدي الدولة العميقة، وتولّى غُل بصلاحياته الدستورية تعيين بعض أعضاء هيئات الدولة الخدمية والقضائية مثل الجامعات والمحاكم، ليُعيّن موظفين جُددًا في القصر وقضاة في المحكمة الدستورية التي بدأت تفقد دورها الأيديولوجي، وقام غُل بتعيين ثُلث أعضاء محكمة الاستئناف العليا والمحكمة الإدارية العسكرية عام ٢٠٠٨، ثم النائب العام ونائبه عام ٢٠١١، كما قام بتعيين أساتذة جامعات في معهد أتاتورك العالي للثقافة والتاريخ أحد معاقل العلمانية في تركيا. وصادق غُل بعد تظاهرات غيزي والمعركة التي انفتحت بين حركة غولن والحكومة التركية على قانون يُعطي وزارة العدل سلطات أكبر على المجلس الأعلى للقضاة والنواب، في محاولة لكبح نفوذ أعضاء الحركة في سلك القضاء. لم يُخفِ غُل آراءه المخالفة لأردوغان فيما يخص التعامل مع التظاهرات وتناول ملف الحريات، كما أعلن صراحة رفضه النظام الرئاسي الموضوع على أجندة حزب العدالة والتنمية.

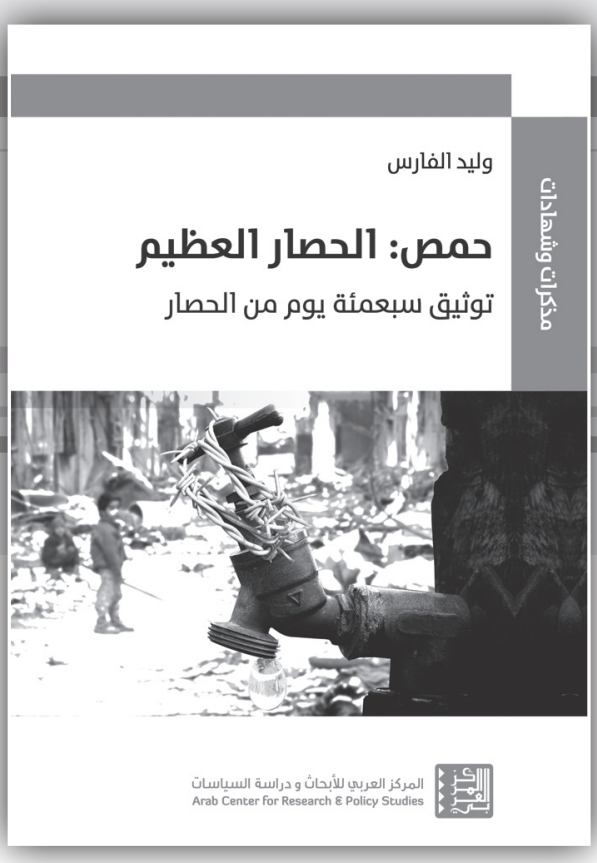

صـدر حديـثًا

تأليف: وليد الفارس.

حمص: الحصار العظيم، توثيق سبعمئة يوم من الحصار

يرصد كتاب حمص: الحصار العظيم، توثيق سبعمئة يوم من الحصار (٢١٦ صفحة من القطع الكبير)، للكاتب وليد الفارس الأحداث التي جرت في مدينة حمص السورية منذ اندلاع الثورة عام ٢٠١١؛ وخصوصا الحصار الذي تفرضه قوات النظام السوري والميلشيات التابعة له على المدينة وأهلها منذ أكثر من عامين.

يجدر بالذكر أنّ جميع الروايات الواردة في هذا الكتاب هي حصيلة مئات الصفحات التي كان المؤلف قد دوّنها بصفته شاهدًا عاش الحصار بكل تفاصيله، وسجل فيها وقائع الاجتماعات والرسائل والمذكرات والمقابلات والشهادات وغير ذلك مما شاهدته العين ونقلته الأصابع إلى الأوراق.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوئها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول ، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحسب برنامجَي : اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل صورًا.

سياسات عربية

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

٣٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.

٥٥ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.

٥٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.

٧٥ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.

٩٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.

١٢٠ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.

١٢٠ دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.

١٤٠ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون

ص.ب: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE